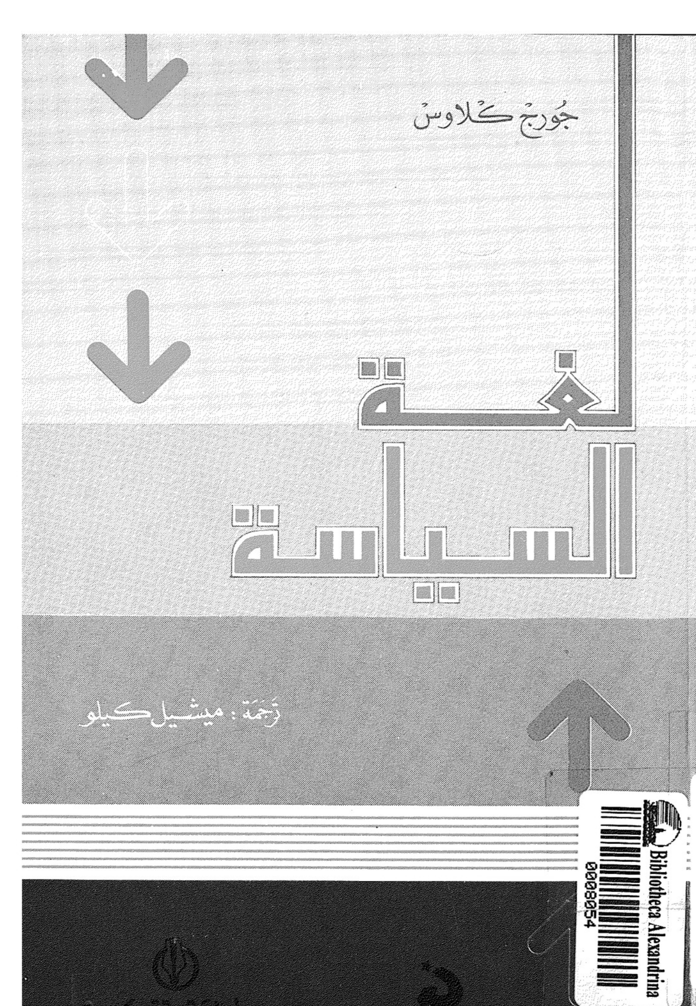

جورج كلاوس
لغة السياسة
ترجمة : ميشيل كيلو
دار الحصيلة - بيروت

لغة السياسة

الطبعة الثانية
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م



جورج كلاوس

لغة السياسة

ترجمة: ميشيل كيلو



دار الحقيقة: بيروت

القسم الأوّل

أساسيّات

أ ـ الاسس العلامية للتخاطب السياسي

ـ من وجهة نظر علامية (سيميوتيك)، تملك الاشارات اللغوية التي يستخدمها البشر لتبادل المعلومات فيما بينهم، أولتخزين هذه المعلومات، أربعة جوانب: فهي إما أن تكون ذات روابط مختلفة حيال اشارات أخرى (الجانب النحوي Syntaktischer Aspekt) أو أن تكون ذات مدلول (الجانب الدلالي Semantik)، أو أن توجد علاقات معينة بين الأشارات والموضوعات التي تدل عليها (الجانب الإشاري Sigmatik)، الذي هو جزء من الجانب الدلالي. وتتجلى الروابط بين الموضوعات والاشارات في أن هذه تدل على تلك، خادمة مَوْضَعَةَ الانعكاس الفِكريْ للموضوعات. أخيراً يصنع البشر الاشارات لتخدم الاتصال فيما بينهم، ولكنهم من تلقي وتخزين أفكار إنسانية (الجانب الذرائعي ـ المنفعي Pragmatik). كنا قد كتبنا ذات مرة حول هذا الموضوع ما يلي: "الأفكار هي أكثر الادوات أهمية لعكس الواقع بواسطة الإنسان. والاشارات اللغوية هي شكل الوجود المادي للأفكار، لهذا يجدر بنا أن نخص التحليل اللغوي بمنزلة خاصة وأساسية في أطار النظرية المادية للمعرفة، سيما وأن الجانب البراغماني من هذا التحليل يقيم جسراً بين نظرية المعرفة والمادية التاريخية والسوسيولوجيا وعلم اللغة، فتمد المادية التاريخية والسوسيولوجيا وعلم اللغة، من جهتها، نظرية المعرفة بمعطيات حول طريقة عمل اللغة كاداة للاتصال الإجتماعي. وفي المحصلة النهائية، فإن القوانين النسبية الناظمة للغة لا يمكن ايضاحها إلا من خلال التعاون بين علم اللغة ونظرية المعرفة والمادية التاريخية والسوسيولوجيا. هذه الحقيقة هي ذات مدلول إجتماعي كبير بصورة خاصة، لأن الاكتشافات التقنية والفيزيائية المعاصرة تحول العالم، أكثر فأكثر، إلى مجال اخباري موحد (حين نقول «مجالاً موحداً»، فأننا لا نقصد بالطبع الجانب المضموني من الاخبار، بل الامكانات التقنية للاتصال ولتصنيع الأخبار وتخزينها. فقد نمت بواسطة هذه الامكانات، أبعاد تعامل المجتمع مع اللغة ومجابهته لها

إلى درجة هائلة ، وصار ملايين البشر يتلقون ، حيثما كانوا ، الخبر نفسه في زمن يكاد يتلازم مع وقت حدوثه . كما يتدفق على الإنسان فيض هائل من الأخبار المتباينة، بفضل الامكانات التقنية لوسائل الاتصال الجماهيري).

هذا الوضع يجب أخذه بالحسبان ، سواء لدى اجراء دراسة نظرية معرفية للعوامل المؤثرة في الإنسان ، أو عند القيام بتحليل مادي ـ تاريخي وسوسيولوجي للوعي الإجتماعي : شريطة أن تراعي الدراسة والتحليل الخصائص ذات الأهمية السوسيولوجية لفعل الاتصال المتحقق بوسائل الاعلام الجماهيري ، ومنها أن الربط العكسي الذي يجري بين المرسل والمتلقي يكون أكثر تعقيداً بكثير مما يحدث في الاتصال العادي ، الشخصي والمباشر بينهما .

تطورت الصحافة والأذاعة والتلفزيون والفيلم تطوراً عاصفاً في الفترة القريبة المنصرمة . وصار لها اليوم أهمية استثنائية في التأثير الايديدلوجي والسياسي على الجماهير . لا محيد إذاً من مراعاة الامكانات والخصائص التي تملكها الأنواع المختلفة من وسائل الاتصال في دعاوة وتحريض اشتراكيين يمارسان بصورة صحيحة . كما تجب مراعاتها (الامكانات والخصائص) أيضاً في النضال ضد التلاعب الأمبريالي بوسائل الاتصال الجماهيري .

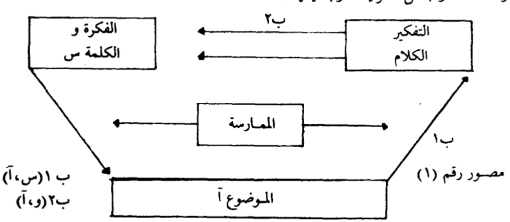
يُطّور الجانب الذرائعي للتحليل العلامي في البلدان الرأسمالية بانتظام ، سواء اعتبر كأداة ، أم كأساس نظري لدعاية سياسية وسوسيولوجية تبدأ بالعداء للاشتراكية لتصل إلى الاعلان عن أفضل معجون أسنان ، مارة بنظرية اختفاء التناقضات الطبقية ، وبالحديث عن الديمقراطية والانسجام في المصانع . تَسخَرُ اوساط اشتراكية كثيرة من هذا الشكل من « النشاط الفكري » للايديولوجيين الامبرياليين ، أو هي تعتبره مجرد تلاعب بالجماهير يبعث على الغضب . والحال ، أن هذه القضية لا تُحَلُّ بحالٍ عبر السخرية أو الغضب ، فالأساليب الأمبريالية تحرز نجاحات جدية وأساسية . على المرء ، إن هو اراد مواصلة النزال الايديولوجي بصورة شاملة ، وصمم على كسبه لصالح الاشتراكية ، أن يعرف خصومه وأسلحتهم ؛ وعلم العلامات (السيميوتيك) ، وخاصة جانبه البراجماتي ، هو أحد هذه الأسلحة »[1] .

---

(١) جورج كلاوس : سلطة الكلمة . برلين ١٩٦٨ ، ص ٢٨ وما يليها :

أثار الأصل الفلسفي للتحليل البراجماتي للغة (الفلسفة البراجماتية) ، وموضوعه المتركز على رابطة البشر مع الاشارات وتأثيرها عليهم ، خوف عدد من المنظّرين (بمن فيهم منظرون ماركسيون) من أن يؤدي الاشتغال بالتحليل البراجماتي إلى إدخال نزعة ذاتية معينة إلى الفلسفة . أن هذا ليس هو الواقع بأي حال ؛ لئن كانت علاقة الانعكاس ، وهي أساس نظرية الانعكاس الماركسية ، قد دُرست في الماضي من منظور دلالي جوهرياً ، أي كرابطة للوظيفة الدالة وذات المعنى القائمة بين الاشارات اللغوية والموضوعات المنعكسة ، فإن نظرية الأنعكاس قد اكتملت علمياً بأدخال المنظور البراجماتي إليها . وقد كتبنا في حينه حول هذا الموضوع :

« إن الموضوع الذي ينعكس في أفكار ، يحاط به في سياق سيرورة فكرية ولغوية هي ب ١ ؛ وتُثَبَّتُ نتائج هذه السيرورة في أفكار وجمل بواسطة سيرورة أخرى هي ب ٢ . أما الجانب البراجماتي المميز لسيرورة الإنعكاس هذه ، فيعبر عن نفسه في الحتمية الإجتماعية التي تحصل في إطارها وتحت تأثيرها العمليتان ب ١ و ب ٢ . فالمجتمع عامة ، والطبقات الإجتماعية خاصة ، يمارسان نفوذاً قوياً على إستخدام الإشارات اللغوية ، وعلى قدرتها الخاصة في التأثير بطريقة معينة دون سواها . فاللغة منظم للعمل وللأشكال المختلفة من التعايش الإجتماعي ، وما كان الإنتاج الإجتماعي بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة ممكناً بدونها على الإطلاق . متى اقتنعنا بذلك، ظهرت جلية الأهمية الكبيرة التي يجب إيلاؤها للتحليل البراجماتي لعلاقة الإنعكاس ، إذ يمكن من خلال هذا التحليل دراسة الإشتراطية الإجتماعية للمفاهيم ودورها ، وللمقولات والنظريات والكلمات والجمل المقولية ، ومجاميعها »[1] .



مصور رقم (١)

(١) نفس المصدر : ص ٣٣ وما يليها .

ب ـ النظرية والممارسة من منظورات علامية

تملك سائر الإشارات والرموز اللغوية ، بالأساس ، ثلاثة إمكانات إستعمالية ، أو ثلاث خصائص رئيسية : فهي تثير لدى مَنْ تتوجه إليهم ميلاً معيناً نحو سلوك معين ، أو تقوي وتعزز إحتمال أن يتخذ الأفراد والجماعات والطبقات نمطاً معيناً من السلوك بتأثير الرموز اللغوية .

يؤدي الجانب الوصفي للرموز اللغوية إلى تغيير أو تعزيز تفكير معين ، أو طريقة معينة من التفكير . في الوقت نفسه ، ونتيجة للرابطة بين الكلمات والأشياء الدالة عليها ، يفضي الجانب الوصفي لكلمة ما إلى عزو خصائص معينة لأشياء معينة . لو قلنا مثلاً عن حزب ما أنه منظم وفق مبدأ المركزية الديمقراطية ، نكون قد عزونا له المقدرة على إنتخاب هيئاته القيادية من الأدنى إلى الأعلى في اقتراع ديمقراطي ، والتزام الهيئات الدنيا فيه بالقرارات التي تتخذها قياداته المنتخبة . وعندما نقول عن ظاهرة فيزيائية انها ذات شكل تموجي ، فإننا نعني بذلك سلسلة كاملة من الخصائص نغزوها لها . يكمن فن المحرض ، بادىء بدء ، في إختيار تلك الكلمات والرموز التي يألفها ويفهمها المخاطب إلى حد ما ويعرف من تجربته الخاصة معادلها المادي ، والتي تمتلك القدرة على أن تستثير لديه التحديدات الوصفية التي أراد المحرض الوصول إليها بالأصل . والواقع أن من يخاطبه المحرض الإشتراكي يجب أن يصل بنفسه وبجهده الفكري الخاص ، إلى الإستنتاجات الفكرية المطلوبة ، فهذا هو الوضع المناسب لنفاذ التحديدات الوصفية المرغوبة إليه . نريد أن نؤكد هنا مرة أخرى على أن الفارق بين التلاعب والجهد الإقناعي لا يرجع إلى إستخدام علم النفس الإجتماعي وعلم العلامات في الحالة الأولى ، وإلى الإستغناء عنهما في الحالة الثانية . الفارق يكمن في أن الداعية والمحرض الإشتراكي ينسب للكلمات والمفاهيم مدلولات متطابقة مع الظروف الموضوعية ـ الواقعية ، وفي أن هذه المفاهيم يمكن فحص صحتها ، وإنْ بصورة غير مباشرة وبعد حين غالباً ، في الواقع

الموضوعي نفسه . يستهدف تطوير الوعي الإجتماعي ، عن طريق التحريض والدعاوة الإشتراكيين ، تزويد البشر بمعارف شاملة يتمكنون بها من الإشتراك الواعي والنشط في تشكيل المجتمع وتحقيق مصالحهم بصورة مشتركة ، في حين يطمح التلاعب (وفقاً لدوره الطبقي) إلى أهداف لا بد أن تتعارض التعارض كله مع أهداف التحريض الإشتراكي . فهو يخدم ، باختصار ، تضليل الجماهير وإبعادها عن معرفة وضعها الإجتماعي الحقيقي ومصالحها الموضوعية ، وهدفه نشر الايديولوجيا بالمعنى السيء للكلمة ، الذي شرحه ماركس وانجلز في الأيديولوجيا الألمانية ، عنيت الايديولوجيا بوصفها «وعياً زائفاً».

ما قلناه يصح أيضاً بالنسبة للتقويمات المرتبطة بتحديدات وصفية معينة . فالذي توجه إليه الرموز اللغوية يتخذ حيالها سلوكاً يشير إلى قيمتها السلبية أو الإيجابية بالنسبة له . لنفترض أن الرمز اللغوي المعني هو كلمة « ديمقراطي » . أننا سنجد المؤرخ البرجوازي الذي يدرس بُنى الدولة دراسة صورية ـ شكلية يستخدمها في البدء إستخداماً وصفياً بحتاً ؛ لكن غالبية البشر ـ بمن فيهم العالِم ـ يرون فيها جانباً تقويمياً أيضاً . وعلى سبيل المثال ، فإن الجماهير ترى فيها ، بالقياس مع الديكتاتورية الفاشية ، تقويماً إيجابياً لوضع إجتماعي معين ، وإن كانت لا تملك بعد تصوراً دقيقاً لمحتواها ، يسمح لها بالتفريق بين الديمقراطية البرجوازية الصورية ، والديمقراطية الإشتراكية الحقة . أخيراً يملك هذا الرمز اللغوي جانباً حاضاً ـ تحريضياً ، إذ تحس غالبية البشر أنه يدفعها داخلياً ـ بوصفه من الثوابت الديناميكية ـ إلى خلق ظروف ديمقراطية بالفعل .

إذا لخصنا ما قلناه ، وجدنا أن سائر الرموز التي من هذا النوع تكون متعددة الأبعاد ، بقدر ما تدفع أو تعزز ميلاً معيناً نحو سلوك معين . وأنها تُظهر جوانب ثلاثة : تحديدي وصفي ، وتقويمي ، وحضي ـ تحريضي . إن الفارق بين هذه الجوانب هو عادة فارق في الشدة ، (وهو فارق نوعي على كل حال)، إذ ترتبط هذه بدورها بالسياق الذي تستخدم فيه الرموز المعنية ، وخاصة بالوضع الطبقي وبظروف البشر النفسية المنطبعة به (مواقفهم الفكرية ـ الأخلاقية) . لو طبقنا ما سبق قوله على كلمة «ديمقراطي»، لرأينا أنها تظهر الجوانب الثلاثة : فهي وصف علمي لوضع إجتماعي معين (تحديدية وصفية) ، وهي تقويم إيجابي أو سلبي لوضع معين (تقويمية)، وهي تحض على دعم هذا الوضع أو مكافحته (حاضة ـ تحريضية) .

من الأهمية بمكان بالنسبة للمحرض معرفة أي هذه الأبعاد الثلاثة أساسي بالنسبة

للقراء أو المستمعين الذين يخاطبهم . هذا الموضوع لا يمكن أن يبحث ، بالطبع ، بدقة رياضية ، فالمحرض يتحرك في مجال إجتماعي يتعرض لتغير لا ينقطع . في هذه الناحية يختلف التحريض عن الاستراتيجية ، التي تتعامل مع فترات زمنية أطول ، وأهداف أبعد ، وتنطلق من اخضاع التفاصيل لعمليات تجريد ذهني مستمرة ؛ وهي تفاصيل تتغير دون انقطاع في مسار الواقع ، فلا يملك المحرض الوقت اللازم لاجراء تحليل يحيط بكل جزء منها ، وان ملك الجهاز الضروري لذلك . بهذا المعنى يعتبر حشد جماهيري ما حدثاً متفرداً غير قابل للتكرار ، على المحرض الذي يتحدث فيه أن يتخذ قراراته التحريضية في زمان الحشد ومكانه ، لأنه لا يملك القدرة على اجراء تحليل مفصل لمستمعيه قبل التحدث إليهم ؛ وهذا يلزمه بالقيام بتقديرات تقريبية في اطار الواقع العملي الذي يتعامل معه . فبقدر ما يكون الحشد معداً بدقة أكبر ، ويعرف الخطيب بدقة البنية الاجتماعية والمواقف السياسية والمشاكل المشخصة والمزاج العام لمستمعيه ، بقدر ما يملك منطلقات أفضل لعرض أفكاره بصورة صحيحة ، مؤثرة وفعالة ، وينجح في اختيار هذا أو ذاك من الجوانب الثلاثة التي تتضمنها الكلمات والرموز والمفاهيم .

يهتم المحرض الاشتراكي ، في المحصلة النهائية ، بدفع البشر (الجماعات والطبقات . . . الخ) إلى انتهاج سلوك معين ، يتطابق مع مصالحهم ومصالح المجتمع ، ولذلك يهتم بالطريقة التي ينشأ بها سلوك جديد :

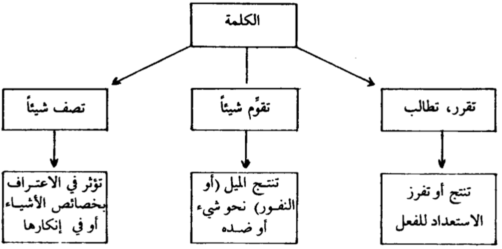
١ - بادىء بدء ، يجب أن يتلقى المستمع معلومات جديدة تحفزه ، في وضع محدد ، إلى انتهاج سلوك يختلف عن السلوك الذي كان ينتهجه قبل تلقي المعلومات إن الكلمات التي تتلبسها المعلومات هي ، قبل كل شيء ، تحديدات وصفية يتلقاها المستمع عبر حواسه فقط . إلا أن دلالة هذه الكلمات تكون معطاة في خصائص الموضوعات ، المؤثرة في الحواس من خلال الظروف النفسية الداخلية القائمة ، التي «تبدلها» المعلومات أو «تحطمها» (روبنشتاين). ليس رد الفعل الذي تحدثه المعلومات إلا نتاجاً لفعل المؤثرات الخارجية في الظروف النفسية الداخلية القائمة لدى الأفراد ، ولنشاطهم الفكري وتجربتهم الإجتماعية وفعالياتهم . تزداد أهمية هذه العوامل مع تقدم تطور البشرية وارتقاء وعي المجتمع . وانه لمن قبيل البدائية السلوكية أن لا نرى هذا البُعد الذي تمتلكه الكلمات إلا من منظور تأثير خصائص معينة للأشياء المادية على الحواس .

٢ - بالانطلاق من المعلومات المكتسبة يقوم الفاعل بعملية انتقاء للموضوعات التي

يتوجه إهتمامه إليها ، وللأوضاع المحتملة التي يستطيع إحداثها من حيث المبدأ ، إن استخدام الكلمات الملائمة هو في هذه الحالة تقويمي ـ حضي . أما الكلمات نفسها فهي مقومات تدفع متلقيها إلى قبول أو رفض موضوعات وأوضاع معينة .

٣ ـ بالاستناد إلى ١و٢ يصوغ الفاعل حيال الموضوعات سلوكاً يتطابق مع ١و٢ . هذا السلوك يمكن أن يُحْدَثَ أو يدعَّم بحاضات لها القدرة على «شحذ» العادات السلوكية حيال موضوعات وأوضاع متاحة . بكلمات أخرى : إنها تزيد احتمالات انتهاج سلوك معين حيال موضوعات وأوضاع معينة .

هذه الشروح تؤكد صحة جملة ماركس عن «تحول النظرية إلى قوة مادية ، ما أن تستولي على الجماهير»؛ لكنها في الوقت نفسه تظهر تمايزها ، وتُحلِّلُها إلى مكوناتها الرئيسية . إن لجملة ماركس هذه أهمية نظرية ـ معرفية ومادية تاريخية أساسية . وبما أنها لا تتضمن أية اشارات مشخصة يهتدي بها المحرض ، فأنه يصبح من الضروري تحليلها ، قبل أن نتوصل إلى تركيب جديد لها . لنوجز الآن ما قلناه في مخطط مصور :



لا يريد هذا المخطط الايحاء بأن مجرد ذكر كلمات معينة يكفي لدفع من يتلقونها إلى القيام اوتوماتيكياً بسلوك فكري معين التحديدات ، أو بسلوك تقويمي معين (التقويمات)، أو بأفعال مشخصة معينة (الحاضات). أن الوضع يكون، على الارجح ، كالتالي : في البدء يتعاظم فقط مَيْل المخاطَبْ إلى التفكير والتعلم والفعل بطريقة معينة ، بأن يزداد لديه احتمال حدوث سلوك فكري معين . لنأخذ كمثال كلمة « المعجزة الأقتصادية » . فقد انتجت لدى كثير من شغيلة المانيا الغربية الموافقة على الأوضاع السائدة ، وقادتهم إلى موقف غير نقدي حيال الظروف القائمة . بسبب اقتران هذه

الكلمة بمستوى معاشي مادي مرتفع نسبياً ، تراجعت مؤقتاً الرؤية الضرورية لاكتشاف نقاط ضعف المجتمع ، والأدارة المطلوبة لتغييره ، مثلما أثارت سلوكاً معيناً في الانتخابات ، وفي الموقف السياسي ، قام على تمجيد « المعجزة الاقتصادية »، وعزز احتمال اتخاذ موقف إيجابي حيال الأوضاع التي تصفها . تقوى هذا المدلول ايضاً بسبب عدم ارتباط هذه الكلمة بعقبات وانقسامات وخبرات عملية متعارضة معه ، إلى أن جاءت السنوات الأخيرة بأزماتها ومصاعبها . تستند « المعجزة الاقتصادية » إلى المبادرة الحرة للرأسماليين ؛ وحين يثبت للرأسمالي الحر أن منجم الحديد أو الفحم لم يعد مجزياً ، فأنه يغلقه ويطرد عماله . عندئذ تكتسب كلمة « المعجزة الاقتصادية » طعماً مراً ، وتحدث أثراً عكسياً ؛ وتتجسد نهاية الآثار التحريضية لهذه الكلمة في إحجام الصحفيين والمعلقين البارعين لنظام الرأسمالية احجاماً متزايداً عن استخدامها في كتاباتهم .

جـ - أنماط طريقة التخاطب

الجانب البراجماتي من اللغة هو جانب شامل ، يجعل من الممكن والضروري إجراء تفريعات بالغة التنوع بداخله ، وتنبثق ضرورتها من حقيقة أن مجال الفعاليات البشرية ، التي تلعب اللغة دوراً فيها ، متنوع بذاته أشد التنوع . فالدين ، والفلسفة ، والقانون ، والسياسة ، والاقتصاد ، تتعامل في قليل أو كثير مع الجانب البراجماتي من اللغة ، وإن أخذ في كل منها صورة مختلفة بعض الشيء . يهمنا ، في أطار موضوع عملنا هذا ، الجانب البراجماتي للغة السياسة بالدرجة الأولى . هذا الاهتمام يقتضي بدءاً دمجها في نظام التفريعات السابق ، وتحديد مكانها فيه . وقد وضع موريس مسودة ترسيمة لهذه التفريعات[1] .

تظهر في ترسيمة موريس ترابطات معينة سبق أن أشرنا في أحد كتبنا[2] إلى إنها أحادية الجانب بمعنى ما ، ومغلوطة من بعض الوجوه . إذا كنا لن نكرر هنا نقدنا ، فإن موقفنا من ترسيمة موريس يبقى موقفاً نقدياً ؛ فنحن لا نطمح « للغة تخاطب تكنولوجية » ، بل ينصب عملنا على كشف ترابطات موضوعية معينة من وجهة نظر موقفنا المتحزب والعلمي ، بهدف تجاوز الموقف الوضعي تجاوزاً تاماً ونهائياً .

---

(١) موريس : الاشارات ، اللغة ، : السلوك . نيويورك ١٩٥٥ ،ص ١٢٥ .

(٢) كلاوس : سلطة الكلمة . ص ٧٦ وما يليها .

	الاستخدام			
الصيغة	اخباري	تقويمي	تحريضي	مُنشأ نُظُمْ
تعييني وصفي	علمي	تخيلي (وهمي)	قانوني	كوني
تقويمي	اسطوري	شاعري	أخلاقي	نقدي
	تكنولوجي	سياسي	ديني	دعائي
صِيَغي	منطقي - رياضي	خطابي	قواعدي	ميتافيزيقي

لو تأملنا الآن الكلمات الحاضة ، لوجدناها تقرر معايير سلوكية محددة وتطالب بها وتنطبق عليها . على سبيل المثال فإن جملة مثل : « عليك أن تنجز خير الأعمال لصالح وطنك » هي جملة حاضة - محرضة ، تطمح لفرض معيار محدد للسلوك . والحقيقة أن موريس نفسه لا يرى للغة التخاطب الدعائي إلا وظيفة واحدة هي تنظيم المحرضات . أو المسألة الأساسية التي يهتم بها ، فهي إشتقاق محرضات جديدة من أُخرى موجودة . غير أن أطروحة موريس ليست مقنعة بشكلها الراهن ، فالمحرضات الجديدة ، وإن كانت تستخدم بالفعل محرضات معروفة ، فإنها لا تُستنبط منها ، بل تنبثق من عملية تجريدٍ لروابط إجتماعية جديدة .

يقدم موريس لنا مثالاً يوضح تفكيره حول تنظيم المحرضات . وهو يفترض أن مجموعة سياسية في الكونغرس تتخذ موقفاً معارضاً لإدخال تحسينات إجتماعية (تأمين إجتماعي، تأمين ضد البطالة . . . إلخ) ، متذرعة بأن إجراءات الإصلاح ستضعف مبادرة البشر في الدائرة المعنية بالموضوع ، وستلغي أحد المحرضات الأساسية للإقتصاد الحر ، وجوهره تجنب تدخلات الدولة في الحياة الإقتصادية ، واكتفاؤها بدعم مبادرات المواطنين . فإذا ما تم ، الآن ، نقل هذه الحجة عبر الإذاعة والصحافة والتلفزيون بصورة مقنعة إلى فئات واسعة من السكان ، إستطاع المرء إستخدام المحرض الناتج عن رمز الإقتصاد الحر لإنتاج محرضات أُخرى موجهة ضد سائر أشكال الأخذ بالتأمينات الإجتماعية .

هذه الطريقة في إستخدام معارف التحليل البراجماتي لِلُغة تخدم الرجعية السياسية وحدها ، وهي تضليل دعائي ليس إلا . لا يغير من الأمر أن ثمة جوهراً عقلانياً موضوعياً في هذه الشروح لا يرتبط عضوياً بهذا الإستخدام الخاص للآراء الجديدة .

ويشرح موريس نفسه اطروحته على النحو التالي : إن الإشارات اللغوية تساعد عموماً على مراقبة السلوك بالطريقة التي كان سيمارسها إنسان آخر ، لو قيض له أن يشهد حدوثه (السلوك) . يجب على الجهاز العضوي ، كي يصل إلى أهدافه ، مراعاة البيئة التي يؤثر بها ، وانتقاء سمات معينة منها على ضوء حاجاته ، والقيام بردود أفعال تتجلى في إجابات ملائمة ؛ لأن هذه الشروط تخلق بيئة متناسبة مع حاجاته »[١] .

إن لما يسميه موريس «لغة دعائية» صلة مباشرة بموضوعنا ؛ لذلك لا نستطيع الموافقة على الإطروحة الأخيرة من الفقرة التي استشهدنا بها . أن توافق لغة التخاطب لا يتعين بالدرجة الأولى بتوافق تنظيم العناصر التحريضية ، وإنما يتحدد من خلال الأطروحات العلمية المتخذة كأساس لاستخدام الآراء البراجماتية . فالطبقة العاملة وطليعتها تريدان فرض معايير معينة للسلوك السياسي والإقتصادي والأخلاقي بمساعدة الدعاوة والتحريض . بيد أنه لا يجوز الأخذ بالمحرضات الجديدة لمجرد أنها مفيدة وحسب . أن صحتها ، وخدمتها لمصالح الطبقة العاملة ، وتطابقها مع قوانين ومتطلبات التطور الإجتماعي ومصالح الجماهير العاملة يجب أن تكون هي المعيار . ووصول الطبقة العاملة إلى أهدافها التاريخية هو رهن بمقدرة طليعتها على تطوير وعيها ووعي الجماهير تطويراً ثورياً مستمراً ، لأن الطريق طويل من الإنتفاضة العفوية للعمال ضد الإستغلال البرجوازي ، ومن الغضب العفوي للكادحين ضد اللا أخلاقية الكوارثية للفئات المهيمنة ، إلى التحقيق الفعلي لنمط التفكير العلمي للإشتراكية ، وإقامة نظام فعال من المعايير الأخلاقية الإشتراكية . ولغة التخاطب الدعائي ، التي سنعود تكراراً للحديث عنها في شروحنا اللاحقة ، هي واحدة من الأدوات الأساسية لفرض مثل هذه المعايير الجديدة . نقول سلفاً أننا لا نشارك علماء علم العلامات البرجوازيين المتحجرين رأيهم في امكانية حل هذه المهمات ، بالدرجة الأولى ، على صعيد علم اللغة وحده .

إن المحرضات الجديدة ، كالمعايير المعروفة للأخلاق الإشتراكية ، لا يمكن أن تُنتج من مجرد إستخدام الكلمة في الصحافة والإذاعة والتلفزيون . . . إلخ . فالأساس هو العمل الجماعي في سبيل خلق وتكوين مجتمع جديد . عندما يبني الكادحون ، في هذا الجو من الحياة الإجتماعية ، هذه الجماعة الحقة . تجد تلك المحرضات الأخلاقية

---

(١) موريس : المرجع نفسه ، ص ٩٥ .

أرضاً خصبة تستطيع النفاذ إليها وترسخ في الظروف الموضـوعية والـذاتية لـوجود هـذه العلاقات الإجتماعية الجديدة ولنموها اللاحق . .

من الواضح لماذا لم تخطر مثل هذه الفكرة لمنظر لغوي موهوب كموريس ، إذ كيف يمكن أن تبرز معايير عامة ملزمة في السلوك الأخلاقي والسياسي ضمن ظروف الإستغلال المادي والكبت المعنوي لجماهير البلدان الـرأسماليـة ؟. إن الحقد والحسـد والصراع التنافسي والإنهيار الأخلاقي لا يمكن أن تكون أرضاً صالحة للأمـر القطعي ، كـما عناه كانت ، والمتجلي في قيام الفرد بأفعال تصلح كأنموذج عام لأفعال سائر البشر .

د ـ لغة التخاطب السياسي

يصيب نقدنا ، بالتحديد ، المجال الذي يسميه موريس لغة التخاطب السياسي ، وهو مجال يشكل الموضوع الأصلي لعملنا هذا . بالمناسبة ، فإن عنوان كتابنا يوحد لغة السياسة ولغة الدعاوة ـ التحريض في كل واحد ، ويعالجها كمجموعة كاملة . يشجعنا على ذلك أن تفريق موريس بين هذين الشكلين من لغة التخاطب يثير لدينا الكثير من التساؤلات والشكوك . يقول موريس : « هدف لغة السياسة هو الوصول « إلى الموافقة على تنظيم معين للمجتمع » . ان سلمنا بصحة هذا الرأي ، وجب علينا الإعتراف بأن لغة السياسة ولغة الدعاوة تكونان كلاً واحداً ، وإن تفريق موريس بينهما ليس مبرراً ، لأن لكل نوع من التنظيم السياسي محرضات تتناسب معه ، هي من النوع الذي يرى موريس أن لغة السياسة يجب أن تنتجه . وقد كتبنا في كتاب «سلطة الكلمة» حول لغة السياسة كما عناها موريس ما يلي :

«يبدو الضعف المميز لعلم العلامات البرجوازي واضحاً لدى موريس اكثر من أي مكان آخر ؛ فموريس يلتقط من الصياغات الكثيرة لإعلان الإستقلال تلك التي تتعلق بمساواة البشر ، ويشير إلى أن مؤلفيه حاولوا رفع مصداقية صياغاتهم بالعودة إلى مفاهيم دينية وأخلاقية دارجة، والاستناد إلى عقائد ميتافيزيقية للحق الطبيعي . لكن موريس يتجاهل الأمر الجوهري ، ألا وهو طريقة الإنتاج الرأسمالية الجديدة التي فرضت نفسها شيئاً فشيئاً، وتطلبت في القرن الثامن عشر أشكالاً جديدة للحياة المشتركة للدولة، لعبت العناصر الإقتصادية فيها الدور الحاسم . فانتفاضة المستعمرات البريطانية التي بدأت عام ١٧٧٥ وانتهت عام ١٧٨٣ بانتصار الولايات المتحدة المؤسسة حديثاً ، لم تنبثق قطعاً من خلافات أخلاقية ودينية بين إنجلترا والمستعمرات الأميركية ، أو من صراعات ميتافيزيقية حول الحق الطبيعي . لم تثر حرب الإستقلال الاوضاع السياسية والدولية لسكان

المستعمرات ، ولم تترها المساواة المفقودة مع مواطني البلد الأم ؛ جل ما في الأمر أن المستعمرات الإنجليزية على الشاطىء الشرقي لاميركا الشمالية لم ترغب في استمرار تحمل الاستغلال الاقتصادي الذي كانت انجلترا تمارسه ضدها ، فأصرت على المساواة السياسية والدولتيه معاً . ومن المعروف أن قضايا جمركية ، وسلسلة من المشاكل الاقتصادية هي التي اعطت اخيراً شرارة اشتعال حرب الاستقلال»[١] .

نحن نفهم لغة السياسة بمعنى أكثر شمولية . موريس يريد للغة السياسة أن تكون مهمتها بالدرجة الأولى الحصول على الموافقة على تنظيم معين للمجتمع ؛ وهو يعتقد أنه يستنفد بذلك صفاتها . لكن تفسيره هذا احادي الجانب ، يتضمن حقيقة جزئية سببها فهمه الضيق جداً للسياسة . أما نحن فنعتبر السياسة ، وهي « التعبير الأكثر تركيزاً للاقتصاد » (لينين) صراعاً بالدرجة الأولى بين الطبقات حول السلطة الاقتصادية والدولتيه ، يهدف إلى استخدام سلطة الدولة لتحقيق المصالح الطبقية وصيانتها والدفاع عنها[٢] .

عندما يُعَين جوهر السياسة تعييناً صحيحاً ، يصبح بالإمكان الاحاطة بالجوانب المميزة للغّة . عندئذ يجب أن يبقى الحديث عن «لغة السياسة» في اضيق الحدود الممكنة ، لأنه لا يوجد ، من حيث المبدأ ، سوى لغة مترابطة واحدة . أما حديثنا عن لغة المنطق ، والعلم ، والحقوق ، والسياسة ، فهو يرمي فقط إلى التأكيد على وجود مجال خاص ، إلى جانب المجالات اللغوية للغة الدارجة المألوفة ، يتضمن المصطلحات الخاصة بالعلم المعني ، و«رطانات» الروابط السياسية لطبقات وفئات معينة . وعلى سبيل المثال ، فإن اللغة السياسية للرأسمالية الراهنة لا تستعمل إلا نادراً جملة «استغلال الانسان للانسان» . إنها تتجنب هذه التعابير وما يماثلها ، بزعم أنها لم تعد تتطابق مع الواقع ، ويجب ، بالتالي ، أن تختفي من عالم مفرداتها السياسية الخاصة . هناك ، بالطبع ، مجال كبير «تتقاطع» فيه لغة السياسة ، كما تستخدمها الطبقات المتصارعة ، وكلمات مثل «الديمقراطية» و«السيادة الشعبية» تستخدم سواء في لغة السياسة لدى الطبقة البرجوازية المهيمنة أم لدى الطبقة العاملة ؛ وإن كانت كلتا الطبقتين المتصارعتين تضفي على هاتين الكلمتين معاني مختلفة . بالامكان سوق سلسلة من مثل هذه الأمثلة

(١) كلاوس : سلطة الكلمة ، ص ٨٨ .

(٢) جورج كلاوس ـ بور : القاموس الفلسفي ، لا يبزيغ ١٩٦٥ ، ص ٤٢١ .

للتدليل على أنه ليس بالامكان التحدث عن «لغة السياسة» إلا باشتراطات عديدة ، وفي أضيق الحدود .

يتحدد محتوى السياسة وطبيعتها الطبقية ـ وهذه تعين في النهاية الاشكال اللغوية التي تعبر عن نفسها بها ، والأهمية التي تعزى للكلمات الموجودة في هذا المجال ـ بالأهداف التي تضعها الطبقات لنفسها ، كي تحقق مصالحها ، وبالطرائق الاستراتيجية والتاكتيكية التي تحاول بها الوصول إلى هذه الأهداف .

توضع لغة السياسة لدى موريس إلى جانب لغة العلم ، بل وضدها . وهو يعلل ذلك بأن المفاهيم الجوهرية للغة العلم وصفية ، بينما مفاهيم لغة السياسة تحريضية . نحن نرى أنه يجب أن لا يقوم تناقض بينهما ، وانه لا يقوم بالفعل ، إن استنبطت المحرضات من مقولات علمية . وعلى كل حال ، فإن في العلم ايضاً محرضات ، فحين تستنبط من قانون منطقي قاعدة منطقية ، يؤدي ذلك إلى نشوء محرضات أيضاً . إن السياسة الثورية تستند إلى اساس علمي ، ولا تتعارض محرضاتها مع مصطلحات العلم .

هـ ـ اشارات أو رموز وأفعال

قبل ان نتوجه إلى موضوعنا الخاص ، من الضروري توضيح بعض المفاهيم الأساسية لعلم العلامات (السيميوتيك)، فهي نقاط انطلاق وشروط أولية لبحثنا السيميوتيكي الخاص .

تصف الاشارات اللغوية اشياء وخصائص معينة فإذا كانت من اللغة الدارجة ، وصفت في الغالب تلك الخصائص والأشياء التي يستطيع المرء إخضاعها لرقابته المباشرة . أما الأوصاف المتطابقة مع موضوعات فيزيائية لا يقدر المرء على مراقبتها مباشرة ، فهي تنتسب إلى لغة العلم ، وتكون بصفتها هذه محايدة إلى حد بعيد . غير أن لهذه الرموز خاصة أخرى ، فهي تعبر عما تمثله الأشياء بالنسبة لنا ، وعن ضررها وفائدتها . . . الخ ، وقد اسمينا الاشارات التي من هذا النوع «مقومات» (موريس) .

تستطيع الاشارات ، كما سبق أن بينا ، أن تكون حاضة ـ تحريضية ، تقرر لمن توجه إليه ، أو تنصحه ، أو تمنعه من التصرف بهذا الشكل أو ذاك حيال هذا الموضوع أو ذاك ؛ أو تفرض عليه هذا السلوك في هذه المسألة أو هذا الموقف . المحرضات ـ الحاضات لا تقول إذن ما هي الأشياء ، بل كيف يجب مواجهتها . ومع أن أحد الجوانب الثلاثة (الوصفي، التقويمي، التحريضي) قد يغلب في هذه الكلمة أو تلك ، فإنها (الجوانب) تبقى مع ذلك متلازمة . لنضرب بعض الأمثلة : من يتأمل كلمة «رجعي»، يجد وظيفة وصفية بارزة . فهي تصف انظمة اجتماعية واحزاباً سياسية وجماعات وطرائق تفكير في العلم والفن . . . الخ . لكنها لا تصف وحسب ، بل هي تتضمن تقويماً معيناً بالمعنى الذي رمى إليه موريس ، يمكن أن تشتق منه محرضات معينة تنصب على توجيه سلوك البشر في منحى تقدمي . مثل هذه المحرضات لا تستهدف فقط التعرف على

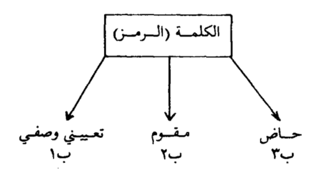
الظواهر المعينة ، وإنما تتجاوزه إلى ضرورة مكافحتها . ذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمحرض ، فالكلمات التي ليست سوى تقويمات ، تكون في العادة محدودة القدرة على الاقناع ؛ وتندرج تحت هذا الصنف من المقومات الشتائم والاهانات والاتهامات . بنفس القدر لا تملك المحرضات المعزولة تأثيراً تحريضياً كبيراً . متى طُلب أو ابتغي أو مُنع أمر مادون تعليل مفهوم ومقنع لمن يتوجه إليهم المحرض ، نشأ لدى المخاطبين شعور بأنهم إنما يخدعون ويتعرضون لمعاملة غير ديمقراطية تعتبرهم قاصرين . لهذا السبب ، تتطلب صياغة شعارات فعالة جماهيرياً تحليلاً دقيقاً لوعي الجماهير ، ليصار إلى التعبير عما هو ضروري موضوعياً بطريقة صحيحة ومؤثرة ومفهومة ومحرضة .

إذا ما قادت مصفوفة تعليلية من تحديد وصفي مؤسس علمياً ، إلى تقويم مترابط معه ، إلى محرض مشتق منه ، فإن العناصر المكونة للتقويم تبدو مبررة في نظر المخاطب ، حتى لو كانت سلبية ، ويغدو المحرض ـ الحاض المكتسب ملزماً له . لعل خير ما يفعله التحريض هو الانطلاق من تحديدات وصفية هي بذاتها جزء من البنية الفكرية لفئات شعبية واسعة . ان من الغباء الانطلاق من تحديدات تتطابق مع الاوضاع التي تنصب عليها الجهود التحريضية ، لكنها تحتاج لتبريرها إلى مصفوفة علمية كبيرة وجهد كبير .

على سبيل المثال ، فإن بالامكان ـ وهذا أمر صحيح دلالياً ـ استخدام مفهوم «الاغتراب» لوصف روابط جوهرية معينة في المجتمع الرأسمالي ، تنحط بالانسان إلى وجود مستعبد «متغرب» عن جوهره الانساني . لقد حلل ماركس ، باستخدام هذا المفهوم، تحليلاً علمياً دقيقاً جوهر واسباب اللاانسانية الملازمة لنظام الاستغلال . فهل من الصحيح أن يستخدم محرضنا هذا المفهوم ، وينطلق منه ، أمام حشد جماهيري عام ، ليبرهن على لا إنسانية نظام الهيمنة الامبريالية ؟ . هذا المصطلح هو التجريد العلمي لروابط معقدة ومركبة ، يفترض فهمه امتلاك مصفوفة كاملة من مفاهيم علمية معينة ، وهذا مالا يجوز افتراضه في حشد جماهيري عام . يضاف إلى هذا أن ايديولوجيي الامبريالية يحاولون تحت ستار علمي الصاق محتوى معين بهذا المفهوم بالذات ، يمكنهم من تشويه المجتمعات الاشتراكية . فإن شاء المحرض التعاطي معه (المفهوم) ، وجب عليه أن يضعه أولاً في موضعه الصحيح ، وهذا يقتضي بدوره تعليله تعليلاً علمياً مفصلاً . نستنتج من ذلك المبدأ التالي :

إن اردت استخدام مقومات وحاضات في التحريض ، فافعل ذلك بطريقة تجعلها تبدو وكأنها معللة . ولتحرص على أن تلتقط من سلسلة «التحديد الوصفي - المقوم - الحاض » تلك الحلقة التي يفترض بالدائرة المخاطبة من البشر أنها تعرفها خيراً من سواها من الحلقات ، لأن ذلك يغنيك عن تبريرها علمياً .

سبق وذكرنا أن نصيب المكونات الثلاثة من الوظيفة الكاملة للكلمات المستخدمة متباين ، لا يرتبط فقط بالسياق اللغوي الذي تظهر ضمنه . ويمكن من خلال تعداد ميداني للكلمات الوصول إلى قيم كمية ، تتيح احتمالاً لظهور كل مكون من المكونات



ب١+ب٢+ب٣=١

هذه القيم الكمية، أو بالأحرى هذه العلاقات المقارنة ، مشروطة بالروابط بين الكلمات المعنية ، وبالمجموعات والفئات والطبقات التي توجه إليها . ويمكن للكلمة نفسها أن تعتبر وصفية بالدرجة الأولى بالنسبة لمجموعة ما ، وتقويمية بالنسبة لسواها . ربما بدا تعبير « الطاقة التدميرية للقنبلة النووية » وصفياً بالدرجة الأولى بالنسبة للفيزيائي ، أما غالبية البشر فتعتبره تقويمياً .

و ـ الجانب الناظم للغة السياسية

لا تؤثر المعلومات في مجال مفرغ ، وإنما هي معلومات حول شيء ما ، موجهة لأحد ما . وهي لا تؤثر بذاتها ، بل ببشر يفكرون ويحسون ويعملون . من منظور سيبرنتيكي ـ وهو جانب واحد من الموضوع فقط ـ يعني ذلك أن المعلومات تؤثر في أنظمة هي في الواقع أنظمة سيبرنتيكية . بهذا المعنى ، وبه وحده ، يمكن فهم مسار المعلومات ، أو سيرورة الخبر من عالم الأحداث الموضوعية إلى المحرض المدرك ، ومنه إلى مركز الترميز ، ثم إلى قناة النقل ، فالمتلقي ، بوصفها مجرى معلومات في دائرة ناظمة (دائرة تحكمية) . إذا ما أخذنا الهدف السياسي بعين الاعتبار ، بدا لنا دور السيبرنتيك، كأداة مساعدة، بالغ الأهمية، فهي التي تجعل تأثير المعلومات ممكناً بالأصل. مع الاقرار بأن القصد السياسي هو الذي قرر اتجاه التأثير لدى «المتلقي»، أي الانسان . ومهما يكن الأمر ، فمن الأهمية بمكان ، لمصلحة التأثير المطلوب إحداثه ، معرفة آليات الدائرة السيبرنتيكية الناظمة (التحكمية) .

ودائرة التحكم هي بمثابة انموذج هيوريكي[1] للتأثير على الوعي السياسي بواسطة التحريض ، تنتج عنه العلاقات التالية :

١ ـ الصحافة والاذاعة والتلفزيون : وهي الضابط في دائرة التحكم .

٢ ـ وعي المخاطبين : وهو الوحدة الخاضعة للضبط أو للتحكم في الدائرة التحكمية (الناظمة) .

٣ ـ التأثير التحكمي : تلك الآراء والأحداث المرتبطة بالوعي ، التي تكون غاية

---

(١) الهيوريكا : علم يدرس الخصائص التكنولوجية للعملية الإبداعية وقوانينها . (المعرب) .

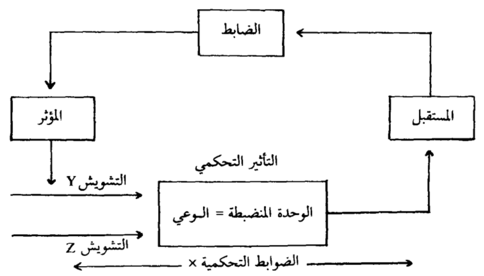
النشاط التحريضي ، بفعل المقاصد الاستراتيجية والتاكتيكية للمحرض ، والتحليل العلمي للوضع .

٤ ـ المقاييس التحكمية : تلك الآراء الاقتصادية والسياسية الموجودة بالفعل ، أو السلوك الاقتصادي السياسي الموجود والقائم واقعياً .

٥ ـ الضوابط التحكمية : الوسائط التحريضية المتاحة للوصول إلى التأثير التحكمي ، أو لازالة الفارق بين الضوابط التحكمية والتأثير التحكمي .

٦ ـ التشويش : التأثير العكسي (المعاكس) الناتج عن النشاط المضاد . كأنموذج تبدو العوامل المختلفة عن الشكل التالي :

إذا عرف المرء الكميات الأربع (لنرمز لها بالحروف W,Z,Y,X) ولو من حيث حجمها التقريبي ، استطاع ان يخمن أيضاً كيفية الوصول إلى زرع آراء سياسية ، أو طرائق تفكير وسلوك معينة . فإن جهل هذه المعطيات ، نقصته عناصر أساسية في التخطيط والقيادة العلميين لسيرورات الوعي الاجتماعي ، وبقي تأثيرة التربوي على التفكير والسلوك حرفياً .



إلى حد كبير . إن المتلقين هم في حالتنا وسائط مساعدة لتلقي الأخبار من الوحدة الخاضعة للتحكم . وتمثل المؤثرات ، كما وصفت في كتاب «سلطة الكلمة»، المقومات والحاضات . أما الكميتانY.x فيمكن مثلاً معرفتها بواسطة ابحاث الرأي . وتنتج معرفة W عن نظرية علمية للمجتمع ، شرطها الأولي دراسة سائر الوقائع والمعطيات

الناجمة عن ابحاث الرأي ، وعدم تجاهل أية حقيقة ، لمجرد أنها لا تدخل في اطار تصور مسبق معطى ! . إن الدعاوة والتحريض العلميين يتطلبان طرائق علمية .

تسمح لنا المعرفة المفصلة للاحجام المذكورة بتعيير الانباء والتقارير واللقاءات على فئات اجتماعية معينة ، وتنفيذ ابحاث الرأي بدقة نسبية لدى هذه الجماعات ، بمساعدة نظام الاستقصاء بالعينات . اين تكمن الآن فوائد ابحاث الرأي :

١ ـ في اكتساب المعرفة : يصل المرء عن طريق ابحاث الرأي إلى توزيع احصائي لآراء سياسية معينة ، أو لطرائق سلوكية معينة لدى المجموعات والفئات الاجتماعية المختلفة .

٢ ـ تساعد على التوجه المتمايز إلى القراء والمستمعين والمشاهدين .
٣ ـ تمكننا من التنبؤ بثقة أكبر بطرائق سلوكية سياسية محتملة .
٤ ـ تضع الأساس لعلاقة ثقة بين المرسل والمتلقي ؛ وهذا جانب نفسي .

بلغة سبرنتيكية : حين ينطلق المرسل من دراسات مفصلة للرأي ، يحدث نوع من الإحكام البحث (مع ربط عكسي) بدلاً من التوجيه . والتوجيه هو بالنسبة للمتلقي نوع من الاكراه ، يعجز ، من حيث المبدأ ، عن الارتقاء إلى مستوى الإحكام ، كما تدل على ذلك المنظومات البيولوجية والتقنية .

يترتب على ما سبق سلسلة من النتائج مثل : ماذا يجب أن يرسل ، وكيف يجب أن ينتقى ، وما هو السبيل لأن يترتب على الارسال أكبر قدر ممكن من التأثير؟ في هذه السياق ثمة مجموعة من الملاحظات :

١ ـ يكون الإنتباه في بداية تلقي الانباء عالياً . هذه حقيقة يجب ايلاؤها الاهتمام المناسب .

٢ ـ العلاقة بين ابلاغ الوقائع والتعليق عليها يجب أن توزن بدقة على ضوء التأثير المراد إحداثه (لا يجوز مثلاً التعليق باطناب على خبر ما ، وإلا أثر ذلك في امكانية فهمه ووضوحه) .

٣ ـ يجب أن لا يكون الخبر جديداً وحسب ، بل يستحسن أن يستند إلى سياق معروف . فإن كان من الصعب افتراض المعرفة لدى المتلقي ، وجب الوصول إليها من خلال تعليق مناسب .

٤ ـ يستحسن أن تكون للنشرات الاخبارية الاذاعية فترة زمنية مناسبة ، فلا تتضمن اخباراً جد طويلة ، أو أخرى مبالغ في قصرها (يحتفظ المستمعون مثلاً بمحتوى ٤ إلى ٨ اخبار من كل نشرة ، حين يكون لكل خبر طابع مفاجىء) . أو النشرة الاخبارية التي تستمر عشرين دقيقة يليها تقرير من عشر دقائق حول موضوع معين ، فلا تحقق في العادة أي تأثير ايجابي .

يجب الانتباه ايضاً وبشكل خاص للربط العكسي لدى نقل المعلومات ، وهو يعبر عن نفسه في آراء وانماط سلوكية محددة . نحن لا نجانب الصواب اذن عندما ننقل مجموعات المفاهيم السيبرنتيكية ـ مع مراعاة خصائصها وإجراء التحديدات الضرورية فيها ـ إلى مجال اشكالية لغة السياسة ، لنطبقها عليه .

اننا نعرف الوسائط التقنية التي نقدر بمساعداتها على التأثير في المعايير التحكمية ، فهل توجد مثل هذه الوسائط في حالتنا أيضاً ؟ . ثمة مصفوفة كاملة منها . لكننا نريد التحدث هنا عن حالات متفرقة وحسب ، تاركين موضوع التطبيق الواسع للمعارف الحديثة لمكان آخر :

تعتبر رسائل القراء من الوسائط الهامة لتوجيه المعايير التحكمية . لكنها تفقد اهميتها حين تتخذ موقفاً متجانساً من قضايانا . وكما تشير سلسلة من المناقشات الهامة في صحف البلدان الاشتراكية ، فإن رسائل القراء المعارضة لبعض الآراء هي ذات تأثير لا بأس به . أن المحرض لا يستطيع ، بصدد غالبية القضايا المطروحة ، ادعاء معرفة طريق الحل دون سائر البشر . وهو يحمي نفسه من الاخطاء بدعوة المتلقين للمناقشة ، وطلب إسهامهم في إيجاد الحلول؛ خلال المناقشة تتضح افضل سبل الحل ، فيبرزه المحرض في تعليقه الختامي . هذه الطريقة من الربط العكسي يجب أن تستخدم على أوسع نطاق ، فلا أحد ينتظر أن تتضمن رسائل القراء الموافقة والاستحسان فحسب . وتكمن القضية ، من منظور سيبرنتيكي ، في افساح المجال لكل رأي ، كي لا نحاصر قسماً من الربط العكسي ، ونحول دون « اكتمال » تأثير « الدائرة التحكيمية الكاملة » .

ز ـ حول اللغة كرداء مادي للفكرة

تعطينا نظرية الاعلام ، لدى تطبيقها على قضايا لغة السياسة ؛ بعض الحوافز الاضافية القابلة للتطوير . فاللغة تفترق عن الفكرة في انها مادية (الاصوات ، النبضات الالكترونية فوق اشرطة التسجيل ، أمواج الأثير ، النصوص المطبوعة من مختلف الانواع). هذه الأشكال المختلفة تنضوي جميعها تحت مفاهيم مشتركة شاملة . إنها علامات[1] يُعزى أو لا يعزى لها مدلول (سنشرح في الموضع المناسب خصائص الكلمة المنطوقة والطريقة التي تُلقى بها).

بادىء بدء ، يستحسن أن نركز بشكل خاص على الكلمة المطبوعة ، سواء كانت على شكل شعارات تحريضية ، أم مقالات صحفية ، أم موضوعات منشورة في مجلات . . . الخ . إن الكلمة المطبوعة لا تختلف عن الاشكال الأخرى للكلمة ، فيما يخص مكوناتها البراجماتية . يصح ما قلناه خلال عرضنا حول الكلمة ، بالقدر نفسه ، بالنسبة لسائر اشكال تجليها . لكن ما يهمنا هنا ليس محتوى الكلمة (معنى الكلمة وتأثيره التحريضي ، أي ما كان في السابق يُصنف في إطار منظومة الاشارات الثانية) ، بل الظاهرة المرئية البحتة للكلمة المكتوبة . تستطيع الكلمة الواحدة أن تحدث تأثيراً متفاوتاً . والتفاوت لا يكون في الاستخدام المتباين للكلمة ، وفي معانيها المتمايزة ، بل في ترتيبها المساحي البحت . فالكلمة الواحدة نفسها تؤثر تأثيراً متفاوتاً ، إن هي رتبت في النص المطبوع ترتيباً بنيوياً مختلفاً في كل مرة ، حتى لو كان البشر يعزون لها بالاصل معنى واحداً . ثمة فارق لا يستهان به بين طباعة خطبة ما دون ترتيب ، وطباعتها بعد إضفاء صورة بنيوية مرتبة ومنسجمة عليها . والبنية التي نعنيها ليست البنية القواعدية ،

---

(١) الـ Signal هو الشكل الفيزيائي للإشارة Zeichen . « المعرب » .

بل تلك البنية الناتجة عن العلاقة مع المساحة ، أي التشكيل الجغرافي والمساحي . إننا ، بالطبع ، لا نعطي الاولوية لنزعة بنيوية للكلمة ، تفسر كل شيء بالبنى ، وتنتج المعاني منها ، لأن التأثير الذي تحدثه وسائل الاعلام لا زال يرجع إلى وضوح الحجج المساندة للمقولات السياسية وإلى قدرتها على الاقناع . لكن إذا توفرت هذه الشروط ، لا يجوز أن نستغني عن ترتيب بنيوي فعال للنصوص .

يؤثر النص المكتوب غالباً من خلال الابراز التشكيلي للجوهري فيه . فالقارىء الذي يملك قليلاً من الوقت ، والذي اعتاد تصفح النصوص المكتوبة بسرعة ، سيتمكن من قراءة الكلمات المبرزة على الأقل . فإن واجهه نص ممل تشكيلياً وخال من الأجزاء البارزة ألقى عليه نظرة عامة ، قبل أن يرمي به جانباً . . مثال : لنفترض أن ثمة جدولاً شاملاً يمثل التقدمات الحاصلة في بلد من البلدان ، وان النص المرافق له ينصب على الوقائع الواردة فيه . من الناحية الدلالية لا يتغير أي شيء في النص ، أن حُمِّلت القيم المعطاة في مصور بياني (مصور متدرج مثلاً) ، كما أن تأثيرها البراجماتي يبقى هو نفسه . غير أن فارقاً كبيراً يبقى بين الحالتين : فمن المصور البياني يستطيع المرء معرفة الوضع بنظرة واحدة ، أما الجدول فلا يمكن استقراء أي وضع منه ، ما لم نقرأه بعناية ؛ في الحالة الثانية يكون تلقي المعلومات أكثر صعوبة ؛ وهذا عنصر قد يكون حاسماً بالنسبة لمجمل العملية الاعلامية ، إذا كان المخاطب متردداً بالاساس في التعامل مع نص ما .

كل منظومة سيبرنيتكية عضوية مؤهلة لتحسين نظامها وبنيتها إلى أفضل صورة ممكنة ، ولمعرفة البنى والأنظمة الأخرى بصورة واعية أو عفوية ، كاملة أو منقوصة إلى هذا الحد أو ذاك ، ذلك هو أحد أشكال تآلف هذه المنظومة مع محيطها «الطبيعي» و«الاجتماعي»، إذ يحرك النظام اهتمامها ، بعكس المجاميع العشوائية ذات الفوضى الداخلية . .

النص المنظم والمبنين تشكيلياً ، القادر على لفت النظر إليه ، هو جوهرياً أكثر فائدة من نص عشوائي تسوده الفوضى التشكيلية . حتى لا يساء فهمنا نقول : ثمة أيضاً فوضى نص دلالية ونحوية وبراجماتية ، لكنه ليس بينها وبين الفوضى التشكيلية أي رابط .

سنسوق مثالين من عالم الأعمال لايضاح الطريقة التي تستخدم بها الجوانب التشكيلية في العمل الاعلامي بقدر متساو من المهارة والنجاح : مرة من أجل الدعاوة

الصحيحة ، وأخرى لخداع البشر . عندما يدعو بلد متوسطي لقضاء الاجازة فيه بجملة تقول : اقصدوا «شاطىء الشمس»، فإنه يكون قد طرح مصطلحاً دعائياً لا يخدع أحداً ، بسبب تطابقه مع الواقع . مثال آخر مأخوذ من دعاوة دولة رأسمالية . يقول أحد النصوص الدعائية : ان المسكن المكون من أربع غرف مع مطبخ وحمام ، والمصمم بطريقة جد عصرية ، يمكن امتلاكه بـ٥٠٠ مارك في الشهر و٦٠٠٠ مارك دفعة إضافية على تكاليف البناء . مثل هذا النداء موجه أساساً إلى أناس يعيشون في مساكن سيئة بالدرجة الأولى ، والشروط المالية في الاعلان قاسية بصورة خاصة لا تقدر عليها غالبية الناس . لو أراد المرء نشر النص الدعائي بالصورة السابقة ، لكانت جملة «٦٠٠٠ مارك نفقات إضافية على تكاليف البناء » قد وضعت تشكيلياً إلى جانب كلمة «مسكن عصري». لكن هذا لم يناسب أصحاب الدعاية ، فأبرزوا جملة «مسكن من اربع غرف مع مطبخ وحمام» بأحرف كبيرة، وطبعوا القسم المتبقي من النص المزعج للزبائن المحتملين بأحرف صغيرة تكاد لا تظهر . هذه اللعبة تقوم على المخاطرة ، فالمراقب الناقد سيكتشف مراميها بسهولة ، وسيكتشف محاولة خداعه .

تتدفق على الإنسان في عصرنا كميات هائلة من المعلومات ، يجد صعوبة كبيرة في ترتيبها وفرز الجوهري منها بالنسبة له . ذلك ينمي ميله نحو تلقي المعلومات المبنينة تشكيلياً بطريقة تجعلها سهلة الفهم . إن السبب في هذا الميل عائد إلى كون «طاقة القناة» لدى المتلقي محدودة ، وإلى تجاهل كل منظومة سيبرنتيكية عضوية للمعلومات التي لا تستطيع «قناة النقل» استيعابها. ما نقوله لا يندرج على الترتيب التشكيلي للنصوص المكتوبة وحسب ، بل يصح بدرجة أكبر بالنسبة لمحتواها الدلالي والبراجماتي . لا شك في أن النص القصير المرتب ترتيباً دقيقاً له حظ أكبر في الوصول إلى القارىء من نص طويل . لذا يحسن بالمحرض أن يضع نصوصه السياسية والتحريضية بطريقة تجعلها تكتفي تشكيلياً بحد ادنى من الأشارات .

هذا المطلب لا يمكن بالطبع إعادته بواسطة مخطط تصويري ، إلى الجانب البراجماتي والدلالي من النصوص ، حيث لا يُستغنى عن الاسهاب . المشكلة هي مشكلة مرتبطة باقتصادية التفكير ، وهي تدور حول حجم الاسهاب المطلوب ، كي لا ينقلب تأثيرها إلى نقيضه .

في دراستنا العلامية للغة السياسة سيتكرر ظهور مشكلة التعابير ذات المعنى أو التعابير الفارغة دلالياً ، فهل يستطيع المرء أن يتحدث أيضاً عن تعابير جوفاء

تشكيلياً ؟ . علينا أن نجيب بالنفي ، .فالاشارات التشكيلية ليست جوفاء أو ذات معنى ، إنها فقط جمالية أو غير جمالية ، مرتبة ترتيباً عقلانياً أو ليست كذلك ، لها بنية واضحة أو غامضة . . . الخ . الأمر الهام بالنسبة لدراستنا هو فقط الاشارات التشكيلية المحملة بالمعلومات ، إذ ينصح عموماً بعدم استخدام اشارات تشكيلية غير مغطاة دلالياً في التحريض ، وإلا نشأ لدى المتلقي الانطباع بحيرة وتذبذب المحرض .

من المطلوب ، في تقديري ، تكبير الترسانة التشكيلية، مع أن هذا المطلب يتعارض من الوجهة النظرية الاعلامية البحتة أو من الوجهة الرياضية مع مبدأ الاقتصاد . فما يضيع في الاختصار والتجريد يعوض غالباً بالوضوح . يشترط ذلك عدم تحول المسار الفكري الواضح إلى ثرثرة حائرة بفعل استخدام الوسائل التشكيلية . والواقع أن الرياضيات والمنطق الرياضي يستخدمان ، لهذا السبب ، عدداً محدوداً من الاشارات المعرفة بدقة ، لتحقيق أعلى قدر ممكن من الوضوح لدى عرض أفكارهما بواسطة الرموز اللغوية . لنفترض الآن أننا اردنا ، في أطار جهودنا التحريضية ، أن نبين للقارىء كيف تصنع آلة حاسبة الكترونية جداول معينة ذات علاقة بسيرورة الاقتصاد وتحليل التكاليف . إن الآلة الحاسبة تعمل على أساس الأرقام الثنائية ، ومن الخبل استخدام مثل هذه الأرقام في نص تحريضي ، فهي غير واضحة على الاطلاق ؛ ولا سبيل لفهم معنى مقولة رقمية مثل ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ . . . إلا بواسطة اجراء حساب ما . لقد تحدثنا عن الاقتصاد . أن استخدام عدد كبير من الاشارات التشكيلية للتعبير عن اشارة واحدة (مثل الامكانات الكثيرة لكتابة حرف الباء مثلاً) بدلاً من استخدام تشكيلية موحدة بها نوع واحد فقط من الأشارات هو عمل غير اقتصادي ، لكنه أكثر وضوحاً . هذه الاطروحة يجب تصحيحها باتجاه معين ، فالتنوع التشكيلي غير اقتصادي لمنتج ومستخدم الاشارات ، لكن أمره يختلف بالنسبة للمتلقي ، فقد يفهم النص بصورة أسرع، ويتلقى ويُصنِّعْ معلومات أكثر في الوحدة الزمنية ، عندما تقدم له إشارات تشكلية جيدة . وهذا ، كما أكدنا مراراً ، هو القضية الأساسية . فالإنسان المعاصر يريد أن يعلم بطريقة مختصرة وواضحة وقابلة للفهم ؛ واحترام مطالبه هذه يشكل جزءاً من متطلبات التحريض الفعال . أن الاسهاب التشكيلي ، شأنه شأن الاسهاب النحوي والدلالي ، ليس مجرد أمر سيء فقط .

يتضح مما سبق ما نقصده بالاسهاب التشكيلي : إنه استخدام اشارات تشكيلية متعددة أو كثيرة ، حيث يكفي اشارة واحدة فقط . أما النتيجة المترتبة على ذلك فنود

صياغتها على الشكل التالي : استخدم الاسهاب التشكيلي ، فقط عندما يزداد به الوضوح لدى من تخاطبهم ، أو ترتفع لديهم بفضله سرعة تلقي المعلومات وهضمها .

اثبت هيلموت فرانك وآخرون أن البشر يستطيعون تلقي كمية وسطية من المعلومات تبلغ ١٦ بيت (البيت هو وحدة قياس المعلومات) في الثانية . إن المعلومات التي تبث بسرعة تزيد عن ١٦ بيت للوحدة الزمنية ، لا يتم تلقيها مطلقاً ، أو يتلقاها المرء مِزقاً مجزأة . وكما سنعرض في مكان آخر يمكن معادلة هذا النقص بضغط كميات المعلومات المتشابهة نسبياً ضمن كتل اخبارية ، بواسطة عملية تجريد ذهني لها . يعبر ذلك عن نفسه في حلول كلمة مركبة محل بعض المقولات المتسلسلة .

سنوضح الآن ما نرمي إليه بمقارنة من المجال الرياضي . لنفترض منظومة من مائة معادلة سطرية ذات مئة مجهول . فإن استخدم المرء طريقة الكتابة الشعاعية ، تقلصت الأسطر المائة للمعادلات المائة إلى سطر واحد فقط ، وتقلصت مئات الاشارات التشكيلية إلى عدد قليل منها . هذه الفكرة لو طبقت على التحريض ، لاشترطنا أن يكون المحرض قادراً على القيام بمثل هذه التجريدات التحريضية ، وان يكون الجمهور المخاطب قادراً على فهم كتل المعلومات التحريضية ، ومتمكناً عند الاقتضاء من ارجاعها إلى معادلاتها في مجاله اللغوي الفردي . إن الوضع الناتج عن العلاقة بين المحرض والجمهور ـ ونحن نتحدث عن النصوص المكتوبة فقط ـ يُحاكي اليوم بتسجيلات تتم على آلات حاسبة الكترونية تتيح امكانية الوصول بفعالية التحريض إلى حدها الأعظمي . عندئذ تتوفر ، بشكل ما ، حالة مثال ـ انموذج تستقصى بمساعدته الروابط الفكرية القائمة ، ويخطط به للعلاقات المستقبلية . . . في أثناء ذلك تظهر النتيجة التالية : بالقياس إلى عملية التضييق الاعلامي الحاصل في المنظومات السبرنتيكية العضوية ، يستطيع المرء أن يُشغِّل أمام الجهاز الاوتوماتيكي ، الذي يلعب دور متلقي المعلومات التحريضية المغيرة للسلوك ، ميكانيزم انتقائي كامل . ويجب على التحريض ، الذي يُفترض بمعلوماته أن تمر بهذا الجهاز لتصل إلى مركز قيادة المنظومة المخاطبة (وهي العقل لدى الإنسان) ، وفي ضوء روابطه مع المنظومة المتلقية ، أن يراعي ما يلي :

١ ـ أن يكون تيار المعلومات متلائماً مع طاقة التلقي لدى المستقبل ، (إن لم يتم ذلك حدثت إمكانيتان : إما أن يكون تيار المعلومات قوياً جداً ، فيصاب المخاطب بالإجهاد ؛ أو أن يكون صغيراً بالقياس مع طاقة النقل ، فتبدو المعلومات مملة ، ويصبح

تقديمها مهيناً للمخاطَب ، سيما إن أحس بأن المرسل يعتبره بدائياً يستحسن أن لا يُطلب منه الكثير) .

٢ ـ أن لا يكون تضييق تيار المعلومات قوياً جداً أو ضعيفاً جداً . فإن كان قوياً وسمح بالمرور فقط للمعلومات الجوهرية ذات البنى الواضحة ، نتج لدى نقله إلى الإنسان إحساس بالبرودة الشعورية وبالغربة (إنعدام الالفة) يقود إلى إجهاد المخاطب بسرعة . وإن كان التضييق ضعيفاً ، تدفقت عناصر عرضية كثيرة من الخارج إلى مركز قيادة المنظومة المخاطبة . مثل هذه المعلومات تحدث حيرة وقلقاً ، وتخلق الفرصة لضياع المعاني المقصودة . القضية الهامة في التحريض المؤثر ،تتجلى إذن في إيجاد مزيج صحيح من الروابط ذات القوانين الواضحة والوقائع المتفرقة المصادفة .

٣ ـ لا يثير النص المقدم لدى متلقٍ واضح التفكير أي إهتمام فعلي ، إن لم ينجح في إيجاد بُنى داخل الفوضى . ذلك يرضي غريزة الإكتشاف والتعلم لدى المتلقي ، يميز المنظومات السبرنتيكية العضوية عموماً ، ويصح خصوصاً بالنسبة للجانب السبرنتيكية من التحريض . فالإنسان المُخاطب لا يريد أن يُعَلَّمْ، بل أن يعرف بنفسه الأشياء وروابطها . وعلى المعلومات أن تقدم له فقط مادة لتأملات يجريها بنفسه .

٤ ـ يجب أن يكون التعيير المسبق لآلية تضييق المعلومات من طبيعة تسمح بمواءمة تيار المعلومات ، الناتج عنها ، ليس فقط مع طاقة قناة المتلقي ، وإنما مع وضعه الفكري العام أيضاً ، أي انها يجب أن تتطابق مع محتوى مخزونه المعرفي .

حـ ـ الاسهاب وفعل الاختيار التحريضي

يظهر هدف وإتجاه الإنتقاء في طريقة الإختيار ، وفي تركيب وغاية ما يُنتقى . في الإختيار التحريضي يكون الهدف أو الإتجاه سياسياً ـ ايديولوجياً . وقد أشرنا في سياق آخر ، إلى أن الإسهاب التحريضي لا يتميز بأي شيء خاص عن الإسهاب العادي . فلا يعتبر الإسهاب جزءاً من التعلم السياسي الذي يفترض بالتحريض أن يدفع من يخاطبهم إليه . ويعد من الإسهاب ، بالمعنى الموسع للكلمة (أي بما يتجاوز الإسهاب التشكيلي) ، أن تقال في مقالة سياسية أو خطبة تحريضية معلومات معروفة للمتلقي . فإن لم يُقَلْ إلا ما هو معروف ، حدث حد أعلى من الإسهاب . أما إذا تضمنت الخطب والمقالات أشياء جديدة وحسب ، وكانت أصلية بالنسبة للمتلقي على الأقل ، إختفى كل شكل من الإسهاب . لسنا بحاجة للتأكيد على أن الإمكانية الأولى تخلو من أية قيمة بالنسبة للإستراتيجية والتاكتيك . حين يستخدمها التحريض ، يتحول إلى مجموعة ترهات ، فتنقطع نصوصه عن إثارة الإهتمام ، وتخطىء هدفها .

هل نستنتج من ذلك أن الصورة المثلى للتحريض هي نقيض الإمكانية المذكورة ؟ تعلمنا نظرية الإعلام أن هذا ليس هو الحقيقة . فالجدة التامة في التحريض السياسي لا توقظ بدورها أي إهتمام . إن المتلقي لا يريد سماع ما هو معروف فقط ، وإنما يريد تلقي الجديد ، شريطة أن يكون قادراً على ربطه بما هو معروف لديه . هذا جانب لا بد للمحرض من الاهتمام به . الحالتان المذكورتان هما مجال الحركة المتاح للمحرض ، حين ينتقي . والمحرض مكره على الوصول إلى أفضل وضع للإنتقاء ، برغم أنها مهمة بالغة الصعوبة ، وأصعب من مثيلاتها في الرياضيات والفيزياء والإقتصاد السياسي ، نظراً لاختلاف الحد الأعلى ، هنا ، من متلق لآخر ، ومن وضع خاص لآخر . هذا لا يعني أن التحريض العلمي ينتج في كل الحالات محرضاً « مُعَيَّراً » يكره المتلقي على الإنصراف

الداخلي عنه . إنها لخسارة هائلة للقوى السياسية ان وصل المتلقي إلى القناعة « بأن المحرضين يقولون جميعاً الشيء نفسه وبالكلمات نفسها » . أن هذا يبرر ، في الواقع ، الحديث حول « الطابع الشخصي » للمحرض السياسي و«الاسلوب الفردي » للصحافي . لكن الطابع الشخصي يعني الإسهاب حكماً ، لأنه يعني التباين في عرض المعلومات من شخص لآخر . وربما بلغ الإسهاب درجة يطمس الاسلوب الشخصي معها المحتوى العلمي للتحريض ، ويظهر صاحبه بمظهر من يفتقر للاصالة الفكرية . أما عندما يمتلك المحرض والصحافي أسلوباً رتيباً ، فإن القارىء سيتمكن ، شيئاً فشيئاً ، من التنبؤ بما سيصدر عنهما ، وهذه كارثة حقيقية بالنسبة لهما . حين يستطيع المشاهد أن يقول : إنتبهوا ، فهو سيزعم بعد قليل أنه فعل كذا وكيت ، وسيروي أثناء ذلك النكتة س ، فإن المحرض سيفقد مصداقيته ، وسيحجم المتلقي عن تفحص صحة معلوماته وعن امتحان مدى واقعيتها .

هذه المسائل سنعالجها لاحقاً من منظورات براجماتية ودلالية .

ط ـ الجوانب النحوية ـ البنيوية للتحريض

نصل ، مما سبق ، إلى إستنتاجات أُخرى بالنسبة للمحرض ولمستخدم لغة التخاطب السياسي .

آ ـ بسبب كثرة النصوص المنصبة على المتلقي ، يجب على كل شعار تحريضي أو خطبة أو مقال أن يفرض نفسه ضد «منافسة» متنوعة الأشكال، هي اليوم ، في عصر خلق مجال اخباري تقني موحد في العالم بأسره ، أكثر حدة مما كانته في أي يوم مضى . في وضع كهذا ، يجب أن تظهر المادة المقدمة للمتلقي غنية بالمعلومات ، إما بواسطة إنطباع بصري عام ، أو من خلال عرض مسهب لقسم من النص بمساعدة بعض التكوينات التشكيلية . . . إلخ .

ب ـ يجب أن يبرز الترتيب التشكيلي غنى وتنوع المعلومات ، وأن يعطي أيضاً إنطباعاً حول أهميتها . وهذا يمكن الوصول إليه في الغالب بوسائل تشكيلية ونحوية مثل الكاريكاتور والأسهم والمربعات والمثلثات . . . إلخ ، واحاطة المعلومات ذات الأهمية الخاصة بإطار أسود بارز . إن الإنطباع بأن ما يقدم هام سينشأ حتماً ، متى استخدمت الوسائل المذكورة ، وإن كانت المساحة المخصصة لعرضه صغيرة . على العكس من ذلك ، فإن عرضاً متنوع المعلومات قد يتم تجاهله تماماً ، لمجرد افتقاده للمواصفات التشكيلية واللغوية المطلوبة . إذا ما تنافست هاتان الطريقتان ، فإن القارىء غير المسيس سيختار النمط الأول ، مع أنه الأكثر سوءاً . يرجع السبب إلى قضايا ترتبط بالبنية الأساسية لجهاز المعرفة البشري . فالإنسان ، كي يتواءم مع البيئة ، يجب أن يكون في وضع يمكنه من معرفة الأشكال (أو الصيغ) وسط أشد صور الفوضى إحتمالاً ، لما لهذه المعرفة من أهمية حياتية بالنسبة له (كما بالنسبة لكل منظومة سيبرنتيكية). إن بالإمكان اليوم صنع أجهزة قادرة على معرفة الأشكال أوتوماتيكياً .

يمتلك مـا يسمى بالكلمـات الشائعـة أهمية خـاصة في هـذا السيـاق . إن هـذه الكلمات ، سواء أكانت جيدة أم سيئة ، مطابقـة للواقع أم غـير مطابقـة له ، لا تحقق وظيفتها، ما لم توقظ إهتمام القارىء. لقد سبق لهلمار فرانك أن شرح في أبحاثـه حول طاقة التخزين القصيرة الأجل مفهوم الإهتمام في نظريـة الإعلام ، وقـال إن الكلمات الشائعة تؤثر ، فقط ، عندما يكون محتواها الإعلامي أصغر من ١٦٠ بيت .

لا تستغني لغـة متحضرة عن الجمـل الطويلة والمتـوسطة الـطول . لكن قوانـين التحريض لا تشارك اللغة إهتماماتها . ويمكن التدليل على أن التعابير الواقعة تحت ١٦٠ بيت تحدث لدى متلقيها حدّاً أعلى من التأثير . ذلك يعني ببساطة ضرورة استخدام جمل قصيرة وموحية في التحريض . إن من غير المجدي إطلاق الشتائم ضد اللغة البدائية التي يصادفها المرء غالباً في وسائل الإعلام ، فحين تقف القوانين الموضوعية لنظرية الإعلام إلى جانب مثل هذه اللغة ، يصبح السباب عديم الجدوى أبضاً إن التحريض ليس على كـل حال جـزءاً من الأدب ، ولا هو مـدعو لاقـامة النصب الأدبيـة الفخمة ، بـل هو يستهدف فقط احداث تأثير عميق وواع ، ينعكس عـلى السلوك إلى أقصى حد ممكن . هذا لا يعني ، بأي حـال ، الدعـوة لسيادة لغـة بدائيـة في الاعلام . فنحن نعتقـد أن ضـرورات الفن الاستراتيجي الـرفيع في التحـريض تـتطلب مـراعـاة وجهـات الـنظر السابقة ، والكتابة باسلوب أدبي جذل في الوقت نفسه .

ثمة كلمة نريد قولها حول الصور والرسوم . لقـد سبق وتحدثـنا عن أن معرفـة الأشكال وتصميمها هما من الصفات الأساسية لكل منظومة سبرنتيكية متطورة ، فالصور والرسوم هي تكوينات دلالية ذات قوة معبرة ، لا يتعب اكتشافها والتعرف عليها أحداً . إن لنشر الصور طريقته ، لكي تُضفى جاذبية ما على صور من تبرزهم وسائل الاعلام ، لا يجوز أن تُنشر لهم صور عادية فقط ، بل صور من وحي المنـاسبات التي تبـرز بعض الخصائص المميزة لهم أيضـاً ؛ وليس هناك من غلط يفـوق التأليـه بالصـور . أو نقـاط الضعف التي تظهر احياناً في بعض الصور المنشورة فهي لا تضر سياسياً بصاحبها ، بل هي تحببه إلى الجمهور ، وتجعله مقبولاً « وانسانياً » لديه . حين يتعلق الأمـر بالعـدو ، يجب ابراز عيوبه الكبيرة وطمس سماته الايجابية . وعلى سبيل المثال فإن هنالك مجرمين كباراً عاشوا حياة عائلية نموذجية ، ومن الخـطأ نشر صورهم وسط عـائـلاتهم ، أو أن يقتصر النشر على مثل هذه الصور فقط . الصحيح أن تنشر صورهم إلى جـانب جثث ضحاياهم ، لأن الصورة الايجابية (صورة العائلة السعيدة) ستترك عندئـذ تأثيـراً سلبياً

على نفسية الجماهير ، وستكون عبئاً على المجرم .

يطلب القارىء أو المستمع من المحرض نتائج منطقية يستحسن أن تكون بسيطة ومفهومة إلى أبعد حد ممكن . لذا يجب على النص أن يترك مجالاً للفعالية الفكرية الخاصة للمتلقي ، وان يكتب بطريقة تتيح له الفرصة لاستخلاص استنتاجات معينة يريدها المحرض . هنا بالذات يكمن جوهر العمل الإقناعي الثوري وهدفه الأصلي : أنه يربي الناس ليقوموا ، بأنفسهم ، بالعمل الفكري الخلاق ، ويؤهلهم لمعرفة الروابط الاجتماعية العميقة ، وللتصرف وفق ما توحي به هذه المعرفة . بعكس التضليل الامبريالي ، فإن هدف الاعلام الثوري ليس خلق الاحساس الوهمي «بالاستنتاجات الخاصة»، (المبرمجة مسبقاً بالأصل)، وليس الوصول إلى «القرار الحر» (وهو ليس سوى التعبير عن العبودية الفكرية) ، وإنما هو إقامة الشروط الملائمة لتحقيق نشاط ذهني حر ، متحرر من قوى المخادعة والتضليل . والمحرض الثوري ، إن هو استولى على مجال النشاط الفكري لمتلقي مقولاته ، يلحق الضرر بالقضية التي يتبناها ، لأن المتلقي سيعتقد إنه يريد إكراهه بكل الوسائط المتاحة له على الأخذ باستنتاج معين .

ينطبق هذا على المنطق الاستقرائي ، وينطبق أيضاً على المنطق الاستنتاجي ، بل إنه ينطبق على هذا أكثر من ذاك . فالمحرض يستطيع معالجة مادة معينة بعملية استنتاجية أساسية ، وتقديم نتائجها للمتلقي . غير أنه سيكون من الأفضل ، في كل الأحوال ، استثارة المتلقي ودفعه للوصول بنفسه إلى هذه النتائج . متى حدث وتقبل المتلقي الأطروحة ب واستند إليها في سلوكه ، صار من الغباء أن نلح في مطالبته بأن يصدقها ! . لاتخاذ موقف صحيح من هذه القضية ، يجدر بنا تطبيق الطريقة التالية : نفتش عن وقائع يعرفها ويألفها المتلقي ، ولا يشك في وجودها . إنها وقائع مثل ا ، جـ ، ت تكمن صفتها في أن :

ب تترتب على آ
ب تترتب على جـ
ب تترتب على ت

حسب قواعد الاستنتاج تنتج لدينا بدرجة معينة من الاحتمالية الجملة ب . من البلاهة أن نعبر نحن عن ذلك . إن عدداً كبيراً من المحرضين يعتقدون أن عليهم القيام بالعمل الفكري عن القارىء ، والحلول محلة حتى في الوصول لأبسط الاستدلالات

المنطقية ، مع أن إنباء المتلقي بالوقائع ـ واختيارها يجب أن يكون هادفاً ـ هو الذي سيدفعه لادراك الاطروحة ب بوصفها جملة حقيقية .

في المخطط البافلوفي تتطابق محرضات معينة مع الوقائع ، التي تستخدم منها الاطروحة ب١ لانتاج رد فعل معين . هذا القانون يمكن تعميمه ليشمل المستويين المنطقي والسبرنتيكي ، وهو ينطبق في هذين الشكلين من التعميم على التحريض أيضاً . إن من الغباء أن نقول للقارىء ما نريد منه في الجملة الأولى ، ويفضّل أن نترك له الوصول للاستنتاجات التي يجب أن تترتب على المعلومات المقدمة له من المحرض . عندئذ سيتكون لديه شعور بأنه لم يفعل ما طلبه منه شخص آخر ، بل أراد ما يعتقد هو نفسه أنه صحيح . بدهي أن المحرض نفسه يجب أن يعرف بدقة ما يريده ، والهدف الذي يطمح للوصول إليه ، وإلا كان ضحية الأخطار المترتبة على الفشل .

ي ـ حول تلقي وتفسير المعلومات

يرتب المتلقي المعلومات في منظومة تجاربه وخبراته ، فيضيف من «مخزونه» إليها ، ويقفز فوق بعضها ، ويكبت قسماً أو يُحور تفسيره . كما أن لدى متلقي المعلومات عادة ، وعلى أساس تجاربه السابقة ، توقعات معينة . فهو ينتظر مثلاً شيئاً معيناً من عنوان معين . وما يقدم له إما أن يؤكد توقعه أو يخيبه . حول هذه النقطة طور انوخين ، تلميذ بافلوف ، مخططاً سبرنتيكياً يقول : أن متلقي المعلومات لا يقبل بنية خبر ما كما تقدم له ، بل هو يبنيها من جديد ، آخذاً بعين الاعتبار تجاربه الخاصة . هذه الحقيقة الهامة يجب أن يعرفها المرء ولو بقسماتها العامة ، وأن يحسب لها حساباً . فالمعلومات البعيدة عن اطار المصالح والحاجات الخاصة لمتلقيها إما أن تستبعد تماماً ، أو تدفع إلى ما وراء عتبة الوعي ، أو يتم تلقيها دون رغبة . واليوم نفهم ما يسمى « الكتابة والتحدث من فوق الرؤوس » كمقولة اجتماعية ـ نفسية .

تستند النجاحات الدعائية ـ التحريضية الوهمية غالباً إلى استبدال التعابير الواصفة بأخرى موحية ، توهم المتلقي عن قصد بأنه يعرف الارتباطات المجردة للمعلومات ، وبأن من العار عليه أن لا يعرفها ، فيقبل المعلومات مستسلماً ، كي لا يحط من قدره في عينيه وأعين الآخرين . تملك الثوابت الاجتماعية ، غالباً ، طابعاً تجريدياً تعميمياً ، لذا يخلق النداء الموجه إليها تراخياً يساعد على نفاذ المعلومات إلى حاملها (اعتمد قسم اساسي من دعاية جوبلز على هذه الطريقة) .

يميل تفكير البشر ، خارج العمليات المباشرة لوظائفهم وتخصصاتهم ، للاعتماد على الثوابت والخطط الفكرية الجاهزة . وتمتلك تأثيراً فعالاً ، على وجه الخصوص ، تلك الثوابت القادرة على تقديم اجابات مبسطة حول مسائل معقدة . إن المحرض ملزم بالانتباه لهذه الحقيقة ، دون تقوية الميل السائد لدى الرأي العام ، والمرتبط بالضرورة

بهذه « الثوابت » ، نحو « الراحة » الفكرية . عليه أن لا يخاف أيضاً طرح القضايا « غير المريحة » ، وأن يستثير التوترات الجدلية ويستفزها في ظروف معينة . ومن الأهمية بمكان ، في هذا السياق ، أن «تضبط» العناصر التحريضية مع العناصر الدعائية ، لاستنفاد المنظومة الموحدة للعمل الاقناعي بما له من سمات خاصة .

في التحريض ، يصح أيضاً قانون الإثارة الذي وضعه فيشنز، ومؤداه أن للتكرار دوراً هاماً في العملية الاعلامية ، إلا أنه توجد ، من جهة أخرى ، نقطة اشباع يصبح التكرار عندها مملاً لا يطاق ، بل ويعطي نتائج معاكسة . إن الكثير لا يساعد عندئذ كثيراً .

هذا يعني من منظور سبرنتيكي : إذا ما طُبّق المدخل الواحد نفسه تطبيقاً متكرراً على منظومة تُحكم نفسها ، ضعف تأثيره شيئاً فشيئاً وبصورة متصاعدة . إنه يثلم ، وفي النهاية تقوم المنظومات العضوية بحماية نفسها منه بفرض حصار اعلامي ضده . على المحرض أن يكرر نفسه إذن في قضايا معينة . لكن التكرار المستمر يضعف تأثيره التحريضي ، ويوقظ الكراهية ضد الكلمات التي يستخدمها ، بل إنه قد يحول التقويمات الايجابية المترتبة عليها إلى سلبية . إن تخوف المحرض من أن يكون قد فعل القليل ، أو أهمل شيئاً ، والرأي القائل : « كلما كان أكثر ، كان أفضل » ، تقف وراء هذا التاكتيك التحريضي المرذول . إن التكرار الدائم يجعل المهم تافهاً ، والتافه أكثر اثارة للضجر.

على المحرض أن يخلق لدى متلقي معلوماته الشعور بأنه يعرف الكثير ، وبأن الهدف من التحريض ليس سوى مساعدته على ايضاح بعض القضايا . والثوابت ليست سوى تخطيطات ايديولوجية ناظمة ، تتراكم ، من منظور نظرية المعرفة ، فوق منظومة التجارب والمشاعر والعواطف الانسانية . بيد انها تكتسب أهمية حاسمة ، حين تكون امكانات التجربة لدى الأفراد ضئيلة ، ومشاركتهم الشعورية فقيرة . وبما أن الفرد لا يحتمل مطلقاً الحياة في وضع مقلقل وغامض ، فإنه يلجأ إلى الثوابت . تلك حقيقة نفسية عامة اختبرت تجريبياً على مختلف الاصعدة ، ولا بد للتحريض من ادراكها .

ثمة أيضاً لحظة في التحريض هي بالنسبة لنا روح عصر التحريض ، تمس الأشكال الظواهرية الخارجية للتحريض والدعاية ، وتنشأ ، مثلاً ، من خصائص

تقنياتها . إن التحريض الثوري لا يقتبس الأشكال الخارجية للاعلام الرأسمالي ، وإن كانت هناك عناصر من النمط الموضوعي إلى حد ما ، المستقل عن نشاط الرأسمالية ، يجب استخدامها بوعي في التحريض الاشتراكي ، مع الاصرار على تعارض محتوى استراتيجتنا التحريضية مع محتوى التحريض الرجعي .

ك ـ جوانب اعلامية ـ سيكولوجية

تظهر التجارب أن القارىء والمستمع يستجيبان بصورة خاصة ، عندما يتلقيان معلومات تؤدي إلى إشعارهما بالرضى ؛ أو تترتب عليها نتائج تخلق لديهما الاحساس به . في الوقت نفسه ، يظهر القارىء أو المستمع تحسساً مضخماً حيال المعلومات التي ارتبطت في الماضي بالخوف والاذلال والآلام . هنا يجب نقل المعلومات بأكبر قدر ممكن من الحذر والدقة ، لأن المبالغة في تقويمها قد تلحق اضراراً لا يمكن إصلاحها . على كل حال ، فإن المتلقي يرفض عن وعي أو لا وعي المعلومات التي لا يحتملها ، أو التي تحدث تأثيراً جارحاً لديه . على هذا الصعيد يتلقى المفهوم الماركسي حول الايديولوجيا وتكون الايديولوجيات تأكيداً وتعزيزاً لم يكونا متوقعين .

تتغير المشاعر والامزجة لدى البشر بأكثر الطرق سهولة ، عبر أمزجة ومشاعر أخرى ؛ ويكون تغيرها من خلال المحاجة المنطقية أكثر صعوبة بكثير . إن هذه لا تفرض نفسها إلا بمنظورات طويلة الأمد ، وبانقضاء وقت طويل . والتحريض لا يملك في حالات كثيرة وقتاً طويلاً ، لأن مهمته هي احداث التأثير الفوري ، من يوم ليوم ، ومن اسبوع لآخر .

يكون تقديم الحقيقة العقلانية الكاملة أكثر صعوبة في الغالب من عرض نصف حقيقة متناقضة تنقل في إطار من الانفعالات الشعورية القوية . لدى المفاضلة بين خيارين ، سلبي وإيجابي ، لا يتعلقان بالتجارب النهائية والحاسمة للجماهير ، تحسم الانفعالات الشعورية الأمر لصالح أحدهما غالباً . هذه مسألة لا تعطى دوماً حقها في التحريض . إن المحرض ، حين يحاول الإلحاح في اقناع المتلقي بأحد الخيارين ، يخلق لديه رد فعل عنادياً ، أو رد فعل وقائياً يدفعه إلى اختيار البديل الآخر ، مع أنه ربما كان في الأصل لم يحسم أمره لصالحه بعد .

ل - اشكالية المستوى

لمرسل المعلومات ومتلقيها مخزونان متباينان من الكلمات والمفاهيم ، ويكون مخزون المرسل (بالجهاز الذي يقف وراءه) أكبر بكثير من مخزون المتلقي . لكن المرسل يجب أن يُعَبِّر نفسه على مستوى كلمات ومفاهيم المتلقي ، الذي لا يستطيع فهم الا ما يتناسب ومستوى كلماته ومفاهيمه . فإن احتوت المعلومات على كلمات ومفاهيم يفتقدها المتلقي في مخزونه المعرفي الخاص ، فقدت التأثير المرجو منها . أما إذا تأقلم المرسل تماماً مع مستوى معين لمتلقي المعلومات ، كان مستوى ارسال المعلومات منخفضاً وبدائياً . إن التناقض الجدلي بين هاتين الحالتين يتطلب حلاً خاصاً في كل عمل تحريضي .

في هذا السياق ، تكتسب اهمية خاصة دراسة المخزون المتاح فعلاً لمتلقي المعلومات ، أو الذي يرغب هو نفسه في إتاحته . إن نقل المعلومات إلى متلق لديه عشر دقائق في الصباح لقراءة الجريدة ، ويعود في المساء متعباً من عمله ، فلا ينصرف للجريدة إلا ربع ساعة أخرى، يطرح مصاعب خاصة : إن مبدأ التنهيج ، المطلوب دوماً في الاقتصاد والادارة ، يجب أن يراعى هنا أيضاً . وعلى سبيل المثال ، فإن من الواجب التفريق بين اناس تحتم عليه وظائفهم ، أو أية اسباب أخرى ، قراءة الجريدة بعناية ، وآخرين لا يقومون بذلك . من واجب التحريض مراعاة هذين الوضعين ، بأن يبرز ، مراعاة لقراء الوقت القصير ، ما هو هام إبرازاً واضحاً ، ويقدمه في أشكال متمايزة ، بحيث يتلقون في عشر أو خمس عشرة دقيقة ما نرغب في ان يعرفوه . ويترك لبقية القراء ، من اصحاب الوقت الطويل ، بقية الصحيفة (أو قسمها الأكبر). هذان القسمان ، اللذان يجب ربطها ربطاً عضوياً وثيقاً ببعضها ، يستحسن أن نفرق بينها تفريقاً واضحاً ، في مستواهما المنطقي - المجرد ، وفي توزيع عناصرهما العقلانية

والشعورية . إن لدى سيكولوجية الاعلام ما نفيد منه حول هذا الموضوع أيضاً .

بما سبق نكون قد عرضنا الأسس الجوهرية للتحريض على الصعيدين النظري - الاعلامي والسبرنتيكي ، بقدر ما كان ذلك ممكناً في روابطه مع الأهداف المضمونية والسياسية الاساسية . اننا لسنا سذجاً إلى حد الاعتقاد بأننا استنفدنا في هذا الفصل موضوع « نظرية الاعلام - السبرنتيك - التحريض » حيث ينفتح أمام البحث حقل واسع ، وتحتاج أمور كثيرة للايضاح .

القسم الثاني

النظرية والمنهج

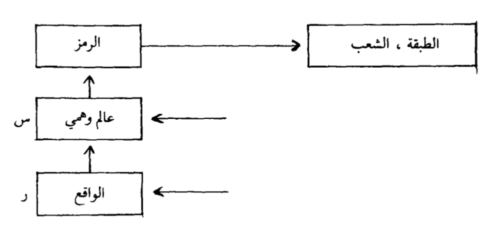
١ ـ الرموز المركبة

تتيح الرموز المركبة لنا ، عاجلاً أم آجلاً ، امكانية فحص مدلولها واختيار دورها البراجماتي ، سواء عن طريق الربط العكسي ، أم عن طريق تأثيرها المتبادل مع العالم . في الاستخدام السياسي تتوجه الرموز إلى جماهير عريضة ، لكي تصبح مألوفة لديها، وتؤثر في سلوكها أو تُعيِّنُه . فإن لم تكن انعكاساً للعالم الواقعي ، بل لعالم وهمي متخيل يعمل التضليل لفرضه على الجماهير ، نتج لدينا مخطط الربط العكسي التالي :

الواقع الموضوعي ← انعكاس باتجاه عالم وهمي ← رمز ينطبق على العالم الوهمي ← تأثير للرمز على الشعب ← فحص لمحتوى الرمز يجريه الشعب بالقياس مع الواقع الموضوعي .

في ظروف رأسمالية الدولة الاحتكارية تكمن الصعوبة الأساسية بالنسبة للشعب ، في عدم امتلاكه للوسائل التي يجري بها فحصاً حقيقياً للرموز ومحتوياتها . لنتأمل مثلاً مصطلح : « دولة الرفاهة العامة » ، الذي غدا واحداً من الرموز السياسية السائدة في البلدان الرأسمالية . سنجد أن الامكانية ليست متاحة أمام الجماهير الكادحة ، كي ترى ما يجري وراء الكواليس ، لذا فهي مكرهة على استخدام وسائل اختبار بدائية منها مثلاً ارتفاع الاسعار ، وتصاعد أجور السكن . . الخ ، إن تفاقم هذه المعطيات الموضوعية يحط من قدر رمز « دولة الرفاهة العام » شيئاً فشيئاً ، إلى أن تكتشف الجماهير بتجربتها المباشرة الفارق بين العالم الواقعي وعالم الوهم .

يغدو الأمر اصعب من ذلك بكثير حين يتعلق برمز مركب . والرمز المركب هو رمز عام جداً ، جذوره في الواقع الموضوعي صعبة الاكتشاف في الغالب . وتصلح كلمة «الغرب» كمثال للرمز المركب ، الذي ما كنا لنعترض على استخدامه ، لو اقتصر على المفهوم الجغرافي التجميعي . غير أن هذه الكلمة اكتسبت ، منذ وقت طويل ، معنى



المعرفة : ر ـ س ≠ الواقع المشخص

آخر (منذ صدور كتاب شبنجلر : « أفول الغرب ») فماذا يراد لهذا الرمز أن يثير ؟ . إن واضعيه يريدون الايحاء بوجود مجموعة من البلدان تكوِّن مجتمعة «الغرب»، وتمثل بثقافتها وحضارتها واقتصادها وسياستها جماعة واحدة المصير . هذا الرمز فعال جداً بالنسبة للاحتكارات ما فوق القومية ، وهو ينطلق من فصل البلدان المعنية وشعوبها عن تلك البلدان التي ليست جزءاً من الغرب . ولا تتجلى خطورة رمز كهذا ، إلا حين يفتقر المرء لمعارف تاريخية واجتماعية وعلمية كافية . إن الجماهير العريضة ، على سبيل المثال ، لا تستطيع إثبات عدم قيمته ، بسبب انعدام روابطه المباشرة مع الواقع ، ولهذا فإن الكوارث العسكرية والسياسية الكبيرة هي التي تجلوه أمام اعينها . ولم تبدأ فئات كبيرة من الشعب الالماني في القاء نظرة نقدية على الرموز الفاشية (المجال الحيوي ، التفوق العرقي . . . إلخ) ، إلا بعد سلسلة من الهزائم العسكرية أكرهتها على التخلص منها ، بصفتها مؤشرات على طريق الاندثار .

في مقابل هذه الرموز ، يعتبر استخدام الرمز المركب «الطبقة» مبرراً في التحريض الاشتراكي . فقد استخدم كارل ماركس وفريدريك انجلز هذه الكلمة في الصراع السياسي بالتعريف المتفق عليه حتى يومنا هذا ، أي كوصف لمجموعات كبيرة من البشر تتميز عن سواها بموقعها حيال وسائل الانتاج بالدرجة الأولى ، وتتبنى ، من هذا الموقع ، مصالح سياسية وايديولوجية خاصة بها . . . الخ ، هذا المفهوم غدا ، بفعل نضالات الطبقة العاملة ، رمزاً مركباً محركاً وواقعياً . وهو يحتل ، لهذا السبب ، مركزاً هاماً في حملات التجريح التي يقوم بها أعداء الطبقة العاملة ضد وعيها وايديولوجيتها .

في لغة السياسة ، يجب التمييز بدقة بين الرموز المشخصة ، المنطبقة على الواقع

المباشر للاقتصاد والثقافة والادارة والدولة ، وبين الرموز المركبة ؛ مع العلم بأن أي نص سياسي لا يستغني تماماً عن الرموز المركبة ، لأنها تلعب في مجال البراجماتية السياسية دور المفاهيم العامة ، الذي لا تلعبه المفاهيم المشخصة والمتخصصة

تكون الرموز المركبة خطرة بصورة خاصة ، إن هي حملت طابعاً تهديدياً في وضع لا يتضمن أي تهديد فعلي . هنا يخطر لنا رمز «الاشتراكية»، الذي ترى غالبية الشعوب فيه معنى إيجابياً ينعش لديها الآمال بمستقبل مشرق ، وتحاول القوى المهيمنة في البلدان الرأسمالية بكل السبل وبوسائل الاعلام الجماهيري ، أن تضفي عليه طابعاً يوحي بأنه ليس سوى تهديد للعالم : فالاشتراكية تريد الحرب والاضطرابات الاجتماعية ، وهي لا ترغب في الاستيلاء على ممتلكات الرأسماليين وحسب ، بل وعلى ملكية سائر الناس أيضاً .

بمساعدة الرموز المركبة ، يسعى الامبرياليون لجر الجماهير إلى اعمال ليس بوسعها التبصر بنتائجها الموضوعية . في هذه النقطة بالذات يكمن خطر الرموز المركبة ، حين يساء استخدامها . ويعمل التضليل لاستخدام نمط من الرموز المركبة لا يرى المتلقي نتائجه على الجماهير ، إبان تأثيره عليها . فإن حدث ورآه ، كان ذلك بعد انقضاء وقت طويل ، يقتضيه جهوداً كبيرة .

إن القوى السياسية التي لا تخشى الحقيقة تستطيع استخدام رموز مركبة واضحة لكل إنسان . وهي تستخدم الرموز المركبة لتعميم الروابط الاجتماعية المعقدة والمتداخلة ، ولحملها إلى وعي الجماهير . وعلى المناضل من أجل الحقيقة أن لا يستخدم رمزاً مركباً لا يستطيع كشف النتائج المترتبة عليه بالنسبة للجماهير ، ولا تستطيع الجماهير نفسها اختياره كهدف لنشاطها وسلوكها . إن ممثل التقدم يرغب في أن تكون استجابة الجماهير لنشاطه منطقية وعقلانية . في حين يستند ممثل الرجعية إلى العواطف («وعي مغلوط» سبق تصنيعه ، مجموعة ثوابت مناسبة . . . الخ) . هذا لا يعني استغناء الثوري ، كمحرض ، عن العواطف ، فهو يعرف كيف يقدر الحماسة ، والاستعداد للتضحية ، والبطولة في الكفاح قدرها . لكن العواطف يجب أن تحرك على ارضية أساسها معرفة القوانين الموضوعية للتطور الاجتماعي ، وليس بواسطة رموز مركبة غامضة الصلة بالواقع مثل «العرق» أو «الغرب» .

لا تساعد الرموز المركبة ، ذات السمة الايديولوجية بالمعنى الذي حدده ماركس

وانجلز في « الايديولوجية الالمـانية » ، عـلى فهم العالم ، بـل هي تعطينـا صورة وهميـة خادعة عنه . أما الرموز المركبة (غير الايديولوجية بالمعنى الماركسي) فتعيننا على فهم العالم بصورة أفضل واعمق ، إن اكتسبناها عبر عملية تجريد للواقع الموضوعي . هذه الرموز لا ترتبط ، بالطبع ، ارتباطاً مباشراً بالواقع الموضوعي ، وإنما تنتظم بينها وبينه فئة أخرى من الرموز (التعميمات) هي أوصاف لأشياء وخصائص وروابط الواقع الموضوعي .

تملك الرموز المركبة سلسلة من الـوظائف الأخـرى . انها تثير الحمـاسة والفـرح النابعين من التضحية . في هذه الحالة ايضاً لا يمكن قياس وظيفة الرموز في علاقتها مع الواقع الموضوعي ؛ وإنما يستخدم الرمز عـلى ضوء عـلاقته مـع هدفـه (بعث الحماسـة للقضيـة العـادلـة ، وإثـارة الاحتقـار للقضـايـا الـرجعيــة . . . الـخ) . إن الــرمـز الايديولوجي ، بالمعنى السلبي للكلمة ، قد يكتسب في ظروف معينة لدى الجماهير نفوذاً يفوق نفوذ أي رمز آخر يتعارض معه في المحتوى ويستنبط من الواقـع الموضـوعي ، إن كان عاجزاً عن تحريك مشاعر من يتوجه إليهم . ويجب أن نقول بصراحة أن ايديولوجيي الامبرياليـة يتملكون تمـاماً فن استخـدام الرمـوز المركبـة القادرة عـلى تحريـك عواطف الجماهير ومشاعرها ، بينما يتجاهل المحرضون التقدميون دوماً ما يحرك الجماهير ، لدى مجابهتها برموزهم المركبة .

ثمة فئة أخرى من الرموز المركبة تملك طابعاً توقعيـاً ـ معياريـاً . إنها تنصب على معايير للسلوك يراد فرضها . مثل هذه الرموز تطمـح إلى تعبئة الجمـاهير للوصـول إلى مستوى أعلى من التطور الاجتماعي ، ومن النضال الواعي لتحقيقه .

أخيراً تمتلك الرموز المركبة ، بالقياس مع الرموز الارتباطية (التي تصف الأشياء) ميزة أخرى : إن لها مقدرة كبيرة جداً على نقل آراء واحكام ومجموعات شعورية محددة من المجـال الذاتي البحت إلى المجـال ما دون الـذاتي . وقد استخـدمت آلـة التضليـل الجماهيري الفاشية هذه الحقيقة دون رادع ، فاستطاعت رموز معينة أن تنتـزع ، لفترة طويلة ، الخوف وعدم الاطمئنان من الفرد ، وأن تضفيها على طبقة أو جماعة ، بما جعل مخاوفها الواعية أو اللا واعية تكتسب بالنسبة لها على الأقل طابع رمز سياسي مركب . لقد سار عدد كبير من البرجوازية الصغيرة الألمانية وراء هتلر ، لأن الرموز التي وضعها جوبلز حققت هذه الوظيفة بصورة مذهلة . إن البرجوازي الصغير يخاف مزاحمـة البرجـوازي الكبير ، وهو من حيث المبدأ مخلوق فقير ومسحوق ، فجاء جوبلز واقنعه أنه «عضو في العرق الشمالي ـ الآري ـ الجرماني النبيل» ، وأن عليه التمييـز بين « رأس مـال خلاق

ورأس مال مدمر » ، وأنه لا محيد عن بناء جيش قوي لمجابهة التهديد البلشفي العالمي ، وان الشعب بأسره يجب أن يتحول إلى جيش زاحف واحد ، والبلاد بأسرها إلى ثكنة كبيرة . هذه الرموز المركبة منحت البرجوازي الصغير ، والمنتسبين إلى طبقات وفئات منهارة ، صكاً بالبراءة من أخطائهم ونقاط ضعفهم . إنهم ليسوا من فشل ، بل إنهم ضحية لمؤامرة عالمية محبوكة بدهاء . إن الرمز المركب يقوم هنا بتكنيس الوعي ، وما دون الوعي ، من التردد والكوابح . وليس عصياً على الفهم أن الرموز المركبة السيئة ، من هذه الشاكلة ، تفرض نفسها بسهولة أكبر من الحقائق المرة القاسية . إن المحرض التقدمي لا يجوز أن يقدم للمؤمن بهذا الصنف من الرموز شرحاً منطقياً معللاً يكشف له اللعبة التي تمارس معه فقط ، فهذا الرمز لم يوضع للتضليل وحسب ، إنما هو يخدم حاجة نفسية مباشرة لدى من يخاطبه .وثمة أناس كثيرون لا يريدون معرفة الحقيقة ، إما لأنها لا تحل مطلقاً صراعاتهم ومشاكلهم ، أو لأنها لا تحلها بصورة مرضية . وهم يفتشون عن الوهم المدغدغ الذي يحافظ على توازنهم النفسي ، وليس عن الحقيقة القاسية .

تنشأ الرموز المركبة بصورة عفوية ، عندما تشكل نقطة تمحور لتجارب فردية متنوعة يقوم بها أفراد من طبقات أو فئات معينة من الشعب . لكنها يمكن أن تُنتج أيضاً عن وعي . في هذه الحالة ، توجد تقنية معينة تمثل أداة أساسية في يد صناع الرأي الامبرياليين ، يستخدمونها بدهاء ودون وازع . الخطوة الأولى في انتاج رمز مركب هي غمر تلك الطبقة أو الفئة من البشر ، التي يراد لها أن تتبنى الرمز ، بأخبار تدور حول تفاصيل تدعم الرمز المنشود . ويحرص الدعاة الامبرياليون على أن تكون الأخبار التفصيلية غير خاضعة ، عموماً ، لرقابة جماهير الناس ، أو أن يحجم هؤلاء عن اجراء مثل هذه الرقابة ، عندما تكون ممكنة الاجراء . ولكي يتم القيام بخطوة تتجاوز الأحداث المفردة إلى التركيب ، يختلق التحريض الرجعي بضعة أخبار يستطيع كل إنسان مراقبة صحتها مباشرة ، شريطة أن تكون الأحداث الخاصة ، التي هي في أساس هذه الأخبار ، ذات زخم درامي ، ومؤثرة إلى درجة تدفع بمن يخاطبهم الرمز المنشود إلى اعتبارها تعويضاً مناسباً عن سائر الأخبار الأخرى المُدَّعى حدوثها .

سنسوق الآن مثالاً نموذجياً على هذه الطريقة : لقد عمل الفاشيون الألمان بأكذوبة الخطر الشيوعي عملاً منهجياً منتظماً ، فنشرت صحافتهم طوال سنوات جزئيات تفصيلية لا حصر لها ، وتحول كل صدام في الشوارع بين «منظمة الاقتحام» الفاشية والشيوعيين

إلى عدوان غادر مدبر قام به الشيوعيون ضد رجال المنظمة المسالمين ، إلى أن نشأ لدى فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة ، وبعض الأوساط العمالية ، استعداد داخلي للإيمان برمز العداء للشيوعية ، وتقرر أن تجري الانتخابات في آذار ١٩٣٣ تحت هذا الشعار . لقد كان الهدف هو تصوير هتلر كمنقذ من الخطر المحيق بالبلاد ، وكان مسك الختام في الحملة النازية ذلك الخبر الدرامي الذي اجتاح ألمانيا ، واستثار الكثيرين للقيام بالخطوة الأخيرة نحو قبول الهتلرية ، بزعم أن الشيوعيين هم الذين أحرقوا البرلمان . هذا الخبر امتلك زخماً درامياً داخلياً ، لأنه تأكد ظاهرياً بحدث يمكن فحص صحته ، فمبنى الرايخ احترق بالفعل ، واعتقل قادة شيوعيون معروفون بتهمة إشعال الحريق ، وأعلن عن محاكمة مثيرة وقريبة . وحين أجريت المحاكمة (بعد أشهر عديدة) ، وانتهت بفشل كبير لمن أوحى بها ، كان هتلر وجماعته قد كسبوا الانتخابات ، بمثل هذه الأساليب .

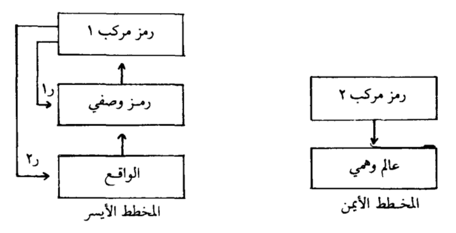
يمكن القول إن الاستفزازات السياسية المنتظمة تستطيع بشكل عام أن تستثير أحداثاً ترفع بدورها الاستعداد لقبول رمز معين .

سبق وذكرنا أن الفرض الممنهج لرمز مركب لا يحتاج فقط إلى نقل موجه ومنتقى بعناية للأخبار ، بل لا بد لبعض الأخبار ، أو لواحد منها على الأقل ، أن يتطابق تطابقاً جلياً مع حدث معين ينوب عن سائر الأحداث الأخرى ، التي وإن تطابقت بدورها مع باقي الأخبار ، فإنها لا تصبح واقعية، لأنها ملفقة بالأصل . إن الأحداث ، ونشاطات الأشخاص المؤدية إلى أحداث ، يمكن اعتبارها رمزية ، إن كان هدفها وقصدها الوحيد دعم رمز ما، وليس ايجاد الحقيقة حول الواقع الموضوعي . وفي الغالب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه المسألة ظواهر مثل استباق أو قصور الوعي لدى الطبقات والفئات الاجتماعية . فإن كانت الرموز المركبة مبنية ، في مجال ما ، للحفاظ على وضع مستقر ، فإن الأخبار والمعلومات التي تؤكد نفي هذا الرمز ، تبدو غير مرغوب بها لدى المستفيدين من الرمز ، أو تكبت تماماً . وليس الأمر كما نتصوره غالباً ، وكأن مثل هذه الأخبار تكون مريحة لمن ابتدعت بالأصل لخداعهم وتضليلهم ايديولوجياً ، من غير المستفيدين من الرمز المركب . إن تصحيح أو رفض هذا الرمز المركب يتطلب منهم ، فيما يتطلبه ، القطيعة مع عاداتهم الفكرية البالية ؛ وهذه عملية تجابهها عقبات كثيرة وراسخة ، إلى حد أن الجديد يعجز لوقت طويل عن فرض نفسه .

هذه الحقيقة تجب مراعاتها بدقة في الصراع مع الايديولوجية المعادية ، وفي الصراع

من أجل التغلب على العادات الفكرية البالية عموماً . إن المهمة التي يجابهها المحرض ليست فضح التزييف والعبثية والتضليل ، اللصيقة بمثل هذا الرمز المركب ، بمساعدة الوسائل المُعيّنة للتفكير العقلاني ، بل التفكير بالوسائل القادرة على قهر العقبات الفكرية القائمة ، ولو خطوة خطوة . هنا يحسن العمل ، جوهرياً ، بمؤثرات شعورية ونفسية ، لأن الرموز المركبة لا ترتبط عموماً بالواقع إلا عبر سلسلة من العتبات الوسيطة التجريد ، ولأنه لا يكفي أن نضع الرمز في مواجهة الواقع . وخطورة مثل هذه الرموز المركبة تكمن في أن بعدها النسبي الكبير عن الواقع ، وطول الفترة الزمنية التي يقتضيها فحص محتوياتها ، يساعدان على بناء عوالمها الوهمية التي تشكل في ذاتها كلاً متماسكاً ، وإلى حد ما نظاماً يسند كل جزء منه الأجزاء الأخرى . فإذا ما دمج رمز مركب سالب النوع في نظام كهذا ، صار ضرورياً ، في الغالب ، نقد النظام ومكافحته ككل . هذا هو السبيل للتدليل على رجعية وعبثية الرمز المعني .

خدم النقاش حول الرموز المركبة غير الواقعية ولا زال يخدم الطبقات السائدة في حرف الأنظار عن القضايا الواقعية المزعجة ، وفي الشروع بجدال محتدم حول العالم الوهمي المرتبط بهذه الرموز ، من أجل فرض سياسة لا تتوافق ، فعلاً ، مع مصالح الجماهير . ويقدم التاريخ لنا أمثلة كثيرة على ذلك . ويبين المخطط الأيسر ، المادي والماركسي، نشوء الرموز المركبة وضرورات وإمكانات تغييرها عبر شكلين من الربط العكسي (ر١ ، ر٢). أما في الحالة الثانية ، كما يظهر المخطط الأيمن ، فيوجد فقط تركيب لعالم وهمي من الرموز المركبة ، دون ربط عكسي مع العالم الواقعي . في هذه الحالة ، إن مهمة المحرض أكثر سهولة ، فهو بحاجة لأن يبرهن فقط على أن رموزه المركبة تتطابق مع العالم الوهمي . أما في الحالة الأولى ، فالأمور أكثر صعوبة . إن الرموز المركبة تثبت دوماً جدارتها بالقياس مع الواقع ، وهي تصحح بالفعل من خلاله . وهذا ما يحدث مرة من خلال التأثير عليه بصورة مباشرة ، وأخرى من خلال التأثير المتبادل بين الرموز المركبة وعالم الرموز الواصفة (الذي هو في الحالة المثلى عالم العلم) . والمحرض الذي يحاج على أساس اشتراكي يسأل نفسه لدى استخدام أي رمز : ترى هل يستطيع الصمود في مجابهة الواقع ، وإذا لم يصمد ، فما هي التغييرات التي يجب أن يخضع لها ؟ ويجب عليه أن يسأل أيضاً عن الكيفية التي تتصرف بها الرموز المركبة حيال نتائج العلم . وبديهي أن الاجابة على أسئلة كهذه تتطلب من المحرض الاشتراكي تأهيلاً علمياً كافياً .



لنفترض أن المحرض يريد البرهنة على أن الشكل الحـديث للزراعة الاشتـراكية متفوق على المؤسسات الزراعية المتوسطة والصغيرة ، المقامة على أساس فردي . الرمـز المركب الذي سيتبناه هو « النـظام الاجتماعي الاشتـراكي » ، المرتبط بـالواقـع بربـاط العلم . أما الرمز المركب الظاهري الذي يناضـل ضده فهـو رمز الملكيـة الخاصـة ، أو الملكية العائلية الفلاحيـة المرتبط بتقـاليد طـويلة (« حقولي ، بيتي ، أحصنتي »!) . من العبث تجاهل هـذه الرمـوز السالبـة ، فهي لا تزال معششـة في رؤوس بعض البشر ، ويستحيل القفز من فوقها . لنفترض الآن أنه يجب كتابة مقالة صحفية لاقناع الفلاحين العاملين فردياً في الزراعة بأفضليـة الانتساب إلى التعـاونيات الـزراعية الانتـاجية . إن المحرض سيكتب في البداية نصاً عادياً في التعليل العلمي للاشتراكية . لكن هذا النص لا يصلح إلا كمسودة أولية ، إذ يجب التفكير بإمعان بالرموز المـركبة التي ستبـرز فيه ، وتلك التي ستفرض نفسها عليه . ثم سيقوم في خطوة تالية بوضع قائمة بالرموز الواصفة الضرورية ، ليعدل على ضوئها نصه الخام ، مراعاة للمعطيات الدلالية ، وقبل كل شيء للمعطيات البراجماتية لمقولاته . وسينظر إلى كل رمز مركب (ايجابياً كان أم سلبياً) بوصفه حالة ايديولوجية خاصة ، لا بد من اخضاعها ، في ظروف معينة ، لمعالجة مقارنة تختلف باختلاف الرموز السلبية والايجابية ، وتراعي ، حتى ضمن الرموز الايجابية ، اجراء تمييز مقارن أساسي ؛ فقد لا يكون لمطالبة الفلاحين بأن ينذروا أنفسهم لبناء الاشتراكيـة في الزراعة أي تأثير في مرحلة معينة من التطور ، عندئذ يتحتم استبدال هذا الرمز الايجابي بآخر من الصنف نفسه ، ولكن من مستوى أدنى .

في كل مناقشة حول الرموز المركبة يجب الانطلاق من عملية إرسال المعلومات التي تعطي الرمز تأثيـره ودوره . إن المرسـل يرسـل معلومات عبـر أقنية منـاسبة (صحف،

إذاعـة ، تلفزيـون . . . الخ) إلى المتلقي الـذي يفهمها ، مـا دام يمتلك ثروة لفـظيـة مشتركة معـه ، ومخزونـاً مشتركـاً من المفاهيم . هـذه الحقيقة تتجسـد ، في الدراسـة النظرية ـ الإعلامية للغة ، في ما يسمى بسلسلة الاتصال ، حيث تدل م على المرسل ، والـ ت على المتلقي والـ و على قناة النقل، وتصاغ المعلومات التي يرسلها المرسل في شكل يتطابق مع خصائص القناة و ، أي تُشَفّر ، ويكون المتلقي قادراً على فك رموز الشيفرة المرسلة عبر قنـاة النقل ، لتصبح مفهومـة له . إن كـلاً من المرسـل والمتلقي يتصرف بمخزون إشارات خاص به (سنرمز له بـ ش ، وهو في هذه الحالة مخزون الكلمات) . وهو مخزون غير متماثل لديهما ، وان تطابق حيث تتقاطع دائرتا ش م و ش ت . في هذا المجال دون سواه يستطيع المحرض أن يتحرك بحججه وبراهينه . فإن استخدم إشارات لا تقع في تقاطع هاتين الدائرتين ، لم تصل معلوماته للمتلقي . ومحرضنا ، كاتب المقالة الزراعية ، ملزم بالتفكير ببنية هذا المجـال المتداخـل ، وبحجم محتواه ، وبـالكلمات والمفاهيم التي تبرز فيـه . وهي مسائـل ليست بسيطة ، تفـرض عليه أن يعـرف ، ولو تقريبياً ، المستوى المعرفي الراهن للمخاطبين ، ونوع المؤهلات الدراسية التي يملكونها ، وما يمكن أن يرسل لهم من رموز ومعلومات .

يفرض الرمـز الايجابي نفسـه بسهولـة أكبر ، عنـدما تتبنـاه وتحمله مؤسسة مـا . وبالمقابل تكون مكافحة الرمز السلبي أكثر صعوبة ، إن هو اقتـرن ، بدوره ، بمؤسسـة ما . والمؤسسات في المادية التاريخية ، هي جزء من البنية الفـوقية . وتمتلك المؤسسـات السياسية لغتها الخاصة المتكونة من اللغة الدارجة المغتنيـة ببعض المصطلحـات والمعاني الخـاصـة بكـل مؤسسـة ، والتي تحيـد معـانيهـا عن معـاني الكلمـات المماثلة لهـا في اللغـة الدارجـة . إن لغـة السيـاسـة هي ، بهـذا المعنى ، إداة لتـوطيـد المؤسسـات السياسية ، ويجب أن يسير النضال ضد هذه المؤسسات يداً بيد مع النضال ضد رموزها اللغوية الخاصة ، لأن وجود هذه المؤسسات يُعد ، بالنسبة لمن لا ينتمي إليها ، برهـاناً إضافياً على صحة الرموز المرتبطة بها . وبالمقابل ، يستطيع الانتشـار الدعـائي المناسب لرموز معينة أن يخلق الايمان بضرورة وجود مؤسسات تحملها . في هذا السياق نتذكر ما قاله لينين في كتاب «ما العمل» حول دور الجريدة في حزب عمالي ثوري .

ثمة ظاهرة كثيراً ما نلاحظها ، وهي أن الجماهير تنظر إلى نجاح مؤسسة سياسة ما (وليكن نجاح حزب بـرجوازي في الانتخـابات) كتـأكيد لصحـة الرمـوز المركبـة التي يتبناها . وهذا استنتاج تسارع وسائل إعلامه لنشره وتعميمـه باستمـرار . غير أنـه من

الناحية النظرية ـ المعرفية استنتاج خادع ، لأن صحة رمز مركب لا يبرهن عليها سوى إسهامه في إحداث تغيير معين للعالم . بكلمات أكثر تحديداً : الربط العكسي يجب أن يحدث بين الرموز المركبة والواقع ، ولو بصورة غير مباشرة . ولا يكفي أن يتم الربط العكسي بين الرموز والمؤسسات الحاملة لها . الفارق بين هاتين الحالتين سنوضحه في المقارنة التالية :

بالنسبة للحالة الأولى تنطبق جملة ماركس الشهيرة : « تصبح النظرية قوة مادية ، ما أن تستولي على الجماهير » . أما الحالة الثانية فهي المثال السلبي المعاكس . فإن نجحت مؤسسة رجعية في صياغة رموز مركبة مناسبة يقبلها عدد كبير من انصارها ، أصبح هؤلاء أيضاً قوة مادية . إلا أن الحالة الأولى لا تتحدث عن الرموز المركبة ، بل عن النظرية ؛ والمقصود بها هو النظرية العلمية التي تعكس بصورة صحيحة الواقع الموضوعي وقوانينه. هذا الفارق هام جداً بالنسبة للمحرض التقدمي ، الذي سيستخدم في نضاله لتحقيق الأفكار الجديدة رموزاً مركبة هي في مجموعها نواة نظرية علمية تتطابق مع الواقع الموضوعي ، وسيبرهن أن المؤسسة الحاملة لمجموعة الرموز تتبنى فعلاً حقوق انصارها ، وتسهم في تغيير الواقع بالمعنى الذي تطمح إليه جماهيرها .

في الحال الثانية يختلف الأمر تماماً . سنأخذ ، كمثال ، رمزاً مركباً لحزب هتلر الفاشي عن الوقت السابق لـ١٩٣٣ . إنه : « تحطيم عبودية الفائدة » . هذا الرمز يعد بتحطيم هيمنة البنوك وإنهاء استغلالها للطبقة الوسطى ، التي كانت ، في الأزمات ، تأخذ قروضاً من المصارف بفوائد عالية . وقد اجتذب الرمز للحزب النازي انصاراً من الفئات الواسعة البرجوازية الصغيرة والوسطى .

من منظور الاقتصاد الماركسي ليست اطروحة « تحطيم عبودية الفائدة » سوى أكذوبة ومناورة مخادعة . وقد تخلت المؤسسة النازية عنها كرمز مركب ، بعد أن أسهمت في تقويتها بالانصار إلى حد جعلها قادرة على التصريح بمصالحها الحقيقية ، وهي الوقوف إلى جانب رأس المال الاحتكاري . مثل هذه الآلية الدقيقة للعمل الهتلري لا يمكن دحضها دحضاً مقنعاً ، وبالاستناد إلى الماركسية ، بمجرد عرض وجهة نظر الماركسية حولها في الصحف والاعلانات والمنشورات ، لأن مجال هذا الدحض هو بالأصل المناقشة العلمية . ها هنا كان على المحرض أن يبرهن لانصار المؤسسة الهتلرية أن الرمز مبتكر خصيصاً لحرفها عن النضال في سبيل أهدافها الحقيقية ، وأن اهدافه وغاياته الفعلية

تتعارض مع ادعاءاته . وحين يتم عمله بنجاح ، يكون قد ناضل من أجل فرض الحقيقة على الصعيد التحريضي ، وبيّن بصورة مشخصة استحالة النضال « لتحطيم عبودية الفائدة » في إطار دولة رأس المال المالي .

في المثال السابق تتجلى مهمة المحرض الاشتراكي في إجراء تحليل سياسي للرمز المذكور يكشف معناه بالنسبة للجماهير العريضة من انصار منظمة معينة (الحزب النازي مثلاً). على أن يوضح ، بعد ذلك ، أن المؤسسات المعنية لن تتخذ أي إجراء سياسي يتجاوز تحقيق الرمز المعني . وهذه هي نقطة الانطلاق الثانية لعمل المحرض . وفي مرحلة ثالثة يركز المحرض على أن الذي حدث ما كان يمكن أن يأخذ مساراً آخر ، بسبب التباين بين الواقع العملي ومحتوى الرمز (في المثال المذكور ، المؤسسة الحاملة لعبودية الفائدة ، وهي رأس المال المالي ، تسيطر فعلياً على الحياة السياسية ، وممثلوها هم أكثر من يدعم المؤسسة ، سواء كأعضاء فيها أم كمستفيدين منها . وهم أنفسهم الأشخاص الذين يدعي الرمز المركب رغبتهم في تحطيم سيطرة المال المالي تحت ستار تحطيم عبودية الفائدة !). وبدهي أن عمل المحرض ، في حالة كهذه ، يكون بالغ الصعوبة ، لأن الجماهير لم تملك بعد تجربتها الخاصة ، أو لا تقدر بالأصل على امتلاكها . قبل ١٩٣٣ كان هتلر يقول لانصاره إنه لا يستطيع تحطيم عبودية الفائدة قبل السيطرة على السلطة . وبالفعل ، فقد وجهت سائر الجهود نحو إضافة الصدق والواقعية على هذا الرمز . ولكن ما إن وصلت المؤسسة إلى السلطة ، حتى صار بوسعها أن تتنصل من الالتزامات التي رتبتها عليها الدعاية للرمز . بلغة سبرنتيكية : على مخطط الربط العكسي أن يفعل فعله ، ليتم الوصول إلى درجة معينة من قيمة معينة . عندئذ تتمكن المؤسسة بواسطة السلطة من تغيير منظومة رموزها المركبة (كثير من الرموز التي لم تعد مجدية ، إما أن تكبت ، أو أن تمر بمرحلة تحول في مدلولاتها ، أو يعاد بناؤها من جديد).

ضمن العلاقة بين المؤسسة والجماهير الشعبية والرموز المركبة التي تتبناها المؤسسة يندرج دور الانموذج السياسي ، وفي الحالة المتطرفة ، دور الضحية السياسية . تحدثنا سابقاً عن ضرورة الانتباه إلى ما إذا كان الرمز المركب قد نما عفوياً ، أو أن منظمة تحمله وتجهد لتحويله ، بوسائل التحريض ، إلى رمز للجماهير . إن المؤسسة أو المنظمة تعزز مصداقية الرموز ، وكذلك يفعل الافراد أيضاً ، حين يتوافق سلوكهم وأقصى حد من التضحية يتطلبه الرمز المعني . وهؤلاء هم الأفراد الذين يخوضون النضال لفرض الرمز في ظل إجراءات العدو القمعية . إن الضحايا الفاشيين قبل ١٩٣٣ كانوا ، في حالات

كثيرة ، سفلة سياسيين من قمة رأسهم حتى أخمص قدمهم . لقد قتلهم العمال دفاعاً عن النفس ، وهم يردون غاراتهم المسلحة على الأحياء العمالية ومباني المنظمات النقابية ، بل إنهم قتلوا على يد رجال عصاباتهم نفسها ، خلال معارك الشوارع . وكان جوبلز ، المحرض الأكبر للرايخ الثالث ، يعرف بدقة الرابطة الاجتماعية ـ النفسية بين الضحية والجماهير ، فأضفى في تحريضه على هؤلاء «الضحايا» سائر الخصائص الانسانية النبيلة الممكنة . هكذا نفخ هورست فيسل ، قائد جماعة فرق الاقتحام المشبوهة في برلين الكبرى ، إلى إنسان شمالي آري جرماني نبيل . ونجح عمل جوبلز إلى درجة جعلت من هورست فيسل رمزاً مركبا للبطولة والفداء ، بالنسبة للجمهور العريض من الشباب الألماني . في تلك الظروف كان على من يريد شن هجوم تحريضي فعال على هذا الشخص ان يتأمل بأناة آليات الربط العكسي التي اقترنت بها مؤسسات وجماهير معينة ، كي لا يجانب هدفه في التأثير ويصل إلى عكس ما يرغب . وعلى العموم ، إذا كان صحيحاً أن الضحايا ليسوا براهين على صحة قضية ما ، فإن وجودهم . كنماذج سياسية مثالية تتصرف بوحي من مجموعة الرموز المركبة لاتجاه سياسي ما ، قد تعتبره الجماهير البرهان المطلوب على عدالة قضيتهم .

إن ربط رمز سياسي بمحتواه العلمي يقتصر ، في البداية ، على الطليعة السياسية ـ الفكرية . أما العمل الجماهيري فهو يحتاج للقدوة والتنظيم . والقدوة والتنظيم مشخصان ، بينما المحتوى الدلالي للرمز المركب مجرد . هذا الاستنتاج وصلنا إليه من منظورات علامية مبدئياً ، ويتطلب إدراك حقيقته الكاملة اكتشاف الأسس الطبقية لمحتواه ، أي معرفة الجوهر والهدف الاجتماعي الموضوعي ، والدور الطبقي للرمز .

عندما تمتلك طليعة الفكر السياسي (حزب الطبقة العاملة) نظرية علمية ، فإنها تفحص رموزها المركبة بالطريقة التي تفحص بها أية حقيقة علمية أخرى ، دون الاستغناء عن التقنيات التي شرحناها . فأين يكمن ، من منظور علامي ، التناقض بين رمز للطبقة العاملة وآخر انتجته الطبقة الرجعية المستغلة ؟ . في التحريض العلمي تقود التقنيات المطبقة من الجانب البراجماتي البحث للرموز المستخدمة إلى جانبها الدلالي ، المحدد علمياً . أما في التحريض الكاذب ، وغير العلمي ، فتبقى الرموز في المجال البراجماتي ، لأن التحليل الدلالي ، العلمي ، يفضح أمرها ويكشف زيفها .

لو ألقينا نظرة تاريخية على موضوعنا ، لوجدنا أن الرموز المركبة لم تتجسد دوماً في مؤسسة أو تنظيم ، ولم تستطع ، غالباً ، أن تحدث ما يتجاوز التجميع العفوي والمؤقت

لقوى سياسية متنوعة . وعلى سبيل المثال فإن الرموز المركبة الشهيرة للثورة الفرنسية : الحرية ـ الإخاء ـ المساواة لم تنعكس في تنظيم موحد ، ولم تستطع إيجاد مثل هذا التنظيم . وكانت الكلمات الثلاث ذات معان مختلفة بالنسبة للفئات والطبقات المختلفة ، التي سميت الطبقة الثالثة ، تشترك فقط في نفيها للمؤسسات الاقطاعية . غير أن هذه الرموز حركت جماهير هائلة ، واطلقت قوى ثورية عملاقة .

إن محرضاً يعرف هذه الترابطات ، سيفتش ، عندما يريد دفع فئات وطبقات اجتماعية متباينة وذات مصالح اقتصادية وسياسية مختلفة إلى نشاطات مشتركة ، عن رموز مركبة تسمح لكل مجموعة أن تحملها المعاني السياسية التي تتبناها ، دون أن تفقدها وظيفتها الأساسية كرموز ، وهي الاسهام في حل المسائل المطروحة . وعلى المحرض أن ينطلق ، اثناء ذلك ، من المصالح المشتركة للقوى الاجتماعية ،ويضع في حسابه أن وعي البشر يتغير في مسار أعمالهم المشتركة . ثمة إذن رموز مركبة إيجابية وأخرى سلبية ، رموز تخدم التقدم ، وأخرى تخدم الرجعية . وتوجد أيضاً رموز يمكن أن تعزى لها معان جد متباينة ، أو هي تعزى لها فعلاً . هذا النوع من الرموز يحتاج ، قبل استخدامه في التحريض ، لتحليل متأن يقوم به المحرض ، إذ لا بد من معرفة دقيقة للطبقات والفئات التي نستطيع كسبها ، لدى استخدامنا لهذا النمط من الرموز المركبة . إن المحرض الذي افترضنا أنه يكتب نصا يرغب في إضفاء قوة تحريضية حاسمة عليه ، يجب ألا يكتفي بتصنيف الرموز إلى واصفة ومركبة ، وإنما يجب عليه أن يضع لائحة بتلك الرموز المركبة التي يرغب باستخدامها ، على أن يصنفها بدورها إلى رموز إيجابية وأخرى سلبية ، ورموز يمكن أن تنسب لها معان مختلفة . ويفترض التحكم الصحيح بمثل هذه الرموز معرفة دقيقة مسبقة لحالة الوعي لدى الفئات والطبقات التي يتوجه المحرض إليها بنصه .

تستهدف الرموز السياسية المركبة حض الجماهير على القيام بأفعال معينة . وتؤدي الرموز ذات المدلول الملتبس إلى أفعال سياسية ذات طبيعة ملتبسة . وقد يقود الانتقال من الرمز الملتبس ، إلى الأفعال السياسية الملتبسة الطابع ، في مسار العمليات السياسية ، إلى إعادة تفكيك القوى التي كانت قد توحدت في ظل رمز سياسي متعدد المدلولات . لنفترض أن هدفاً ـ وهذا مثال سجالي ـ يمكن الوصول إليه بواسطة استراتيجيات متعددة ، وأن جزءاً من هذه الاستراتيجيات يتكون من رموز ومن افعال مناسبة تترتب عليها . إن المحرض سيفكر بالطرق التي تجنبه الأخطار المصاحبة كلياً أو جزئياً ، لكل من هذه الاستراتيجيات ، وبالاستراتيجية المحققة لأقصى مردود ، لكونها

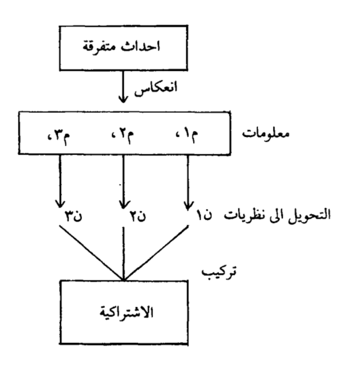
لن تستخدم رموزاً ذات ايحاءات متعددة الطابع ، تقود إلى أفعال سياسية متناقضة .

يجب النظر بعناية خاصة إلى الرموز اللغوية التي تثير اخطاراً إقتصادية أو سياسية أو عسكرية ، وتلك التي تعد تركيباً لعناصر ولحظات كثيرة ، وتسهم في الأستقرار وبعث الطمأنينة والأمن . مثل هذه الرموز هي أكثر الرموز تأثيراً ، ويجدر بالمحرض أن يعرف أن اللعب غير المبرر بالرموز التهديدية قد يعني في ظروف معينة إطلاق نيران المدافع على عصافير الدوري ، وإن الاستخدام الدائم لها يخلق وضعاً من إنعدام الأمن والقلقلة من جهة أخرى فإن استخدام رموز الطمأنينة والأمن ليس خلواً من المصاعب بدوره فالاستثارة الدائمة لرموز الطمأنينة ، حيث لا وجود في الواقع الموضوعي للطمأنينة ، تعني تقليص فعالية المنظمة الحاملة لهذه الرموز ، وإحباط الجماهير المتطلعة إليها . مثال آخر ينصب على رمز إيجابي : إننا نستعمل غالباً صيغة : « النظام الاشتراكي الاقتصادي متفوق على نظيره الرأسمالي ». «الاشتراكية» و«الرأسمالية» رمزان مركبان جد متطورين يصعب شرحهما في مقالة صحفية أو مقابلة إذاعية ، لذا فإن هذا الرمز يكون فعالاً على الصعيد التحريضي ، حين يستند إلى دلالات مباشرة للوقائع ، غير أن كمية الوقائع المباشرة ذات مدلولين ، إذ لا تزال بعض البلدان الرأسمالية متفوقة في هذا المجال أو ذاك على بعض البلدان الاشتراكية . إن تركنا الوقائع تتحدث ، ساور الشك الذين لا يملكون معارف علمية كافية ، أو تأهيلاً فكرياً مرضياً ، بصحة رمز « التفوق الإشتراكي » . بل إن البشر غير المعدين فكرياً يعجزون ، بصورة عامة ، حتى عن تقويم المجموعات المختلفة من الوقائع المقدمة لهم ، وهم يقيمون ، في الغالب ، ما يشاهدونه عيانياً وبصورة مباشرة ، في حين تبقى الوقائع الأكثر تجريداً في مرتبة ثانوية من وعيهم . المحرض الاشتراكي الذي لا ينطلق من هذه الحقائق ، ويسارع إلى حشو نصه بمعطيات علمية حول نتائج البحث العلمي للاقتصاد السياسي الماركسي ، لا يزيده قوة ، بل يضعفه ويحد من تأثيره .

كثيراً ما يُشتكى من أن الصحافة الاشتراكية ليست حية بما فيه الكفاية . ما ذكرناه يشكل في رأينا أحد أسباب هذا الوضع . فبعض الصحف والإذاعات ومحطات التلفزيون تعمل بنسبة مئوية عالية جداً من الرموز المركبة ، وتستخدم أنواعاً من الرموز لا يقوم بينها وبين الحياة اليومية المباشرة للمواطن أي رابط يشدها إليها . كما لا يقوم مثل هذا الاتصال بينها وبين التجريد العلمي ، مع أنه في أساس الرموز الاشتراكية .

تتحرك وسائل الاعلام الرأسمالية ، في الواقع ، في عالم من الوقائع ، ولكن على صعيد مضلل ومخادع ، لأنها لا تملك الطموح نحو استعمال رموز مركبة أساسها مضمون علمي حقيقي ؛ وتستخدم رموزاً تهديدية حين تكون ثمة إجراءات حكومية غير شعبية . ولعل رمز «الخطر الشيوعي» هو الرمز التهديدي الأكثر شيوعاً حتى الآن ، إذ تفرض بمساعدته سائر أنواع النفقات التسلحية ، وتكسب به موافقة الجماهير على الاجراءات الادخارية في سائر المجالات ، وتصور قوانين الطوارىء كضرورات لا بد منها . والرموز التهديدية هي العتاد الرئيسي في ترسانة الديكتاتوريات المتبقية ، والجديدة ، في العالم ، إن المحرض الرأسمالي لا يقدر أن يجد مبررات علمية للرمز التهديدي ، فيحاول فرضه على المجتمع بواسطة إعلام قوامه الاخبار الموجهة ، المنتقاة من الكمية الهائلة من الأخبار السياسية والاقتصادية والعسكرية المستجدة يومياً ، والمرتبة بطريقة تجعلها متناسبة من جهة مع نوع معين من الرمز السياسي ، وصالحة بمجموعتها ، من جهة أخرى ، لدفع المتلقين إلى أن يجروا بأنفسهم التركيب الذي توحي به ، ويقبلوا جانبها السلبي والرجعي ، وكأنه معرفة اكتسبوها بجهدهم الخاص . والمتلقي لا يستطيع ، على كل حال ، أن يتصرف بطريقة أخرى ، مادام زاده مثل هذه الأخبار . إن سلوك المحرض الرأسمالي هو في كل الأحوال مصادرة لرأي الجماهير . فهل يصادر المحرض الإشتراكي رأي الجماهير ، ولكن باتجاه معاكس ؟ . إن هذا لا يحدث ، لأن المحرض الاشتراكي يختار من المواد الاخبارية التي تصل إليه أخباراً معينة على ضوء ما هو جوهري فيها . والاختيار على ضوء الجوهري يختلف تمام الاختلاف عن الاختيار على ضوء رمز مركب معطى سلفاً . إن المحرض الإشتراكي سينقل للجمهور ، شأنه شأن مثيله الرأسمالي ، أخباراً مزعجة ، بل إنه سيبرز هذه الأخبار إبرازاً خاصاً في ظروف معينة ، لاستجماع الطاقات واستنفاد الامكانات الضرورية لتغيير الواقع وتطويره ، في إتجاه التطابق مع الرمز الاشتراكي المركب . أكثر من ذلك : إن المؤسسة الحاملة للرمز الإشتراكي المركب تفعل كل شيء لنقل العلم الاشتراكي إلى الجماهير ، بحيث تفهم ، بامكاناتها الخاصة ، سيرورة التجريد القائم على التفريق ما بين الجوهري وغير الجوهري في الأخبار ، وهي سيرورة تؤدي عملياً إلى إنشاء المفاهيم السياسية على أسس علمية . على المحرض الاشتراكي عرض الجانب البراجماتي - التحريضي البحت يداً بيد مع الروابط الدلالية ، ويتضمن ذلك شرح جوهر الاشتراكية وآفاقها . في حين يحرص المحرض الرأسمالي على طمس جوهر الرأسمالية ، ويفعل أي شيء للحيلولة دون

وصول الجماهير إلى القدرة على اجراء رقابة مباشرة لسيرورة التجريد المذكورة . وبالعكس ، إنه يسرب إلى العملية الإعلامية عقبات تكفل عجز الجماهير عن التعرف على وجود هذه السيرورة اصلاً . إن التشابه بين سلوك المحرضين الاشتراكي والرأسمالي هو إذن تشابه شكلي ، يتضح ذلك على خير وجه ، حين يتأمل المرء مسار سيرورة الرموز



تنعكس الاحداث المتفرقة في معلومات ، وهذه بدورها تحول إلى نظريات ، منها ثلاث في مجال الفلسفة والاقتصاد والاشتراكية العلمية . ويتحقق ، على أساس هذه النظريات ، فيما بعد ، إنشاء المفاهيم المركبة الشاملة « كمفهوم الاشتراكية » مثلاً . في هذه السيرورة لا محل للغموض أو التضليل ، لأن كل واحدة من هذه الخطوات قابلة للمراقبة . وتستند إلى نتائج الاختبار والمراقبة والممارسة والعلوم المتفرقة . هذه المعرفة يجب أن تكون أساس سائر النشاطات التي يقوم بها المحرض الاشتراكي ، والتشابه بينها وبين نشاطات المحرض الرأسمالي هو ، حتى في المجال الشكلي ، مقتصر على الاطار الظاهري . حسب الترسيمة السابقة تعزز أية معلومات تدخل في النظريات الرمز المعني الشامل ، ويسهم كل ارتباط يتكشف بين هذه النظريات في عملية تعزيز الرمز . يضاف إلى ذلك الدور الذي يمارسه الربط العكسي ـ وقد اقتضانا الوضوح أن لا ندخله في مخططنا السابق ـ في فحص وتصحيح الأحداث فحصاً وتصحيحاً دائماً .

في الرموز المركبة من النمط السياسي ، ذات الطابع التبريري ، يكون الرمز المركب معطى سلفاً ، ولا يسمح بمرور أي تيار للمعلومات ، إن كان لا يؤكده . فإن ترتبت على الأحداث المتفرقة نتائج تتناقض مع الرمز المركب ، وتعمل لصالح هذه الطبقة الاجتماعية أو تلك ، قام المحرضون الرجعيون بالتشهير بهذا العلم وبحملته ، وصوروا الأحداث بما يفقدها قابليتها للتصديق ، وشككوا بالمعلومات المتاحة حولها . أما بالنسبة للجماهير ، فإن التحريض الرجعي يحرص ، في كل الأحوال ، على عرض الأحداث والمعلومات بطريقة تتواءم مع الرمز المركب الذي يبرزه ويعمل على تثبيته . ويحدث هذا حين يتقبل متلقو المعلومات الانتقاء الذي يجريه المحرض ، دون نقد . عندئذ ، «ينقطع التفكير الخاص عن الظهور وسط تفكير الجموع » ، كما ينتجه التحريض الرجعي المضلل ، على حد قول يوهانس بيشر . فإن تم الانتقاء ولم يشكك أحد بصحته، بدا كل شيء في أحسن نظام . وهذه ، على كل حال ، هي المهمة الأساسية لسائر المحرضين العاملين لغايات تبريرية : تبغي تهدئة الجماهير ، بايهامها أن كل شيء يتم على خير وجه ، وبأن القضايا التي لا تندرج في الوضع القائم ليست سوى مشاكل صغيرة لا يعتد بها .

انصرفنا حتى الآن إلى المكونات المعززة أو المحطمة لرمز سياسي مركب، وذات الاهمية القصوى بالنسبة للمحرض . بيد أنه توجد مكونات أخرى يميل العقلانيون ، منظرو السجال من ذوي العقل البارد ، هؤلاء الذين يريدون التجرد إلى أبعد حد ممكن من البنية الشعورية للانسان ، إلى تصغير شأنها عموماً ، مع أنه يجدر بنا أن نعزو لها أهمية كبيرة . إننا نريد تسمية هذه المكونات بالمكونات الاحتفالية . من هذه المكونات أفعال رمزية معينة توجه إلى الرأي العام ، كالاحتفالات بأعياد معينة ، وإكرام الأموات في مناسبات علنية دورية ، والإنشاد المشترك لأغان سياسية محددة ، والأناشيد الوطنية . . الخ . إن الاحتفال ، إذا ما انسجم مع الوضع التاريخي والحالة الاجتماعية ، يوطد الشعور بالانتماء المشترك لدى أنصار رمز سياسي مركب ، ويبرز مصالحهم المشتركة بطريقة صُوَرية ـ حسية . وربما حرك استخدامه التحريضي الواعي جموعاً من البشر أكبر بكثير من تلك التي تحركها نظرية سياسية منطقية ومترابطة تدعمها براهين لا تدحض . والاحتفالات عنصر من عناصر النظام ، وقد أكدت نظرية الجشتالت ـ إذا ما سلمنا بصحتها علمياً ـ إن ايجاد النظام والحفاظ عليه هما حاجة رئيسية لدى البشر .

ربما بدا أننا نريد احلال اللحظات الشعورية محل العرض العقلاني المنطقي . المبرهن على صحة قضية سياسية ما . ذلك ليس هدفنا ، فالاشتراكية العلمية يجب أن تنقل إلى الجماهير من خلال دعاية منظمة وواعية . وهذا ، بالضرورة ، عمل دائم سيرورة لا بد من تخطيها وتوجيهها بوعي . غير أن التفكير العقلاني يجب أن يؤسس ، في المجال السياسي ، على المعايشة الشخصية المباشرة ، ليؤهلنا ، بهذه الرابطة الجدلية ، للتقدم نحو معرفة الروابط العميقة والقوانين الصحيحة للصراع الطبقي .

٢ - مفهوم القيمة من منظور براجماتي

كتب الكثير حتى الآن حول القيم . وغدت إشكاليتها جزءاً من القضايا الكلاسيكية لتاريخ الفلسفة . بل إن مدرسة بأكملها (الكانتية الجديدة) تبني نهاجيتها على مفهوم القيمة .

يهمنا ، هنا ، مفهوم القيمة من منظور براجماتي بالدرجة الأولى . فعندما نجري تقويماً ما ، نقرر أو ننكر قيمة شيء ، أو ظاهرة ، أو سيرورة ، أو بسط نظري . والمقومات هي وسائل التعبير اللغوية المطابقة لقيم معينة ، ولخصائصها وروابطها . وهناك قيم حقيقية وأخرى وهمية . ويكمن أساس الصنف الأول من القيم في الأشياء الموضوعية للعالم المادي ، وإن كان هذا لا يعني انه يحسن بنا ، أو يجب علينا ، أن نرجع القيم دوماً إلى مثل هذا الأساس ، فالسمفونية السابعة لبتهوفن تملك بالتأكيد قيمة فنية عظيمة ، لكنه سيكون من العبث تماماً إرجاعها إلى اشياء ، أو سيرورات ، أو احداث موضوعية - واقعية ، وتفسيرها بها . مثل هذه المحاولة لا تعدو أن تكون مادية سوقية ومبتذلة . من جهة أخرى ، لا تعتبر الماركسية القيم شيئاً فوق طبيعي ومتعالياً . فالقيم لا توجد قبل كل تجربة إنسانية ، بل هي تطورت بتطور البشرية ، وتحولت بتحول المجتمع . كما أنها مكونات للبنية الاجتماعية الفوقية ، تخضع لمصيرها العام . والقيم ليست شيئاً متعالياً ، توجد فوق وما وراء العالم المادي ، وإنما تمتد جذورها إلى الواقع الموضوعي : وبقدر ما يتعذر تفسير وردة جميلة بجذورها ، واستنباطها من خصائص جذورها ، كذلك لا يمكن استنباط القيم الفنية بصورة مباشرة من البنية الاقتصادية .

ثمة أيضاً قيم وهمية ، هي تكوينات فكرية عاجزة عن الإسهام في تحسين وتأصيل الثقافة الفكرية للبشرية ؛ أو إنها ، وبقدر ما يرتبط الأمر بقيم مادية ، ليست قادرة على ضمان تطور القوى المنتجة . وهناك قيم وهمية متأصلة في وعي فئات واسعة من

الشعب . ان من يعمل في التحريض والمجالات السياسية يجب أن يعرف ، في كل الأحوال ، ما يكفي حول درجة وحجم رسوخ القيم الأساسية في المجتمع ، أو القطاعات الشعبية الواسعة .

حين نقول عن عمل ما إنه «أخلاقي»، يعني ذلك تقويماً إيجابياً . فإن تأكدنا من نوع الأخلاق المعينة ، تحددت القيمة التي تجد تعبيرها اللغوي في كلمة «أخلاقي»، وانتمت إلى المجال البراجماتي . أين تكمن وظيفة التعبير اللغوي للقيمة ؟. في أنها تنتج لدى من يتوجه التقويم اليهم تبدلاً في السلوك ، أو تعزز لديهم نمطاً من السلوك هاماً ومفيداً للمجتمع . لنفترض أن المحرض اراد العمل في مؤسسة ما لتطوير نمط سلوكي معين حيال العمل الاشتراكي، يتضمن التعاون في خطط المصنع، وفي الأفكار الخلاقة للعمل، ويزخر بالتعاون الأخوي مع الشغيلة ضمن هذه المؤسسة . من الطبيعي أنه لا تكفي خطبة تحريضية واحدة حول اخلاق العمل الإشتراكية لتحقيق السلوك المطلوب ، حتى لو كانت خطبة ممتازة . إن خطبة كهذه ستقف عند إزالة بعض التحفظات وتوضيح بعض الروابط المعينة ، وغير المفهومة ، بين المصلحة الخاصة والمتطلبات الاجتماعية . . . الخ . إنها تستطيع ، إذن ، أن تعبد الطريق ، وتساعد على تحويل السلوك المطلوب ، وشيئاً فشيئاً ، إلى سلوك يأخذ به سائر الشغيلة . مثل هذا المفهوم للقيمة والتقويم اللغوي المطابق له ، يستطيعان التأثير باتجاه يزداد معه كره شكل معين من السلوك (تضييع وقت العمل مثلاً) . .

يمثل مفهوم الحقيقة المفهوم الأساسي للجانب الدلالي (السيمانتيك). ومفهوم القيمة نقطة التقاطع الأساسية للجانب البراجماتي . والقيمة ، في فهمنا ، هي نتاج لتقويم ما ، ولا يمكن الحديث عن القيم حديثاً ذا معنى ، إن لم ترتبط القيم بالبشر . أما اشياء الطبيعة ، مأخوذة بذاتها ، فليست لها أية قيمة .

تملك اللغة البشرية كلمات لا حصر لها تعبر عن نتيجة تقويمات ما مثل «جيد» و«جميل» و«نبيل» . . . الخ . وتوجد ، بالطبع ، كلمات تعبر عن قيم سلبية . بل إنه لا توجد قيمة إيجابية إلا ولازمتها أخرى سلبية ، وإن كانت التعابير اللغوية المعبرة عن القيمتين الإيجابية والسلبية ليست نفياً منطقياً لبعضها . إن النفي المنطقي لتعبير لغوي لا يحل الإشكال ، فمن «جميل» ينتج « النفي المنطقي » تعبير « ليس جميلاً » ، الذي يختلف

عن تعبير «قبيح». طبعاً توجد حالات واضحة يتطابق فيها المفهوم البديل مع النفي المنطقي . مثال ذلك حين ننفي «العدد العقلاني» بتعبير «العدد غير العقلاني». على كل حال ، إن اهتمامنا لا ينصب ، بالدرجة الأولى ، على القيمة المنطقية المتضمنة تقويماً لمقولات ، إنما تهمنا طرائق معينة للسلوك ، والكلمات والجمل التي تصفها .

إن للغة السياسة ، في المحصلة النهائية، هدفاً واحداً هو التأثير في سلوك البشر (تسهيل استقراره أو تغييره)، سواء في الانتاج ، أم في الحياة العامة والتصرفات الأخلاقية . وتستكمل هذه المهمة بأخرى ، هي دراسة الرابطة بين انماط سلوك الجماهير التي يؤثر بها العدو ، واللغة التي يستخدمها لتحقيق هدفه هذا .

في منظور علامي (سيميوتيكي): القيم اصناف مجردة من أنماط سلوكية متماثلة النوع ، ونحن لا نعني ، هنا ، أي نمط كان من السلوك ، بل السلوك المفضل ، بصورة من الصور ، حيال غيره . إن مفهوماً ، مثل «أخلاق العمل الاشتراكي » لا يحوم في مجال مفرغ ، ولا يستمد منشأه من عالم فوق طبيعي للقيم ، بل هو نمط خاص من أنماط السلوك المتاحة للشغيلة ، تمتاز عن غيرها بقدرتها على رفع الانتاج إلى أعلى درجة ممكنة ، وتطوير مواصفات خاصة تمتاز بها الشخصية الاشتراكية وتعبر عنها .

هل قيمة «أخلاق العمل الاشتراكي» قيمة تجريبية بحتة ، يمكن تكوينها من خلال الوقائع الاجتماعية الفعلية ، ما دامت غير مستمدة من عالم فوق حسي للقيم ؟. مثل هذا الاشتقاق للقيم هو اشتقاق يتسم بالوضعية ، ولا تربطه بالماركسية أية رابطة ، لأن مفاهيم القيم الماركسية تبررها النظرية الماركسية نفسها ، وترتبط ، بهذا المعنى ، ربطاً عكسياً بالواقع الموضوعي . ولو نشأت القيم عن الدراسات التجريبية للوقائع الاجتماعية وللعوامل الفكرية ، لما كانت سوى اشتقاق من سلوك وسطي يهيمن في هذه المجالات . ولافتقرت لأي تأثير محرك ذي توجه مستقبلي . على المحرض أن يعرف النشوء الفعلي التجريبي والعلمي للقيم التي يستخدمها . إنه يرتبط ، عبر الجانب التجريبي للقيم ، بالوضع الفعلي القائم ، في حين تمنحه مكوناتها النظرية الفرصة للاطلال على المستقبل .

لا تزال صحيحة الجملة القائلة : « إن النظرية تغدو قوة مادية . ما إن تستولي على الجماهير . » غير أن تصوراتنا حول المجرى التفصيلي المشخص لهذه السيرورة قد تعدلت واغتنت . فنحن نعرف اليوم أن معالجة هذه المسألة يتطلب مراعاة نتائج السوسيولوجيا

والسيكيولوجيا الاجتماعية ، كما يتطلب استخدام طرائق السيميوتيك ، وخاصة جانبها الدلالي . لقد اشار لينين في كتاب «ما العمل» إلى أن الصحافة منظم جماهيري ، وقال إن هذه المهمة هي إحدى وظائفها الرئيسية . والحال ، إن الصحافة تحقق وظيفتها من خلال إيصال مفاهيم ومجاميع مفاهيم للقراء بواسطة كلمات ومجاميع للكلمات يفترض بقراء الجريدة اكتسابها شيئاً فشيئاً . هذا يعني أن الصحافة ليست جهازاً علمياً نظرياً ، وأن التحريض ولغة السياسة ، كما نستخدمهما اليوم ، يجب أن ينتجا قيماً (فردية واجتماعية) تخدم ، على خير وجه ، الوصول إلى أهداف معينة . والانماط الجديدة للفكر والسلوك لا تفرض نفسها عن طريق معرفة : القوانين الجديدة للمجتمع أولا ، ثم وصفها في مرحلة لاحقة في وسائل الإعلام النظرية . الطريق من « النظرية إلى القوة المادية » لا تمر عبر الكلمة وحسب ، بل هي تمر أيضاً عبر الفعل والنشاط الثوريين .

إن انتصار مصطلحات معينة ، وتحقيق محتواها العلمي ، يعبران عن نفسهما ، بادىء ذي بدء ، في إنشاء قيم للسلوكين الفردي والاجتماعي . أما القناعات السياسية فتتكون بحسب نوع وطريقة تعاون البشر في الانتاج وضمن المجتمع . وكل وثيقة تعبر ، إن في شكل دستور ومجموعة قوانين ، عن العلاقات الاجتماعية المعنية ، تكوّنُ من خلال كلماتها وجملها جماعة هي في الواقع جماعة ايديولوجية . والقيم من النوع الاجتماعي ، التي تشكل جزءاً من البنية الفوقية ، هي بهذا المعنى ، بذرة لعادات سلوكية فرضت ، أو ستفرض ، نفسها . والواقع ، أن هدف التحريض الثوري هو ، بأوسع معاني الكلمة ، ضمان الانتقال من منظومة قيم قائمة في وعي البشر ، إلى منظومة جديدة ليست فقط التعبير عن عادات حياتية وفكرية جديدة ، بل تتحكم أيضاً بتوجيه عادات فكرية وحياتية مستقبلية . وإذا ما استخدمنا تشبيهاً لغوياً ، فإن القيم هي لوغاريتمات تسمح ، على أرضية عدد من أنماط السلوك المحتملة والممكنة ، بفرز طريقة أو مجموعة من الطرائق السلوكية القادرة على إنشاء قيمة جديدة مطلوبة . هدف التحريض ، بهذا الضوء ، هو إقناع من نخاطبهم بقبول سلم قيم إجتماعي جديد يؤثر بإتجاه تكوين أو تغيير منظومات فكرية مستقرة نسبياً لدى البشر .

هل منظومة القيم السياسية القائمة في سلوك البشر السياسي موضوعية أم ذاتية ، وهل يمكن الحديث عن جانب موضوعي في النسبية المشروطة طبقياً للقيم السياسية ؟. كمثال على ذلك يمكن أخذ مفهوم «إقتصاد السوق الحرة»، الذي لعب دوراً كبيراً لفترة

طويلة . ثمة مجموعة من البشر تتكون من مالكي وسائل الإنتاج ، وأصحاب سلطة التقرير في البنوك ، توافق على هذه القيمة «دون تحفظ» . وهناك مجموعة أخرى ، يتعاظم عدد أعضائها ، من الطبقة العمالية والمزارعين الصغار والمتوسطين ، تشك في هذه القيمة ، ويتبدل سلوكها أيضاً وفقاً لتبدل موقفها منها ، فتبحث عن منظومة أخرى من القيم السياسية تتطابق مع وضعها الفعلي والسياسي . والسؤال الآن : عندما يكون للقيم معنى محدد بالنسبة لطبقة ما يوجه سلوكها السياسي ـ الاقتصادي في إتجاه معين ، ويكون لها معنى آخر بالنسبة لمجموعة أخرى من البشر ، ويستثير لديها سلوكاً معاكساً على الصعيد السياسي الاقتصادي ـ، تُرى ألا يمكن عندئذ اعتبار القيم ذاتية ؟. الاجابة بـ«نعم» كانت ستغرينا ، لو أنها لم تكن مغلوطة . فوظيفة القيمة ، وهذا واضح حتى على الصعيد النحوي البحت ، ثنائية الدور على الأقل . والقيمة ف ، مأخوذة بذاتها ، ليست سلبية أو إيجابية . أما المقولة المعبرة عنها ، فيجب أن تَنُصَّ على أن القيمة ف سلبية أو إيجابية بالنسبة للطبقة ك . ولعل المأثرة الأكثر أهمية بالنسبة لكلاسيكيي الماركسية هي وضعهم الأساس الموضوعي لوظيفة القيم . ان التعامل بالقيم دون مراعاة دورها الثنائي الوظيفة هو ، ببساطة ، مثالية موضوعية في حين يعتبر استبدال نسبية وظيفة القيمة بذاتيتها ايديولوجيا بالمعنى السيء للكلمة .

تواجهنا هنا مشكلة مماثلة لتلك التي نعرفها في فيزياء الكوانتا . فهل يشوش التأمل الذاتي الوضع الذي نريد تأمله ؟. إن التأمل الذاتي يمكن أن يحدث على أساس موضوعي تماماً ، حين نضع في مقابل أوضاع معينة للوعي أنماطاً محددة للسلوك ، أو ميلاً محدداً نحوها . في هذا السياق نفكر ، على سبيل المثال ، بقانون التحريض الشعوري الذي وضعه فيبر ـ فيشنر ، ويمكن استنباطه بالتأمل الذاتي ، وموضعته بالطرائق الحديثة المستخدمة في فحص الدماغ . إن مقولة : «هنا يوجد ضوء أحمر » هي إما صحيحة أو مغلوطة . ويمكن تبيان صحتها بالاساليب الكلاسيكية المستخدمة للتدليل على طابع المقولات التجريبية . أما مقولة : « أنا أرى هنا ضوءاً أحمر » فهي ذات بنية أكثر تعقيداً . إنها ، باديء بدء ، لا تدعي شيئاً حول الوجود الفعلي للضوء الأحمر في اللحظة الآنية . ومع ذلك ، ثمة مصفوفة من الحجج تؤكد وجوده بالنسبة إلي ، خاصة حين أتلقى بالحواس ضوءاً أحمر . أما المراقب الخارجي فيؤكد أن « س يرى ضوءاً أحمر » (س هو الفرد المموضع) . إن كلا النمطين من المقولات هو مقولات أصلية ، أي تكوينات فكرية تعزى لها إما الحقيقة أو الضلال . بقول أدق : إنهما مقولتان . ونحن نفهم

المقولات بوصفها مدلولات جمل لغوية من نوع معين .

إن القيم تتموضع ، وتجيز معاملتها معاملة عقلانية . ويستطيع العلم ، لهذا السبب ، الاستغناء عن القيم المتعالية والإدراك الشعوري للقيم ، وعليه أن يستغني عنها بالفعل . فإن تم الكشف عن روابط القيم وانماط السلوك ، سقط القناع السري المحيط بالكلمات والجمل الواصفة لنقيم ولأوضاعها . غير أن هذا النمط من التكوينات اللغوية يحتاج لمعالجة خاصة ، قبل كل شيء عندما يرتبط بها تقليد طويل ومتجذر .

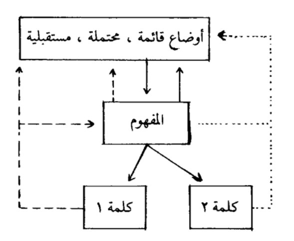
يعرف المحرض المؤهل علمياً هذه المشكلة ، ويفضل ، في الغالب ، استخدام الكلمات والجمل الواصفة لروابط قيمية معينة ، والباعثة على سلوك معين ، استخداماً يمكنه من أن يعزو لها مدلولات جديدة تحض على سلوك جديد . في مؤلفه « تطور الاشتراكية من اليوتوبيا . إلى العلم » يشير فريدريك انجلز إلى أن الثورات البرجوازية الأولى كانت مكرهة على الانضواء تحت اشكال دينية ، وأن حملة من أجل العدالة ، والحريات البرجوازية ، وإلغاء الأقطاع . . الخ في شكل معاد للدين وإلحادي ، كان محكوماً عليها آنذاك بالاخفاق سلفاً . ولكن بالطريقة التي حدثت بها هذه الثورات ، كان يمكن رفع العلم الأبيض مع إناء العشاء الرباني الأحمر فوق جيش ثوري . وهو أمر لم تكن له سابقة في التاريخ .

٣ ـ اشكال القيم

إن مصطلح « القيمة » متعدد المعاني إلى أبعد حد . وهو يهمنا بقدر ما يصف قيماً ترتبط بسلوك البشر السياسي ، وتصبح ، بذلك ، موضوعاً للتحريض . القضية التي سننصرف إليها ليست ، إذن ، تحليل مفاهيم القيمة لدى المدرسة الكانتية الجديدة . . . إلخ ، بل فقط القيم التي توجه سلوك البشر أو تؤثر فيه . لا يهتم موريس ، الذي ينظر إلى مفهوم القيمة من وجهة نظر سلوكية ، بالتفاصيل الفلسفية والنظريات الأخلاقية ، وإنما ينصرف إلى روابطها الفعلية الواقعية فقط . ونحن بدورنا نهتم بهذا الجانب العملي ، ولكن بعد إجراء التعديلات والتقييدات المناسبة التي تفرضها وجهة النظر المادية التاريخية ، حيث يتجلى مفهوم القيمة في أشكال ثلاثة : فما يسمى بالقيم العملياتية (الميدانية) تفصح عن الأهداف التي يجب الوصول إليها ، أي عن اشكال السلوك الممكنة التي يجب اختيارها للوصول إلى الأهداف المطلوبة . وليست الكلمات وتراكيبها المختلفة التي يعبر بها عن هذه القيم سوى حالات خاصة لواقع فعلي عام جداً . إن المنظومات الباحثة عن غايات لا توجد فقط في المجال الإنساني ، بل وفي العالم العضوي أيضاً . مثل هذه المنظومات يمكن تحقيقها بوسائط تقنية . ويمكن أيضاً لآليات الأختيار ، التي يختار البشر أو جماعاتهم وطبقاتهم بمساعدتها بين أنماط السلوك المتاحة ، أن توجد في المجالين العضوي والتقني . والقيم التي في أساس هذا السلوك هي ، حسب رأي موريس، قيم ميدانية (عملياتية) نستطيع اعتبارها أيضاً الجورتيمات تجري بمساعدتها عمليات الانتقاء السلوكي .

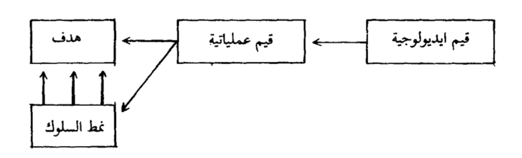
المجموعة الثانية من القيم هي تلك التي تضاف إلى موضوع معين أو وضع معين . وتنتظم تحت هذا الصنف ، فيما تنتظم ، القيم الأخلاقية ، التي لا يشترط أن تكون معللة موضوعياً . هذه القيم قد تنتج عن تصورات دينية ، أو سحرية ، أو عن العادات

المعـاشية والفكـرية للشعـوب والطبقـات المختلفة . وتبـدو وظيفتهـا في إثـارة الحب أو الكراهية حيال أشياء وأوضاع معينة لدى من توجه إليهم . ولا يشترط أن يرتبط عملها بأشياء لها وجود فعلي ، مع أنها قد تنصب على أشياء ممكنة ، أو يعتقد بصورة عامة أنها ممكنة الحدوث . وهي تلعب دوراً هاماً في الصراعات بين الاتجاهات الدينية المختلفة . ويستـطيع هـذا الشكل من القيم إثـارة الميل أو النفـور حيال أوضـاع مستقبلية يعمـل لتحقيقها ، فحين كانت التعاونيات الزراعية في المانيا لا تزال في طور البدايـة ، لم تكن القضيـة هي تطويـر هذا الـوضع القـائم أو ذاك ، بل اختيـار أوضاع مستقبليـة وطرق الوصول إليها . لقد كانت القيم المناسبـة متجسدة في شـوق القرون لـدى الفلاح غـير المالك ولدى العامل الزراعي نحو امتلاك ارض خـاصة من جهـة ، والانتاجيـة الأعلى للتعاونية الزراعية من جهة أخرى . من هـذا المثال يتضـح أنه لا يمكن ، ولا يجـوز في ظروف معينة ، القفز من فوق الهيمنة التي تملكها قيم معينة . وعلى كل حال ، فإن القيم الجديدة لا تشرع مرحلة سيطرتها الفكرية والمادية ، لمجرد أنها صحيحة نـظرياً ومقـررة بصورة مسبقة . لابد ، قبل ذلك ، من أن تهرم القيم السائدة وتموت .



الكلمات المعبرة عن مفهوم يحيط بوضع معين ، ليست هامة بحد ذاتها ، بل هي هامة بالخصائص التي تربطها ، عبر الربط العكسي ، بالمفهوم نفسه ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة بالوضع الذي تصفه . هنا ، تتجلى « سلطة الكلمة » في قدرتهـا على تغيـير المفهوم ، والوضع المراد تغييره في النهايـة ، متى ترسخت بمـا يكفي من العمق في وعي البشر . لذا يجب على المحرض أن يفكر بدقة ، لدى تعامله مع مفاهيم يمكن التعبير عنها بكلمات متعددة، قد تتعارض مع بعضها في ظروف معينة ، بالطريقة التي يستخدم بها التعابير اللغوية . سيما وأن الكلمات السلبية ، وإن كانت مـرفوضـة ، تعبر أيضـاً عن

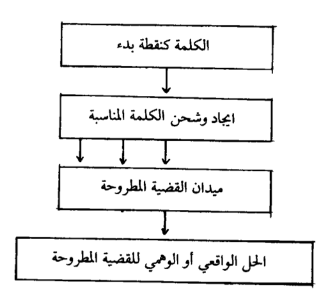
المفهوم ، وتمتلك في الغالب تاريخاً مديداً حافلاً بالتقاليد الراسخة في وجدان الناس ؛ في حالة كهذه ، لا يكفي الاقتصار على تحليل منطقي للروابط القائمة بين الوضع والمفهوم . إن قيم هذا الصنف تشكل جوهر ما رمى إليه كارل ماركس حين تحدث عن النظرية وهي تصبح قوة مادية ، ما إن تستولي على الجماهير . فالنظرية تصبح قوة مادية في الواقع من خلال توسط اللغة ، وهذه ليست فقط جملة تعابير لغوية ، بل هي أيضاً قيم أخلاقية واجتماعية . فإن ترسخت في وعي الجماهير ، وامتلكت طبقة أو فئة اجتماعية ما التعابير اللغوية المعبرة عنها ، صار بالامكان تحديد اهداف سياسية واجتماعية بمساعدتها ، بل وتحويلها ، هي نفسها ، إلى اهداف لطبقة أو لفئة معينة ، والتوصل إلى فرض نمط معين من السلوك يصلح لتحقيق الأهداف المطلوبة من الحكمة أن نسمي هذه القيم قيماً ايديولوجية . في مقابل القيم العملياتية المحددة لأنواع السلوك وأهدافه ، وبالافتراق عن القيم الاقتصادية المادية .



٤ ـ قضايا ، اشارات وقيم

يمكن للقيم التي وصفناها ، وللتعابير اللغوية المعبرة عن مفاهيم قيمية ، أن تظهر في روابط خالية من القضايا . لكنها تستطيع أيضاً أن تكون جوهر قضايا اجتماعية واقتصادية وأخلاقية . ثمة ، قبل كل شيء ، ثلاثة أنواع من القضايا ، تلعب دوراً في لغة السياسة :

آ ـ قضية الوصول إلى الوقائع واختيارها وتفسيرها . وتعتبر جزءاً من هذه الوقائع تلك الاحداث الجزئية التي حدثت وانتهت ، أو تلك التي لا زال حدوثها مرتقباً . إن وظيفة القيم المذكورة هي ادارة اتجاه البحث في القضايا المطروحة ، وتحديد هدفه . وهذه سيرورة تتم عن وعي فقط لدى اناس مؤهلين تأهيلاً اقتصادياً وسياسياً وعاماً . كما تتم لدى كثيرين عن غير وعي . وتتبع تقريباً الترسيمة التالية :



ب ـ الانسان الاجتماعي لا يحل قضايا من هذا النوع بقصد انجاز عرض علمي للظروف ، وإنما لأن حلها يمثل بالنسبة له نقطة انطلاق لتحديد سلوكه . على الكلمات ـ المفاتيح للتحريض أن لا تفضي بالمتلقين إلى تصور معين حول أوضاع وروابط ووقائع معينة وحسب ، بل يجب أن تمهد أيضاً الارض أمام « رؤية للضرورة » يترتب عليها فعالية عملية معينة . والكلمات المطلوبة هي ، اذن ، جزء من العناصر المحرضة على هذه الفعالية العملية ، أو بلغة الآلات الحاسبة الالكترونية الحديثة ، إنها النداء الموجه إلى عنوان .

جـ ـ ما أن يبدأ « النداء الموجه إلى عنوان » يحض على اتخاذ قرار للقيام بفعالية عملية ، حتى تبدأ المرحلة الثالثة ، مرحلة الاختيار بين انواع السلوك الممكنة من حيث المبدأ ، ويحدث الاختيار بين انواع السلوك بتوفر شرطين ، واحد منهما على الاقل معطى بصورة مسبقة (عملياً يكون الشرطان متوفرين ، عموماً ، بهذا القدر أو ذاك ، ومترابطين ومتبادلي التأثير) : يجب أن تتوافر تجربة طويلة في معالجة أوضاع متجانسة أو متقاربة النمط ، أو أن يكون ثمة اساس نظري مُعطى لتخطيط السلوك . في الصراعات الطبقية تتجسد تجربة السنوات الطويلة في شكل « حاسة طبقية » أو « وعي طبقي » متطور بهذا القدر أو ذاك . هذه المراحل الثلاث للنشاط الانتقائي الواعي يمكن أيضاً عرضها على ضوء شروح الفصل الأول بالشكل التالي :

آ ـ مرحلة تقدير الاوضاع وتقويم الوقائع . . . الخ . وهي مرتبطة بانشاء مقولات وصفية فقط . طابع القضايا الناتجة عن هذه السيرورة هو طابع وصفي .

ب ـ المرحلة الثانية تملك طابعاً تقريرياً بالمعنى الذي ذهبت اليه ترسيمة موريس . انها تقرر ضرورة القيام بفعالية ما ، وتستخدم تعابير لغوية لها طابع الجمل الخاصّة .

جـ ـ المرحلة الثالثة تعمل بتقويمات بالمعنى الذي قصده موريس . بعض انماط السلوك تثمن أكثر من سواها .

أي هذه المراحل الثلاث يجب ابرازها في كل مرة ؟ هذه مسألة هامة بالنسبة للغة السياسة . فإن لم تحدث المرحلة الأولى على الصورة التي وصفناها ، اخفقت سيرورات المرحلتين الثانية والثالثة في إحداث أي تأثير. أما إذا ترسخت المرحلتان الأولى والثانية. امكن الانتقال إلى الثالثة . وعلى كل حال، فإن المرحلة الأولى لا تستدعي ، بصورة تلقائية ، المرحلة الثانية . وهناك حالات كثيرة يحدث نشاط البشر

فيها دون تبصر كافٍ ، فلا يجد ذروته في الانتقال من المقـولات الواصفـة إلى المقولات الخاصّة . هنا لا تترتب أيضاً على المرحلة الخاصة مرحلة تقويمية . ومهما كان الأمر ، فإن البشر ، والفئات الاجتماعية والطبقات ، لا يبذلون دوماً نشاطاً يلزمهم بخطة معينة ، ويجعلهم يختارون من أنواع السلوك المتاحة أفضلها، ليحولوها إلى اساس لسلوكهم، حتى حين يقدرون أوضاعهم تقديراً صحيحاً إلى هـذه الدرجـة أو تلك ، ويعرفـون المطالب التاريخية المفترضة الموجهة إليهم . اننا نجد الحل العملي والنظري لهذه القضية في مجال المسائل الحاسمة للصراع الطبقي ، وبخاصة في تحقيق الدور القيادي للطليعـة المنظمـة والواعية للطبقة العاملة الثورية .

٥ ـ الاستخدام ، واساءة الاستخدام التحريضي للكلمات

أشرنا إلى ضرورة أن تكون لغة السياسة والتحريض مضبوطة لغوياً ، وكلماتها ذات معنى من الناحية الدلالية . في الاستخدام التحريضي للغة السياسة يبرز الجانب الثالث للاشارات اللغوية ، أي وجهها البراجماتي المتركز حول الرابطة بين الكلمات والبشر في المقام الأول .

ويحتاج حسن استخدام الكلمات إلى الاصعدة الثلاثة مجتمعة ، أما اساءة استخدامها فتقتصر عادة على الجانب البراجماتي . ان العبث اللغوي يرمي ، غالباً ، إلى تغطية المصاعب الفكرية . وعندما يقول هيديجر : « أن اللا شيء يُشيء » ، تكون جملته هذه مجرد ترهة لا أكثر ولا أقل . ويحمل هيديجر هذا العبث اللغوي إلى الصعيد السياسي حين يقول في خطبة حول « القائد » : « نحن نتطلع فقط إلى القائد ، وفيما عداه ، لا نتطلع إلى شيء » .

لا يمكن تعليل عدم الدقة النحوية باستخدام لغة السياسة والتحريض من أجل اهداف عليا ، وفي سبيل إقامة المملكة الانسانية للاشتراكية . إننا لن نحلل هنا الاستخدام المضبوط والمغلوط للغة ، وسنعود إلى هذا الموضوع لدى دراسة الامثلة العملية حوله . غير أن الدقة النحوية لا تكفي لنجاح التحريض ، وتحقيق التأثير المنشود . وعلى سبيل المثال فإن جملة س هو جـ دقيقة نحوياً . إنها تجعلنا نعتقد أن س هي وصف لشيء أو لصنف من الاشياء ، وان جـ هي أيضاً وصف لشيء أو لصنف من الاشياء . لكن الأمر قد لا يكون كما نعتقد . فقد تكون س و جـ ، من الناحية الدلالية ، كلمتان دون معنى ، أو مفرغتان منه ، لأن « اللاشيء » إما أن لا يكون شيئاً أو يكون صنفاً من الاشياء . ويصح القول نفسه بالنسبة لكلمة « بعض » .

قد تكون البنية النحوية لجملة ما بالغة التعقيد . وفي لغة السياسة يجب الانتباه إلى

أن الجمل المعقدة، والمضبوطة نحويا، التي تربط كلمات ذات معنى ببعضها ، ربما تكون في ظروف معينة أقل تأثيراً من جمل قصيرة وواضحة ، مع أن التعابير المستعملة فيها ليست ذات معنى من الناحية الدلالية . لنفترض أن جملة ذات معنى من الناحية الدلالية ، أو مجموعة من الجمل تصف الوضع الراهن للصراع بين الاشتراكية والرأسمالية ، ولتكن جملة مثل : « الغرب مهدد بالديكتاتورية الحمراء » . هذه الجملة تتضمن مصطلحاً فارغاً دلالياً هو « الغرب » ، وآخر ذا مدلولات مختلفة هو « الديكتاتورية الحمراء . » ومع ذلك فإن هذه الجملة البدائية التي تمتزج بها كلمات ذات معنى مع أخرى خاوية دلالياً تملك ، مثلها مثل جمل كثيرة مشابهة ، تأثيراً تحريضياً كبيراً في ظروف معينة . في حين لا تملك الجمل المعقدة وتراكيبها أي تأثير في الغالب ، وان كانت دقيقة دلالياً ونحوياً .

للكلمات صفة براجماتية مميزة ، فهي تجعل المرء يعتقد بوجود الاشياء والعلاقات والخصائص التي تصفها . وذلك أمر يَسهُل حدوثه لدى كثير من الناس ، إن كانت الكلمات من النمط الذي يلعب دوراً ما في التقاليد أو التاريخ . من جهة أخرى توقظ التعابير العلمية ـ الاجتماعية المعقدة لدى غالبية البشر ، ممن لا يملكون دَرَبَةً سياسية كافية ، الظن بأنه ليس في الواقع الموضوعي ما يعادلها ، وانها (التعابير) ليست سوى الاعيب لفظية نظرية . صحيح أن التجربة العملية للبشر ستجعلهم يعرفون أن الجمل التحريضية للرجعية تستند إلى مفاهيم كاذبة ، لكن التجربة ليست ، في الغالب ، قاضياً يمكن الركون إليه ، كما أن التحريض لا يستطيع الانتظار حتى تحدث التجربة وتُكتسب وتُستخدم . وعلى سبيل المثال ، فإن التجربة قد أكدت أن : « الفاشية تعني الجوع والحرب » ، واقتنعت غالبية البشر به ، لكن ثمن التجربة كان ملايين كثيرة من القتلى وتدميراً هائلاً . إن ترك الامور لمجرياتها والاعتماد على التجربة ، يعنيان الاعتقاد بعدم جدوى التحريض ، وهذا يعني بدوره ترك الامور تجري اليوم على هواها ، وانتظار تلك الساعة التي ستصاب فيها جماهير الشغيلة بالخيبة سياسياً واقتصادياً ، لتدير بعد ذلك ظهرها للرأسمالية .

إن لغة سياسية بسيطة تستخدم وسائل سيكولوجية ناجعة يجب الا تكون بالضرورة بدائية نحوياً ومشكوكاً بها دلالياً . وجملة مثل : « الدستور يضمن حرية الشخص والملكية والرأي » تبدو صحيحة نحوياً ، لأنها تتضمن الحرية كنقيض للديكتاتورية . غير أن الجملة المذكورة ليست دقيقة من الناحية النحوية . وهي تترك

الانطباع بان الحرية ليست سوى صفة أو خاصة تعزى أو لا تعزى لشيء ما . وفي الواقع ، فإن جملة مثل « س هو حر » مغلوطة نحوياً وخالية من المعنى . فالحرية علاقة ذات حدين . والجملة الصحيحة نحوياً يجب أن تنص على أن « س هو حر من أو بـ أو لـ جـ . الخ» . ويخلق الاستخدام الغامض لعلاقات الحرية صورة غائمة قد تستغل في مراهنات كثيرة ، خاصة وان شوق سائر البشر للتحرر من الاستغلال والاضطهاد ، ولامتلاك الحرية في انجاز اعمال خلاقة، ولفظ «الحرية» نفسه، لا يقتصران على مجال الادراك العقلي لدى الانسان ، بل يمتدان إلى كامل عمقه النفسي أيضاً . ويحرص الديماغوجيون على الاكثار من استعمال هذه الكلمة ، لأن كل انسان يفهمها ويتصور فيها ما يرغب تصوره .

لكن التحليل العلمي المشخص ، المفضي إلى تعريف دقيق للحرية ، يبدد غموض مدلولاتها . فلا يستطيع كل فرد أن يفهم تحتها ما هو محبب لديه . ويصير عليه أن يكون في وضع من يقدر على اتخاذ قرارات في صالح ما يعنيه مفهومها الدقيق . في كلمات من هذا النوع يبرز الجانب التقويمي على حساب الجانب الوصفي . وفي ترمينولوجيا دقيقة علمياً يُحدد معنى كلمة « الحرية » بوضوح يؤدي إلى وضع تقويمات وصفات محددة . فينطلق كل انسان ، مبدئياً ، من وجود« الحرية » أو من وجود لفظة تصف شيئاً موجوداً في الواقع الموضوعي . ان وضعاً كهذا للحرية هو من الامور الجيدة والمطلوبة (تقويم) ، فإن كان غير موجود بعد ، وجب على المرء أن يناضل من أجله (الحض) . تدعي لغة السياسة الرجعية أن وضع الحرية موجود في الغرب ، وهي لا تلاحظ أن ادعاءها هذا يخفي الجانب الثاني (الحاض) لكلمة الحرية . صحيح أن في الغرب « انتخابات حرة » و « اقتصاد سوق حرة » وما شابه من المصطلحات التحريضية الفعَّالة . لكن إذا وضع المرء في اساس هذه الكلمات المصطلح الدقيق نحوياً للحرية ، تبدد الغموض ، وانشطر مفهوم « السوق الحرة » (حرة من أي شيء ولمن ؟) ، ومفهوم الحرية ، وصارت حرية س عبودية لـ ج وبالعكس .

١ ـ س هو حر

س هو سائر مواطني البلد

٢ ـ س هو حر من ج

س تصلح حريته فقط لـ ج معينة ، أي أن ج يشكل فقط بالنسبة لـ ج معينة جملة حقيقية .

إن فهم الحرية كعلاقة ثنائية الحد أصعب بكثير من التعامل مع مفهوم غامض للحرية ، أحادي العلاقة . والمفهوم المزعوم للحرية يخلق مجالاً غامضاً يتحرك كل واحد فيه حسب رغباته . جوبلز مثلاً طور تقنية استخدام خاصة لمثل هذه التعابير مكنته من توجيه الفكر السياسي والاقتصادي والفلسفي لأقسام كبيرة من الشعب الالماني الوجهة التي أرادها . وتنطلق اللغة السياسية الرجعية المعاصرة من حيث انتهى جوبلز ، مع تجنب المصطلحات التي كانت واسعة الانتشار بين ١٩٣٣ و ١٩٤٥ . والنتيجة : أن التحريض الرجعي الذكي يعمل بمصطلحات موثوقة ومتعددة المعاني ، دون أن يخاف من قيام الجماهير العريضة بمحاولة إرجاعها إلى مصطلحات اللغة العادية وتجارب الممارسة العملية . تعتبر هذه العملية ممكنة الحدوث ، من حيث المبدأ ، حتى لدى استعمال رموز مركبة متطورة وذات معان دلالية . أما التحريض غير الرجعي فهو يشترط في عملية الارجاع أن تبقي على معنى الكلمات ، وعلى قابليتها للفهم ، مهما بلغت درجة تعقيدها . وهو يلجأ لتلك الكلمات التي يمكن إرجاعها باقل جهد ممكن ، وبسرعة ، لأن طريق الارجاع ، إن كان طويلاً ، يضعف حتما تأثير التحريض ، مهما بلغ التأهيل السياسي والفلسفي لمن يقومون به . لنضع ، كمثال ، كلمتي « التعاون في الزراعة » و « المادة » قرب بعضهما . إن المصطلح الأول يمكن ارجاعه بخطوات وسيطة قليلة إلى مقولات حول تقسيم العمل والاستخدام المشترك للآلات والمباني . . . الخ . أما مصطلح « المادة » فهو رمز مركب جد متطور للغة الفلسفة . ويتطلب فهم سيرورة التجريد ، المؤدية من مفهوم المادة في العلوم المتفرقة إلى مفهوم المادة الفلسفي ، درجة عالية من التأهيل العلمي العام . مثل هذا المفهوم لا يناسب لغة السياسة والتحريض . صحيح أن لكلتا الكلمتين طابعاً وصفياً (بين أمور أخرى) ، ولكن بينها تبرز الصفة الوصفية في المصطلح الثاني ، وتنتفي الصفتان الاخريان (التقويمية والخاصة) تماماً ، تختلف الأمور في مصطلح « التعاون في الزراعة » ، الذي يصف ويقوّم ، ويُسهِّل استخدامها الاقتناع بفائدة طريقة الانتاج التعاونية ، وبقدرتها على أن تصبح أساساً للنشاط الانساني في المجال الزراعي . يملك هذا المصطلح ، فضلاً عن ذلك ، طابعاً حاضاً يبرز في المناطق التي لم تؤسس التعاونيات فيها بعد ، ويتجلى في المطالبة ببذل نشاط معين ، واختيار سلوك معين حول القضية المطروحة ، من بين انواع كثيرة محتملة من أنماط السلوك . على وجه العموم ، يجب على لغة السياسة والتحريض أن تستخدم فقط الكلمات ذات الخصائص التالية :

١ ـ يجب على الكلمات ، ما دامت تصور رموزاً مركبة ، ان تُرْجَعْ إلى الكلمات والمفاهيم الاساسية المطابقة لها ، دون صعوبة وبخطى قليلة .

٢ ـ يجب ان يكون جانبها التقويمي والحضّي واضح التأثير نفسياً .

٣ ـ لا يجوز للتأثير الجماهيري بمفرده أن يكون المقياس الوحيد للتحريض العلمي ، وللغة إعلامية معللة علمياً .

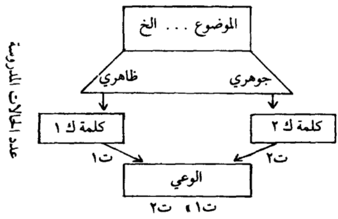
إن التحريض الثوري يستخدم سائر العناصر واللحظات المذكورة ، ولكن ليس على حساب الدقة الدلالية ، فهي دوماً اساسه . يجب أن لا تزيف الحقيقة ، حتى لو كان النطق والجهر بها مزعجاً ، أو كان إعلانها متعارضاً في البدء مع ميول ورغبات غالبية المتلقين . على كل حال ، فإن مهمة لغة السياسة القائمة على الخداع والتضليل ، هي أكثر سهولة من مهمة التحريض الذي ينشر الحقيقة ويبحث عنها . لكن الثمن الذي تدفعه في النهاية هو افتضاح أمرها وانكشاف مراميها . سنوضح الآن بمثال ينطلق من ظروف المانيا ما بعد الحرب ، ما رمينا إليه :

تطور الشعارات السياسية للمجتمعين الألمانيين

ألمانيا الاشتراكية	ألمانيا الرأسمالية
ـ إقامة نظام ديمقراطي معاد للفاشية ـ مواصلة الصراع الطبقي : تأميم الممتلكات الاقطاعية والصناعة الكبيرة . ـ بناء الاقتصاد بقوانا الخاصة ، وبتضحيات جسيمة . ـ نقطة انطلاقنا : تأسيس دولة ديمقراطية معادية للفاشية ، بعد أن قسمت البرجوازية الالمانية والحلفاء المحتلين البلاد .	ـ الاشتراكية مسألة في أمر اليوم ـ لم يعد هناك طبقات ، فالحرب افقرت الصناعيين والملاك الكبار . ـ بمساعدة مشروع مارشال سننظم كل شيء . ـ نحن الدولة الوارثة للرايخ الثالث ، نحن دولة الرفاهة العامة .

في السنوات الأولى ، سنوات البداية ، كان من الصعب على التحريض أن يوضح للجماهير غير المؤهلة سياسياً ، والرازحة تحت ثقل الارث الفكري للفاشيه ، أن مستقبل المانيا هو في الاشتراكية وليس في الرأسمالية ، حيث كانت شروط الانطلاق الاقتصادي

أفضل بما لا يقاس . في هذه المسألة ، افترق الظاهـري عن الجوهـري افتراقـاً حاداً . وافتراقهما لحظة يجب مراعاتها بأكبر قدر من الحرص في لغة السياسة والتحريض . ثمـة كلمـات ومصطلحـات لغويـة تصف ما هـو ظاهـري وتحيط به ، وأخـرى تنصب على الجوهري . ان الـظاهري يمـارس تأثيـراً مباشـراً على الجمـاهير العـريضة ، وهـو أحد موضوعات لغة السياسة في الغالب . أما الجوهري ، الكامن في أساس الظاهري ، فهو يحتاج إلى عنايـة جذريـة وايضاح دعـاوي منتظم للقضـايا الاجتمـاعية الـرئيسية ، أي للمعالجة العلمية .

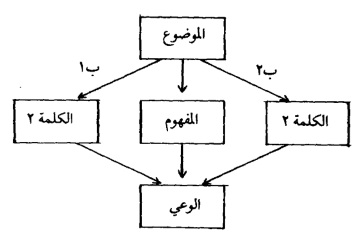


تحدث الكلمات التي تصف الـظاهري تـأثيراً سـريعاً ومبـاشراً في الـوعي ، وفي طبقاته الشعورية قبل سواها . ويكون تأثير الكلمات الواصفة للجوهري أبطأ بكثـير ، ويتميز بالتذبذب ، لأن الوعي لا يقبلها إلا متردداً . هذا لا يعني أن الـظاهري عـديم الاهمية ، ومغلوطاً وخيالياً دوماً ، لأن الجوهـري يفصح عن نفسـه فيه ، ولأن جـوانبه المختلفة تفصح عن نفسها بمساعدته . ان جوهر التعاون الزراعي الـظاهر ـ من خـلال كلمة تعاون ـ هو الانضمام الطوعي للتعاونيات الانتاجية الزراعية في اتحاد أكبر ، هدفه حل مهمات اقتصادية معينة بواسطة شكل أعلى من تقسيم العمل ، ومرَكَزَة أكثر نجاعة للقـوى (توظيفـات مشتركـة أكبـر) . بقـول مجـرد : يستنـد « التعـاون » عـلى روابط اقتصادية ـ رياضية ذات علاقة وثيقة بالسيبرنتيك والتنهيج الخطي . ويتبدى ظاهـر هذا الجوهر في عوامل معينة كتسهيل العمل وزيادة الانتاج والارباح ، وهـذه كلها كلمـات تصف الظواهر ، وتغوص بسرعة أكبر ، وبطريقة أسهل ، إلى وعي البشر غير المؤهـل ، بالمقارنة مع الكلمات التي تصف الجوهر نفسه .

على المحرض الذي يستخدم لغة السياسـة أن يفكر ، اذن ، بحـالة وعي البشر

والجماعات والطبقات التي يتوجه إليها ، وان يفكر ، اثناء ذلك ، بحجم الوقت المتاح له ايضاً . فإن كان المطلوب هو تحقيق نمط معين من السلوك في وقت قصير ، وجب عليه اختيار الطريق الذي يمر بـ ت ١ .

ويجب لدى اختيار الكلمات ، بترابطاتها مع لغة السياسة والتحريض ، مراعـاة الوضع التالي : اشرنا في الفقرات التمهيدية إلى أن الشيء أو السيرورة ، أو الموضوع ، أو المفهوم الذي يعكس الواقع ، والكلمة التي تصف ، من جهة ، الشيء أو الموضوع ، وتملك ، من جهة أخرى المفهوم المقصود كأحد مدلولاتها ، تكون ذات ارتباط دلالي له مـراتب ثلاث . ونحن معتـادون على القـول : إن اللغة التي نستخـدمهـا في الحـالات المختلفة تخدم هدفنا في التعبير عن افكارنا ، مع أن ذلك لا يحدث دوماً وبالضـرورة . والواقع أن الكلمة تسبق الفكرة في الغالب ، إن كنا لا نعـرف عن الشيء إلا وصفه ، الذي نميز بمساعدته بينه وبين سواه من الاشيـاء (بتعبير فلسفي : يقتصر الـوصف على وجود الشيء فقط ، ولا يشمل كيفيـة الوجود . ادراك كيفية الـوجود هـو مسألـة ترتبط بالمفهوم) . والصيغ اللغويـة لا تتعين ، ببسـاطة ، من خـلال الافكار ، المتـرتبة عـلى سيرورات تفكيرنا وحسب ، وإنما تتعـين ، فيها تتعـين به ، ببنيـة تفكيرنـا أيضاً ، من خلال بنية لغتنا . فإن أردنا ايصال مفهوم ما ، إلى وعي الجماهير ، لينتج فيه تقـويمات موائمة للاشياء والظواهر والسيرورات ، وضوابط لاختيار نمط معين من السلوك ، كان علينـا أن نختار ، من بـين الكلمات المـلائمة ، تلك التي يكمن المفهـوم في معناهـا ، وتملك ، في الوقت نفسه ، صفات سيكولوجية معينة .



وتحدث حالة مماثلة ، عندما تصف الكلمة نفسها ، أو الكلمات المتشابهة في وقعها وتركيبها ، وقائع مختلفة ، شريطة أن يعرف المتلقون ، منذ وقت طويل ، معنى إحـدى

الكلمات كواصف للوقائع المعنية ، وأن يربطوا بهذا الواصف تقويمات وحاضات تحريضية متماثلة معه . إليكم مثالاً من عمل الصحافة حول هذه النقطة : لنفترض أنه طلب إلينا كتابة مقالة افتتاحية لإحدى الصحف حول أهمية السيبرنتيك في إدارة الدولة والاقتصاد ، وان هدف المقالة هو ، بالدرجة الأولى ، التأثير على الفئات الواسعة من الموظفين ، لتعويدهم على هذا الجانب من السيبرنتيك ، ودفعهم للقيام بنشاط ملائم على الأصعدة المتوسطة والدنيا للادارة . في هذه المقالة ستبرز كلمة « التحكم الذاتي » ، المعروفة عالمياً في أيامنا لوصف واقع سيبرنتيكي هام تخلقه فقط المنظومات السيبرنتيكية المتطورة ، المنظمة إلى أعلى درجة . وهي مستخدمة علمياً ، بعد أن صار المفهوم المكون لها مفهوماً مركزياً في السيبرنتيك ، ومع ذلك فإن اختيارها في المقالة ليس موفقاً ، فلماذا ؟ . منذ مؤلف لينين : « ما العمل » توضحت الروابط بين النشاط والتفكير الواعي والعفوي للجماهير، وغدت مهمة حزب الطبقة العاملة نقل النشاط الواعي إلى الجماهير ، وإحلاله محل الفعالية الاقتصادية والسياسية العفوية . تكافح الماركسية نظرية « السير الذاتي »على أصعدة مختلفة ، كما أن كلمة « الذاتي » في مصطلح التحكم « الذاتي » قد أثارت الشبهات ، وتركت الإنطباع بأن السيبرنتيك يعمل لشكل جديد من العفوية . هذا التشابه ، أو التطابق ، مغلوط من أساسه ، وليس ثمة من سبب يدعو لأخذه على محمل الجد مع ذلك ، فإن من الضروري في المقالة السياسية المطلوبة مراعاة تاريخ العلاقة بين العفوية والوعي في الحركة العمالية ، والبحث عن كلمة أخرى أفضل من « التحكيم الذاتي » .

ثمة أوضاع تسود فيها الحالة المعاكسة : فنجد كلمات لصيقة بتاريخ إيجابي تستخدم في مرحلة معينة من التطور على يد أناس آخرين وطبقات أخرى لوصف وقائع مختلفة تماماً عن الوقائع الأصلية التي كانت تصفها بالاصل . إن كلمة « الجماعة الشعبية » هي خير مثال على ذلك . لقد ظهر هذا المفهوم من آن لآخر في احلام الطوباويين من الاشتراكيين كوصف لمجتمع انساني منسجم مكون من أناس تربطهم أفكار واحدة ؛ لا يغير من الأمر أن الإشتراكية العلمية ارجعت هذا المفهوم إلى حقيقته كتعبير عن أحلام وتصورات غامضة . إلا أن عصر النازية الألمانية قد استخدم هذه الكلمة لوصف شكل خاص من هيمنة رأس المال الاحتكاري ، متجاهلاً استحالة وجود « جماعة شعبية » حقيقية في ظروف نزع سلاح الطبقة المضطهدة سياسياً وفلسفياً . إن

التشويه الذي لحق بمصطلح الإشتراكيين الطوباويين قد قرنه بمعنى سلبي في تجربة ووعي فئات واسعة من الجماهير ، وحال دون العودة إلى استعماله في لغتنا السياسية والأدبية .

ما قلناه لا يقتصر فقط على الكلام واللغة ، بل يشمل الأغاني أيضاً ، فالارتباط بين اللغة والموسيقى ، الذي يملك قوة ثورية هائلة ويصلح أحياناً للتأثير في الجماهير وتحريكها أكثر من أي مقال تحريضي - سياسي . من هذه الأغاني الأغنية العمالية المعروفة : أيها الأخوة ، تطلعوا إلى الشمس والحرية . أيها الأخوة ، ارفعوا رؤوسكم نحو النور » . لقد عرف النازيون فعالية هذه الأغنية ، فاستخدموا لحنها المعروف كموسيقى لنص جديد سطحي يمجد جبهة العمل النازية . إذا ما نظرنا إلى الكلمة كسلاح ، وجب علينا الإقرار بأن النازية استخدمت آنذاك أحد أسلحة الحركة العمالية ضدها .

لقيت عبارة « الاشتراكية القومية » مصيراً مماثلاً . ففي عصر الامبريالية يحدث نضال الشعوب التحرري في أطر قومية . ان كلمة « قومي » ليست سلبية داخل صفوف الطبقة العاملة ، وكذلك كلمة « إشتراكية » . عندما ركب الفاشيون مصطلح « الاشتراكية القومية » كانوا يحاولون، بالانطلاق من وعي الجماهير ، استخدام اسلحة اعدائهم ، واستعمالها تحريضياً لتحقيق التضليل الايديولوجي ؛ وهو أمر لم يبق دون نجاح .

إن القضايا التي من هذا النوع لا تبرز في لغة السياسة والتحريض فقط ، وإنما تكتسب فيها حدة خاصة ، لأن الكلمات تقود عبر التقويمات والحاضات الناتجة عنها إلى فعاليةٍ ما يقوم بها البشر .

ثمة إكراه بالنسبة للمحرض ومؤلف الافتتاحيات السياسية يمنعه من استخدام كلمات معينة ، مع أنها صحيحة علمياً . يظهر هذا الإكراه « سلطة الكلمة » على خير وجه . فالكلمات التي ترسخت بعمق في وعي البشر ، أو في وعي طبقات وجماعات معينة من الشعب ، تكتسب شيئاً فشيئاً قوة وسلطة كبيرتين ، فلا تعود وسائل تعبير سلبية فقط ، بل تسيطر على المجال الفكري بأسره . لقد بالغ الدلاليون السلوكيون بهذا الجانب من اللغة مبالغة هائلة ، لكننا ، حتى إن غضضنا النظر عن مبالغاتهم، لن نستطيع التهرب من اعتبار الكلمة قوة جبارة . ليس للمحرض الذي لا يحترم الكلمات ، ولا يراعي دورها كموحية لسلوك البشر ، أن يستغرب بقاء فعالياته التحريضية دون تأثير يذكر .

٦ ـ التأثير المتشابه للكلمات

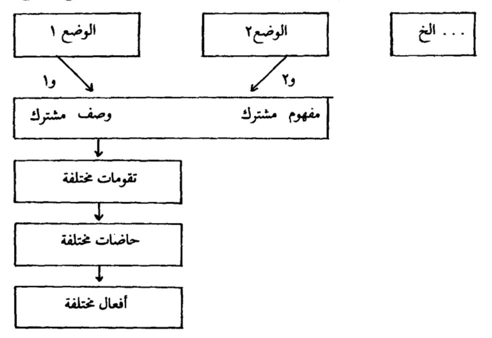
يعتبر التفكير المتشابه جزءاً جوهرياً من التفكير البشري ، لا تستغني عنه حتى العلوم الرياضية ، وعلم السيبرنتيك يؤكد ذلك في أيامنا . ولا تنسحب الرابطة التشابهية على التشابه بين الكلمات ومعانيها فقط ، بل تصل أيضاً إلى التشابه بين الكلمات المختلفة ، التي هي أوصاف لأوضاع متطابقة . في الصفحات السابقة أمثلة تؤيد ما نقول ؛ فقد ذكرنا أن المحرض ملزم بمراعاة التاريخ السابق للكلمات ، سلبياً كان أم إيجابياً ، وبالاهتمام ببيئاتها المتشابهة أيضاً . تُستخدم التشابهات ، قبل كل شيء ، عندما يلجأ المحرض أو السياسي إلى المقارنات ، لتبسيط ما يريد قوله ، وتقريبه إلى الأفهام . على كل حال ، فإنه يمكن بمساعدة التشابهات فهم أوضاع بيئية صعبة ما كان ليفهمها ، لو شرحت علمياً ، سوى العالم .

تتسم رابطة الكلمة ـ التشبيه بالتنوع . باستثناء الكلمات التي هي اسماء خاصة ، لا توجد كلمة واحدة تصف فقط حدثاً أو شيئاً واحداً ، يمثل معناه فقط المفهوم العاكس لهذا الشيء أو لهذه الرابطة . إن الكلمات هي صفات لاصناف من الأشياء . ولو تكونت اللغة من أسماء خاصة فقط ، لما كانت صالحة كوسيلة تواصل بين البشر . تتدرج الكلمة إذن على أشياء عديدة وكثيرة ، غير متماثلة بأي حال ، فهي ليست نسخاً لشيء واحد ، أو للشيء نفسه ، وإنما تفرق بينها جوانب معينة ، وتجمعها جوانب مشتركة أخرى ، فيملك كل شيء رابطة تشبيهية مع شيء آخر من الصنف ذاته . لو تأملنا مثلاً عبارة « رفع الانتاج » ، لوجدناها تصف واقعة معينة ، أو سيرورة محددة تترتب تقويماتها وحاضاتها عليها بوصفها كلمة .

من المعلوم أن الطابع التقويمي للكلمة يستتبع تقويماً فعلياً يجريه البشر الذين تعنيهم ، وان تقويم « رفع الانتاج » سيكون إيجابياً ، متى تطابقت غاياته مع الأهداف العامة لبلد ما . لتحقيق رفع فعلي للانتاج يحتاج الأمر إلى

فعالية معينة ، سيكون أحد الحاضات أساسياً لآلية اختيار نمطها من بين الأنماط المتاحة . غير أن عبارة « رفع الانتاج » تصف صنفاً كاملاً من السيرورات ، التي قد تكون جد متباينة ، إن أخذت كل واحدة منها على حدة . فهناك رفع للانتاج من خلال زيادة القوى العاملة والاستثمارات ، ومن خلال الاستخدام الأفضل للآلات المتوفرة ، ومن خلال العقلنة والتنظيم الأفضل ، ومن خلال الاقتصاد في الموارد . . . إلخ . إن سائر هذه الأشكال تصفها كلمة واحدة ، مع أن حقل تشابهات التحديدات الوصفية لا يحتاج لأن يكون مماثلاً لحقل التقويمات والحاضات المطابقة له .

حين يخاطب المحرض اناساً آخرين ، فإن من الضروري الانطلاق من اشكال لرفع الانتاج معروفة لديهم . وبتعبير رياضي : يجب التقاط عنصر تمثيلي من مصفوفة كاملة من العناصر (رفع الانتاج) تشكل بمجموعها صنفاً واحداً ، والانطلاق منه . عندئذ يتجلى فن المحرض في مقدرته على نصب جسر تشبيهي بين هذا الشكل من رفع الانتاج والصورة المرغوبة والمطلوبة . ان الكلمة تساعدنا في هذا السياق مساعدة جوهرية ، إذ تخلق الانطباع بأن المقصود هو في كل الأحوال أمر واحد : رفع الانتاج .



إن الانطباع الذي تحدثه الكلمات حول كون الجديد معروف ومألوف ، هو انطباع يمكن سحبه من خلال التشابيه على حالات ليست معروفة بعد ؛ وقد لجأت دعاوة جوبلز ، كما تلجأ الدعاوة التضليلية إليه بشكل واسع . لنفكر ، في هذا الصدد ،

بالشعار الانتخابي الجديد : لا نريد تجارب . إن القوة التحريضية لهذا التعبير اللغوي هي في تقويمه لمعايشات سلبية عانى الأوروبيون منها ، وفي الحاضات المترتبة عليه ، والمنصبة بالدرجة الأولى على ضرورة تجنب تكرار تجارب مماثلة لتجربة ١٩٣٣-١٩٤٥ . لكن جانباً من قوته التحريضية يتجلى أيضاً في إحتوائه على الولاء « لمجتمع الرفاهة العامة » باستقراره النسبي ، وازدهاره المتصل ، وتحسينه الواضح لمستوى المعيشة ، وفي تغطيته « للتجارب » الجارية فعلاً، ومنذ وقت طويل ، للتأثير على حياة الشغيلة . إن احزاب اليمين تأمل أن يصل الكادحون ، من خلال استنتاج تشبيهي واع أو عفوي ، إلى تلخيص ما حدث بعد فترة الاستقرار النسبي تحت مفهوم أو عبارة « لا نريد تجارب » ، التي غدت مهدئاً تحريضياً فعالاً يغطي « تجارب » واقعية تذكر بـ ١٩٣٣-١٩٤٥ .

لدى استخدام الكلمات يجب أن ننتبه دوماً لاحتمالات معانيها المختلفة ، التي قد تصل إلى حد التناقض في حالة ما ، وتكون ضئيلة في حالة أخرى ، فتقوم عندئذ علاقة تشابه بين معانيها المختلفة . إن المعاني لا تعزى إلى الإشارات اللغوية فقط ، فالاشارات التي تعتبر علامات بالمعنى الذي تحدده نظرية الإعلام ، قد تملك مدلولات فقط بالنسبة لنا أو لمجموعة من البشر أو لطبقة . . الخ في حين أن معنى إشارة ما هو المعلومات التي يحملها دون سواه من المعاني . ليست الاشارات اللغوية أو الرموز سوى صنف خاص من الاشارات Signale ، التي لا تمثل معانيها ومفاهيمها بدورها سوى صنف خاص من مضامين المعلومات . والبشر لا يفكرون ويعملون نتيجة للكلمات التي تنصب عليهم وتؤثر فيهم ، وإنما بفعل معانيها ومدلولاتها ، في المحصلة النهائية . أو المعنى بحد ذاته فهو نسبي : فقد يكون لكلمة من الكلمات معنى معين بالنسبة لجماعة ما ، وآخر بالنسبة لجماعة أخرى . لنتأمل كلمة « الحرية » ودورها في الثورة الفرنسية والعصر السابق لها . فقد استخدمت الجماعات والطبقات الشعبية المختلفة الطامحة لاسقاط الإقطاعية ، وإحلال سيادة الحرية محل الحكم المطلق ، الكلمة نفسها (« الحرية ») لوصف رغباتها الاقتصادية والسياسية . لكن المعاني التي نسبوها لها كانت جد متباينة . وكان ثمة معنى جزئي مشترك بين سائر الطبقات والفئات الشعبية من المجموعة العامة لمعاني هذه الكلمة : هو الحرية من الاستغلال والاضطهاد الاقطاعيين . لقد أهمل المحرضون المهرة للثورة الفرنسية المفاهيم المتباينة للحرية ، واستخدموها ، برغم ضبابية مفهومها بالنسبة لمختلف الفئات ، لتحريك سائر القوى وحشدها ضد الاقطاعية . وكان دفع المفاهيم

المختلفة للحرية إلى مرتبة ثانوية يعني دفع المصالح الإقتصادية والسياسية المتباينة للطبقات والجماعات التي تشكل الشعب إلى مرتبة ثانوية ، مؤقتاً .

تمتلك المعاني المختلفة للكلمات في روابطها المختلفة أهمية بالغة بالنسبة للغة السياسة . ليس من الحصافة استخدام كلمات ذات معان متباينة أو متعارضة بالنسبة لجمهور متمايز التركيب . وإنما يجب استخدام كلمات تطمس المعاني المتعارضة ، فلا تسمح بظهورها إلا بعد اجراء تحليل تفصيلي ، وتُبرز تلك الأقسام من المعنى ، الهامة بالقدر نفسه بالنسبة للفئات المختلفة .

لنفترض أننا سننظم حملة من التحريض والدعاية ضد قوانين الطوارىء في بلد ما . إننا لن نكتفي بمخاطبة العمال ، بل سنحاول الوصول أيضاً إلى أوسع قطاعات الفلاحين والمثقفين والطبقة الوسطى ، بل وإلى أقسام من البرجوازية . ذلك يقتضي أن نفسر مفهوم « الحقوق الدستورية الأساسية » تفسيراً يجعله قابلاً للتوجيه إلى هذه الفئات والطبقات . طبيعي أن العمال والفلاحين والطبقة الوسطى لن يفهموا مصطلح « الحقوق الدستورية » بطريقة واحدة ، وسيفسرون تفسيراً متبايناً الحقوق التي يصفها المصطلح . بما أن هذه الفوارق ستلعب دوراً هاماً في الدفاع عن الحقوق الأساسية ضد قوانين الطوارىء ، فإن التحريض يجب أن يؤكد ما هو مشترك ضمن التباين ، وأن يقصر جهوده على استنباط تقويمات وحوافز ملائمة منه . إن العمال سيعتبرون حق التقرير في المصانع ، وقانون ترسيخ الحقوق النقابية ، وتعزيز سلطة لجان المصانع . . . إلخ جزءاً من الحقوق الدستورية الأساسية . أما ابناء الطبقة الوسطى واصحاب المصانع الصغيرة فسيحلون محل التقويمات الايجابية بالنسبة للعمال تقويمات أخرى سلبية . سينطبق هذا أيضاً على الحاضات الناجمة عن التقويمات ، لأن اصحاب المصانع لا مصلحة لهم في النضال من أجل حق العمال في التقرير ضمن مصانعهم .

أخيراً ، يجب في الاستخدام التحريضي للكلمات التمييز بين معناها الحرفي ومعناها غير الحرفي . إن الكلمات ذات المعنى الحرفي تملك تأثيراً نفسياً أكبر ، لكن لغة السياسة لا تستطيع ، مهما شاءت أن تكون مبررة علمياً ، الاستغناء عن الكلمات ذات المعنى غير الحرفي . عندما تتحدث الفيزياء الحديثة عن المجال ، والزمن ، والكتلة ، والطاقة . . . الخ ، فإن الحديث عن معنى حرفي للكلمات ينتفي تماماً ، ويصح الشيء نفسه بالنسبة للرموز المركبة المتطورة في الاقتصاد السياسي الحديث . حين نقول : « انه

لا يرى الغابة لكثرة ما يرى من اشجار » ، فإننا نستخدم معاني غير حرفية . أما لدى تأكيدنا بأن « ثلاث شجرات ليست غابة بعد » ، فإننا نستخدم معاني حرفية .

إنها لعلامة على تلجلج لغة السياسة ، ان نحن ابرزنا بدلاً من الكلمات ذات المعنى الحرفي ، التي تؤدي جيداً الغاية منها ، كلمات أخرى ذات معنى غير حرفي . لو أخذنا التعبير الشائع الاستعمال حول « دولة الرفاهة العامة » ، لوجدنا أن كلمة « الرفاهة » ليست مقصودة بمعناها الحرفي . ومع ذلك تُعاد هذه الكلمات ، غير الخالية تماماً من المحتوى الدلالي ، إلى كلمات أخرى ذات معنى حرفي . ان من يريد ، في السياسة ، إخفاء أمر ما ، أو فرض مفاهيم كاذبة ، لا يلجأ عادة إلى مثل هذه الارجاعات . . ولو عدنا إلى مصطلح « دولة الرفاهة » ، لرأينا أنه يتضمن ما يلي : « ازدهار اقتصادي ودخل عالٍ نسبياً لفئات واسعة من الشعب ، وايجارات مرتفعة ، ومحاولات دائبة لرجال الأعمال لضغط الخدمات الاجتماعية والأجور . وخوف وجودي على المستقبل » . ان المصطلح الطنان يتحول إلى مركب يفصح عن قضايا مزعجة ، إلى جانب القضايا المرضية . ويقتضي فن التحريض ، الهادف إلى دحض مفاهيم معادية وفضحها فضحاً سريعاً دون جهود علمية كبيرة ، تفكيك الكلمات التقويمية الإيجابية ظاهرياً وذات المعنى غير الحرفي ، إلى مركب من الكلمات ذات المعنى الحرفي ، التي تعرفها الغالبية العظمى ممن يوجه التحريض إليهم لغته السياسية . إن الشغيل يعرف ما تعنيه الأجور المرتفعة والعرض المتنوع لسلع الاستهلاك ، لكنه يعرف أيضاً ما تعنيه الإيجارات العالية ، والخدمات الاجتماعية السيئة ، والخوف على المستقبل . ومصطلح « دولة الرفاهة العامة » يذيب هذه المكونات المتنافرة في كل واحد ، ثم يكون من هذا المركب العام المتناقض مجموعة كلمات تقويمية موحدة تترتب عليها حاضات مطابقة لها . صحيح أن هناك من يتأثر بمصطلح عام كهذا ، لكن فئات واسعة من الشعب ليست على استعداد لاعتبار الخوف على الوجود ، والايجارات المرتفعة ، تقويمات إيجابية . وهي لا تقبل بمطالبتها بالحفاظ على الدولة بصورتها الراهنة في كل الظروف ، وترفض الحيلولة بين القوى الراغبة في التضييق على سلطة الرأسمالية وبين الاشتراك في الحياة السياسية .

على المحرض ومستخدم لغة السياسة أن يفهما ، في عصرنا الراهن ، شيئاً عن سيكولوجية اللغة وعلم الدلالات . فلم يعد يكفي أن يكون بعض الخطباء قادراً ، بالسليقة ، على اختيار الكلمات المناسبة والمؤثرة . إن البداهة والتجربة الشخصية ـ على اهميتهما وضرورتهما ـ ما عادتا متناسبتين مع الطابع العلمي للدولة الاشتراكية ،

ولاقتصادها وسياستها . ومن الضروري الوصول إلى نـظرية للغة السياسة والتحريض، واستخدام معارفهما بصورة واعية .

في الوقت الذي نتحدث فيه عن روابط المعنى ، أي العلاقات بين الكلمة والمفهوم المطابق لها في إطار لغة السياسة ، فإننا نريد التنبيه إلى أن كلمة « معنى » نفسها لها معان متعددة . لقد نجح اللغويون الحديثـون في إيجاد معـان كثيرة لكلمـة « معنى » . إننا لا ننوي تحليل سائر هذه المعاني ، فهي لا تكتسب أي مدلول بالنسبة للتأسيس العلمي للغة السياسة ، لكننا سنبرز بعض تفريقاتها الهامة لموضوعنا . باديء بدء ، سنستثني حالة لا تقع في مركز اهتمامنا هي حالـة الكلمة المنـطوقة في الاجتمـاعات الجمـاهيريـة ، التي تتراجع في ايامنا بالقياس مع مصادر المعلومات الأخرى . صحيـح أن تعابـير الوجـه ، وحركات الايدي، والتوقفات المقصودة يجب أن تصنف في خانة الرموز غـير اللغويـة ، لكنها ذات أهمية كبرى ، لأن الحركات تتوجه مباشرة إلى الحواس ، وتمثل إشارات على المستوى الأدنى للتجريد ، الذي لا يتطلب فهمه مخزوناً معرفياً كبيراً لدى المتلقي .

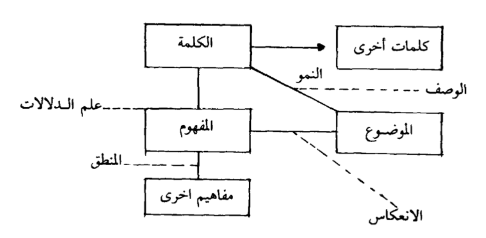
يعتقد بعض اخصائيي التحريض ولغة السيـاسة التجـريبية أن استغنـاء الانسان التـام عن الحركـات هو فضيلة تـامة ، ولا يـلاحظون أنهم يتجـاهلون بذلـك الأساس النظري المعرفي للانتقال من مـراحل التجـريد الـدنيا إلى مـراحله العليا . في المحصلة النهائية ، لا تستطيع اللغة الاستغناء تماماً عن حركات ذات دلالة . فعندمـا أريد مثـلاً إفهام طفل ما هي الخزانة ، فإنني انطق الكلمة واشير بسبابتي إلى الخزانة. أنـا لا أفعل هذا لمرة واحدة ، بل في كل مكان تظهر فيه خزانة ، مهما كان شكلها أو لونها . بالطريقة نفسها تؤكد الوقائع التي نستطيع تأكيدها بـإشارة من أصبعنـا ، افضل بكثـير مما تفعله كلمـات ونظريـات كثيرة . وفي المحـاكمات بـالولايـات المتحدة الأميـركيـة يجب عـلى الشهود ، حين يريدون إثبات شخصية متهم ما ، الذهاب والإشارة بـأصبعهم إلـيه ذلك يعتبر برهاناً تمييزياً كافياً يفوق في قوته الوصف الكلامي للصفات المحددة لخصائص الشخص المعني .

في سلسلة اتصال ، ينطق المرسل الكلمـات ، فتصل عبـر تموجـات هوائيـة إلى المتلقي . طبيعي أن المرسل يستطيع التحدث في الميكروفون ، فتتكون قناة النقل عندئذ من مُحَوِّل للغة المنطوقة يحيلها إلى نبضات الكترونية تنتشر على شكل موجات الكتـرو- مغناطيسية ، لا تلبث أن تتحول إلى نبضات الكترونية تصير بدورها لغة منطوقة يتلقاها المستقبل . هذه هي الحال ، عندما يصغي مستمع مـا إلى الراديـو ، أو يستخدم أحـد

الخطباء الاذاعة لعرض وقائع وترابطات سياسية معينة . وكما شرحنا سابقاً ، فـإن على المرسل والمتلقي امتلاك مخزون واحـد من الاشارات ، ان ارادا التفـاهم . يتكون هـذا المخزون ، في لغة السياسة ، من التحديدات الواصفة لوقائع سياسية . وبديهي أن على المرسل استخدام الكلمات المأخوذة من المخزون المشترك دون سواها ، إن شاء أن يفهمه المتلقي . إن من غير المفيد اطلاقاًاستخدام إشارات يفهمها هو دون المتلقي ، مع إقرارنا بأن معرفة حجم المخزون الفعلي للاشارات لدى المتلقي هو أمر بالغ الصعوبة .

ثمة صعوبات خاصة تنشأ عندما تفسر الاشارة الواحدة لدى المتلقي تفسيراً متبايناً عنه لدى المرسل . عندئذ تتحول العملية الاعلامية إلى منبـع لسوء الفهم والتضليـل . وبالاصل ، فإن التضليل يحدث ، إن ارسل المرسل اشارات معناهـا واضح لـه ، وهو يعرف سلفاً أن المتلقي سيفسرها تفسيراً آخر ، يعجزه عن كشف ومجابهة الكذب الذي يريد المرسل فرضه عليه .

يكتسب المعنى أهمية أكبر ، إن كان تفسيراً لرمز مكتوب . عرجنا في مكان آخـر على قوة الرموز وسلطتها بصورة عامة؛ نريد هنا القول : ان الطريق من الكتابة المصورة للشعوب البدائية ، إلى الكتابـة المصورة للمصـريين والبـابليين ، ومنهـما إلى منظومـات الاشارات غير الايقونية التي تصـل اليوم إلى الـذرى العليا للريـاضيات ، لم يكن فقط طـريق تعلم وانتاج الـرموز ؛ فهـذه تعسفية بمعنى مـا ، لأنها ليست سـوى تكـوينـات انسانية . لكنه ما أن يؤخذ بالرموز ، حتى يكون عليها أن تبرهن عن قصديتها ، الناتجة عن الربط العكسي الدائم مع الواقع الموضوعي . إن المخطط التالي لا يحيط بهذه الحقيقة تماماً ، بل يظهر حاجتنا إلى مخططات ربط عكسي تبين سبل وكيفيات الاحاطة بالحقيقة بصورة أفضل ، وآليات السيطرة عليها بمساعدة الكلمات والرموز .



هنا تحدث سيرورة تنهيج تعبر عن نفسها ، وتتجلى ، من خلال الربط العكسي المتوجه من الكلمة إلى الفكرة ، ومن الفكرة إلى الفعل . ومن الفعل إلى العالم المحيط بنا . هذا يعني أن السياسي يستطيع ، بثروته من الرموز السياسية ، ممارسة تأثير في الجماهير يستمر إلى أن تبدأ سيرورة الربط العكسي تفعل فعلها . في هذه السيرورة ، لا محل إلا لمجاميع الرموز القادرة على أن تكون اداة مُعينة على عكس الواقع الموضوعي ، وهي تبدأ ، كسيرورة ، بسرعة أكبر ، وتتطور بتأثير أعظم ، بقدر ما يكون « خزان » (بالمعنى الذي تقصده نظرية المنظومات السيبرنتيكية) الانسان المخاطب أكبر حجماً . بلغة بسيطة يعني ذلك أن المرسل لا يستطيع أن يحكي على هواه أمام جمهور مُستنير ومؤهل سياسياً . والطامح فعلاً إلى الحقيقة والتقدم يعمل لتزويد مستمعيه وقرائه بخزان كبير إلى اقصى حد ممكن ، مملوء بمعلومات هادفة تسهل تحقق الافكار العلمية والسياسية الجديدة ، التي تخدم التقدم . أما من يريد تضليل الجماهير ، فهو يخشى هذا الخزان المعرفي ، ويطمح إلى ملئه بالافكار المضطربة والكاذبة .

إلى جانب هذه المهمة ، ثمة وظيفة أخرى للتحريض ولغة السياسة ، ألا وهي التوجه إلى هدف مباشر لا تحيد عنه . هنا ينصب الاهتمام على السلوك المحتمل فقط للمتلقي ، والسؤال الذي يواجهه هذا الشكل من التحريض هو : كيف تؤثر المعلومات المرسلة ، وهل هي ملائمة لاحداث السلوك المرغوب ؟ . وهناك شكل آخر من التحريض ، يرتبط غالباً ، بهذا . وان كان لا ينصب على اهداف قريبة . وإنما الغاية منه هي ملء « الخزان » المعرفي للمتلقي . هذا الشكل هو ، بصورة ما ، عمل من أجل المستقبل . فماذا يعني ذلك ؟ . حين يملأ خزان تلميذ عمره ١٥ سنة بصورة مغلوطة ورجعية عن التاريخ ، فإن هذه الصورة ستعطي ثمارها الرجعية خلال عشر سنوات . وذلك سيسهل العمل فيما بعد (بمصادرات) تضليلية في السياسة والتحريض . ونحن حين نمارس تأهيلاً سياسياً منتظماً للجماهير ، وننفذ دورات حول العلوم الاجتماعية ، فإننا لا نفعل ذلك للوصول إلى اهداف معينة في اليوم التالي ، وإنما لملء «الخزان» السياسي والايديولوجي للمتلقين بطريقة تُسهِّل فرض مقومات وحاضات على الوعي ، تخدم بدورها اهدافاً عملية . وعندما ينطلق المرء من هذا المخزون ، يصبح من الاسهل جوهرياً ايصال تقويمات وحاضات اقتصادية ـ اجتماعية إلى وعي الجماهير ، بواسطة المقالات والمعلومات الصحفية . ان الدعاوة العلمية والتحريض السياسي ـ العملي لا يشكلان في الاشتراكية نقيضين ، بل هما وحدة واحدة . لهذا يجب على المحرض أن

يعرف الخطوط العامة ، على الاقل ، لمحتوى « مخزن » متلقيه . ومن الممكن لتحليل سوسيولوجي معين أن يدلنا على صعوبة الوصول في حالة معينة ، إلى نتائج مرضية ، ان كانت وسيلتنا إليها التحريض المنصب على تحقيق مهمات يومية .

مع بعض التعديل يصح القول نفسه على الاستراتيجية والتاكتيك السياسيين للعدو ، للرجعية . فعندما وصل هتلر عام ١٩٣٣ إلى السلطة ، كانت خطط الحرب العالمية الثانية جاهزة في تصورات قيادته . وكان قسم من هذه الخطط قد وضع من قبل جيش الرايخ حتى في ايام جمهورية فايمار . وقد امتنع هتلر عن الحديث حول الحرب وخططها ، وإنما تحدث لسنوات طويلة عن السلام فقط ، وعن احتقاره كجندي سابق في الجبهة للحرب . هذه الفترة استغلها النازيون لتعليم الجماهير نظريات « الجماعة الشعبية » و « التفوق العرقي الجرماني » و « الرسالة العالمية للالماني » و « دونية الشعوب السلافية » ، ولتنفيذ اجراءات يمكن وصفها بايجاز كاجراءات تدريب عسكري تحضيري . بالاستناد إلى هذا « الخزان الايديولوجي » حدث التحول بوضوح متزايد إلى التهديدات الحربية ، والصراخ طلباً لبلدان الشرق ، والانتقال إلى الحرب ، والحديث عن حق الالمان في البلقان واوكرانيا . . . الخ . إن الانتقال لم يحدث إلا حين غدا قسم كبير من الالمان مستعداً للسير وراء المغامرات الفاشية .

هنا أيضاً لم يتم اختيار الطريق المباشرة ، طريق التحريض والخطب السياسية ، لجعل الجماهير تقوم بالافعال المرغوبة ، بل انتقيت الطريق غير المباشرة ، طريق الدعاوة الايديولوجية ، والتحويل التدريجي لوعي البشر بالايديولوجيا . وهي طريق تهدف إلى اعداد الجماهير للقيام بما يراد منها أن تقوم به ، أي الشروع بافعال يمكن أن تؤدي إلى الهدف المرغوب ، يتبناها باصرار أولئك الذين توكل إليهم مهمة تنفيذها ، فلا يكونون بحاجة إلى إكراه بوليسي يرغمهم على القيام بها .

اخيراً ، يجب علينا التفريق بين مقولات تسمح باجراء اختبار ميداني لصحتها ، وأخرى لا تسمح بذلك . يتضمن التحريض ولغة السياسة ، إلى حد ما ، مقولات يمكن اجراء اختبار ميداني عليها ، واخرى لا تسمح بمثل هذا الاختبار ، لنأخذ مثالاً على كل من الحالتين المذكورتين ، ولتكن الجملة الأولى : « فكرة الدولة هي فكرة متعالية » والثانية : « نظام الاقتصاد الاشتراكي ثوري في جوهره » . سنجد أن الجملة الأولى لا تسمح بتعليل ميداني. إذ لا تتطابق الكلمات والجمل التي تتضمنها مع افعال معينة ، ولا

تتضمن معطيات حول أو تحقق نتائج ما . . . الخ دلالياً ، تعتبر هذه الجمل والكلمات ، بالمعنى الذي ترمي إليه نزعة الاختبار الميداني دون معنى (يمكن ، بالطبع ، للكلمات المستخدمة في سياق معين أن تكون ذات معنى ، مع افتقاد التراكيب الكلامية نفسها للمعنى) ، وجملة مثل « الدستور حر » تتضمن كلمات ذات معنى ، لكن تركيب الكلمات خال من المعنى . أما الجملة الثانية فهي تتكون من كلمات ذات معنى ، مركبة بطريقة ذات معنى بدورها . وهي تسمح باجراء اختبار ميداني عليها ، كما يمكن أن تنسب لكل كلمة ، وللجملة بمجموعها ، نشاطات وافعال معينة .

تختلف معالجة هاتين الحالتين في التحريض والدعاوة . في الحالات التي ترجح فيها كفة الكلمات والجمل من النمط الأول يشكل الاضطراب الايديولوجي والسياسي السمة الاساسية للوضع . ويكون استخدام كلمات وتعابير غير قابلة للفحص الميداني أساساً للأوهام السياسية ، ولمناورات التضليل السياسي الايديولوجي . إن التحريض ولغة السياسية ، المنطلقين من حقائق اقتصادية وسياسية ، يقبلان ، من حيث المبدأ ، التعليل الميداني في كل الحالات .

وكما قلنا سابقاً ، يجب أن ترجع الكلمات والجمل ذات المعنى دلالياً ، والمتعلقة ظاهرياً بكليات سرية ، إلى كليات أخرى مرتبطة بنشاطات وفعاليات البشر . وعلى سبيل المثال فإن جملة مثل : . . . « انتقلت التعاونية الزراعية من النمط الثاني إلى الثالث » ، كانت ستتركب من اشارات ، أو تراتيب اشارات خالية من المعنى لو لم نستطع شرحها ميدانياً . مثل هذه الامكانية معطاة هنا ، لأن سيرورة الانتقال من نمط لآخر يمكن أن تترجم إلى احجام تقنية واقتصادية . هذا الارجاع ليس ممكناً في كلمات مثل « الغرب » و « الحق في الوطن » ، لخلوها من المعنى دلالياً ـ كما هو الوضع في الكلمات من النمط الأول ـ أو للتعدد الكبير في معانيها ـ كما في الحالية الثانية ـ إن سياسة وتحريضاً معللين علمياً يستخدمان فقط كلمات تسمح بالارجاع المذكور ، وتسيطر عليها احادية دلالية . وهما يستبعدان الكلمات التي لا يمكن تبريرها اختبارياً .

من السهل المطالبة باستخدام اشارات ومصفوفات اشارات ذات معنى دلالي ، والاقتصار على ذلك فقط . لكن تنفيذ هذا المطلب صعب . سنشرح ما نعنيه بأمثلة ، وسنظهر أن الارجاع من النمط الذي عنيناه ، لا يمكن أن يحدث إلا على أساس المادية التاريخية ، في حين تحدث المحاولات الارجاعية الاخرى إما على أساس مادية بيولوجية

بدائية ، أو مثالية ذاتية أو موضوعية . مع العلم بأن الخواء الدلالي لا زال يلعب دوراً في تحريضنا . وحين يقال لنا : « ان وضع المخطط البنيوي الجديد يعكس ديناميكية البناء » ، فإننا نكون حيال جملة حافلة بالنشاز الدلالي .

يرفع التحريض الرجعي التجريدات الفكرية إلى مستوى السيرورات والاشياء الموجودة وجوداً فعلياً . ذلك هو الوضع ، عندما يتحدثون عن « الغرب » و « افقاد الانسان تفرده وجعله من القطيع الجماهيري » وسواها من التعابير . لنتأمل جملة من الجمل المعادية للاشتراكية : «الغرب هو السد الوطيد ضد تحويل الانسان إلى فرد في القطيع الجماهيري » . « الغرب » هو صفة أساسها شيء مجرد . ويظهر التحليل المتأني أنه لا توجد تحديدات اقتصادية أو ثقافية تسمح بتعريف هذا « الغرب » تعريفاً مرضياً . أما « السد » فهو ليس مشكلة ، لأن كل انسان يعرف ما هو . ولكن ما هذا السد الذي يقف في وجه « تحويل الانسان إلى فرد من القطيع الجماهيري » . ان « تحويل الانسان إلى فرد في القطيع الجماهيري » هو مصطلح تحريضي ابتدعته آلة الدعاية الرأسمالية الاحتكارية لتشويه سمعة الاشتراكية . وليس بوسع المرء أن يُعرِّفَ هذا المصطلح بدوره تعريفاً محدداً ، لأنه ابتدع ، بالاصل ، لوصف شيء لا وجود له في الواقع العملي . فقد نشأ وتعمم بالارتباط مع كتاب أوريتجا أي جاسي « انتفاضة الجماهير » ، الذي أحجم مؤلفه عن اعطاء تعريف دقيق لهذا المفهوم ، واستعاض عنه بوصف ميداني لما يسميه « تحويل الانسان إلى فرد في القطيع الجماهيري » . ينطلق أي جاسي من أن المقاهي والمسابح وأماكن الاستمتاع الأخرى تغص بالبشر ، بعد أن كانت ، في السابق ، وقفاً على النخبة . انه يرجع مفهوماً غامضاً، لا يلبث أن يفتضح كمفهوم خاوٍ دلالياً ، إلى مفهوم آخر هو مفهوم النخبة ، يتسم واقعياً بالخواء نفسه .

لو تساءل المرء عن أصل الميل لاستخدام كلمات كهذه ، لوجد لذلك اسباباً تختلف باختلاف العصور . في العصر الوسيط كان اللاهوت هو الذي ينقل مصفوفات إشاراته، الفارغة دلالياً ، إلى مجالات السياسة والاقتصاد والقانون . في تلك الفترة غدت الدولة المجردة المعبود الذي انبعثت منه سائر التعابير والتحديدات والتقويمات والحاضات . وبين عبارة لويس الرابع عشر : « الدولة هي أنا » ، والصياغة النازية القائلة : « أنت لا شيء ، شعبك هو كل شيء » ، قرابة دلالية وثيقة . في الحالة الأولى اعتبرت الدولة ، وفي الثانية الشعب ، كليات ميتافيزيقية ، ووضعت كأساس للمجالات الثقافية والادارية والسياسية والاقتصادية . مثل هذه التجريدات الخالية من

المضمون يجب مجابهتها بقول لينين في « الدفاتر الفلسفية » : « مشاكل التجريد ، ان كانت صحيحة حقاً ، لا يجوز أن تبعدنا عن الواقع ، بل يجب أن تقربنا منه » .

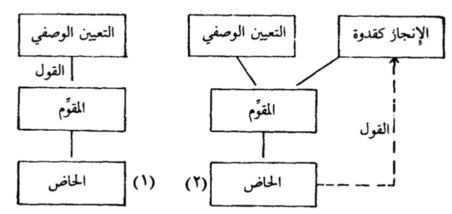
تلعب القضايا المماثلة دوراً في السياسة الدولية وفي العلاقات بين الدول والامم . ويقال على سبيل المثال أن حادثة ايمز عام ١٨٧٠ كانت « إهانة للأمة الفرنسية لا سبيل إلى ردها إلا قوة السلاح » . مثل هذه الصياغة تتضمن جانبين : فهي من جهة، تطمس خطة الصراع وبواعثه الحقيقية، ألا وهي سعي فرنسا للحفاظ على مركزها المهيمن في وسط وغرب أوروبا، مع انه ما عاد بوسعها الحفاظ عليه «من فوق»، في اعقاب قيام الوحدة الالمانية . ومن جهة أخرى ما كان الشرح الصريح للاهداف الحقيقية للصراع سيستثير حماسة الجماهير للحرب . بينما كانت مفاهيم مثل « الشرف والاخلاص للامة وشرف الجيش الفرنسي » ، لا تزال حية لدى الغالبية الساحقة من سكان فرنسا ، وقادرة على دفعها إلى انتهاج السلوك المطلوب .

في الديبلوماسية البرجوازية التقليدية كان من المألوف في كل الاوقات استخدام الكذب لدى صياغة القرارات الاساسية ، كما كان مألوفاً استعمال تعابير ذات معان دلالية متنوعة ، في المواضع التي يراد تحويلها ، فيما بعد ، إلى ميدان للنشاطات الديبلوماسية . ان التعابير ذات المعاني الكثيرة تسمح بمناورات تجعل من الملزم ، غالباً ، استخلاص استنتاجات سياسية معينة . ويستطيع المرء في قياس منطقي ، بتوفر مفهوم متوسط متعدد المعاني ، أن يوهم باستخلاص استنتاجات منطقية لا وجود لها في الواقع . مثال ذلك :

آ هي ب
ب هي ت
والنتيجة : آ هي ت

فإن كان لكلمة ب معنيان أو معان متعددة متضاربة دلالياً ، امكن سياسياً البرهان على صحة أي شيء . ويصح القول نفسه على الاستنتاجات المغلوطة التي توصل إليها أوسفالد شبنجلر في كتاب «افول الغرب » . أحد هذه الاستنتاجات يقول : ان السيادة الفردية (اسكندر الاكبر) جاءت في نهاية ديمقراطية دول المدن الافريقية . وفي نهاية الجمهورية الرومانية التي حملت بعض القسمات الديمقراطية ، جاءت السيطرة الفردية أيضاً (القيصر الروماني) . وقياساً على ذلك ستأتي في نهاية مرحلة الديمقراطية -

البرجوازية الديكتاتورية الفردية (هتلر وموسوليني) . هذه الطريقة تعرض تطورات تاريخية لا تتسم بالحتمية وكأنها قدر لا راد له . وهذا يسهم في شل إرادة المقاومة لدى فئات عريضة من الشعب ضد التطورات المعنية . في السياسة ، تؤدي سلطة اللغة والكلمة غالباً إلى حصر القول الحاسم فيمن يحسنون الكلام ، وليس في المؤهلين للجهر به . وتوجد في الرأسمالية المتأخرة ، وفي الاشتراكية ، عملية انتخاب دائم للقوى القيادية المناسبة ، وان كانت تسير في الحالتين سيراً متعارضاً تمام التعارض . في الاشتراكية تمكّن بُنى المؤسسات البشر الاكثر تجربة واجتهاداً ، والاعمق معرفة ، من الوصول إلى المراكز القيادية . أما في الرأسمالية . فإن قيادة الدولة محصورة عملياً في ايدي الاحتكارات واتحاداتها التي لا تظهر للعيان ، وإنما تنيب عنها من تسميهم رجالات الدولة ممن يحسنون القول . هذه العملية الأنتقائية المتباينة تسهل التحريض الرأسمالي وتمنحه الامكانية لاستخدام لغة السياسة بفعالية كبيرة عموماً . في حين يُعطي الثقل الاساسي في الاشتراكية لخدمة المجتمع ومصالح الشغيلة . وليس من قبيل الصدف أن قسماً كبيراً من وسائل الاتصال الجماهيري الاشتراكية يسخر لابراز الانجازات الفردية والجماعية للكادحين والمهندسين ، والتقنيين ، والعلماء والفلاحين ، وتعميمها على الشعب . هنا يؤثر الانجار كانموذج وقدوة ، ويؤثر القول بقوته الخاصة . ويشخص المخططان التاليان التباين بين التحريضين :



صحيح أنه يحدث ربط عكسي في الحالتين ، لكنه يتم في الحالة الأولى عبر الخاض باتجاه انماط سلوكية معينة يقوم بها من تتوجه لغة السياسة إليهم ، ومن هناك باتجاه افعال تبدل التحديد الوصفي بالطريقة التي يرغب بها المحرض . أما في الحالة الثانية فيوجد ربط عكسي مزدوج : إلى جانب الربط العكسي السابق عرضه ، يوجد ربط عكسي آخر ينطلق من المحرض إلى القدوة عبر المثال . إن التقويمات والخاضات تصبح جزءاً من

الوعي ، وترفع ـ تعبيراً عن ذلك ـ انجازات البشر .

يمكن لما قلناه أن يُشرح أيضاً في سياق آخر مرتبط بمفهوم حرية الاعلام فالكلمة المعبرة عن هذا المفهوم ذات معان كثيرة ، يحسن أن لا نستخدمها استخداماً مطلقاً ، لأنها مشروطة تاريخياً ويتبدل معناها بحسب النص . إن المحرض مجابه غالباً بمطلب الوصول الحر إلى المعلومات ، بما فيها تلك التي تملك طابعاً معادياً ورجعياً ، إلا أن اسباباً كثيرة تحول دون تحقيق هذه الرغبة . فمن المعروف أن سائر المنظومات السيبرنتيكية ـ ومنها البشر والمنظمات والدول ـ تقوم بعملية انتقاء للمعلومات المتدفقة عليها من خارجها ، فتقبل فقط المعلومات الهامة والجوهرية بالنسبة لها ، و « تصفي » المعلومات الأخرى التي قد تحدث خللاً في بنيتها أو عملها . والانسان الفرد ، الذي يجد نفسه مجابهاً بهذا التيار من المعلومات ، معرض للمصادفات السيكولوجية والسيكولوجية ـ الاجتماعية المرتبطة بتلك المعلومات . كيف يتخذ الانسان الفرد قراراته حيال هذه المعلومات ، وما هي المعلومات الصحيحة ، والجوهرية أو غير الجوهرية بالنسبة له ؟ . الإجابة الصحيحة على هذه الاسئلة ليست ممكنة ، إلا إذا امتلك الانسان قدرة جيدة على اتخاذ قرارات سياسية شاملة تؤهله لاصدار احكام صحيحة .

ليست الحرية ممكنة التحقق ، ان لم تتوفر لطلابها كمية كافية من المعارف . والمحرض الذي يعالج مسائل تتعلق بحرية المعلومات والانتخابات يستطيع الاعتماد ، بصورة جزئية فقط ، على المعارف العلمية لقرائه ومستمعيه . حيث لا توجد هذه المعارف ، يجب على الوسائل التحريضية والسيكولوجية أن تعيننا على الوصول إلى مرامينا . وتشكل هذه الوسائل ، ودراستها ، وتحليلها ، والسيطرة عليها ، واستراتيجية وتاكتيك استخدامها ما نسميه التعليل العلمي للتحريض ولغة السياسة . ما هي مهمة المحرض في حالة كهذه ؟ . إنها البحث عن أمثلة تتطابق مع مستوى ومجال اهتمام جمهوره ، مع التركيز على سلسلة : التحديد الوصفي ـ التقويم ـ الحض ، وهذه تعني ايجاد أمثلة معروفة ، تظهر فيها بوضوح كيفية تقويم مطلب حرية المعلومات والقول ضمن الظروف المعطاة في كل حالة (تقويم) ، والنتائج المترتبة عليه في السلوك العلمي للفرد (حض) ، وفي مقدمتها اقتناع المتلقين بضرورة تعميق وتوسيع معارفهم السياسية ، ليصلوا بأنفسهم إلى احكام مستقلة . ان المحرض الرجعي سيبرهن على أن مطلب حرية الكلام ليس مشروطاً بأي وضع تاريخي ، وأنه لا يتخذ اشكالاً محددة ، تعينها الظروف المعطاة . وسيطرح حرية الكلام كمطلب مطلق « لكل ديمقراطية » .

والواقع أن الرأسمالية تسمح بحرية الكلام والقول ، ما دامت سلطتها راسخة في بلدانها . لكن هذه الحرية تكون ، حتى في هذه الظروف ، مشروطة ومحدودة طبقياً . وهي (الرأسمالية) لا تلبث أن تُسقط المبدأ المطلق المعلن حول حرية الكلام . إن هو ألحق الضرر بمصالحها ، لتحوِّل المفهوم المطلق لحرية الكلام ، إلى مفهوم نسبي مشروط تاريخياً .

يطمح علماء علم الدلالات في البلدان الرأسمالية ، وغالبيتهم من اليسار البرجوازي ، للعب دور ورثة متأخرين للمتنورين . وهم يريدون تسوية المغالطات الدلالية بواسطة تحليل بحت للغة ، ويأملون أن يصلوا من خلال ذلك إلى منعطف أساسي في العلاقات بين البشر . هذا الطموح طوباوي ، فالصراع الطبقي ليس نتيجة لمغالطات دلالية ، يعني الخلاص منها محوه من العالم .

٧ - الايديولوجيا ولغة السياسة

يقول علماء علم الدلالات البرجوازيين إن قسماً كبيراً من خلافات الرأي الاجتماعية والصراعات الطبقية هو نتاج لخلل في استخدام اللغة ، والحال ، أن بروز كلمات متعددة المعاني ، وظهور كلمات أخرى لا تتطابق مع أي موضوع ، مع أن القصد منها هو وصف مواضيع محددة ، ليس هو السبب في الصراعات الاجتماعية ، وإنما هو نتاج لها . عندما تستخدم قوى طبقية مختلفة اللغة نفسها ، فإنها ستكتسب عاجلاً أم آجلاً ، وفي أوسع الاطر ، معنى دلالياً مختلفاً من قوة لأخرى . وتوجد في عصرنا أمثلة واضحة على ذلك . فوجود دولتين على الارض الالمانية مثلاً قد أدى إلى تغيير معاني كلمات كثيرة . وبعض الصراعات بين الشرق والغرب تتأجج بسبب عدم فهم أحد الطرفين للغة الآخر ، بعد أن اكتسبت معاني بعض الكلمات لدى الجانبين مدلولات متباينة . ان اللغة ترتبط دوماً بروابط وثيقة مع الوضع السياسي - الايديولوجي ، وهي تتغير مثله . هذا لا يعني بالطبع أن لكل طبقة أو جماعة اجتماعية لغتها الخاصة ، وإنما يعني أن تأويلات المصطلحات تختلف باختلاف الطبقات . وان الطبقات تستخدم مصطلحات تخصها وحدها دون الطبقات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن مفهوم التضامن الطبقي ، أو الكلمة المطابقة له ، لا يستخدم في لغة البرجوازية . وبالمقابل ، فإن الطبقة العاملة الثورية في بلد رأسمالي لا تستعمل مصطلح « الجماعة العاملة » ما دام يضم الرأسماليين أيضاً . وقد أشرنا مرات متعددة إلى وجود سلسلة من الكلمات ذات معان دلالية مختلفة ، مثل كلمة « الحرية » و « السلام » « والديمقراطية » . إن انتقاء الطبقات لمعنى محدد من المعاني الكثيرة لكلمة ما هو أمر ذو أولوية أساسية . وتحديد وجهة نظر سياسية - ايديولوجية تفسر الكلمات بالانطلاق منها ، هو أيضاً أمر ذو أولوية أساسية . ومعاني الكلمات الناجمة عن هذه السيرورة ليست سبباً في السيرورات الايديولوجية ، بل هي نتاج لها .

هذه الظاهرة هي الظاهـرة الرئيسيـة فقط . فالكلمـة ما إن تـوجد وتتلقى معنى محـدداً ، حتى يبقى هذا المعنى ويكتسب استقـراراً ، معيناً وإن أصـاب التغير الـوضـع السياسي الذي تصفـه . ولعله من سمات الـوعي المحافظ ، ووعي الـطبقات الهـابطة اجمالاً ، أنه يعتبر تأويلاته للكلام ذات طبيعة مـطلقة ، يحجم عن وضعهـا في سيرورة تطور المجتمع . إن ما يفهمه تحت كلمات معينة يكتسب ، في زعمـه ، طبيعة مـطلقة وصـلاحية ملزمـة . مثال ذلـك كلمات « الحـرية » و « الـديمقـراطيـة » ، التي يحـولهـا التحـريض الرجعي إلى أشبـاح دلالية ، مـع أنها تظهـر ، برغم ذلـك ، قـوة الكلمـة وسلطتها . سنسوق الآن مثالاً تاريخياً معبراً عما نرمي إليه : يظهر التحليل المادي للتاريخ أن للدولة في كل نظام اجتماعي شكلاً خاصاً . فالدولة هي دوماً دولة الطبقة السائدة ، ومن الخطأ علمياً وضع الدولة في مقابل المجتمع . ففي فرنسا القرن الثامن عشر ، عشية الثورة الفرنسية الكبرى ـ وهذا واضح من كتابات الموسوعيين ـ كان المجتمع هو الطبقة الثالثة ، وكانت هذه تشعر فعلاً أنها المجتمـع . وكان مستغلو الشعب ومضـطهدوه من النبلاء ينظرون إلى الأمور بنفس المنظار ، مع أنهم كانوا الطبقة الحاملة للدولة . هكذا وقف حَمَلةُ الدولة في مواجهة المجتمع ، ونشأ بينهما تناقض هو بالتأكيد العـلامة المميـزة الأساسية لأشكال الحكم الاستبدادي . وكانت القضية الـرئيسية تـدور ، في الحقيقة ، حول طموح قسم كبير من المجتمع ، ليس بوسعه الاشتراك في سلطة الدولة ، نحو نزع سلطة الأقلية المسيطرة بقوة أجهزة الدولة ، وإقامة شكل جديد للدولة يتوافق مع هـذا المجتمـع بالمعنى الاصـلي للكلمـة . لا يمكننـا إذن الحـديث عن تنـاقض بـين الـدولـة والمجتمع ، لأن التناقض ينبثق فقط من التركيب التاريخي الخاص لمجتمع الاستغلال . لكن هذا التناقض انغرس ، منذ ذلك الوقت ، في وعي البشر ، ولا زال يلعب دوراً لا سبيل لانتهاء تأثيره إلا في النظام الاشتراكي .

لنفترض الآن أن ممثلي الطبقة العاملة خاضوا نقاشـاً مع الممثلين الايـديولـوجيين للرأسمالية ، ولم يـراعوا هـذه الناحيـة الهامـة ، فإنـه سيكون مستحيـلاً ، من الناحيـة الواقعية ، ايضاح المفاهيم الأساسية التي تشكل أساس المناقشة . وبما أن حدود البلدان ليست اليوم جدراناً واقية ضد المؤثرات الايديولوجية ـ السيـاسية ، فـإن المحرض ملزم بالانطلاق ، لدى استخدام هذه الكلمات المفاتيح ، من معانيها المتنوعة والمتبـاينة ، في ظل هذا التمازج الايديولوجي ـ السيـاسي للغة تكتسب الجـوانب التاليـة أهمية خـاصة بالنسبة لعمل المحرض : آ (في الكلمات التي تستخدمها بعض أو كل القوى الطبقيـة

المتجابهة يجب الانتباه إلى التنوعات في المعاني . ب) لاثارة نمط معين من التفكير ، وبالتالي نمط معين من السلوك لدى الجماهير الشعبية ، لا بد من القيام بانتقاء معين للكلمات ، مع التركيز على تباينه بالنسبة للقوى الطبقية المتباينة . ويصح هذا خاصة ، إن انصب استخدام الكلمات على التحديد الوصفي ، أي حين تستعمل الطبقات المختلفة ، في ظروف معينة ، كلمات مختلفة لوصف وضع اجتماعي محدد . جـ) المعاني المتباينة للكلمات ، في الوضع الواقعي الموضوعي ، تؤدي إلى تقويمات متباينة القوة التأثيرية للكلمات تُسهّلُ غالباً فرض تقويمات معينة ، بل هي تستثيرها حتماً . إن كلمة « اضراب » على سبيل المثال تصف وضعاً اجتماعياً ، وسيرورة اجتماعية معينين . إذ يعتبر الاضراب بالنسبة للبروليتاريا أداة سياسية ـ اقتصادية للنضال ، ذات قوة ضاربة عظيمة . والواقعة الموضوعية للاضراب معروفة أيضاً لرجل الاعمال ، الذي يرى فيها تدخلاً في حقوقه ، ومخالفة لمبادىء « اقتصاد السوق الحرة » ، وعملا غير أخلاقي يهدد مصالحه ويتعارض مع القانون . من هذه الكلمة ينبثق إذن تقويمان متباينان ، ايجابي بالنسبة للطبقة العاملة ، وسلبي بالنسبة للرأسمالي .

تنتج التقويمات المتباينة حاضات متباينة. فالتأثير الذي تحدثه كلمة « اضراب » لدى الطبقة العاملة ، والتداعيات المرتبطة بهذه الكلمة ، يدفعها لتركيز نشاطها على السير باضراباتها نحو النصر . هذا الحاض يقول للعامل بإيجاز : قاتل ضد عسف رجال الأعمال ، من أجل تحسين وضعك المعاشي . وسيفهمه الرأسمالي بطريقة مختلفة بالطبع : عليك أن تفعل وسعك لخنق الاضرابات وتمرير قوانين تحد من حق الاضراب . تكاتف مع الرأسماليين الآخرين ، وضع معهم تاكتيكاً لمكافحة الاضرابات .

تظهر العلاقة بين الكلمة والمعنى (المفهوم) تعقيداً استثنائياً في الاستخدامات الأخرى للغة . وغالباً ما يحل محل الوضع الذي تأخذ به كلمة ما معنيين متباينين (مع بقاء شيء جوهري مشترك بينهما) وضع آخر ليس فيه ما هو مشترك على الاطلاق مع المعنيين المقصودين ، إن هو لم يؤد إلى تعارضهما تعارضاً مباشراً . حبذا لو قام المرء ، في هذا السياق ، بعمل تجريبي ، يقوم على وضع قائمة بالمصطلحات السياسية الأساسية التي تلعب دوراً في عصرنا بمعانيها المتباينة ، لايضاح الجذور الطبقية لكل من معانيها . وسنجد أنه ، في حالات كثيرة ، يوجد تعريف له في الظاهر ، قبول عام ، لكن المرء ينطلق منه ، بعد إجراء تصحيحات كبيرة أو صغيرة عليه ، إلى الاستخدام الخاص

للكلمة على يد القوى الطبقية المختلفة . لنأخذ مصطلح « الديمقراطية » كمثال إن ديمقراطية ملاك العبيد الأثينيين ، وديمقراطية الرومانية المتأخرة ، وديمقراطية دول المدن في العصور الوسطى ، والديمقراطية البرجوازية ، والديمقراطية البروليتارية . . . الخ هي براهين على تعدد معاني الديمقراطية . غير أن مفهوم الديمقراطية قابل للتعريف بدقة . وهناك بالفعل تعريف لفظي له يقول : الديمقراطية هي السيادة الشعبية في الدولة ، يلقي بالاشكال الناجم عن مصطلح « الديمقراطية » على عاتق مصطلحي « الشعب » و « الدولة » . عشية الثورة الفرنسية ، حين كان الشعب (العوام) النقيض الجدلي للنبلاء ، كان لمفهوم الديمقراطية معنى مشخص . فقد كانت الديمقراطية ، ببساطة ، هي سيطرة الطبقة الثالثة . بعد الثورة الفرنسية ، تحولت الديمقراطية ، إلى نسيج سياسي معقد ، غدا في التحريض البرجوازي مفهوماً مطلقاً لا وجود له إلا في البلدان الرأسمالية . لكن وضع الديمقراطية ليس على هذه الدرجة من التعقيد ، الذي يتراءى لنا للوهلة الأولى . إذ أن التطور التاريخي للبشرية يجري ، بذاته ، عملية تقليص لعدد المعاني المتباينة لبعض الكلمات ، إلى أن تقتصر على معنى واحد فقط . بيد أنه توجد ، على كل حال ، مصفوفة كاملة من الكلمات ـ المفاتيح المركزية ذات المعنى الواضح لمختلف الطبقات والجماعات ، ينشأ رأي موحد حول ما تصفه ، وحول الرباط الذي يمثل أُساسها . هذا يمثل بالتأكيد موضعة للغة السياسة ، لكنها موضعة محدودة ، لأن الرأسماليين والاشتراكيين إن اتفقوا على استخدام كلمة ما كتعيين وصفي ، فإنهم لن يلبثوا أن يختلفوا حول استخدامها كمقوم وحاض . فالمحرض الرأسمالي يعرف ، مثله مثل المحرض الاشتراكي ، ما هي جمعنة الانتاج (جعل الانتاج اجتماعياً) . ما يختلف الاثنان عليه هو التقويمات لأن (المحرض الاشتراكي) سيبرهن أن جمعنة الانتاج هو في عصرنا الأساس الوحيد لتقدم البشرية الشامل ، وسيثمِّن جمعنة الانتاج تثميناً إيجابياً . أما المحرض والسياسي الرأسمالي فسيمتدح ميزات « اقتصاد السوق الحرة » ، وسيشير إلى أن جمعنة الانتاج ستشل المبادرة الفردية ، لأنها منافية لسنة التطور ، وسيقول إن العيوب الملازمة للاقتصاد الحر ذات طبيعة عارضة لن تلبث أن تزول شيئاً فشيئاً . إن التقويم الذي يثمن ايجابياً جمعنة الانتاج ، سيكون بالنسبة لهذا المحرض سلبياً . ويصح القول نفسه على الحاضات المشتقة منه . إن المحرض الاشتراكي سيحشد كل وسائل التنوير ، وفن الخطابة ، واستراتيجية وتاكتيك التحريض ليوضح للشغيلة أن المقوم الايجابي يجب أن يؤدي إلى حاضات تتطلب من كل شغيل التضامن مع طبقته في النضال

ضد الرأسمالية . وهو يحاول بأكثر الطرق غائية التمهيد لجمعنة الانتاج ونزع ملكية المستغلين .

ثمة وسيلة أخرى لموضعة معاني الكلمات التحريضية السياسية . إنها الانتقال من المعاني المطلقة إلى المعاني النسبية للكلمات ، مع ايراد النصوص الأساسية التي ترد بها . لو شئنا البقاء مع كلمة ديمقراطية ، لأمكننا الوصول إلى هذه الموضعة بتحويل الجملة «ي» إلى جملة حقيقية ، متى تعين فيها بدقة المستفيد من الديمقراطية. من منظور لغوي بحت ، لن تكون البنية المنطقية للجملة معطاة سلفاً ، بل سيدخل القياس المنطقي النسبي إلى الكلمة ذاتها ، عندئذ لن نقول : هذا البلد أو ذاك تسوده « ديمقراطية الشغيلة » ، بل سنقول « إنه ديمقراطية اشتراكية » .

هناك سبب آخر يدفعنا لعدم استخدام مفاهيم مطلقة في التحريض والسياسة ، وهو سبب على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للمحرض والسياسي . فالمفاهيم والمصطلحات والكلمات المطابقة لها لا تملك ، في حالات كثيرة ، أساسها المادي في واقعه مطابقة ، وإنما في أنماط سلوك معينة تصفها . والتأثير التحريضي لكلمات معينة لا يرجع ، إلا في حالات نادرة ، إلى قدرتها على أن تكون مفهومة كأوصاف مناسبة لوقائع معينة ، وهو يرجع غالباً ، إلى الأبعاد الاجتماعية والسيكولوجية الفردية للرموز اللغوية المعنية . إن « سلطة الكلمة » ليست مشروطة بقدرتها على وصف أوضاع معينة للعالم الخارجي وصفاً يتطابق مع حالتها .

نستطيع تأمل الكلمة من جوانب مختلفة : منشؤها ، تغير معناها ، طريقة تأثيرها . . . الخ وتعتبر وجهة النظر البراجماتية والسلوكية هامة جداً بالنسبة للغة السياسة ، لأن موضوعها ليس علاقة الكلمة بسواها من الكلمات ، وليس الروابط بين الكلمات والاشياء ، بل هو العلاقات بين البشر الذين ابتدعوا الكلمات واستخدموها وغيروها . وتملك وجهة النظر السلوكية أهميتها ، لأننا نريد دراسة الكلمات لمعرفة كيفية تأثيرها على سلوك البشر ، بالدرجة الأولى . إن المسألة هي ، بالنسبة لنا ، التالية :

ما هي الانماط السلوكية المترتبة على الكلمات ، وما هي الانماط القائمة التي تتبدل بها ، وتلك التي يكبحها تأثير الكلمات ؟ .

تدفع الطريقة البراجماتية والسلوكية بالجانب المنطقي من اللغة إلى مرتبة ثانوية . هذا الكلام ليس ذا طابع تجريدي ، إنما يتطابق مع الوضع الفعلي ، كما تؤكده امثلة

وتحليلات لا حصر لها . وتتجلى هذه الظاهرة في بروز الانفعالات إلى جانب المحتوي الدلالي للكلمات ، ولترابطات بنيتها المنطقية ، وفي وجود مركب كامل من العناصر الثانوية ، لا تندمج ولا تستطيع بالاصل أن تندمج ، في التحديد الواضح لمعنى الكلمة ، لأننا لا نعرف كم يوجد من هذه العناصر - المؤثرات بالتفصيل ، وما هو مصدرها . في التحليل المنطقي للغة يحدث التجريد بالأساس بعيداً عن هذه العناصر - المؤثرات ، مع أن كثرة التجريد تفسد اللغات ذات التأثير الحي .

التطبيق الحي للغة هو التحريض ولغة السياسة . وهذان يفترض أن يخاطبا الانسان ككل ، بفهمه وشعوره ، وليس فقط بتفكيره المنطقي . ويتضح الجانب الانفعالي قبل كل شيء ،حين نفكر بكلمات لاخلاف على معناها بصورة عامة ، لكن الطبقات والجماعات المختلفة تضفي عليها سمات انفعالية فردية أو طبقية . مثال ذلك تحديد من هو الماركسي . إن معنى هذا المصطلح واضح ومعروف ، لكن التحريض الرأسمالي يراهن على دفع الجمهور إلى تفسيره بصورة سلبية وانفعالية . لقد كان جوبلز واعلامه الفاشي يعتبر الماركسي « ما دون انسان »، وتقترن صورة الماركسي الاعلامية في كثير من البلدان الرأسمالية بتهديد « الرفاهة العامة » والوقوف « خارج المجتمع » ، « والتآمر » « والخيانة » . ان على التحريض العلمي مراعاة هذه اللحظات الانفعالية ، حتى لا يرفض المتلقي ، العاجز عن الاتيان بحجج منطقية ضد ما يكتب ويقال ، أي شيء يقدم له على صعيد العتبات الدينا لوعيه (انفعالاته) . انها لمسألة سيكولوجية - لغوية واجتماعية هامة أن نعرف ما يصل إلى الانسان عبر عتبات وعيه الدنيا ، لأنه لا يعي ما يحدث له اثناء هذه العملية .

اشرنا سابقاً إلى أن الوجه المنطقي للغة يتراجع في لغة السياسة إلى مرتبة ثانوية . وكان رأينا أن للغة هنا معنى ميدانياً ، كأداة لتهيئة وتحقيق نشاطات ، وليس كأداة لتسمية ووصف وقائع موضوعية - واقعية فقط . وعلى كل حال ، فإن الجانب المنطقي من اللغة يخسر تأثيره ونفوذه حتى في لغة مجردة كلغة المنطق، حيث يتقدم المنطق الميداني - العملي لاحتلال منزلة رئيسية . هذا الشكل من المنطق لا يتمحور على عرض وتصوير الاشياء ، بقدر ما ينصب على انشائها ، وعلى الارشاد إلى سبل التفكير المنطقي حولها . وليس التفكير ، في المحصلة النهائية ، سوى نمط خاص من السلوك .

٨ ـ تأثير لغة السياسة والوعي الاجتماعي

تعلم المادية التاريخية أن الوعي الاجتماعي قد يكون انعكاساً صحيحاً أو مشوهاً لوجود المجتمع . ويوجه الوعي الاجتمـاعي أفعال البشر إمـا باتجـاه تغيير شكـل وجود المجتمع ، أو باتجاه تعزيزه وتوطيـده . ويتموضـع الوعي الاجتمـاعي في اللغة ، حيث تنسب للكلمات المختلفة وظائف مختلفة . ويهمنا أن نظهر كيف تؤثر اللغة على الـوعي الاجتماعي في كل حالة من حالاته ؛ أو كيف يمكن أن تستعمل ، بوعي ، للوصول إلى تبدلات فيه ، ترضي هذه أو تلك من الطبقات . تنصب لغة السياسة الاشتراكيـة على تغيير الوعي الاجتماعي باتجـاه بلورة وعي اشتراكي ، ويستهـدف التحريض الـرجعي الوصول إلى وعي ملتبس ومنقسم على نفسه ، لا يقـدم للأفـراد أي سند راسـخ ، بل يتحول إلى موضوع للتضليل السياسي الايديولوجي .

سننطلق مرة أخرى من سلسلة الاتصال ، التي سبق لنا القاء نظرة عليها . فقـد تحدثنا عن أن قابلية المرسل والمتلقي للتأثر مرهونة بامتلاكهما لمخزون اشارات مشترك . ذلك لم يكن سوى جانب واحد من الحقيقة . فالمرسل لا يرسل المعلومات كي يستقبلها المتلقي ويغني بها معارفه فقط ، بل هو يفعل ذلك بنيّة دفعه إلى القيام بسلوك معـين . وهنا تبرز ثلاثة احتمالات :

ـ قد يستجيب المتلقي لرغبة المرسل كلياً أو جزئياً وعندئذ تحقق المعلومات المرسلة النجاح الذي رمى إليه مرسلها . أو .

ـ يرفض المتلقي المعلومات ويحبط محاولة المرسل في التأثير عليه . أو .

ـ يؤثر المتلقي عكسياً على المرسل ، مجيباً على محاولته في التأثير عليه بمحاولة منه هو للتـأثير عـلى المرسـل . هذه الامكـانية هي من طبيعـة نـظريـة ، فمن النـادر أن يتبنى

المحرض ، في الصراعات السياسية ، وجهة نظر خصمه . بيد أن هذه الحالة محتملة ، واحتمالاتها تتعاظم بمقدار ما تفقد الطبقة الرجعية نفوذها ، وتسير نحو الانهيار .

يكون تأثير المرسل في المتلقي فعالاً ، بالدرجة الأولى ، بقدر ما يخزن هذا في ذاكرته المعلومات المتلقاة ، ويسمح لها بتغيير محتوى خزانه ، ودفعه بالتالي للقيام بأفعال تختلف عن تلك التي كان ينفذها قبل وقوع التأثير . هذا ليس ، على كل حال ، موضوعنا الاصلي ، لأن تأثير الكلمات لا يقتصر على التأثير الذي تحدثه معانيها . ولو كانت معاني الكلمات هي أساس التأثير الوحيد ، لما كان بوسعنا التحدث عن « سلطة الكلمة » بالمعنى الأصلي للقول ، نظراً لتعدد وتباين الكلمات القادرة على التعبير عن معنى واحد والحال ، لا يستطيع التحريض الفعال الاكتفاء ، لفترة طويلة ، بدراسة كلمات متفرقة مهما كانت أهميتها . وهو لن يحرز نجاحات تذكر ، على المدى الطويل ، ان لم تكوِّن ذخيرته من الألفاظ منظومة متكاملة متماسكة ، نجد مثلها ـ بكل ما فيها من تناقضات منطقية ـ فيما يسمى « لغة الرايخ الثالث » : « القائد » ، « الاتباع » ، « الجماعة الشعبية » ، « ارادة التجييش » ، « الحق في مجال استيطاني » ، هذه المنظومة يجب أن تكون باختصار منظومة كاملة إما من ابتكارات جديدة للكلمات ، أو من تفسيرات محورة لكلمات قائمة تملك الماركسية ، بدورها ، منظومة مماثلة تشكل ، إلى حد ما ، موضعة لغوية لنظام دقيق علمياً ، وتختلف عن المنظومة النازية في أن معاني كلماتها ، ان أخذت كل كلمة منها بذاتها ، معرفة تعريفاً دقيقاً ، وفي أن خبرات النضال والبناء الاجتماعيين قد أثبتت واقعيتها : إن كلمات مثل « الطبقة » و « الصراع الطبقي » و « القوى المنتجة » و « علاقات الانتاج » و « القاعدة » و « البنية الفوقية » . . . تعطي في جملتها نسيجاً متكاملاً ومحكماً يصار إلى استكماله بصورة مضطردة ، ويشكل أساساً ثابتاً لمنظومة لغوية خاصة .

تتضح « سلطة الكلمة » ، مثل كل شيء ، عندما تصف أوضاعاً لم تعد قائمة ، وأخرى لم توجد بعد . في الحالتين تضيع ، تقريباً، معاني الكلمات كتحديدات وصفية ، ويبقى جانبها التقويمي والحضي فقط . والواقع أن الاصرار على إحداث التأثير بكلمات تصف أوضاعاً لم تعد قائمة هو السمة الاساسية للتحريض والدعاوة الرجعيين . هنا تغري اللغة بانتهاج أنماط من السلوك صارت مغلوطة في اللحظة الراهنة ، وإن كانت معللة مبررة فيما مضى ، ساعة كانت الظروف المعينة بالتحديدات الوصفية لا تزال موجودة . قد يكتسب التحريض طابعاً طوباوياً ، ان اشتق الظروف المستقبلية

والكلمات الجديدة الملائمة لها بطريقة غير علمية . وبالعكس ، فإن الكلمات ذات الاشتقاق العلمي الصحيح ، المنسحبة على أوضاع مستقبلية ، تستطيع أن تكون قوة تحريكية توجه سلوك البشر إلى تسريع سيرورة حدوثها . هذه الحالة تنطبق على التحريض الثوري ، فهو يتوجه نحو المستقبل ، ويناضل من أجل التقدم ، وإن كان يعاني في جهوده هذه من نقطة ضعف لا يستهان بها ، هي عمله بمفاهيم وتصورات لا تتطابق، في البدء ، مع أي واقع قائم .

يكون الربط العكسي بين اللغة والتفكير حالة غير إشكالية ، أن امتلك متلقي المعلومات وجهة نظر سياسية ثابتة ، وتأهيلاً سياسياً مناسباً . دون هذين الشرطين سيكون المتلقي خاضعاً بهذا القدر أو ذاك للغة السياسة . وليست المفاهيم المعبر عنها لغوياً في مصطلحات سوى الانعكاسات الواعية للوجود السياسي . فإن شاءت الجماهير غير المؤهلة سياسياً إيجاد طريقها إلى عالم السياسة في ظل العلاقات الرأسمالية ، قادتها سائر الدروب إليه عبر لغة السياسة . عندئذ يُسلب الفرد ، عن وعي وقصد ، امكانية الاحاطة بالواقع السياسي إحاطة تفصيلية تساعده على تكوين احكامه بنفسه . إلا أن الفرد في عالم الرأسمالية مكره على تكوين رأي سياسي ، وعلى تعيين نفسه سياسياً ، لأن وضعه الاقتصادي يرغمه على ذلك . وبما أنه يقف في وجه الاضطرار إلى تكوين رأي سياسي انعدام الاساس لانشائه ، فإن الفرد يميل للأخذ باكراه يتجسد في تبني الخطط السياسية الجاهزة المعروضة عليه . ويزيد من إجباره على القيام بهذا النمط من الاختيار تأهيله المدرسي ، ووجهة النظر الفلسفية والسياسية التي تلقنها في المدرسة ، والتي تخدم مصالح الرأسمالية مباشرة ، وتنصب أساساً على هذا الهدف . بهذا المعنى لا يوجد بالنسبة للمواطن في بلد رأسمالي تقليد ذاتي حي يستمد منه القوة على مقاومة الخطط التخريبية والمدمرة لتحريض الرأسمالية الاحتكارية .

قلنا في مرات متعددة إن لغة السياسة تعاني من تناقض جدلي آخر ، فمن جهة يجب عليها أن تؤدي إلى احراز نتائج تقود في الحالة القصوى إلى أفعال وأنماط سلوكية معينة يريد المحرض أصلاً الوصول إليها ، ومن جهة أخرى تمتاز الوقائع السياسية ، إجمالاً ، بدرجة عالية من التحديد (لأنها تخص المجتمع وسلوكه ككل) ، تمثل وحدة متكاملة الجوانب اقتصادياً ، وسياسياً ، وايديولوجياً . . . الخ . والحل التحريضي لهذا التناقض قد يكون عموماً في تركيز التحريض ، بإمكاناته العصرية المختلفة ، على الجوانب الوصفية والخاصة للكلمات المستعملة . ولا شك لدينا في أن التحريض ولغة السياسة

يجب أن يستغنيا عن التجريدات السياسية قدر الامكان ، بما فيها تلك التي تملك طابع رموز مركبة متطورة . فكيف يحققان ذلك ؟ . هذا الهدف لن يتحقق بالتأكيد من خلال احلال صور بدائية محل الرموز المركبة المتطورة . حين طرح جوبلز في قصر الرياضة سؤاله الديماغوجي : « هل تريدون الحرب الشاملة ؟» ، اجابه صراخ تحبيذي كالعاصفة . إن أحداً ممن وافقوا على هذا الرمز المركب لم يكن يملك أي تصور عما تعنيه الحرب الشاملة . لكن التعامل ، لسنوات طويلة ، مع رموز مضخمة ، أوحى للجمهور بأنه يعرف هذا الرمز أيضاً (« حرب » ، « شاملة ») . وكان هذان المصطلحان قد أصبحا مرتبطين بالحياة الفكرية لغالبية الألمان ، بعد دعاوة نازية استمرت طوال عقد كامل .

لا تهمنا ، هنا ، الأمثلة الفردية ووصفها ، وإنما الرغبة في استخلاص نتائج عامة . ونستنتج من ظاهرات التحريض الامبريالي أن تاكتيكه يتجنب الوقائع العامة التي لا تروقه ، ويحل محلها أمثلة مشخصة مثقلة بالمشاعر العدائية ، تجعل العامل الانفعالي أقوى تأثيراً من التأثير العكسي السلبي للحجج المضادة المعللة ، أو حتى للتحليل العلمي نفسه . مثل هذه المناورات الديماغوجية لا يجوز تنفيذها في الاشتراكية ، لأن المحرض ملزم بمراعاة القدرة التي يفترضها لدى متلقيه على فهم محتوى الكلمات وترابطاتها . سنشرح ما نعنيه بمثال من ماضي الطبقة العاملة . يقول أحد مقاطع نشيد الاممية (وهو مقطع لم يعد ينشد هذه الأيام ، لأن درجة نضج الحركة العمالية تجاوزت الصورة البدائية التي يتضمنها) :

« المخازن محروسة بقوة وتصميم ،
وجبال الثروات التي انتزعوها منك مخبأة هناك ،
وقد كانت ملكاً لك ، فخدعوك
وأخذوها منك » .

لقد كانت الطبقة الاقطاعية تخفي ثمار استغلالها في المخازن . أما في عصر البنوك وتجسيد الثروات الهائلة للرأسماليين في صورة ودائع مصرفية ، فقد تجاوز الواقع الصورة التي يتضمنها المقطع الشعري . ونحن على كل حال لسنا أعداء النظام الرأسمالي بسبب الاستهلاك الطفيلي للطبقة السائدة ، فالجوهر والجذور الاجتماعية أعمق بكثير من مجرد الاستهلاك . وعلى تحريضنا أن ينطلق ، في نضاله ضد المنظومة الرأسمالية ، من قوانينها

وتناقضاتها ، ومن حقيقة أنها صارت عائقاً للتطور في عصرنا . طبيعي أن هـذا لا يعني تجاهل التفاصيل الجزئية في التحريض ، لأنها قد تكتسب في ظروف معينة أعظم التأثير .
ومهما يكن من أمر ، فإن البراهين العلمية حول الاهتراء التاريخي للرأسماليـة لم تدفـع العمال في أي يوم للقيام ولو باضراب واحد . إنما كانت الدوافع إلى الاضراب احداثاً متفرقة ، ليست لها أهمية تاريخية ، لكنها مشحونة بالانفعالات العاطفية بالنسبـة لعمال مصنع ما .

٩ ـ التناقضية الجدلية لمعاني الكلمات

لا تهدف لغة السياسة ، في استخداماتها التحريضية ، لايصال كلماتها الخاصة إلى وعي المخاطبين وترسيخها فيه وحسب ، بل هي تكافح ، في الوقت نفسه ، ضد المعاني التي يلصقها بها الخصم . إن الكلمة الواحدة ترتبط في مجاميع كلماتنا السياسية الخاصة بمعنى معين ، وفي الكلمات السياسية للعدو بمعنى آخر ، مناقض على الأرجح . كلمة « جماعية الزراعة » لها في المجال الاشتراكي معنى إيجابي ، لأنها الشكل الأعلى للانتاج الزراعي الاشتراكي . في حين تصف ، في التحريض الرأسمالي ، الواقعة نفسها ، وتقرن بمعنى سلبي تعبر عنه كلمات مثل « جماعية قسرية » و « الغاء الملكية الخاصة في الزراعة » . . . الخ . وقد أشرنا في مكان آخر إلى أن المصطلحات ولغة السياسة هما حلقة وصل هامة في حياة المجموعات السياسية . والحال ، ان الرموز اللغوية المشتركة ، وسواها من الرموز ، تعزز الشعور بالانتماء الواحد لدى أنصار اتجاه سياسي ما . كما يتفكك تماسك الجماعات السياسية ، إن جرد المرء الكلمات ـ المفاتيح التي تستخدمها من قيمتها . ويزداد تحلل العدو ، بمقدار ما يكون كبيراً دور هذه الكلمات في حياته السياسية ، علماً بأن إسم الحركة السياسية نفسه غالباً ما يتكون من مثل هذه الكلمات ـ المفاتيح المركزية . ويرتبط تغيير هدف ومهمات مجموعة سياسية معينة بتغيير معاني الكلمات والكلمات ـ المفاتيح المستخدمة لديها ، ومنها اسمها نفسه . إن لغة السياسة ، ما دامت تعمل ، في المحصلة النهائية ، لاستثارة سلوك معين لدى من تخاطبهم ، فإنها تخشى تبديل الرموز المتأصلة بعمق في وعي انصار هابر موز أخرى ، إن لم يقسرها على ذلك سبب قاهر . وهي تتردد حتى عندما يتطلب التطور مثل هذا التغيير . ويتمسك المرء بالتقاليد المجيدة المنطبعة في اللغة ، لأن ذلك يمنح قوله السياسي الخاص قوة إضافية ، وإن انقطعت الوقائع التي تصفها الكلمات عن الوجود منذ فترة طويلة .

في التناقضية الجدلية لاستخدامات اللغة السياسية على يد قوى طبقية متعارضة ، تثير المصطلحات النابعة من العالم السياسي الخاص مشاعر التأييد الايجابية ، وتستفز الكلمات المنبثقة من ترسانة العدو مشاعر الكراهية ، والاحكام المسبقة . ويميز الانقسام الراهن للاشتراكية الديمقراطية الراهنة كلمة رافقتها منذ نشوئها هي كلمة « رفيق » ، المستخدمة للتخاطب بين الاعضاء . هذه الكلمة لا تزال تستخدم حتى اليوم ، مع أن بعض « الرفاق » صاروا أعضاء مجالس إدرات بدخول استثنائية ، يخدمون عملياً بسلوكهم الاقتصادي والسياسي رأس المال الاحتكاري . فلماذا لا تلغى هذه الكلمة ؟ . تقر الاشتراكية الديمقراطية في وثائقها حول عصرنا الراهن إنها لم تعد حزباً ثورياً ، وإنما تطمح لأن تصبح حزباً شعبياً عاماً ، وهو ما كان حرياً بدفعها إلى الاستغناء عن كلمة « رفيق » إلى الابد . لكن اسقاط الكلمة من الاستعمال الرسمي سيعني ، بالنسبة لكثيرين من الأعضاء الاشتراكيين الديمقراطيين القدامى ، وفي طليعتهم العمال الذين يشكلون القسم الأكبر عددياً من أعضاء الحزب ، اشارة الانتقال إلى وطن سياسي جديد . وبما أن قيادة الاشتراكية الديمقراطية لا تستطيع تحمل مثل هذا التطور ، فإنها تُبقي على الالتباس الراهن حيال كلمة « رفيق » .

يصلح التبدل الذي أصاب معنى كلمة « مثقف » مقياساً للتبدل الايجابي في معاني الكلمات . في السابق كان لهذه الكلمة داخل الطبقة العاملة ، بل وفي الحزب العمالي نفسه ، طابع تحقيري . أما في أيامنا ، في عصر الثورة التقنية ـ العلمية ، حيث يمحي أكثر فأكثر الفارق بين الفعالية الذهنية والفعالية الانتاجية التقليدية في إطار الانتاج ، ويبني المثقفون تحت قيادة الطبقة العاملة وبالتحالف معها النظام الاجتماعي المتطور للاشتراكية ، فقد اكتسبت صفة « مثقف » طابعاً واقعياً ، واختفى التقويم التحقيري « للمثقف » . هذه السيرورة ارتبطت بواقع أن الطبقة العاملة انجبت من صفوفها مثقفين لا تفصلهم عن كتلتها الاساسية أية جوانب سوسيولوجية أو ايديولوجية خاصة . أما حيث لا تزال العادات الحياتية للطبقة البرجوازية القديمة لصيقة بأحد المثقفين ، فإن العمال صاروا يسمونه « مثقفاً برجوازياً » .

ليست لغة السياسة شكلاً خاصاً فقط من استخدام اللغة الموجودة ، بل هي تعرضها لعملية تغيير تستهدف مواءمتها مع أهداف التحريض ، للوصول إلى تحديدات وتدقيقات ايديولوجية محددة ، ينتج عنها تأثير اعظمي . هذا التداخل في اللغة المألوفة ـ وبدرجة ما في العلوم الاجتماعية أيضاً ـ قد يحدث بصورة عفوية ، وقد يكون نتاجاً لخطة

واعية قد تفرضها القوى الرجعية بالاكراه . وثمة براهين كثيرة على تدخل دولة الرايخ الثالث في اللغة الشعبية الحية ، وعلى طابعه المنهجي المبيت . ونحن ، حين نتأمل الماضي القريب ، فإننا نستمتع بالتحديدات اللغوية التي كان التحريض البرجوازي يصف بها المانيا الديمقراطية ، وبالتحولات التي أصابتها في أعقاب تغير الوضع السياسي . إن مصطلح « منطقة الاحتلال السوفياتي » كان يرمي إلى أن المانيا الديمقراطية ليست دولة مستقلة . ومصطلح « المنطقة الشرقية » استخدم لسنوات طويلة كأحد الثوابت التي لا تتغير ، إلى أن انتبه المحرضون لنقطة ضعفه ، وهي أن المانيا الديمقراطية هي ألمانيا الشرقية ، وهذا سيقصي المناطق البولونية من منطقة شرق ألمانيا ، وسيسقط مطالب ألمانيا الغربية بها ، فابتدع عندئذ مصطلح « المانيا الوسطى » لوصف جمهورية ألمانيا الديمقراطية . هذه التحديدات اللغوية السياسية ـ الايديولوجية لم تفرضها الشرطة ، بل القوة القاهرة لصحافة الاحتكارات ، ولسواها من وسائل الاعلام . ولا يجوز الاستهانة بالتأثير الانفعالي لهذه « التنظيمات » اللغوية ، فقد تغلبت لسنوات طويلة على المنطق .

مثل هذه التنظيمات اللغوية نريد اعتبارها تنظيمات قصيرة الاجل . أنها تؤثر لفترة قصيرة ، وتزول في فترة قصيرة من المجال التحريضي . لكنه توجد إلى جانبها تنظيمات طويلة الأجل ، تنتجها المدرسة والجامعة والمراجع والقواميس . . . الخ . هذا النمط يفرض تدريجياً على وعي البشر ، ولكنه ما أن يوجد ، حتى تصعب إزالته . إن التنظيمات اللغوية قصيرة الأجل يمكن ، في ظروف معينة ، القضاء عليها أو افقادها تأثيرها بحد أدنى من الجهد التحريضي ، في حين لا تزاح التنظيمات الطويلة الاجل بهذه الطريقة . ولا سبيل إلى ازالتها سوى بجهد مضاد طويل الاجل ، أو باضفاء معنى جديد عليها يتعارض مع مقاصدها التحريضية .

عندما نشغل انفسنا باختيار أكثر الكلمات التحريضية تأثيراً ، نكون حيال حالة خاصة من السجال الاستراتيجي ، ذات طبيعة ودية أو عدائية . ان التأثير في سلوك الجماعات بكلمات لها طابع الاسلحة ، واستخدام اللغة كحالة خاصة من تاكتيكات السجال ، يقتضيان استيعاب نتائج ومعارف نظرية السجال ، وتطبيقها على الاشكالية المطروحة . عندئذ تبدو محاولة تبديل نمط سلوك المخاطبين بواسطة الكلمات ، سجالا بين المرسل والمتلقي . فإن كان هذا عدواً ، وحملت المقولات طابع صراع سياسي ،

حدث سجال استراتيجي عدائي يتصف بعدم تعاون اطرافه . أما إذا تبنى المتلقي وجهة نظرنا عموماً ، وكان هدفنا هو التأثير عليه في مجال محدد وحسب ، كان السجال ودياً واتسم بالتعاون ، . في هذا السجال يمتلك المحرض والمتلقي المصالح نفسها ، ويهدف التحريض إلى تصحيح بعض مفاهيم المتلقي كفرد . فإن تقبل المتلقي التحريض ، ليس بوصفه انساناً يفكر تفكيراً سياسياً واعياً ، بل ككائن أهله مزاجه ومنشؤه وتقاليده وتربيته لتقبل المقولات التحريضية بصورة لا تمتاز بالقبول الواعي الايجابي ، كان السجال ضد الطبيعة إلى حد ما ، وتشابه طابع القوى النفسية للمتلقي مع طابع قوى الطبيعة بقوانينها المتسمة بالمصادفة . أما حين يتم ، من خلال اختيار صحيح للكلمات ولطريقة استخدامها ، الوصول إلى الهدف الاستراتيجي (دفع المخاطب إلى تبني نمط من السلوك يتطابق مع مصالح المحرض) يكون السجال رابحاً ومجدياً . وبالعكس يعتبر السجال الاستراتيجي خاسراً ، ان لم يتبدل نمط سلوك المخاطب في الاتجاه المرغوب . ثمة عدد من التدرجات والتفريعات بين هذين القطبين .

يجب أن يكون واضحاً لكل محرض يرسل مقولات تتضمن شعارات تحريضية أن لنشاطه طابع معركة ، معركة ضد العدو هدفها فرض النفوذ الخاص . ولا يكون اختيار الكلمات لهذا الشكل من المعارك بوضع جدول بالكلمات الاختبارية المخصصة لأهداف وجماهير معينة ، وإنما بالبحث ، قبل كل شيء ، عن نص يراد لاحدى كلماته أن تتسرب إلى وعي الناس ، لتشيع بينهم . هذا الجانب السجالي ـ النظري يقرب إلى فهم المتلقين عن طريق بعض الكلمات الواصفة التي نسميها كلمات شائعة ، الهدف منها اصابة العدو (وان لم توجه ضده فقط) . هذه الكلمات تعد اداة فعالة للتأثير على أولئك الذين يملكون مصالح واحدة موضوعياً ، ولهم العدو نفسه ، ويراد التأثير فيهم . والكلمة الشائعة هي تعبير عن فهمنا الخاص للوقائع ، فإن اخذنا تصنيفنا العلامي كمقياس ، وجدنا أن جانبها التقويمي هو الأمر الاساسي والواضح فيها . وتشكل هذه الكلمات المكون الرئيسي للشعارات السياسية ، في حالات كثيرة . في عام ١٩١٧ مثلاً كانت جملة ، أي مجموعة كلمات ، « كل السلطة للسوفييتات » شعاراً كفاحياً بالغ التأثير في الجماهير ، له أفضل الوقع لدى غالبية الشغيلة الروس . وكان في الوقت نفسه كلمة شائعة ضد العدو ، وضد سائر محاولات الاخذ باشكال الديمقراطية البرجوازية ، التي أريد منها أن تؤمن للبرجوازية ، من جديد ، الدور الحاسم في الحياة السياسية . ويتجلى

الجانب الجوهري للكلمة الشائعة في أنها « تخص » من توجه إليهم ، وتستفزهم لاجراء تقويم جذري للواقع .

للكلمة الشائعة طابع استراتيجي ، بقدر ما تصلح للتعبير بصورة مكثفة ، ولفترة طويلة ، عن وجهة النظر الخاصة ، وبقدر ما تخدم التمايز بين وجهة نظرنا ووجهة نظر العدو . وهي تفترق في هذا عن الشعار السياسي اليومي . فهل تمثل كلمة « حركة هاينيكيه »[1] كلمة ضاربة ؟ جوابنا على هذا السؤال هو النفي ، لأن للكلمات من هذا النوع تأثيراً زمنياً محدوداً . صحيح أن هذه العبارة أدت في فترة زمنية محدودة وظيفة هامة في فرض انماط سلوكية ضرورية ، وكسبت الانصار وتوجهت ضد العدو ، إلا أنها توجهت ، فضلاً عن ذلك ، إلى من يتعارض سلوكهم مع النمط السلوكي المطلوب . واليوم ، لم تعد هناك وقائع اقتصادية وسياسية تصفها هذه العبارة ، لقد فقدت وظيفتها المباشرة في التحريض ولغة السياسة . مع أنها لا تزال تحتوي على تقويم وحض ايجابيين .

هذا المصير عام بالنسبة للكلمات الشائعة اجمالاً . فكلمات الثورة الفرنسية « حرية ، مساواة ، اخاء » فقدت ، بمعناها وصورتها الاصلية القديمة ، أية أهمية راهنة . واندمجت المضامين الايجابية المتبقية منها بالحركة العمالية الحديثة منذ فترة طويلة . والتحريض الذي يستخدمها حتى الآن ، إنما يفعل ذلك ليخلق لدى المتلقي روابط مع اشياء ومقولات يعرفها ، أو ليبدل معناها التقويمي إلى نقيضه . فتستغل البرجوازية المعاصرة هذه الكلمات الثلاث للبرهان على تهالك الليبرالية التقليدية ، ولممارسة الدعاوة للشكل الرأسمالي ـ الاحتكاري للاقتصاد . في حين يدلل منظرو الطبقة العاملة على طابعها الطوباوي ، ويشيرون ، من جهة أخرى ،إلى جوهرها العقلاني الذي لن يتحقق إلا على يد الحركة العمالية .

ليس ثمة هوة لا سبيل إلى تجاوزها تفصل الشعار اليومي عن الكلمة الشائعة ، فالشعار اليومي قد يتحول إلى كلمة سياسية شائعة ذات تأثير مديد ، وبالعكس ، قد تدلل هذه بعد فترة قصيرة من تداولها على أنها لم تكن سوى شعار يومي .

---

(١) عامل الماني لعب دوراً في تطوير استخراج الفحم الحجري . « المعرب » .

إلى جانب هاتين المجموعتين من الكلمات يوجد نوع ثالث، هو ذلك النمط الذي يتطابق مع المزاج العام لعصر ما ، ويحس المحرض أنه ملزم باستخدامه . على سبيل المثال ، فإن عبارة « دولة الرفاهة العامة » هي احدى مجاميع الكلمات التي من هذا النمط . فقد ولدت من ازدهار اقتصادي استمر لفترة طويلة ، وأخذت تختفي في أيامنا من الاستعمال الرسمي ، بعد أن خضع معناها للتبدل ، وتحولت من مثمن ايجابي إلى تقويم سلبي للاوضاع الرأسمالية . يستخدم نقاد الوضع السائد في البلدان الرأسمالية ، والمجموعات السياسية غير الممثلة في البرلمانات ، هذه العبارة دون تعليق ، لأنهم يعرفون أن عدداً غير قليل من الناس يحسون بالغضب والخيبة عند سماعها . ليس في التحريض ما هو أكثر تأثيراً من استخدام الكلمات الشائعة للعدو دون تعليق ، إذا كانت قد أفلست في نظر الرأي العام .

هناك أيضاً كلمات تنبع ، ببساطة ، من روح العصر، دون أن يكون معناها مألوفاً لمتلقيها ، بل ودون أن يكون مألوفاً بتفاصيله حتى لمرسلها نفسه . أن استخدام الكلمات هو جزء من أعلى مرحلة في تفكير الانسان . ذلك لا يعني ، كما يتضح من نتائج النويرو سيبرنتيك ، أن ما يسمى بمنظومة الاشارات الثانية (لا يستعمل هنا مفهوم الاشارة بالطريقة الشائعة في نظرية الاعلام) مربوط بكل مكوناته بالمراكز العصبية العليا فقط ، فعندما لا نتعامل مع لغة الرياضيات والمنطق الرياضي ، ولغة الآلات العصرية ، تلتصق الكلمات دوماً بلحظات انفعالية ؛ ينطبق هذا على الكلمات الشائعة والشعارات اليومية . ان اللغة هي تأقلم للنوع الانساني مع العالم المحيط ، ينخرط الانسان فيه بكليته وليس ببعض اجزاء دماغه فقط . والكلمات الشائعة التي يتضح لدى تحليلها بعمق أنها متناقضة منطقياً ، قد تكون ذات فعالية تحريضية قصوى . كمثال على ذلك تصلح الكلمة النازية الشائعة حول « المجال الحيوي الضيق » ، التي اقترنت بكلمة أخرى جوهرها الشكوى من نقص التوالد لدى العرق الجرماني ، بالقياس إلى الاعراق السلافية ، وهي شكوى ترتب عليها شعار : « انجبوا الاطفال باي ثمن ، وأكثروا منهم بقدر الامكان » . ان التناقض بين هاتين الكلمتين الشائعتين واضح ، فإذا كان المجال ضيقاً ، صار من غير المنطقي الطموح لزيادة عدد السكان والشعب . مع ذلك استخدم التحريض الفاشي هاتين الكلمتين دون أن يلعب التناقض بينهما أي دور يذكر في فضحهما . ان الكشف عن هذه التناقضات بالذات هو جزء أساسي من استراتيجية

وتاكتيك التحريض ، حيث تتجلى عقلانية وديماغوجية العدو ، دون حاجة لمحاجة تفصيلية معه .

تعلم المادية التاريخية أن التناقضات الاجتماعية هي ، في المحصلة النهائية ، محرك التطور الاجتماعي . ويسهل نسبياً عرض هذه التناقضات في مجال النظام الرأسمالي العالمي بواسطة كلمات شائعة ، يختلف طابعها اختلافاً كاملاً عن طابع الكلمات الشائعة للتحريض الامبريالي : انها مفاهيم تعكس بصورة صحيحة الروابط الاجتماعية والقوانين التي يمكن ترتيبها ضمن منظومة علمية دقيقة هي نظرية الماركسية ، بوصفها السلاح النظري في يد الطبقة العاملة وحلفائها لتغيير العالم ثورياً . إن « الطبقات وصراع الطبقات » ، و« مالكي وغير مالكي وسائل الانتاج » و« المستغلين والمستغلين » هي كلمات ومفاهيم تصف بصورة جد مقتضبة أوضاعاً سياسية للصراع الطبقي من وجهة نظر الطبقة العاملة . ومن الطبيعي أن يحاول المحرضون الرجعيون القيام بأي شيء لافقاد هذه الكلمات قيمتها وسلبها تأثيرها . وقد استخدم التحريض الرجعي ، على سبيل المثال، نتائج الازدهار الاقتصادي لإحلال تركيب لغوي جديد محل التركيب المعبر لغوياً عن الصراع الطبقي والاستغلال . فلم يعد جائزاً أن ينطبع وجه مصنع ما بالتناقض بين مالكه وحملة الاسهم من جهة ، وبين البروليتاريا ممثلة في عماله من جهة ثانية ، بل يجب أن تظهر المجموعتان ـ واعضاؤهما من طبقتين متناحرتين ـ وكأنهما شركاء في سيرورة عمل واحدة (مانح العمل (الرأسمالي) متلقي العمل (البروليتاري) . هكذا أُحل محل مفهوم الصراع الطبقي مفهوم « الشراكة الاجتماعية » . وبما أن بعض العمال يوظفون مدخراتهم المتواضعة في عدد محدود من الاسهم ، فإن التحريض الرجعي يطلق خرافة اختفاء الطبقة العاملة غير المالكة ، ويتحدث عن قيام الرأسمالي والعامل بوظائف مختلفة ضمن فعالية واحدة ، وعن أن الفوارق في الثروة والرفاهة غدت من طبيعة كمية وحسب . وبصراحة ، فإنه ليس سهلاً على المحرض الاشتراكي أن يجد تجاوباً لدى ممثلي الفئة ذات الأجر العالي من الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً على الصعيد الصناعي . فالشغيل مالك السيارة الصغيرة ، والمسكن الجديد المجهز ببراد وتلفزيون وغسالة أوتوماتيكية ، ينظر إلى تقويمه كانسان مستغل ومضطهد نظرته إلى تصور عبثي عفا عليه الزمن. والواقع أن المحرضين الرأسماليين قد اقلعوا عن رفض ماركس ، واخذوا يعترفون له بدور تاريخي في القرن التاسع عشر ، مع التأكيد على أن

عالم مفاهيمه لم يعد قادراً على الاحاطة بالوقائع الاقتصادية والسياسية الراهنة . ويتدعم جهدهم هذا بتطور الثورة العلمية ـ التقنية ، التي حولت البروليتاري ، كما يقولون ، إلى « متلقي عمل بياقة بيضاء » لا ينجز اعمالاً جسدية صعبة ، بعد أن حررته الأتمتـة من العمل العضلي ، وتحولت بذاتها إلى مصدر للانتاج الكثيف لسلع الاستهلاك .

١٠ ـ اشكال خاصة للكلمات الشائعة والشعارات اليومية

تظهر لغة السياسة تناقضاً داخلياً يصعّب التحريض في حالات كثيرة ، ويُسهِّل على الرجعية تمويه أهدافها الحقيقية واخفاءها . فمن جهة تنسحب المفاهيم السياسية والكلمات المطابقة لها على مجالات واسعة ، واحياناً على المجال الاجمالي العام للحياة الاجتماعية ، شريطة أن تستخدم رموزاً مركبة متطورة . ومن جهة أخرى يجب على لغة السياسة أن تمسك حتى بأولئك البشر ، البعيدين كل البعد عن فهم المرحلة التكاملية للمفاهيم السياسية الاساسية ، وللكلمات الملائمة لها . طبيعي ، أن لغة السياسة تُشتقُّ ، في النهاية ، من اللغة العادية العامة ، شأنها شأن أية لغة خاصة أخرى . كما لا يمكن ، من حيث المبدأ ، أن نفهم من لغة السياسة إلا تلك الكلمات (مهما كانت الكلمات الوسيطة التي يقتضيها الفهم) المرتبطة باللغة العامة . غير أن الأمر يتطلب ، في السياسة بالذات ، مصطلحات شاملة وبعيدة الدلالة ، تصعِّب بحد ذاتها فهم لغة السياسة كمجال أساسي لفعاليتنا السياسية والاجتماعية . ومن لا يعرف سيرورة التجريد المؤدية إلى رموز سياسية مركبة متطورة ومتباينة ، يميل في العادة لاعتبار التنوعات اللغوية التي تظهر بها مثل هذه الكلمات (الرموز) جملاً محض فارغة . إن على المحرض الاشتراكي أن يتجنب ، بكل طاقاته ، التورط في وضع كهذا ، فكلمة مثل « رأس المال المالي » هي مصطلح سياسي ـ اقتصادي بالغ التجريد والتعقيد ، يستحيل فهمه دون فهم ودراسة عميقين للسياسة والاقتصاد . واذن ، فإن استخدام هذا المصطلح ممكن فقط ، حيث يستطيع جمهور المتلقين استيعاب الروابط التي يصفها . أما من لا يملك هذا الشرط الأولي ، فإنه لن يتصور ، لدى سماعه لهذا المصطلح ، أي شيء ، وسيلجأ إلى موقف دفاعي داخلي ، على غرار ما يحدث دوماً ، حين تتجاوز المفاهيم والكلمات المطابقة لها ، مستوى ادراك المتلقي . إن المحرض يرتكب خطأ سيكولوجياً ، إن هو استعمل هذا

المفهوم . ويستحسن في هذه الحالة المعطاة ، أن يتحدث عن سيطرة البنوك ، مع أن هذه الجملة قد لا تؤدي المعنى المقصود تماماً .

لا يستطيع المحرض تجنب استخدام اشارات لغوية تحمل طابع رموز مركبة متطورة . إن الطبيعة العالمية للحركة الثورية تحتم مثل هذا السلوك ، فعالم المفاهيم والكلمات الاشتراكية ليس مقتصراً على بلد معين ، وقد تسرب قسم منه إلى وعي طبقات الشغيلة ، وانتشر وتجذر فيه ، ولو على شكل مقولات عامة . بهذه الصورة استوطنت كلمات اجنبية كثيرة في لغة السياسة العمالية ، وصارت جزءاً لا يتجزأ منها .

في التحريض الرأسمالي ، الذي يطلب من كتلة الشعب الاساسية أن تنظر إلى الدولة واجهزتها ومؤسساتها وكأنها تلقت قداسة فوق طبيعية ، تمتلك كلمات من هذا النمط ، وخاصة الاجنبية منها ، دوراً خاصاً يختلف عن الدور المحدد في الفقرة السابقة . إن تقليد التحريض بكلمات أجنبية يعود لدى الطبقات السائدة إلى لغة اللاهوت في العصر الوسيط . فقد كانت الأسر السائدة والسلطات والمؤسسات الدينية والسياسية تريد أن تصل ، في هذا المجال من التحريض ، إلى غمر الطبقات المستغلة بالخوف والخضوع حيال الطبقات المضطهدة . وكان من غير المرغوب به أن يفهم المخاطبون الكلمات المستخدمة ، كي لا تتضاءل أوهام الابهة التي توحي بها . ثمة جانب آخر نشأ من مصادفات التاريخ الالماني : ففي الوقت الذي سادت فيه ألمانيا اقليمية المدن الصغرى ، وانعدام وجود سوق موحدة ، تكونت في الغرب الدول القومية الكبرى ، التي تم اقتباس افكارها حول الدولة ، والحق ، والديمقراطية ، وسيادة الشعب ، والبرلمانية . . . الخ ، إلى أن نضجت في المانيا نفسها ظروف مشابهة لظروف الغرب . هذا الوضع الذي ساد منذ القرن السادس عشر يوضح لماذا دخلت الكلمات الاجنبية إلى اللغة الالمانية ، ولم تصل مثلاً إلى اللغات السلافية في روسيا والبلقان . ان الكلمات الشائعة والشعارات اليومية ، ان برزت في رداء كلمات أجنبية ، اتسمت بطبيعة مزدوجة تحريضياً . وكثيراً ما تتعرض خصوصيتها للتحقير على يد العدو السياسي ، باستخدام الكلمات نفسها ضمن ظروف وأطر معينة ، فالفاشيون زمن هتلر استخدموا كلمة « الاممية البروليتارية » كرديف تقريباً « لخيانة الوطن » . لكن المسألة ليست مسألة ثنائية مدلول رمز من الرموز، إذ يلزم لتشويه العدو ، في الغالب، مصفوفة كاملة من مثل هذه الكلمات. وقد نجح الفاشيون الالمان خلال عشر سنوات تقريباً في جعل برلمانية جمهورية فايمار وأحزابها ضحايا للاحتقار العام . فوصم الشيوعيون بأنهم

« دون البشر » ، والاشتراكيون الديمقراطيون بالخيانة، والبرلمانيون البرجوازيون بأنهم نزلاء غرف ثرثرة . ولتحقيق هذه الاهداف ، طمَر الاعداء بجبل من الكلمات الاجنبية مثل « أجير موسكو » و « محرض بلشفي » ... الخ . هنا أيضاً كانت تستخدم كلمات فهمها مستغلق على افهام جماهير غير متنورة سياسياً . لكن البشر تعودوا على طابعها التحقيري ، وكان ذلك بحد ذاته كافياً لابرازها في سائر وسائل الدعاوة والتحريض ، ذات مرة قال الفيزيائي الكبير ماكس بلانك : « الافكار الجديدة لا تفرض نفسها بالانتصار التدريجي على الافكار القديمة ، وإنما تنتصر من خلال جيل جديد ينمو معها ويتعرف عليها ». إننا لا نستطيع الموافقة على نتائج هذا الرأي ، لأن الافكار الجديدة تفرض نفسها في سيرورة النضال الثوري داخل الجيل الواحد أيضاً ، بفضل حقيقتها الموضوعية قبل أي شيء . لكنه من الصحيح أن القوى الرجعية ، في البلدان التي حرمت بها الرأسمالية الاحتكارية المعارضة السياسية والايديولوجية من فعاليتها إلى حد كبير ، تمارس تأثيراً قوياً ، وتكرس عادات سلوكية وفكرية معينة . ويستطيع التحريض المعادي ، في ظروف محددة ، العمل بكلمات أجنبية من النمط المذكور لتحقيق أهدافه ، دون أن يقدم أية شروح أو تعاريف لها ، فتنهال على « المعارض المحتمل » أوصاف معينة يوصم بها ، لتدمير سمعته أمام الرأي العام (قتل السمعة) . ويصح هذا بصورة خاصة بالنسبة للممثلين التقدميين للبرجوازية ، الذين تنصب التهم عليهم جزافاً ، « لأنهم من الخوارج » .

١١ - جوهر وطرائق التضليل

في محاضرته التمهيدية « لاسبوع العلم » حول موضوع « التضليل الاكبر للانسان » ، عرَّف ايلفاين التضليل « كتوجيه للانسان ، سواء أحدثته ضغوطات الاشياء ، أو المصالح الطبقية والسيادية المنظمة ، أو البنية الاقتصادية » . إذا تبنينا وجهة النظر هذه ، كان التضليل « تلك العملية الهادفة إلى دفع الانسان بطرائق ملائمة (سيكولوجية ـ اجتماعية ، سيكولوجية ـ جماهيرية) لانتهاج سلوك معين من اتجاه معين» . وعندئذ يغدو التضليل موضوعاً لكل تحريض ، ولكل لغة سياسية تتوجه إلى فئات عريضة من الشعب .

نحن نرفض هذه النظرة بصورة قاطعة . فهي تحجب المحتوى الطبقي الرجعي للتضليل السياسي ووظيفته الموجهة ضد مصالح وحاجات الشغيلة . فكلمة Manipu-lieren تعني حرفيا : اعداد شيء ما بواسطة مهارات يدوية وفنية (الكلمة مقتبسة من صناعة الجلود) ، وتعني أيضاً الاحتيال والتضليل . إن احداً لن يقول : إن الدولة الاشتراكية تضلل عمالها لدفعهم إلى رفع الانتاج . بينما يمكن القول : إن الصحافة في دولة رأسمالية معينة تضلل فئات واسعة من الشعب بخصوص الروح العسكرية وجشع القوة العظمى . في كلمة « ضلل » ، إلى جانب المعنى الدلالي ، معنى آخر يظهر منه أن كتلة غير مدربة وعاجزة سياسياً توجه إلى حيث يراد لها أن تصل ، دون أن تكون في وضع يمكنها من البت بما إذا كان توجهها في صالحها أم لا . حسب هذا التعريف ، يجب أن يكون في الاشتراكية احتقار لكلمة « التضليل » ، لأنها تصف طرائق تغيير الوعي المميزة لمنهج ونظام السيطرة الرأسمالية ، وللممارسات التي يجب أن تعتبر محاربتها جزءاً من برنامج الثورة .

يتجلى جزء أساسي من حدوث واقعة التضليل (وهذا ليس متضمناً في المعنى

الدلالي للكلمة) في عدم نشوء الربط العكسي (من النمط الذي وصفناه) ، أو في اعاقة نشوئه إلى حد كبير . إن المخاطبين لا يكون لديهم ، في البدء ، أية مقدرة على حماية انفسهم من التأثيرات المنصبة عليهم ، ومجابهتها بتصورات خاصة بهم ، ونابعة من تجاربهم ودراستهم . ويهدف التضليل إلى الحيلولة بينهم وبين التفكير بمدى تطابق نمط السلوك الذي يقادون إليه مع الوقائع المعطاة . بهذه الصورة يحاول العمل التضليلي دفع المخاطبين إلى نمط معين من السلوك ، أو إلى زيادة احتمال حدوثه ، ومحاصرة الانماط غير المرغوب بها ، وجعلها تبدو غير اخلاقية وخرقاء . ويحدث هذا بطريقتين: مرة من خلال تعريض الكلمات والرموز السياسية المركبة المتطورة ، المؤدية إلى السلوك المرفوض، لتبدل منتظم في معناها . وأخرى باخضاع كلمة معينة من اللغة المتداولة للخصم ، وخاصة مفاهيمه السياسية المركزية ، لعملية تشويه متصلة ، تجعل استخدامها يبدو ، في النهاية ، مشبوهاً وغير اخلاقي . وقد طرح أورويل في كتابه « ١٩٨٤ » صورة مشوهة تماماً عن المجتمع الاشتراكي ، لعب دوراً هاماً فيها ما يسميه الاخذ بـ « لغة جديدة » ، ليست سوى تنظيم لغوي عام يشمل اللغة بأسرها ، تستثنى منه سائر الكلمات التي يمكن أن تمارس نقداً ما للأوضاع القائمة . اننا سنغض الطرف عن عبثية مثل هذه التصورات ، فقد صارت الطبقة العاملة ، أكثر فأكثر ، الوارث الحقيقي للتقليد الانساني العظيم ولثقافة الشعوب ولغاتها ، وهي ليست مهتمة بشلل اللغة ، وإنما تقاتل ضده بكل طاقاتها . وإذا كان التحريض البرجوازي جهد لمحو كلمات كثيرة من الاستخدام ، ولجعلها « غير صالحة اجتماعياً » ، لمجرد أنها تصف وقائع لا ترضي البرجوازية ، فإن التحريض الاشتراكي يقصر هذه العملية فقط على الكلمات التي تعبر عن الوحشية والاستغلال والاعداد للحرب . ان تفكير البشر ليس ، بالدرجة الأولى ، مسألة عائدة للغتهم ، ومع ذلك تقوم بين اللغة وعالم الافكار رابطة لافكاك لها ، تمتاز بربط عكسي ملائم . ان ابادة الكلمات التخريبية والمدمرة لقدرة البشر على التفكير السليم ، لا يعدو كونه مهمة أساسية للغتنا السياسية . وهذه المهمة لن تحل على يد السياسي وحده ، وإنما يلعب الادب والتربية دوراً هاماً في ايصالها إلى مآلها .

في لغة السياسة والتحريض الاشتراكيين ، ثمة كلمات تصف بدقة الوقائع السياسية ، ولا يحول أي شيء دون استخدامها عملياً . لكننا لا نلجأ إليها في تحريضنا لاسباب انفعالية ـ شعورية بحتة. ونحن لا نلعب في التحريض الاشتراكي لعبة مزدوجة ، فنقول شيئاً ونعني شيئاً آخر . وإنما نظهر أن استخدام الكلمات لن يكون

مؤثراً ، إن هو اقتصر فقط على الطابع الوصفي المنطقي للغة ، وتجاهل العناصر الشعورية والسيكولوجية الجماهيرية .

يتحقق الاستقرار النسبي للمنظومات السيبرنتيكية ، ما دام جريان المعلومات إليها خاضعاً لقوانين معينة . وتكمن احدى طرائق تأقلم العضويات (يصح هذا بالنسبة للبشر والمجتمعات) مع عالمها في اتباعها لقانون تضييق المعلومات وتوسيعها . فماذا نقصد بذلك ؟ . تتأثر سائر المنظومات السيبرنتيكية بتيار كثيف لا ينقطع من المعلومات ، فإن تركت المنظومة هذا التيار يصل إلى مراكز القيادة والتوجيه فيها ، كانت النتيجة فوضى واختلاطاً في الامور. كي لا يحدث ذلك تُصفّي المنظومة تيار المعلومات ، لتأخذ منه ما هو أساسي يخدم تحسين الروابط بينها وبين بيئتها .

هذه السيرورة لا تعني حرمان المنظومة من الأخبار ، فهي تتلازم دوماً مع ما يسمى توسيع المعلومات ، ومفاده أن المعلومات لا تؤثر كما وردت بالفعل ، (لا تدفع المنظومة السيبرنتيكية إلى نمط سلوكي معين) ، بل هي تلتقي مع المعلومات المخزونة في المنظومة نفسها ، لتشكل معها كلاً واحداً . وعلى أساس هذه المجموعة المعلوماتية تُنتقى الاهداف الملائمة وترسم طرق تحقيقها على خير وجه ، قبل أن تتحول ، في النهاية ، إلى فعل محسوس .

هذا القانون يصح ، وان بطريقة أخرى ، على التحريض والسياسة . فالانسان الناضج والمستنير سياسياً ، والجماعة أو الطبقة المستنيرة سياسياً ، ترفض المعلومات الضارة بها ، وتحول بينها وبين التأثير على وعيها ، أي على مخزن معلوماتها بمحتواه الموجود ، وترفض أن تصبح جزءاً منه . انها تستوعب المعلومات المنتقاة فقط ، وتجعلها جزءاً من خزان المنظومة المعنية . ومهمة التحريض هي دعم هذه السيرورة . إن المحرض الاشتراكي سيجهد لتعريف من يخاطبهم بالمعلومات المعادية لهم بصفتها هذه ، أي كمناورات تضليل وكذب تلحق الضرر بالمنظومة السيبرنتيكية ، إن تم قبولهم لها دون نقد .

سيقول التحريض الرأسمالي إن هذا الوضع غير ديمقراطي ، وديكتاتوري . وسيشير إلى أنه يسمح في مجال سيطرته بمعلومات تضر به وتتعارض مع رغباته . وسيحاول تصوير الاجراءات التي تقوم بها الدولة الاشتراكية لتنقية المعلومات بوصفها تضليلاً . ان الفيض الهائل من المعلومات ، الذي يختلط به الجوهري بالسطحي عن

عمد ، والتناقض الذي يتسم به ، هما لحظتان تطرحان على متلقي المعلومات مهمة لا سبيل إلى حلها تقريباً، ألا وهي استخلاص صورة واضحة من هذه الفوضى حول الوقائع الاقتصادية والسياسية الفعلية . لكن ذلك هو ، عود على بدء ، تضليل بالمعنى الاصلي للكلمة . وقد أشرنا سابقاً إلى أن ما يميز لغة السياسة هو بروز العناصر الشعورية ـ الانفعالية بالقياس إلى العلاقات المنطقية لذلك يصبح المتلقي ، الذي لا يملك حداً أدنى من المعرفة السياسية المنظمة ، كرة عمياء يتقاذفها المضللون . ويغدو انتقاء المعلومات ألهية مسرحية مضحكة بالنسبة لمن يستندون كلياً أو جزئياً إلى جانبها الانفعالي المنصب عليهم .

هناك ملاحظة أخرى في هذا السياق اريد توضيحها بتشبيه . لقد بدأ اسلافنا في العصر الحجري وجودهم الانتاجي كملتقطين لما يجدونه ، وكصيادين . في مرحلة لاحقة بدأت تتكون تدريجياً ، من العالم المعطى ، صور العالم اللاحقة (الزراعة ، تربية الحيوانات . . . الخ) . هاتان المرحلتان نجدهما أيضاً في معالجة وتقويم المعلومات . فالمتلقي غير المدرب سياسياً يلتقط معلوماته التقاطاً تحكمه المصادفه بهذا القدر أو ذاك . وتتسم بالمصادفة أيضاً اللحظات الشعورية الانفعالية التي تحدد ، في النهاية ، نمط سلوكه . أما المتلقي المدرب سياسياً ، فلا يكتفي بما يجده جاهزاً ، وإنما يركّب منه جديداً على صعيدي الافكار واللغة . هذه اللحظة التركيبية يتم تجاهلها في حالات كثيرة . والواقع أن تركيب الجديد يغدو ضرورياً ، حيث يمكن الانطلاق مما هو قائم ، إما لعجز حال بينه وبين عكس الوقائع المعطاة عكساً يتوافق معها ، أو لنقص الدقة التقويمية فيه . وبديهي أن التركيبات الجديدة تطرح إشكاليتها الخاصة . وقد دلل لينين في محاجاته مع تروتسكي أن من الغباء والعبث وضع كلمات أجنبية في محل الكلمات الطبيعية المستخدمة ، القادرة على عكس الوقائع بصورة صحيحة ، ان كانت تلك لا تقول جديداً يخالف ما تحتويه الكلمات الشائعة ، وتبدي قصوراً كبيراً في اثارة المشاعر الايجابية لدى الناس . ان ايجاد التراكيب الكلامية الجديدة المؤثرة هو فن رفيع تمارسه ، وإن على صعيد آخر ، مؤسسات الدعاية الاقتصادية الرأسمالية ، عندما تفتش عن كلمات دعائية تبرز منتوجاً معيناً على حساب مصفوفة المنتجات المشابهة له .

في أيامنا هذه ، يولي التحريض البرجوازي اهتماماً كبيراً لطرائق التضليل . إنه يستعين بالوسائل المساعدة لعلم النفس الاجتماعي وللتحليل النفسي . . . الخ ، ويجري ابحاثاً واسعة واستقصاءات للرأي من أجل وضع أساسٍ تجريبي لنظرية التضليل .

يكمن تناقض التضليل مع التحريض في هدف كل منهما ، بالدرجة الأولى . ففي التحريض يعزز الربط العكسي لدى المتلقين عن وعي ، لتدعيم معارفهم للروابط الموضوعية الاساسية . بينما لا يولي التضليل أية قيمة لهذا الربط العكسي بالذات . ويهتم ، بدلاً من ذلك ، بالربط العكسي الناجم عن التضليل ، لأنه يصلح أساساً لمناورات تضليلية جديدة أكثر حذقاً ومهارة .

عرجنا في هذه الدراسة مرات عديدة على مفهوم وطرائق التضليل . ويهمنا الآن اخضاعها لمنهاجية فكرية ، تهدف إلى فهم أفضل للمناورات التي يمارسها التضليل البرجوازي ، وإلى التأكد من حجم ونوعية اعتمادها على المعارف العصرية للسيكولوجيا الاجتماعية . ونظراً لضخامة وشمول ترسانة التضليل اللغوي ، فإننا سنحصر اهتمامنا ، في البداية ، بأكثر جوانبها أهمية ، على أن نردفها ، في الامثلة العملية اللاحقة ، بإضافة مكملة .

قال أحد الفلاسفة : « الحقيقة قوة تاريخية يؤكد وجودها ، أكثر ما يؤكده ، النفاق الذي يبديه أعداؤها حيالها من جهة ، والمساعي التي يبذلونها للظهور بمظهر المدافع عنها من جهة أخرى» . هذا القول يمكن تطبيقه على اللغة . إذ توجد سلسلة من الكلمات ، وصلت في سياق التطور التاريخي إلى مكانة لا تقدر حتى أعتى الرجعيات على رفضها وتشويهها ، دون أن تلحق الضرر بتحريضها نفسه . من هذه الكلمات « الحرية » و « السلام » و « الديمقراطية » . إن من يتصدون لهذه الكلمات يقومون في العادة بتحوير في معناها يحقق أمرين :

- اخفاء عملية اعداد الشعب ، بالتحريض والدعاوة ، لنمط معين من السلوك هو نقيض السلام والحرية والديمقراطية .

- تسخير المشاعر الايجابية المرتبطة بهذه الكلمات لخدمة التحريض الرجعي .

ويمكن أيضاً شل تلك الكلمات ، التي تصعب أو تعيق فرض نوايا تحريضية معينة ، بالصاق تقويم له طابع سلبي بها (تزويدها بمزاج تحقيري) . فكلمة « الاممية » ، مثلاً ، تتعرض لادعاءات تشوهها ، وتصور الحركة العمالية وكأنها مكونة من خونة لاوطانهم . ويصدق كثير من الناس هذه التهمة ، لأن مصطلح « الصبي الذي لا وطن له » ، الذي الصق بانصار الطبقة العاملة واعضائها منذ القرن الماضي ، واسع الانتشار لدى فئات كبيرة من البرجوازية . ويكمن التاكتيك المعاكس في قلب التقويم

السلبي المستخدم في المجال اللغوي للعدو إلى تقويم إيجابي وعلى سبيل المثال فقد لقب الاسبان المقاتلين الهولنديين من أجل الحرية ، الـذين حاربـوا احتلال اسبـانية لـوطنهم ومحاكم تفتيشها « بالشحاذين » احتقاراً لهم ، وايهاماً للمواطنين «الصالحين» بأنه لا يليق بهم التعـاطف مـع هؤلاء . لكن « الشحـاذين » اعلنـوا أنهم لا يخجلون من اللقب الاسباني ، وانهم « شحاذون من نعم الله » . فحـولوا الشتيمـة في وقت قصير إلى لقب شرف ، وإلى رديف للشجاعة والبطولة وحب الحرية . ويتكثف هذا التاكتيك في كل مرة يراد بها صياغة مفاهيم سياسية مركزية مثل اسماء بعض المؤسسات التي يحاربها المرء ، أو يعمل للدفاع عنها ، ولفرض قبولها على الناس ، وتأتي الاحزاب السياسية في رأس هذه المؤسسات . ويحرص المحرضون الرجعيون ، الناجحون في عملهم ، على عدم اطلاق تسميات على احزابهم ، تمثل تحـديدات وصفيـة دقيقة لهـا ، تعكس سلوكها ونـواياهـا بصورة مكثفة وصحيحـة إلى حد مـا . وهم يلجأون ، بدلاً من ذلـك ، إلى استعمال كلمات واسماء ترتبط بمشاعر ايجابية واسعة الانتشار ، ليكون مردودها الايجـابي كبيراً ، حتى لو كانت الكلمات المعنية تصف وقائع تتعارض كل التعارض مع الوقائع التي يرمي المحـرض إليها . ان الحـزب « الاشتراكي ـ القـومي » كان كـل شيء إلا « اشتراكيـاً » و « قومياً » ، لأن الوعي القومي الصحيح لا يتفق مع العداء للشعوب ومع الشوفينية . لا يغير من هذا الأمر أن خلق الدولة القومية قد حدث في المانيا « من فوق » ، وأنـه لم يتطابق فعلاً مـع مصالـح الشعب . فقد كـان مفهوم الأمـة يحظى في المـانيا ، بسمعـة حسنة ، لأنه جاء بعد عدة قرون من سيطرة المدن الصغرى والتشرذم والوهن السياسي . وعندما وصلت « الاشتراكية ـ القومية » إلى السلطة ، كانت الاشتراكية قد أصبحت قوة عالمية منذ وقت طويـل . ولو حـاول النازيـون مكافحـة النزعتـين القوميـة البرجـوازية الكلاسيكية والاشتراكية ، بصورة مكشوفة وصريحة ، لاصطدمـوا بعقبات راسخـة ، وعوائق لا سبيل إلى تجاوزها ، تحول دون ايصال متاعهم الفكري إلى الشعب ، وبما أن معاهدة فرساي كانت تنوء بثقلها على كاهل الشعب الألماني ، وكانت وثيقة اذلال معنوي ذات نتائج اقتصادية واقعيـة ، كعبء الديـون الهائـل ، والفوائـد الكبيرة ، فـإن اسم « الاشتراكية ـ القومية » امتلك ، قوة ايحائية جبارة .

إن الكلمات التي لا يمكن النيل منها ، سواء بسبب تقاليدهـا أو نتيجة للظروف الاجتماعية ، يمكن ثلمها ، باقتباسها وقرنها بمعنى سلبي . بعد أن نمت سمعـة الطبقـة العاملة ومنظمـاتها في نهايـة القرن التـاسع عشر ، وتعـاظمت إلى حد صـارت الحركـة

العمالية معه قوة سياسية كبيرة ، برزت ، إلى جانب الهجوم الشنيع المكشوف على مصطلحاتها ، محاولة استخدام لغتها نفسها لتحيير الجماهير العريضة وتضليلها ، فاستخدمت النقابات المختلفة مصطلحات النقابات الاشتراكية ؛ لتسهيل وصول دعايتها إلى العمال وتحيير انصار النقابات الاشتراكية ، مستغلة التشابه الظاهري لاصطلاحات اللغة السياسية . لقد أريد الايحاء بأن جميع النقابات تطمح ، من حيث المبدأ ، للشيء نفسه ، مع التأكيد على ارتباط بعضها بمؤسسات دينية ، عَلّه يمنحها حظوة ما لدى المتدينين من العمال .

الكلمات الشائعة المركزية ، التي لا تعالج بهذه الطريقة ، مع أنها تمثل ، في الوقت نفسه ، دعامة أساسية للغة السياسة المعادية ، لا يمكن إنقاص تأثيرها إلا بالابقاء على وظيفتها الوصفية دون تغيير ، واضافة قيمة شعورية تحقيرية لها . وهذا ما يمكن احداثه بأدوات خارجية بحتة مثل وضع كلمة « ما يسمى » أمامها . حين يلجأ التحريض لمثل هذه الأداة المساعدة ، فهو إنما يستعملها كوسيلة لتحطيم الاوهام التي تنتجها لغة السياسة الامبريالية وإيديولوجياتها ، وكأسلوب لفرض الحقيقة وعلى سبيل المثال ، فإن الرأسمالية الإحتكارية تتبجح دوماً « بإنتخاباتها الحرة » ، ناسية أن التحليل الدقيق لآليات السيطرة السياسية لرأسمالية الدولة الإحتكارية يظهر أن الإنتخابات لا يمكن أن تكون حرة ، حيث يحول النظام الإجتماعي ومؤسساته بين جماهير الشغيلة وبين اتخاذ قراراتها على ضوء معرفة الروابط الإجتماعية العميقة وطابع السلطة السائدة . هنا نتحدث بحق عن « ما يسمى » بالإنتخابات الحرة ، أو عن « الإنتخابات الحرة » (بين معترضتين) ، مستخدمين هاتين الكلمتين بمعناهما الوصفي ، مع محاولة تفكيكهما بوسائل لغوية ودلالية معينة ، في الوقت نفسه .

أخيراً ، نود أن نشير إلى وضع مألوف في علم اللغة يستحق اهتماماً خاصاً من لغة السياسة ، ونعني معالجة الكلمات التي تتضمن معاني متعددة ، وتلك التي توجد لها سلسلة من المترادفات . دلالياً ، لا يتغير أي شيء بالإنتقال من كلمة إلى أخرى رديفة لها ؛ والكلمات الرديفة هي حقل ممتاز لمناورات التحريض الناجح في احراز تأثير نفسي .

لا نريد أن ننصرف ، هنا ، إلى الجانب المنطقي والعلامي العام للعلاقات

الترادفية . ما يهمنا هو ، بالاحرى ، أمر آخر : ان الكلمات المترادفة تصف ـ بحكم تعريف الترادف ـ الواقعة نفسها ، فهي ، وصفياً ، متساوية القيمة ومتطابقة ، لكنها يمكن أن تفترق افتراقاً جوهرياً في فعاليتها التقويمية والحضية . لو أخذنا كلمات مثل « السلطة الامبريالية » و « سيطرة سادة الاحتكارات وكبار الملاك » ، لوجدناها مترادفة على وجه العموم . لكن التعبير الأول لا يرقى إلى القوة الصدامية التحريضية التي يمتلكها التعبير الثاني . انهما يصفان فعلاً الواقعة نفسها ، إلا أن التعبير الثاني يخاطب (من خلال تشخيصه للسلطة) قيماً شعورية ، ويستنفر بسهولة أكبر تقويمات سلبية لدى متلقيه . ويتضمن الاستخدام الذكي للغة السياسة ، فيما يتضمن ، التقاط تلك الكلمة من بين المترادفات الكثيرة ، لأنها تحرك ، أكثر من سواها ، من يتلقونها . بتعبير مجرد : من التساوي الدلالي لكلمات متعددة يجب انتقاء الكلمة التي تملك أعلى فعالية براجماتية . فإن كانت الكلمة اجنبية ومعقدة ، نتجت لدينا مشكلة إضافية ، لأنه لا يحل محلها كلمات من لغات أخرى مرادفة لها ، ولأنها تستخدم ، غالباً ، بوصفها اختصارات لتركيبات لغوية كبيرة . فإن شئنا استخدام كلمة اجنبية لا غبار على وظيفتها الوصفية ، وتظهر ، في الوقت نفسه ، جوانب وقيماً شعورية سلبية ، كان من الضروري ايجاد تركيب أو تعبير مرادف لها ، شريطة أن يكون خلواً من القيم الشعورية السلبية للكلمة لاجنبية . وهذا قد يؤدي إلى احلال مجموعة واسعة من الكلمات البسيطة ، الواضحة والدقيقة بمنظور المنطق العلمي ، محل الكلمة الاجنبية . وليس سراً أنه من الضروري ، لمصلحة التحريض ، التضحية ، جزئياً ، بالعناصر العقلانية المنطقية المميزة للكلمة الاجنبية ، لصالح الجوانب الشعورية الانفعالية للتركيب اللغوي البديل .

تنشأ حالة مماثلة ، عندما يكون للكلمة الواحدة نفسها معان متعددة . هذه الامكانية تفتح أمام استراتيجية وتاكتيك التحريض افقاً واسعاً . فإن كان لأحد معاني الكلمة قيمة شعورية ذات تأثير خاص ، تؤدي إلى تقويمات لا لبس فيها ، أُعفي ذلك المرء من ضرورة الدخول في محاجة صعبة ضدها ، أو إضافة معنى تحقيري لها . وهاتان هما الطريقتان المتبعتان لثلم ذخيرة العدو من الكلمات ، والمهمتان الصعبتان في الغالب ، نظراً لتقاليد الكلمات وتاريخها العريق ، ولرسوخها في وعي الشعب أو وعي جماعات وطبقات منه .

تظهر سلطة الكلمة بشكل خاص ، حيث تؤثر في وعي البشر تأثيراً يجعلهم يتصرفون وفق انماط من السلوك لا تتطابق مع الوضع الاجتماعي الواقعي ، ويدفعهم

لصرف النظر عن الحقائق المتعارضة معها ، والنابعة من منظومة وقائع مغايرة تماماً للتسميات التي يستخدمها التضليل . من وجهة نظر نظرية المعرفة لا تنطلق انماط السلوك هذه من الحقيقة الموضوعية ، بل من عالم المشاعر والانفعالات المهجة بالكلمات ، وهذه هي الايدلوجية باسوأ المعاني ، الايديولوجية بالمعنى الذي حدده ماركس وانجلز منذ وقت طويل في كتاباتها . والحال ، إننا اشرنا إلى امكانية التأثير على البشر ، وعلى الجماعات والطبقات الاجتماعية ، بحيث ينهجون سلوكاً يتعارض مع مصالحهم المباشرة والحقيقية ، ويتصرفون ضد مصالحهم الفعلية ، وبما يتعارض معها التعارض كله ، فكيف نفهم هذا من منظور السيكولوجيا الاجتماعية ؟ نعرف منذ وقت طويل أن الدوائر التحكمية ، المحددة لانماط سلوك المنظومات السيبرنتيكية والموضحة لردود افعالها الخاصة ، لا ترجع إلى دوائر تحكمية ذات طبيعة مادية فقط ، بل توجد أيضاً دوائر ذات طبيعة نفسية خاصة . والقيم المفترضة لهذه الدوائر هي ، من جهة ، عوامل توطيد للقيم الخاصة ، وللنشاط النفسي الفعال المؤدي إلى ازالة الخلل الذي يمكن أن يؤثر في سلم القيم من جهة أخرى . هذه القيمة المفترضة للدوائر التحكمية تتطابق ، في المحصلة النهائية ، مع اسباب موضوعية ـ واقعية ، منها الاسباب الاقتصادية ، مع أنها عديمة الجدوى في الحالات المشخصة للتحريض . إن محاولات ارجاع الاحداث الجارية ، وحالات التحريض المشخصة ، إلى سبب اقتصادي مباشر ، ليست سوى محاولة بلهاء . فالبرجوازي الصغير الالماني ، الذي كان يُمشي حياته في بداية الثلاثينات كحرفي أو كتاجر صغير ، رأى في الصناعة الكبرى وبيوتات البيع الكبيرة تهديداً جدياً لوجوده . وكان يحدس بهبوطه الوشيك إلى صفوف البروليتاريا . فتهددت منظومة إحكامه النفسي بالابتعاد عن سلم القيم الذي وضعه لنفسه . ولقد كان التحريض الرجعي قادراً على التأثير فيه أكثر من التحريض الاشتراكي ، لأنه حقنه بأوهام اعادت له توازنه النفسي . ولا نبالغ إذا قلنا أن بزات كتائب الاقتحام النازية قد أشعرت افراد البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى بأنهم استعادوا قوامهم النفسي . ودلتهم منظومة الكلمات الشائعة ، والشعارات اليومية البدائية ، التي لا يحتاج فهمها إلى أي تأهيل سياسي خاص ، على الطريق لاسترداد قيمهم الخاصة . وكانت شعارات مثل « العرق الجرماني » و « المانيا » و « الشعب المختار و « نقل النظام الجديد إلى المانيا » تؤثر في هذا الاتجاه . وقد عجزت الطبقة العاملة الالمانية عن الوصول إلى البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى ، لأنها لم تضع في برنامجها تقديم أوهام لأي كان ، بل استخدمت

طرائق تقطع مع التصورات والمفاهيم السائدة ، واعتبرتها وسيلتها لاستعادة منظومة القيم النفسية الخاصة للمضطهدين .

يعد وجود منظومة تقويمات متمايزة للطبقات والجماعات المختلفة جزءاً لا غنى عنه للتحريض الاشتراكي. فهو لا يستطيع العمل بمكونات نفسية تنصب على أن « من ليس معي هو في الواقع ضدي » ، حتى لو انطلق التحريض الرجعي من مثل هذه الثنائية ، وصنف البشر والطبقات إلى فئتين : واحدة مع ، والاخرى ضد ، ووصمها بالخيانة والعداء . ومهما يكن من أمر ، فإن عدد من يأخذون بثنائية الصديق ـ العدو يتضاءل من يوم لآخر حتى داخل البلدان الرأسمالية . هناك يضطر التحريض للبحث عن اجراءات تاكتيكية تعينه على تضليل الجماهير . وهو يلجأ فعلاً إلى بعض الاشكال البدائية للاستدلال . فإذا كان الاشتراكيون يناضلون في سبيل السلم ، استنتج المحرضون الرجعيون أن كل من يناضل من أجل السلم اشتراكي ، بل شيوعي . ويعرف المناطقة أن هذا الشكل من الاستدلال مطعون بصحته ، لأن الاستدلال يستخدم عموماً في اطار منظومات نظرية متماسكة ، في حين يلجأ التحريض المضلل إليه ، لثقته بمقدرته على استغفال متلقيه . هذا الاجراء يفلح في حالات كثيرة بفرض تسمية جامعة على الاستخدام العام للغة (شيوعي ، عدو ، ديكتاتور ، ثائر) ، وهذا يساعد التحريض في الوصول إلى اهدافه الاستراتيجية والتاكتيكية ، ويسهل عمل آلية الاعلام وفق السيرورة التالية : كلمة شائعة رجعية ← التفكير بالإستناد إليها ← انتاج تقويمات مطابقة لهذا التفكير ← تكون حاضات تعتمد على هذه التقويمات ← نشوء أنماط سلوكية مطلوبة ← القيام بأفعال سياسية ترتكز إلى التقويمات والحاضات المتكونة .

يؤثر شكلان من الربط العكسي بمثل هذا التركيب الكلامي : واحد مباشر يقع على الصعيد النفسي لدائرة التحكم التي ذكرناها ، مؤكداً تأثيره ومعززاً التقويم الشخصي الخاص للقيم . هذا النمط من الربط العكسي يسعى له التحريض الرجعي ويفعل وسعه لتحقيقه . وشكل آخر طويل الأمد وغير مباشر ، يقوم على مقارنة تركيب الكلمات وانماط السلوك المطابقة له مع الحقائق السياسية والاقتصادية . ولا يستطيع المحرض الاشتراكي الانتظار حتى يفعل هذا النمط من الربط العكسي فعله ، وإلا حدثت اضرار بالغة . طوال الفترة التي احرز بها الفاشستيون الالمان النصر تلو النصر في الحرب العالمية الثانية ، كانت دائرة الربط العكسي من النمط الأول فعالة ومؤثرة . ولم تجد الجرائم التي

ارتكبها الفأشست قبل نهاية الحرب ، في المناطق المحتلة ، الا انعكاساً اخلاقياً ضئيلاً، لأنها كانت نتائج للاطروحة القائلة بتفوق العرق الجرماني و « بـ الشعب دون مجال حيوي » . ولم تبدأ الدائرة الثانية من الربط العكسي ، الطويلة الأجل ، بالتأثير ، إلا عندما تلاحقت سلسلة الهزائم ، وتوالت حتى انتهت بالكارثة .

يعمل الديماغوجيون الامبرياليون بواسطة الاستنتاجات الاستدلالية المتهافتة منطقياً ، التي تمتلك ، في الوقت نفسه ، ظاهراً منطقياً يضفي عليها قدرة تأثيرية . هنا يمكن استخدام مختلف اشكال التلفيقات في كل وقت ، ويستفيد التحريض من البدائية المميزة للغته السياسية ، التي بها يتوجه إلى أكثر الغرائز بدائية ، وأكثر اشكال التفكير تأخراً .

تحدثنا عن أهمية الكلمات المترادفة لفعالية التحريض . ودللنا على أنه ليس من الحيوي وحسب استخدام كلمات لها مصفوفة كاملة من المترادفات ، وإنما يقتضي تاكتيك التحريض العمل بكلمات ذات معان متعددة أيضاً . ان الكلمة الواحدة يمكن أن تعني بالنسبة للمحرض شيئاً معيناً ، وشيئاً آخر لخصمه ، وثالثاً بالنسبة للاستخدام اللغوي العام ، كما تمارسه الجماهير . بمساعدة هذه الكلمات المتعددة المعاني يمكن طمس الوقائع ، مهما كانت علاقتها بالحقيقة . إن كلمة « الجماعة الشعبية » كان لها قبل ١٩٣٣ على سبيل المثال معنى معين وطوباوي إلى حد ما ، وكانت فئات واسعة من الشعب تتصور تحت هذا التعبير حياة بشرية مشتركة ومتناغمة تسهم فيها الطبقات والجماعات المختلفة ، تزول منها « التجاوزات » والمركزة المفرطة للثروة في أيد قليلة . وقد استفاد الفاشيون من هذه الوقائع ، واضافوا مصطلح « الجماعة الشعبية » إلى كلماتهم المركزية الشائعة ، مع أنهم قصدوا بها تحويل الشعب إلى جماعة عسكرية واقتصادية منظمة تنظيماً حديدياً ذات مبادىء تقوم على خضوع الجماهير خضوعاً أعمى للقادة ، بعد تجريدها من حقوقها . ولم يطلب الفاشيون من الاوساط السائدة ، وكان هذا هو « التنازل » الكبير الذي قدموه « للجماعة الشعبية » ، سوى التأكيد باستمرار على مساواة « عمال الجبين مع عمال القبضة » في الحقوق ، وتنظيم الاحتفالات لهم ، وجمع الثياب المستعملة لابناء الأسر الكبيرة من بينهم . وقد ترسخت هذه الكلمة في وعي الجماهير إلى درجة أنه لم يعد بالامكان ، في ايامنا ، استخدامها من جديد ، بغض النظر عن المعنى الذي سيعزى لها .

يعتبر المنطق وعلم العلامات من عتاد المحرض . فهو لا يعرف بدونهما ،

الامكانات الدقيقة والفعلية لاستخدام اللغة . ولا يعرف اسلوباً لزيادة كلماته بصورة واعية ومنهجية . وينطبق هذا القول على استخدام معارف معينة من نظرية بافلوف حول المنعكسات الشرطية ، بالشكل الذي يطور في أيامنا على يد النويروسيبرنتيك . ان اللغة هي أحد اشكال تأقلم النوع الانساني مع محيطه ، ومحيطه هو محيط اجتماعي مركب . مثل هذا التأقلم ليس ممكناً بمساعدة المنطق وحده ، وإنما يجب الاستعانة أيضاً بمنظومة من المنعكسات الشرطية تفوق في تعقيدها ما كنا نظنه حتى قبل عشر سنوات .

تملك الكلمات طابع الاشارات ، مع أن مفهوم الاشارات أكثر عمومية بكثير من مفهوم الكلمات ، التي ليست سوى صنف جزئي من الاشارات . وتعلمنا نظرية الاعلام أن الاشارة الواحدة قد تكون حاملاً لمعان متعددة متباينة ، وأنها ذات معنى ضمن النصوص فقط ، أي أننا لا نستطيع القول : هذه الاشارة حاملة لمعنى معين . بل يجب أن نقول : هذه الاشارة تحمل معنى معين بالنسبة لهذا المتلقي ، وهي تحمل معنى آخر بالنسبة لمتلقٍ آخر .

ما قلناه سابقاً هو ، في كثير منه ، نظري إفتراضي . ومهمتنا يجب أن تكون ايقافه على اقدامه فوق أساس تجريبي تدعمه تجارب سوسيولوجية ـ لغوية تدرس تاريخ أكثر الكلمات الشائعة والشعارات أهمية ، وتحلل معانيها في تأثيراتها الايجابية والسلبية . اننا لم نفعل ذلك في هذا الكتاب الا بصورة محدودة ومتواضعة . فيما سيلي ، سنحاول ، بالاستعانة ببعض المجاميع التحريضية الكبرى ، تقديم أساس علمي لما قلناه نظرياً ، وفي الختام سنلمس مسألة كثيراً ما دار الجدل حولها هي هل تملك الكلمات الجديدة ، والمعاني المبتكرة لكلمات موجودة في مجال لغة السياسة تأثيرات تتجاوز هذا المجال ، وهل لمثل هذه الكلمات استمرار نسبي أم انها تختفي بسرعة ، إن تغير الوضع السياسي نفسه ؟ الجواب على السؤال الأول هو : نعم . لو فكرنا مثلاً بلغة التخاطب السياسي للثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ ، لوجدنا أن قسماً كبيراً من كلماتها وشعاراتها قد بقي حياً ، حتى بعد هزيمة القوى الديمقراطية واقامة السيطرة النابولونية . فاستمر الجنود الفرنسيون ينشدون المارسيلياز كأغنية كفاحية ، برغم انهم كانوا قد انقطعوا منذ وقت طويل عن الانطلاق لتحرير الشعوب من الاقطاعية ، وبرغم أن حروبهم تحولت إلى حروب سيطرة بحتة ادت إلى اضطهاد البلدان المحتلة . وتغلغلت المفردات السياسية للثورة الفرنسية ، بقسمها الاكبر ، إلى لغة التخاطب السياسي لسائر التيارات الديمقراطية للقرن التاسع عشر . وليس من قبيل المصادفة أن النازية كافحتها أشد الكفاح ، محلة محل حقوق

الانسان ، هذه الملكية الباقية للانسانية التقدمية ، حق الشعب المرتبط بالدم والارض ، الذي لم يكن ، في الحقيقة ، سوى حق مالكي السلطة . أن تأثير تنظيم لغوي سياسي يبقى ، كلياً أو جزئياً ، بعد عصره ، ان هو وصف جوانب ايجابية أو سلبية في التطور التاريخي . هذا لا يعني أن المشاعر والانفعالات التي ارتبطت فيها مضى بهذه الكلمات ، تستمر معها . وإذا شاء التحريض أن لا يتحدث في فراغ ، كان عليه أن يراعي تاريخية سلطة الرموز السياسية . في مجال الاشتراكية يطرح ذلك مهمة خاصة ، هي مراعاة الطابع التقويمي والحضي للكلمات ، مع ايضاح المفاهيم (مدلولات الكلمات) للجماهير المخاطبة . في هذه النقطة يفترق التحريضان الاشتراكي والرأسمالي ، فعندما يستعمل الأخير كلمات يصعب على المتلقين فحص مدلولاتها في الواقع الموضوعي ، تقتصر المفردات السياسية على كلمات ومفاهيم غائمة ، يصبح اسهام الجماهير الشعبية في الحياة السياسية ظاهرياً فقط . وهذا هو ، على كل حال ما يريد التحربض الرجعي الوصول إليه أصلاً .

في الاشتراكية تتزامل بدايات التطورات الجديدة ، في الغالب ، مع صياغة كلمات جديدة . ويشترط اسهام المواطن في العمل والحكم واتخاذ القرارات أن تكون للكلمات والمفاهيم (وهي محتوى الكلمات الفعلي وروابطها الواقعية) أولوية بالنسبة له ، سيما وان « التفكير هو الواجب الاول للمواطن » .

بهذه الطريقة يمكن تجنب بعض الأخطاء الاساسية الناجمة عن اساءة استخدام وتأويل اللغة ، التي يقيم علماء العلامات البرجوازيون الدنيا ولا يقعدونها من أجلها . والغلطة التي كثيراً ما نوقشت في المنطق الحديث وادت إلى ابحاث معمقة حول روابط التسميات ووجودها ، قديمة جداً . فقد اعتقدت غالبية البشر ، دوماً ، أن وجود كلمة معينة يجد أساسه ، في المحصلة النهائية ، في واقعة تصفها الكلمة . وتوجد في أساس هذا الاعتقاد تصورات سحرية تعود إلى اقدم العصور ، وتفترض أن امتلاك اسم لشيء ما يُكسب المرء سيطرة عليه أيضاً . هذا التصور يؤدي إلى ميل الانسان لعدم اعتبار مدلول الكلمة علاقة ذات حدين ، وانما لأخذها كشيء مطلق . ويعتبر تصور كهذا مغلوطاً في العالم الفكري للمادية التاريخية ، حيث وقائع التاريخ الاقتصادية والسياسية عرضة لتبدل مستمر ، ومثلها أيضاً المفاهيم التي تعكسها في وعي البشر ، والكلمات التي يحاول الانسان بمساعدتها موضعة هذه المفاهيم . ان الاتصال بين البشر

يحدث بمساعدة الكلمات ، وعلى هذا الاساس فقط يصبح الانتاج الاجتماعي ممكنـا . والكلمات هي أيضاً اداة لموضعة التقاليد ، فحين تختفي الوقائع التي تنسحب التقـاليد عليها تبقى فقط الكلمات التي تصفهـا . وهي لا تبقى كتحديـدات وصفية وحسب ، بل ، وفي ظروف معينة ، كمقومات وحاضات أيضاً . في عالم يتمسك بأمسه ، ويحمل طابع العودة إلى الماضي ، عـالم رجعي كعالم الـرأسماليـة الاحتكاريـة ، يلعب التقليد السلبي للكلمات دوراً استثنائيـاً ، يبدأ بـالكتب المدرسيـة ويوغـل في الحياة السيـاسية برمتها .

هذا الفصل من كتابنا يعالج جـانباً هـاماً من لغـة السياسـة ، ويقيم جسراً بـين الاقسام المجردة من الكتاب والتحريض العملي . لكن ذلك ليس سوى جانب واحد من الإشكالية التي تواجهنا . وهو يحتاج إلى اسنـاد منطقي ونـظري ـ معرفي ، عـلى اساس المادية الجدلية والتاريخية ، والافان ما قيل سيبقى ، في احسن الاحوال ، تجريبياً بحتاً ، أو سيكون ، بالاحرى ، من مصفوفة تركيبـات ملقاة إلى جـانب بعضها دون رابـطة ، ومعلقة في الهواء .

١٢ ـ التحليل البرجوازي للغة السياسة

منذ أيام ستيوارت شيز ، وجدت محاولات لابراز دور اللغة في الحياة السياسية والثقافية للبشر. خلال ذلك، حدثت مبالغات عديدة ردت الأحداث والقرارات والنتائج المنطقية والسياسية والاقتصادية إلى مسائل لغوية . لكن هذه المحاولات لم تصمد للنقد . وقد قام بعض الفلاسفة في « الغرب الرأسمالي » بمحاولة لمعالجة الموضوع على صعيد فلسفي ديكمان (معلومات أم إقناع ـ هامبورج ١٩٦٤)، وإن كان يعاني من نقص كبير في معرفة الكاتب المحدودة بالعلاقة بين المنطق الحديث واللغة ، وخاصة بالجوانب النظرية المعلوماتية للغة .

إننا نريد ، لدى تأمل مشاكل التحريض ولغة السياسة ، الوصول إلى الأعماق الكامنة تحت السطح النظري الخارجي . ويؤسفنا أن المنطق ، وعلم العلامات العام ، ونظرية المعلومات ، وأبحاث الاتصالات لم تستخدم حتى الآن إلا بصورة متواضعة في دراسة التحريض ، كما يؤسفنا أنه لم توضع حتى الآن مونوغرافيا نظرية مكتوبة على ضوء متطلبات الممارسة ، وليس العكس. وعلى كل حال ، فإنه لن يمكن على المدى البعيد تفادي القيام بخطوة أخرى لإنشاء مجال تجريدي أكثر عمقاً . لوضع علم للتحريض والدعاوة بالمعنى الصارم للكلمة ، له نظرياته وطرائقه الخاصة ، وكتبه التعليمية المتخصصة ومحاضراته الجامعية . الخ

١٣ ـ استـــراتيجيـة وتكتيـــك التحـريض من منظورات سجالية ـ نظرية

أشـرنا في مـواضع كثيـرة من هذا الكتـاب إلى أن لغة السيـاسة ليست السـلاح الأساسي في الصراع الطبقي ، وإن كانت تمثل إحدى أدواته الهامة . كان ميكيافيلي أول رجل دولة أقلع عن ربط السياسة بالأخلاق ، وافترض بصمت ـ بروحية نظرية السجال ونمط تفكيرها ـ أنه يقف في مواجهة أعداء كذبة وقساة ، لا تأخذهم الرحمة بأي كان ؛ وأن موقفه الخاص يجب أن ينسجم مع هذا الوضع . بتعابير أخرى : افترض ميكيافيلي أنه لا محل للعواطف النبيلة وللفروسية في نظرية السجال . إنما يسيطر المنطق العاري ، بعيداً عما يمكن أن تلحقه الممارسات النظرية السجالية بالانسان من أذى وآلام .

لم يطرح ميكيا فيلي نظرية للتحريض والدعاوة ، لأنـه لم يطرح عـلى نفسه مهمـة كسب الجماهير باستراتيجية وتاكتيك التحريض . لقد كان همه منصباً ، بالأحرى ، على كمـال تقنية الاستئثـار بالسلطة وهـو ، بهذا المعنى ، سلف ممثـلي السياسـة التي تعتمـد استخدام المعارف العلمية ، المتضمنة استـراتيجية وتـاكتيكاً منـاسبين للتحـريض وللغة السياسة . وقد انصرف إلى وضع نظرية استراتيجية وتاكتيكيـة للسياسـة لا تتماثـل مع إدارة الدولة كما نظر لها افلاطون (وهي ادارة مستمدة من المبادىء مـرتبطة ارتباط نسبياً فقط بالحقيقة السياسية) ، وإنما تحتاج دون انقطاع إلى الاسناد التجريبي وتنبثق منه . إن السياسة ، لم تكن في مفهومه موهبة فطرية لساسة عباقرة ، بل غدت تقنية ، أو علماً تقنياً يمكن تعلمه واتقانـه كأي علم آخـر . إن « الأمير » ، وهـو الهمُّ الأساسي لميكيـافيلي ، يستغني عن اسهام الجماهير العريضـة في الحكم . وفنه هـو في المحصلة النهائيـة ، فن استدراج الجماهير إلى حيث تخدم رغباته . أما البشر في مجموعهم ، فليسوا سوى مـادة خام يصوغها التاكتيكي البارع وتقني السياسة كما يشاء .

هذا القصد كان محكوماً بالفشـل ، لافتقاره إلى الأسـاس الحاسم للنجـاح ، أي لنظرية تطور المجتمع كما تتوفر اليوم في المادية التاريخية ، ولانطلاقه من افتراض مغلوط ، جوهره أن البشر لا يلعبون أي دور في التاريخ . لقد توصل ميكيافيلي إلى حقائق جزئية فقط ، وإلى اجراءات تقـنية عملية أما الجماهير التي عليها أن تقـدم الجنود لاستراتيجيته وتاكتيكه العسكريين، فكان يرى ضرورة استدراجها إلى دورها هذا من خلال منظومة حـوافز وحـاضات ، تفـرض عند الضـرورة بقـوة السـلاح . لقـد أبقى هـذا التصـور سيكولوجية اللغة ، والسيكولوجية الاجتماعية ، والسوسيولوجيـا غريبـة عن ميكيافيـلي وأخلافه .

في الثورة الفرنسية ، قبل غيرها ، ظهر أن التحريض ولغة السياسـة الحاذقـين ، قادران على الاسهام بصورة جوهريـة في دفع البشر ، بـرغم الجوع والحـرمانـات ، إلى انجاز بطولات ذات وزن وحجم تاريخيين . ولقد كان سائر القادة الكبار للثورة الفرنسية أساتذة للكلمة . ومن نواحٍ كثيرة كانت هذه هي الامكانية الوحيدة بالنسبة لهم لفرض تصوراتهم ، وللاحتفاظ بالقيادة . وكانت الجمعية الوطنيـة ، حيث خاضت الأحـزاب المختلفة معاركها بصورة مستمرة ، مدرسة لاستراتيجية وتاكتيك التحريض ، وللسيطرة التقنية على لغـة السياسـة . ثم لعبت اللغة دوراً هـاماً في تـوثيق الروابط بـين الممثلين المختلفين للطبقة العاملة ، إبان صعودها وتزايد دورها ، عن طريق الاستخدام المشترك لمصطلحات لغوية واحدة .

إننا نعتقد أن السياسة مسألة مرتبطة بالتحريض أو بلغة سياسية ذكية . ومـع أن السياسة هي ، قبل كل شيء ، قضية تنظيم وسلطة مادية ، فإن النظرية لا تصبح دوماً قـوة ماديـة ، لأنها تكون في الغـالب ملكاً لأقليـة صغيرة من البشر . بينـما وعي الناس السياسي ، المتأثر بالتحريض والدراسات السياسية ، وبوسائل الاتصال السياسية ، هو الذي يتحول إلى قوة مادية تعبر عن نفسها في الاضرابات ، والمظاهرات ، والانتفاضات المسلحة وسواها من الأعمال الثورية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاجتماعي .

١٤ ـ التأثير المتبادل للغة والسياسة

مذ وجدت الطبقات (في أعقاب انحلال الجماعة الأولى) وجدت السياسة . إن هدف السياسي يتجلى في إرادة طبقة أو جماعة ما اكتساب شيء ما ، أو الحصول والسيطرة على شيء ما ، وفي نشاطات طبقة أو جماعة أخرى للدفاع عنه والحفاظ عليه ، واعلانه كنظام طبيعي أو إلهي . ويتم الوصول ، في أغلب الأحوال ، إلى أهداف السياسة بالعنف ، أو تتم على الأقل محاولة الوصول إليها بالعنف ، غالباً . وتتنوع محاولات العنف من التهديد ، إلى الاكراه ، إلى الصراع بوسائل عسكرية مكشوفة ، وفي المحصلة النهائية ، فإن نظرية السياسة هي نظرية استخدام العنف والوصول إلى السلطة . ويمارس العنف بأشكال مختلفة ، ويُفرض بوسائل اقتصادية ، أو تنظيمية ، أو عسكرية ، أو بواسطة مؤسسات الدولة . كما يمارس بصورة غير مباشرة ، بامتلاك الطبقات السائدة لوسائل الوصول إلى المعلومات ، أو لوسائل معالجتها ونقلها ، أو بالتلاعب بوعي المضطهدين في حدود معينة وتوجيهه . ومع أن الطريق الأخيرة تبدو معقدة ، فإن أكثر الديكتاتوريين قسوة لا يستطيع الاستغناء عنها . وعلى كل حال ، فإن هذين النمطين من العنف ، المباشر وغير المباشر ، يستخدمان بحسب الوضع الماثل للصراع الطبقي .

يلعب الخداع والتضليل الفكري دوراً خاصاً في الديمقراطيات البرجوازية الكلاسيكية ، التي لا تأخذ بها ، لكونها أكثر إنسانية ، بل لأن الطبقة السائدة تطمح للوصول إلى أهدافها دون أن تجابه مقاومة اقتصادية وسياسية عنيفة . ويقتضي هذا الأمر ، غالباً ، استخدام لغة السياسة ، لتقديم قيم وهمية ، يتلقاها الكادحون بوصفها مُثُلاً عليا تحتذى ، ومبادىء تشكل القاعدة المطلوبة للمجتمع العادل . في رأسمالية المنافسة الحرة ، يعتبر التحريض في البرلمانات ، والمقالات في الصحف ، أدوات لنشر شعارات مثل : « الطريق مفتوح للمُجد » و « كل واحد يستطيع أن يضمن يومه

وغده » ، ويتركز الموضوع الأساسي لمثل هذا التحريض على أن الفاقة الاجتماعية تعود إلى نقص في اجتهاد الفقراء ، وإن هناك أمثلة كافية تبرهن على وصول بعض أعضاء أكثر الطبقات فقراً إلى الثروة والرفاه . تمتلك اللغة ، كوسيلة لاستراتيجية السلطة وممارستها ميزة أخرى . إن ممارسة السلطة بالعنف العسكري والبوليسي والاقتصادي هي بالنسبة للمضطهدين نتاج لضعفهم الاجتماعي . أما التضليل التحريضي فهو يستهدف النتيجة الاقتصادية والسياسية عينها التي يحققها العنف ، مع تأثيره في المخاطبين تأثيراً متصلاً يفضي بهم إلى قبول القيم التي تضعها الطبقة السائدة سياسياً . فضلاً عن أن ممارسة السلطة بالضغط الاقتصادي والسياسي المكشوف يقود إلى تشكل مقومات وحاضات سلبية لدى المضطهدين ؛ ان الطبقة السائدة ستضع ، في هذه الحالة منظومة من الحاضات ، لكنها ستفرضها بالاكراه ، لأنها ليست افرازاً لوعي الجماهير الشعبية ، المضللة .

لا يعمل التحريض الرجعي بوسائل وأدوات المنطق والعلم ، وإنما يستغل لغة السياسة للتعريج على حاجات ومشاعر من يضللهم . فإن قمنا بتحليل علمي ، لوجدنا الحاجات المعنية غير قابلة للتحقيق ، والمشاعر المقصودة خطيرة . ولقد أثر النازيون في الفلاحين تأثيراً عظيماً ، حين طرحوا شعار « الاستيلاء على الشرق بالسيف والمحراث » ، الذي بدا وكأنه سيعالج مشكلة الجوع للأرض في الريف الألماني ، خاصة لدى الفلاحين الصغار والمتوسطين . فقد تراءى لقسم من سكان الريف الفقراء جداً أن امتلاك مزرعة في أوكرانيا أو سواها ، بما فيها من فلاحين وخادمات وعبيد من الشعب المحلي ، هو حلم مغرٍ. لقد كان جوبلز يفكر على النحو التالي : ثمة أناس لهم حاجات ومشاعر معينة علينا أن نزرقهم بمحرض لغوي ينتج ، بالاقتران مع محتوى مخزنهم المعرفي ، الاجابة المطلوبة ، وهي : الاستعداد لحرب الاستيلاء على الشرق ، وتقويم البشر هناك ككائنات من نمط منحط . . . الخ ، وعلى كل حال ، فإنه بقدر ما يكون الوعي السياسي للمخاطبين مرتفعاً ، يخفق التضليل في التأثير عليهم . في الحالة المعاكسة ، يمكن التنبؤ إلى حد ما بالتأثيرات التي ستحدثها العملية الاعلامية ، وبالمقومات والحاضات التي ستترتب عليها . ومن الطبيعي أن تؤدي المدلولات المختلفة للكلمة الواحدة إلى ردود فعل جوابية متباينة . وتمتلك الكلمة في مجال التحريض السياسي ، غالباً ، الأولوية حيال المفهوم ، الذي هي مدلوله . هذا ما يمكننا من مخاطبة فئات مختلفة من البشر ، ذات مصالح متباينة بالكلمة نفسها ، وتلقي رد فعل جوابي

واحد عليها . ولو عدنا مرة أخرى إلى شعارات الثورة الفرنسية ، لوجدنا أن الحرية والمساواة تعنيان أمراً معيناً للجماهير البرجوازية الغنية ، وأمراً آخر لجماهير الفلاحين الفقراء والحرفيين . لقد كانت المساواة بالنسبة للبرجوازية هي مساواتها مع النبلاء، والغاء امتيازاتهم حيالها . في حين عنت بالنسبة للمضطهدين والمستغلين المساواة في الملكية ، وأمام القانون ، وفي الاسهام بسلطة الدولة . برغم تباين هذه المدلولات ، فقد لعبت الكلمة دور رباط موحد ، وحشدت القوى لانتصار ١٧٨٩ على الاقطاعية .

إن مدلول كلمة ما يرتبط ، في النهاية ، بعلاقتها مع ما تدل عليه . هذا الزعم يبدو بحاجة ماسة للاستكمال ، وقد وصل الأمر إلى أن بعض المؤلفين اقترحوا تعريفاً ميدانياً لمفهوم المدلول . ورأى هؤلاء أنه يجب ، في البدء ، وضع تعريف لغوي بحت : مدلول كلمة ما هو جماع الروابط التي تلعب فيها كلمة معينة دوراً بالنسبة لشخص أو لطبقة ما . . . الخ . مثل هذا التعريف يعتبر المدلول صنفاً تجريدياً لسائر النصوص المتشابهة ، وينفي وجود مدلول للكلمة بالمعنى المطلق ، ليفسح في المجال « لمدلولات » تختلف باختلاف البشر وجماعاتهم . وللأسف فإن المحرضين كثيراً ما يقعون في هذا الخطأ ، فيطابقون بين مدلول كلمة وتكرار ورودها في نص معين ، مستنتجين من ذلك الدور الذي تلعبه بالنسبة لشخص أو لطبقة ما . هذا الاجراء كان له ما يبرره ، لو كان المخاطبون فئة متجانسة إلى حد ما . أما في الحالات الشائعة ، فإنه يؤدي لتحول التحريض والدعاوة إلى لعبة مصادفات ، قد تنتهي وقد لا تنتهي بالنجاح .

التعريف الثاني للمدلول هو : جماع التقويمات والحاضات المستثارة بالكلمة ، أو المعززة بها . إذا شاء المرء أن يقوم بخطوة ماركس لتحويل النظرية إلى قوة مادية ، كان عليه أن يدخل في هذا التعريف جملة الأفعال التي تستثيرها أو تعيقها ، تهيِّئُها أو تعززها الكلمة ومدلولها . وهذا لا ينطبق ، من جهة أخرى ، على الكلمات المستخدمة في لغة السياسة وحسب ، بل ينطبق على لغة السياسة أقل من سواها ، بسبب وجود مراتب تجريدية مختلفة في السياسة والتحريض ، تجعل ما هو صحيح بالنسبة للكلمات الأساسية البسيطة ذات المدلول البسيط الواضح عموماً ، يمثل نصف حقيقة ، أو غلطة كبيرة بالنسبة للكلمات المعقدة ، حاملة الرموز المركبة المتطورة . إن المرء ، بقدر ما يصعد إلى الأعلى في تراتب عتبات التجريد اللغوية ، يجد صعوبة في الاستخدام الملائم علمياً ، والناجح استراتيجياً للكلمات ، لأسباب كثيرة منها تزايد عدد مدلولاتها .

هذا ما يمكن قوله حول التعاريف الميدانية لمفهوم المدلول . والواقع أن التحريض المعادي للتقدم لا يستطيع العمل ، في الغالب بكلمات شائعة ، لأن كل إنسان يعرفها ويعرف روابطها مع ما تدل عليه ، ومع المقومات والحاضات المطابقة لها . هذه « الشهادة » بالذات غير مرغوب بها ، ولهذا يفضل المحرضون الرجعيون التعامل مع كلمات مشتقة من المراتب التجريدية العليا ، لسهولة التلاعب بها . صحيح أن هذه الكلمات معروفة بدورها لغالبية البشر ، لكن المفاهيم الملازمة لها غير معروفة بنفس القدر ، مما يفتح ميداناً واسعاً أمام التضليل هو ، في الوقت نفسه ، ميدان البلادة والتجاوزات السيكولوجية . والحقيقة أن هذا الميدان مفتوح على مصراعيه أمام الأخطاء التي يرتكبها المحرضون أيضاً ، حتى لو كانوا محرضين ماركسيين ، مع أن محتوى تحريضهم صحيح عموماً .

يحرز التحريض الرجعي النجاح في عمله ، إن هو استند إلى تقنيات العلم الحديث ، وخاصة منها ما نريد تسميته بتاكتيك الأكاذيب اليومية القصيرة الأجل ، حيث يدور الأمر حول اكاذيب لها ظاهرياً جوهر حقيقي ، أو يتلقاها المخاطبون لاعتقادهم بأنها تتضمن بذرة من الحقيقة ، أو لشعورهم بصحتها . فإن جوبهت بالحقائق ، وافتضح امرها كأكاذيب ، نفيت بطريقة تلقي الذنب في الخبر الكاذب على مصدر المعلومات ، شريطة أن يبقى ، برغم النفي ، أثر من الكذبة الأصلية في وعي من تلقوها . هذا التاكتيك لا يمكن مكافحته ، ببساطة ، من خلال اتهام العدو بالكذب ، بعد ظهور الحقيقة . فالتحريض المعادي يستبق هذا التطور ، ويؤمن نفسه في الوقت المناسب ضده .

ويطبق هذا التاكتيك على الأحداث الإقتصادية والسياسية الهامة نسبياً . ويبرز إلى الواجهة بقوة أكبر لدى استخدام ما نسميه الرموز المركبة المتطورة ، التي هي دالات لوقائع اقتصادية وسياسية وفكرية ذات درجة تجريدية عالية ، تتضمنها كلمات من مثل « الإشتراكية » و « الرأسمالية » و « التقدم » .

يستخدم التحريض الإشتراكي بدوره رموزاً مركبة متطورة ، بل إنه ملزم باستخدامها ، لضرورتها في وصف الحقائق العلمية الكامنة في اساس سياسة تقوم على العلم . فأين يكمن الفارق بين التحريضين الأشتراكي والرأسمالي حيال هذا الاستخدام ؟ ان الوقائع الاقتصادية والسياسية العالية التعقيد لا يمكن ، في الاشتراكية أيضاً ، فحصها من قبل كل من يرغب بذلك ، لأن المعلومات حولها قد لا تكون

متاحة ، وإذا كانت متاحة ، فإن معالجتها بطريقة هادفة قد لا تكون ممكنة بالنسبة لكل شخص . وإنما يفعل فعله هنا الجانب الشعوري للثقة بسياسة دللت دوماً على نجاحها ، واتضح مدلولها الإيجابي في حياة الطبقة العاملة والشغيلة . مع العلم بأن هذه الثقة ليست عمياء ، بل هي مبنية على أساس عقلاني ومنطقي .

من المفهوم أن التعامل مع رموز مركبة متطورة أكثر صعوبة من التعاطي مع التكوينات اللغوية البسيطة نسبياً . وبما أن الرموز المركبة لا تجابه الواقع الذي تدل عليه بصورة مباشرة وبسيطة ، فإن صعيدها يمتلك حياة خاصة لها قوانين تطور نسبية خاصة بها . لا يغير من هذا حقيقة أن المنطق والجانب النظري ـ المعرفي للكلمات المركبة لا زال مجهولاً بوجه عام ، وان لها قيمة شعورية ـ انفعالية كبيرة ، قادرة على استثارة المقومات والحاضات المطلوبة . فلو تأملنا كلمة مثل « الوطن » ، لوجدنا أن لها مدلولات متعددة ، ويستغلها التقدميون والرجعيون في تحريضهم . ونريد أن نذكر، هنا ، بالكلمة المنزوعة من سياقها والقائلة : « ان البروليتاريين لا وطن لهم » ، وكيف يستغلونها لادانة العمال ، وخاصة المنظمين منهم ، ولو صمهم بأنهم « صبيان لا وطن لهم » ، حتى بعد أن غدا امتلاك العمال للوطن واضحاً جداً بانتصار الإشتراكية . ذلك لا يعني ، على كل حال ، أن المفهوم البرجوازي للوطن لم يكن يتضمن أي مدلول بالنسبة للطبقة العاملة ، فالتاريخ المشترك ، والتقاليد الثقافية ، والمكتسبات التقنية والفكرية للأمة (وهذه خيرات انتجها الشغيلة والمضطهدون أنفسهم) تشكل ما يمكن اعتباره وطناً للعمال ، في ظل السيطرة البرجوازية . أما وطن الرجعية فهو شيء آخر . إنه يتضمن مكونات تشكل حدوداً فاصلة بينه وبين الشعوب الأخرى ، ربما عنت احتقار هذه الشعوب وكرهها . ان كلمة « وطن » تصف في النظام البرجوازي وقائع مختلفة عما تعنيه بالنسبة للعمال وسواهم من المنتجين الكادحين ، وتتناقض مدلولاتها تناقضاً كبيراً ، إذ يتضمن حب الوطن ، متى كان حقيقياً ، احترام الشعوب الأخرى ، بينما يحتوي مفهوم الوطن البرجوازي ادعاءات تعصبية كثيرة حيال الشعوب والأمم الأخرى .

يمثل المفهوم الرجعي عن الوطن رمزاً مركباً متطوراً ، يشترط تحليله المعمق تأهيلاً علمياً ومعرفة تاريخية من جهة . لكنه لا يحتاج ، بسبب بنيته الشعورية الانفعالية ، لأي ايضاح علمي من جهة أخرى ، ويستطيع التحريض الرجعي العمل بهذا المفهوم دون الاستعانة بالعلم . أما المفهوم الاشتراكي للوطن ، فهو أكثر تعقيداً وأغنى محتوى ،

ويقوم على أساس علمي ، لا يستغني فيه عن الجانب الوصفي ـ التعييني للكلمة ، لكونه الشرط المسبق لتشكل المقومات والحاضات المطلوبة . لهذا السبب يؤثر المدلول الرجعي لكلمة الوطن بسرعة ، بينما يؤثر المفهوم الاشتراكي للوطن على الأمد الطويل . فهو يتطلب من المخاطب بذل جهد فكري ، كما أنه يتحقق بالتدريج . ويمكننا ، على ضوء ما قلناه ، فهم ما يحدث في حالة نشوب الحرب بين بلد رأسمالي وآخر ، إذ تنطلق موجة من التعصب القومي تحملها كلمات تطفح بالحقد . ولقد استخدم النازيون مفهومهم عن الوطن كوسيلة للحقد والنهب والسرقة والقتل ، وبرروا به هذه الأعمال الشائنة .

في مجال الكلمات المجردة ، يحض جوهر اللغة نفسه على مثل هذه المناورات . لقد كانت المناقشة حول المفاهيم المجردة من المرحلة التجريدية العليا ، والكلمات المطابقة لها ، منذ آلاف السنين موضوعاً للفلاسفة ورجال اللاهوت . .

وسبق لنا أن أشرنا إلى أن علم المنطق المعاصر ، بجهازه المتطور ، لا يزال يواجه في هذا المجال متاعب تصعب السيطرة عليها وضبطها مفهومياً . ويسيطر اعتقاد عام في الحياة اليومية ، وفي اللغة السمتخدمة فيها ، بأنه متى وجدت الكلمة ، وجد بالتأكيد شيء تدل عليه ، وتتخذ هذه المسألة سمة خاصة للمحرض ، متى فكر في إطار مقولات التقدم والاشتراكية ، لأنه يتعامل ، في الغالب ، مع كلمات ذات توجه مستقبلي . وعبارة مثل « لكل حسب حاجته » هي مبدأ لنظام اجتماعي لم يوجد بعد ، ولهذا فهي تصطدم حتى لدى بعض أنصار التقدم بالمعارضة وعدم التصديق . إن التحريض الرجعي لديه هنا فرصة ممتازة لكي يوضح للجماهير ، ودون أن يكون بحاجة للاتيان ببرهان علمي على صحة أقواله ، أن الاشتراكية ليست ، كنظام اجتماعي ، سوى حلم من الاحلام ، أو مناورة تضليلية كبرى .

تسهل نسبياً مراقبة فعالية التحريض في مجال المفاهيم التحريضية السياسية الرئيسية ، فعندما يريد عمال منجم ما الأضراب ، لأن الرأسمالي يريد اغلاقه ، تكون الرابطة بين كلمة «الأضراب » ومدلولها، ورابطتها مع المقومات والحاضات المستثارة ، بسيطة وواضحة . كما أن مراقبة تأثير الشعار سهلة أيضاً ، يمكن استنتاجه من النسبة المئوية للعمال المشتركين في الأضراب ، ومن الفترة التي يقرونها لصمودهم ، إن رفض صاحب المنجم مطالبهم . ولكن كيف يمكن مراقبة تأثير الرموز السياسية المركبة المتطورة ؟ . ان هذه واحدة من أصعب المهام .

في الحالات الملائمة يمكن اللجوء إلى الطرائق الكمية للاحصاء والحساب

الاحتمالات ، ولنظرية العيِّنات الاختبارية . . . أما المهمات التي تنجز بفعل رقابة كهذه ، فهي من طبيعة مزدوجة : فيمكن من جهة دراسة رأي المخاطبين حول تأثير التحريض والدعاوة ، ويمكن ، من جهة أخرى ، توجيه الطرائق الاحصائية إلى هذه أو تلك من نتائج التحريض . وحين يتم الوصول ، عبر حملة تحريضية فعالة وشاملة ، إلى رفع انتاجية أحد المصانع وتنفيذ خططه الانتاجية ، يكون لدينا مقياس صادق لتأثير التحريض . ويقتدى عادة في دراسة نتائج التحريض بانموذج الصندوق الأسود البسيط : لنفترض وجود وضع معين للوعي مرتبط بانتاجية معينة للعمل ، ولنعط كمدخل إلى هذه المنظومة تركيباً تحريضياً ما يؤدي ، بالنتيجة ، إلى ارتفاع انتاجية العمل وتغير الوضع الذي كان قائماً . عندئذ سيكون لدينا شرح مبسط لما نعنيه بالصندوق الأسود .

هذا الانموذج ، الذي اخترناه ، هو أنموذج حد أقصى مطبوع بطابع ذي صفة مثالية . في الواقع ، لا حاجة على الاطلاق للتأثير الذي تمارسه الرموز المركبة المتطورة في التحريض ، من أجل إحداث التبدل المطلوب . لنفترض أن الجهد التحريضي يتضمن ، أساساً ، عناصر اخلاقية مثل رفع الانتاج برفع اخلاقية العمل . ولنفترض أن التأثير المذكور للرموز المركبة قد بدأ عند هذا الحد ، فهل يكون التبدل في انتاجية العمل نتاجاً للتأثير الإيجابي للتحريض وحده ؟ . من الممكن جداً أن يأخذ بعض الشغيلة على عاتقهم بذل الجهود المطلوبة في النداء الاخلاقي ، لوعيهم بأن ذلك سيدر عليهم أجر أكبر . ان انموذجنا المبسط لن يساعدنا على إيجاد جواب شاف ، لأنه يجب أن ندرس كيف أثر التحريض المبني بناء أخلاقياً ، في جوهره ، على العناصر المختلفة للوعي ، وما هي البواعث المعطاة فعلاً التي أدت إلى حدوث تبدل في السلوك . لا نريد وضع أبحاث الرأي واستقصاءات الرأي العام بواسطة معاهد سيكولوجية - اجتماعية موضع شك ، وإنما نريد للتحريض الاشتراكي أن يبذل جهوداً كبيرة جداً في هذا المجال . وإذا كان يمكن ، في البلدان الرأسمالية ، التنبؤ بنتائج الانتخابات البرلمانية بحدود خطأ لا تتجاوز + ٥ عن النتيجة الفعلية ، فإن ذلك برهان قاطع على صحة هذه الطريقة ، يقدمه لنا الواقع . ان اعتراضنا ينصب فقط على إدعاء هذه الأنماط من الاجراءات الاحصائية القدرة على الاحاطة بالواقع من كل جوانبه . اننا ، على كل حال نحبذ أنموذج الصندوق الأسود (توجد منه نماذج كثيرة بينها ما هو أفضل من أنموذجنا) ، لأنه يظهر الحدود المتاحة لعملنا .

لا يهتم السياسي والمحرض فقط بتأثير الاستخدام الاستراتيجي والتاكتيكي للكلمات ، بل هو يريد معرفة الاسباب الكامنة وراء حدوث التأثير . على هذه الأرضية دون سواها ، يمكن استغلال التحريض ونتائجه ، والكلمة وتأثيرها كادوات مساعدة إضافية لتحليل الأوضاع الاجتماعية . ربما بدا هذا الجانب في مرتبة ثانوية بالنسبة لأهمية التحريض المباشر ، إلا أنه بالغ الأهمية ، عموماً . ان الموضوع الرئيسي ، في مخطط مدخل - مخرج بسيط ، ليس هو دراسة الرابطة بين الكلمات المختارة وردود الفعل عليها (هذا الاجراء ربما كان هاماً لدعاية أحد البيوتات التجارية الاميركية الكبرى ، وربما أخذت به سياسة تعمد إلى طمس أوضاع ذات طبيعة نوعية بكتل واحجام كمية) لأنه لا يكفي لعرض وتصوير الروابط بين الكلمات والمقومات والحاضات والأفعال الناتجة عنها ، بوصفها علاقات نوعية ، غير كمية ، تقوم بين مدخل ومخرج صندوق أسود ما . ولو كان الأمر بهذه البساطة ، لاستطعنا حل مشكلة التحريض المعقدة بواسطة لوائح تتضمن ، إلى جانب المدخل اللغوي ، المخرج التابع له ، الذي سيترتب عليه حتماً . ان لوائحنا يجب استكمالها ، بحيث تترتب على محرضات لغوية معينة ، باحتمالية معينة ، أفعال معينة . وبقدر ما تكون الصناديق السوداء (سواء كأناس متفردين أم كجماعات من البشر) معقدة في بنيانها الداخلي ، بقدر ما تزداد صعوبة التنبؤ المسبق بمخرج معين ، وصعوبة حسابه انطلاقاً من مدخل معين . فإن كان للمدخل اللغوي طابع دال ، ينقل للمخاطبين ، بالدرجة الأولى ، معارف حول وقائع ، أثبت الصندوق المعقد ، عن طريق الربط العكسي ، ما إذا كانت الدالات انعكاساً مطابقاً حقاً للوقائع المعنية . فإن وجد أنها لا تتطابق معها ، تزعزعت مصداقية التحريض المعني إلى حد كبير ، وقد تنتفي تماماً . أما إذا كان المدخل المعني مقوماً أو حاضاً يثير انماطاً معينة من السلوك لدى الصندوق الاسود . انصرف اهتمام الصندوق ، بمساعدة الربط العكسي (مقارنة الوضع الجديد مع الوضع القديم) إلى دراسة الفائدة أو الضرر اللذين رتبتهما عليه الافعال الناجمة . فإن كان الصندوق الأسود ذا بنية بدائية ، لم يحدث أي ربط عكسي على الاطلاق ، أي ان المراجعة بالمقارنة مع الحقيقة ، لا تجري عن وعي ، بل تفرض نفسها ببطء ، وبصورة عفوية . وتجهد وسائل الاتصال الجماهيري في البلدان الرأسمالية لخلق تماثل بين مختلف الصناديق السوداء (البشر) ، يقوم على أكثر المستويات التي يمكن أن توجد هذه بها بدائية . بتعبير آخر : ان البشر وجماعاتهم ، والطبقات ، يسهل تضليلها والتلاعب بها ، بقدر ما تكون معارفها السياسية ضئيلة ، وينخفض مستواها الثقافي العام .

هنا أيضاً توجد تناقضات جلية بين التحريضين الاشتراكي والرأسمالي ، وإن ترتبت ردود فعل البشر وجماعاتهم ، في الحالتين ، على الكلمات ومجاميعها . ولا يغير من ذلك أن الايديولوجية يقررها ، في النهاية ، الواقع الموضوعي وخاصة جانبه الاقتصادي . ان اشكالية التحريض هي إذن ، بوجه عام ، اشكالية تبسيطية يومية ، غير أنها تُعرض هنا في ضوء جديد ، يجعل منها مشكلة ايديولوجية أيضاً . والحال ، ليس الصراع بين التحريضين الاشتراكي والرأسمالي حول وعي البشر صراعاً بين آراء علمية ونظريات مختلفة ، بل هو ، في جوهره ، صراع طبقات متناحرة وايديولوجياتها . صحيح أن سلوك البشر يتحدد ، في المحصلة النهائية ، بموقعهم الاقتصادي والسياسي والحقوقي . (ونحن نؤكد على مقطع في المحصلة النهائية) أما في البدء ، فتؤثر هذه العناصر الموضوعية بقدر ما تحدد نوعية تراكب أنماط السلوك البشري مع ايديولوجية معينة . هذا هو السبب في أن الايديولوجية تظهر في السياسة ، ولغة التحريض كمعطى أولي ، في حين تبدو العوامل الموضوعية ـ الواقعية كتنويعات لها فقط حسب ما قلناه سيأخذ الأنموذج العام الشكل التالي : ايديولوجية ← فعل يعتمد على هذه الإيديولوجية (معلل بسيرورات اقتصادية موضوعية واقعية) ← وضع سياسي جديد أساسه الفعل المعين بالإيديولوجية ← مقارنة لنتائج الفعل مع النتائج المرجوة ← تأثير معكوس على الإيديولوجية . فإن تطابقت نتائج الأفعال مع الأهداف المقررة ، تأكدت صحة الإيديولوجية . وعندما لا تتطابق ، فإن الايديولوجية تبدو ، مرة واحدة أو بالتدريج ، سيئة التعليل ، وترفض في النهاية .

هذا الانموذج يبدو واحداً بالنسبة للرجعية والتقدم ؛ انه مخطط تقني بحت لدراسة تأثير التحريض . غير أن التعارض بينهما يتجلى في امتلاك عالم الاشتراكية لايديولوجية علمية ، وفي الاصرار على تغيير الايديولوجية تغييراً مخططاً كهدف أساسي للتحريض ، وأولوية هذا القصد مصونة رغم تراجعه أحياناً إلى المؤخرة حيال أهداف مشخصة معينة . فعندما ندعو في مصنع ما للتوفير في استهلاك المواد الأولية ، يظهر ، في البدء ، وكأننا ندعو لمهمة تقنية مقتصرة على المصنع المعني ، وتشكل جزءاً من تنظيم العمل وزيادة الانضباط . إلا أن التحليل الاعمق سيدل على أن السلوك الايديولوجي للعمال هو المسألة الجوهرية هنا أيضاً .

تُبرز وجهة النظر الداعية إلى البحث عن بواعث السلوك الاجتماعي للبشر في المجال الايديولوجي بالدرجة الأولى (يحدد الواقع الايديولوجيا في المحصلة النهائية ، وفي

المحصلة النهائية فقط . هذا ما نريد التأكيد عليه) العلاقة بين التعيين الوصفي والمقوم والحاض في ضوء جديد . لقد عرفنا أنه توجد تعيينات وصفية ومقومات وحاضات في شكل كيميائي نقي إلى حد ما ، تمارس وظيفة واحدة فقط . بيد أننا نعرف أنه توجد كلمات تمارس الوظائف الثلاث مجتمعة ، وإن اختلفت درجة قوتها وتبعيتها للنص الذي تبرز فيه، فتأخذ السيرورة الفكرية العلمية، عندئذ، الشكل التالي: الواقع الموضوعي تعيين وصفي مقوم حاض ـ سلوك علمي (تجربة ، تأسيس نظرية ، تنويعاتها ، اكتساب قوانين جديدة بالاستدلال . . . الخ) . هنا يستطيع المرء التحدث عن عملية انعكاس هي في أساس سائر العمليات الأخرى : إن الواقع الموضوعي ينعكس في مفاهيم ، تتموضع من جانبها بواسطة اشارات لغوية . تبدو الأمور في المجال التحريضي للايديولوجية في صورة مختلفة عن الصورة السابقة ، إذ يُبرز الدور الأساسي للمقومات والحاضات اللحظة الانشائية ، والإيجابية ، والفعالة في التفكير والسلوك البشري ، مقابل اللحظة السلبية بمعنى ما للانعكاس . وعندئذ سيتخذ المخطط التأثيري الصيغة التالية تقريباً : الايديولوجية ـ التقويم المشتق منها (معلل بالوقائع الموضوعية ـ الفعل المؤسس بالايديولوجية . نستنتج من ذلك أن الكلمة الواحدة ، ومجموعة الكلمات الواحدة ، تمتلك مدلولات مختلفة ليس حسب النصوص اللغوية المختلفة فقط ، بل حسب النصوص الايديولوجية المختلفة أيضاً ، فيعتبر بالنسبة للايديولوجية الرأسمالية مقوماً إيجابياً الكثير مما هو مقوم سلبي بالنسبة للايديولوجية الاشتراكية .

بعد هذه الملاحظات التمهيدية نستطيع الانصراف إلى سؤالنا الأصلي : متى يؤدي نمط معين من التحريض إلى التغيير المطلوب لنمط السلوك . ومتى يكون التحريض عديم التأثير؟ . يتكون المؤثر التحريضي من عناصر مختلفة . وهناك خطر كبير في أن يُعزى نجاح أو اخفاق الجهود التحريضية إلى عناصرها المغلوطة . إليكم مثالاً يوضح ذلك : كانت مؤسسة كارل تسايزيينا خلال الحرب مصنعاً عسكرياً بالدرجة الأولى ، فقام الاحتلال السوفياتي بتفكيكها . وبقي في المصنع قسم من الآلات القديمة تجاوزها التطور . ولاسباب مختلفة كانت إعادة تشغيل المؤسسة ذات أهمية قصوى ، فسخر التحريض نفسه لعملية إعادة بناء المشروع ، والوصول إلى طاقته السابقة ، واستعادة اسواقه في المانيا والعالم . وبسرعة مذهلة نهض المصنع من الانقاض ، وأعيد إلى وضعه السابق ، إذا اعتقد المرء ، الآن ، أن النوعية الخاصة للتحريض الاشتراكي ، دون

سواها ، هي التي انجزت هذه المعجزة الاقتصادية الصغيرة ، فإنه سيرتكب ، على الأقل ، أخطاء جزئية كبيرة . إن الذي وقف وراء المعجزة لم يكن ، بالدرجة الأولى ، اخلاق عمل جديدة ، ولم يكن أيضاً التحريض الاشتراكي وحده ، بل كان روح تسايز القديمة ، روح الفخر بتسايز ، الشركة العالمية بتقاليدها التقنية والعلمية الكبيرة . هذه القطعة من روح الارستقراطية العمالية ، من الايديولوجية التي لا يربطها بالماركسية أي رابط ، كانت العامل الأساسي في التأثير على سلوك عمال المصنع .

في كتابه « لودفيج فويرباخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الألمانية » استشهد انجلز بمثال على تأثير العناصر التاريخية ، وذكر أن التأثير الاجتماعي يتركب من رغبات فردية لا حصر لها ، ومن أهداف وغايات كثيرة . وان التأثير الكلي الذي ينتج ، في النهاية ، عنه قد يتعارض تمام التعارض مع رغبات الافراد الداخلة فيه . هذا القول يصح أيضاً على القضايا التي يثيرها تأثير التحريض على الكتل والبشر . هنا أيضاً يتم الانطلاق من التقويمات السائدة في الكتلة التي يخاطبها التحريض ، ومن العلاقات القائمة فيما بينها . أما النتائج فتكون متعددة الاحتمالات ، لأن المقومات المتوفرة لدى الفئات الشعبية التي يخاطبها التحريض في قضية معينة . قد تكون شبيهة « باستدارة الجرس » ، تتمحور حول قيمة وسطية معينة . في هذه الحالة ، يكون الوضع العام سهلاً نسبياً . لكنه يصبح أكثر صعوبة بكثير عندما تتمحور المقومات حول نقطتين متباينتين تبايناً جوهرياً ، أي حين يسود ، في قضية معينة ، رأيان رئيسيان متعارضان ، تكون ، بالقياس معهما ، التقويمات من الأنواع الأخرى نادرة ، وتفتقر لأي مدلول بالنسبة لرد فعل الجماهير على التأثير التحريضي . أخيراً قد يبرز وضع يكون فيه ، لإشكالية القضايا سلم كامل من المقومات . وهذا هو الوضع الأكثر صعوبة بالنسبة للمحرض .

تحتم الصيغ المختلفة ، التي يظهر بها رد فعل المتلقين على التحريض ، ضرورة المعالجات التحريضية المتباينة للظواهر التي تجابهنا في سياق هذه العلاقة . هذه المعالجة ليست أمراً يقتضيه علم العلامات فقط ، بل هي تستند أيضاً إلى معطيات السيبرنتيك ونظرية الاعلام .

عرجنا ، في مكان سابق ، على العلاقة بين القيم السياسية والرموز الكلامية المعبرة عنها . والحال ، أن لكل طبقة ، ولكل جماعة أو فئة من البشر ، منظومتها الخاصة لتصنيف القيم الاقتصادية والسياسية والفلسفية ، ولها بصورة خاصة قيمها الاخلاقية .

وسنعالج من هذه المنظورات ، الحالات الثلاث الممكنة من حيث المبدأ ، والنتائج المترتبة عليها بالنسبة لعلم التحريض . ولنبدأ بالنمط الأول .

في هـذا النمط ، تتخذ بنيـة قيم الجماعـة أو الطبقـة المخاطبـة ، لدى عـرضهـا الاحصائي البياني ، شكل منحنى جاوس تقريباً . فيطرد أولئك الاشخاص من الطبقة أو الجماعة المعينة ، الذين لهم ، كلا منتمين ، آراء تخالف ما هو مشترك في منظومة القيم الكاملة ، إلى الهوامش والتفرعات الخارجية للمنحنى . والمعالجة الإيجابية لهـذه الحالـة (للآراء الاخرى) سهلة الاكتشاف . إنها تكون باعطاء المنحنى شكلاً تتزايد عموديته ، وبتطوير تاكتيك خاص حيال اللامنتمين . إننا نجد البنى الشعبية من هذا النمط ، ذات التوزع القيمي الموحد نسبياً ، في الديكتاتوريات الرجعية ، التي تحاول ، بجماع ما تحت تصـرفها من وسـائط المعلومات ، وبـالقوة البـوليسية ، إمـا إبادة من يخـالفـونها الـرأي اجتماعياً ، أو التأثير عليهم ، إلى أن يمكن ادخالهم في الاطار الداخلي لمنحنى جاوس .

علينا أن نفهم هذا النط (بنية متجانسـة من القيم تعتبر أسـاساً لأفعـال البشر) كانموذج سجالي ، وبالاخص كسجال استراتيجي متناسق ، لا يتكافأ الربح الذي يجنيه هذا الجانب فيه مع الخسارة التي تصيب الجانب الآخر . في اميركـا ، مثلاً لا يعتبـرون خسارة الحزب الديمقراطي كسباً للحرب الجمهوري وبالعكس ، لأن للحزبين منـظومة القيم السياسية والاقتصادية نفسها . وفي كل الأحوال ، فإن للمعركة الانتخـابية بينهـما هدفاً جـانبياً ، هـو إيهام النـاس بأن في بـلادهم ديمقراطيـة كاملة . وتستـطيع الـطبقة السائدة ، في ظروف كهذه ، الاستغناء عن الاستخدام المعلن والمفضوح لسلطة البوليس والدولة ، وتترك مقاطع في الدستور لتغذية الشعب بوهم الديمقراطية الكاملة السائدة في بلاده ، شريطة أن لا تتضمن ما يهدد سيطرة الطبقة المهيمنة . في الصراع التحـريضي للحزبين المتعارضين ، أو في صراع التحريض الواعي مع فئة معينة من البشر ، أو مـع طبقة يصطدم عندها إمـا بالتعـاطف ، أو بالـلامبالاة والنفـور ، يصبح انتقـاء السـلوك التاكتيكي الصحيح مشكلة بالغة الصعوبة . على صعيد اللغة يرتبط هذا الوضع بحقيقة أن التناقض لا يكون في التعيينات الوصفية ، بل في المقومات والحاضات . فإذا ما لقمت مداخل مناسبة (كلمات شائعة ، شعارات يومية) لمـنظومات اجتمـاعية (اسـرة ، فئة وظيفية ، حزب ، طبقة. . . الخ) ، ترتبت عليها كنتائج (مخارج) مقومات وحاضات جزريـة بصورة مطلقة من وجوه كثيرة . في حين تبرز المقومات التي لا تستند إلى تأملات

منطقية ، وخبرات ومشاهدات (تعينيات وصفية) بصورة عفوية وعرضية ، ويصعب استشرافها مسبقاً .

من الناحية الكمية يتعامل التحريض ، شأن سائر الفعاليات الاجتماعية ، مع المقادير الاحصائية وتبدلاتها ، ويمكن للمصادفة أن تلعب فيه دوراً كبيراً ، بل انه يمكن للتحريض بأسره أن يكون حدثاً محض عرضي مهما كان أساسه العلمي . من جهة أخرى يمكن ، باجراء تحريضي يعتمد طريقة المحاولة (الخطأ والصواب) أن نجد حتى في الأوضاع السيكولوجية الجماهيرية المعقدة كلمات توصلنا إلى النتيجة المطلوبة بأكبر قدر ممكن من الاحتمالية (دون مصادفة تقريباً). في التحليلات العملية للامثلة ، التي سنقوم بها فيما بعد ، سنوضح هذه الملاحظات المجردة بصورة مشخصة .

إذا نحن حافظنا على تماسنا مع نظرية السجال ، حددنا مفهوماً مكان النمط الثالث : ثمة أوضاع سياسية تُدرك فيها الصراعات الاقتصادية والسياسية والايديولوجية كسجال بين أشخاص متعددين ، فيجد التحريض نفسه حيال مهمة صعبة تقتضيه إنجاز وظائف متضاربة في وقت واحد . هذا يفرض عليه ، مثلاً ، تجزيء مجموعات صغيرة إلى زمر متعددة ، وتجميع هذه ، في الوقت نفسه ، تحت وجهة نظر موحدة ، لتحقيق أهداف سياسية معينة مختلف عليها بين الزمر .

١٥ - أنماط علامية مختلفة للغة السياسة

اقمنا في شروحنا السابقة تماثلاً بين لغة السياسة ولغة التحريض . لكنه توجد مجالات من لغة السياسة تتميز تميزاً واضحاً عن مجالات التحريض . ومع أن الفصل بين هذه المجالات ليس من اختصاص كتابنا ، فإننا سنجريه ، تجنباً لسوء الفهم ، منطلقين من البنية الداخلية للوعي الاجتماعي ، كما رسمها فريدريك انجلز في كتابه « لودفيج فوير باخ ونهاية الفلسفة الكلاسيكية الالمانية » .

ثمة مجالات واسعة من الاقتصاد والادارة والحقوق والاخلاق والفلسفة لا يمكن شرحها دون مساعدة المفاهيم السياسية والمصطلحات المعبرة عنها . فإن حدث وشرحت بدونها ، كان شرحها غير علمي . إذا تأمل المرء الجوهر الطبقي للبنية الفوقية بمنظور سيبرنتيكي ، وجد أن لعناصره الأكثر أهمية وظيفة « ناظمة » تتركز في « اطلاق » نشاطات وانماط سلوكية معينة للبشر ، موجهة لترسيخ البناء التحتي . في هذه السيرورة ، قد تبرز تناقضات جدلية بين العناصر المتفرقة المكونة للبناء الفوقي ، مثل التناقضات بين السلوك السياسي الحاصل والمرتقب لاحدى الطبقات. لكنها تناقضات تحسم ، في النهاية ، ودوماً، لمصلحة السياسة. إن العلم نفسه ليس مستثنى من هذه العلاقة . وإذا ما شاء المرء أن يقدم لوحة كاملة لاستخدامات وتشعبات لغة السياسة،لكان عليه أن يدرج فيها مجمل البناء الفوقي ، ببنيته الداخلية التي تترابط مجالاتها المختلفة بطرق متنوعة ، وتؤثر في بعضها بقوة متفاوتة . إن مجالات البنية الفوقية المرتبطة بالسياسة هي : القانون والدولة ، وخاصة قضايا دستور وقانون الدولة ، والايديولوجيا ، والاخلاق الاجتماعية . أما الرباط الاشد قوة فهو بين السياسة والاقتصاد . وبما أننا ننوي تحديد موضوعنا ، فإننا سنقصر حديثنا على لغة القانون ، أو على الرابطة بينها وبين لغة السياسة ، وعلى الصيغ اللغوية التي توصف بواسطتها علاقات

وعي الدولة ، والاشكال التي يقتصر موضوعها على الاقتصاد السياسي .

لغة القانون هي لغة سياسية ، وليست لغة تحريضية مباشرة . ويتشكل محتواها من صيغ القوانين ، وتعاريف المفهومات ، ومعايير السلوك . هناك من لا يعتبر لغة القانون من لغة السياسة ، لأنها لا تخدم احزاباً معينة ، بل تستخدم لعرض وقائع اجتماعية - موضوعية .

ويعتقد بشر كثيرون في مجتمع الاستغلال أن التعسف والدناءة وشهوة السلطة لدى الطبقة السائدة ناجمة عن خرقها المتصل لمعايير القانون ، الـ « عادلة » بذاتها . كما يعتقدون في البلدان الرأسمالية أن القانون فوق الاحزاب ، وان ما ينقص المضطهدين هو اكراه الاغنياء على التقيد بمعاييره .

هذا الظاهر الموحي بالموضوعية ، تدين لغة القانون به إلى حد كبير لشكلها ولبنائها المنطقي . ففي هذه اللغة تبرز مفاهيم معرَّفة تعريفاً دقيقاً ، وتتوفر روابط منطقية صورية . كما يمكن ، على وجه الاجمال ، استنتاج الحكم على اوضاع معينة استنتاجاً منطقياً ، بالاستناد إلى المعايير القانونية العامة . بيد أن معايير القانون هي ، في الواقع ، سياسية وايديولوجية ، بقدر معايير السلوك السياسي نفسها . وليست التعاريف التي تضفي صرامة منطقية على لغة القانون ، كما يقول المناطقة المعاصرون ، سوى تعاريف توكيدية (إثباتية) يضعها حقوقيو الطبقات السائدة ، ممن يرسون أساس لغة القانون في شكل دستور مكتوب ، ويملكون سلطة اصدار التفسير المطلوب للمعايير القانونية ، ان نشب نزاع حولها . والحقيقة أنه لا يوجد « قانون بذاته » ، وأن قضايا القانون هي قضايا سلطوية . وهذه ليست بدورها سوى قضايا سياسية ، قضايا صراع طبقي . مع ذلك يجدر بالمحرض التقدمي مراعاة أن التحريض المعادي يُصدق في الغالب ، ان هو تستر بصياغات لغة القانون . وتساند هذا التأثير وتعززه الاستقلالية المدّعاة للقضاء في المجتمعات البرجوازية الديمقراطية . على كل حال ، فإن كشف الجوهر السياسي - الايديولوجي ، والمناورات التضليلية المرتبطة به ، هو أصعب في القضايا القانونية منه في قضايا السياسة العامة .

عندما يعالج المحرض الاشتراكي مسائل لغة القانون ، ويعمم قضاياها ويناقشها ، عليه أن يبرز الأمر الاساسي التالي : إن قانون الدولة الاشتراكية يفترق عن قانون الدولة الرأسمالية افتراقاً جذرياً ببساطته ووضوحه ، وبقابليته للفهم من الجماهير

العريضة . وقد أشار فريد ريك انجلز نفسه إلى أن كلمات « الحرية ، المساواة ، العدالة » ، التي أخذت في الدستور الثوري للثورة الفرنسية ، متعددة الدلالات بطبيعتها . ولا زال الوضع على هذه الصورة حتى الآن . فالقانون البرجوازي مرغم ، من جهة ، على انتحال طابع «اللاتحزب ، وهو يشترط في المصطلحات التي يستعملها أن توحي بذلك . لكنه يجب ، من جهة أخرى ، أن تكون هناك امكانية لتفسير هذه المصطلحات بطريقة تبرز معها الأولوية الطبقية للطبقة المهيمنة . وحين يتصرف العدو الطبقي الممسك بزمام السلطة في الدولة ، بما يتوافق مع المعايير القانونية ، وبما يتلاءم مع تفسيراتها ، فإنه لا يبقى أمام المحرض المتوجه إلى الجماهير ، سوى أن يشرح لها ، شرحاً علمياً ، الروابط بين القانون والسياسة ، والتحزب السياسي للقانون . ونحن لا ننصح المحرض بهذا الاجراء ، سواء من الناحية الاستراتيجية أم التاكتيكية ، بسبب الجهد اللغوي الهائل الذي يتطلبه الشرح . وربما كان من الافضل ، تحريضياً ، البحث ، في حالة كهذه ، عن مدلولات جديدة لمفهوم القانون . بكلمات أخرى : ان البرهان على أن لغة العدو هي اداة يزيد بمساعدتها امتيازاته وسلطته ، لهو أكثر صعوبة من البرهان على أن الجهاز القانوني الذي يراقبه العدو ، ولغة القانون لديه ، يؤديان ، في المحصلة النهائية ، الوظيفة عينها . وتكمن الصفة الخاصة للغة القانون في بقاء كلماتها راسخة في وعي الناس ، حتى بعد أن يتجاوز الزمن الظروف التي عبرت المعايير القانونية عنها . وفي حين يتغير التفكير السياسي للبشر بسرعة نسبية ، عندما يطرأ تغير جوهري على الظروف السياسية ، يتغير التفكير القانوني ببطء شديد ، فيصعب على المحرض فرض انماط جديدة من السلوك ، والتأثير إيجابياً في الوعي الاجتماعي باتجاه معين . نود أن نذكّر ، هنا ، بالفلاحين الذين رفضوا عام ١٩٤٦ توسيع ممتلكاتهم بما يتجاوز مساحة خمسة هكتارات ، بحجة أن زيادتها ستزيد على حساب الغير « حرام » ، مع أن هؤلاء الفلاحين كانوا يتبنون رأي الطبقة العاملة السياسي بصدد سيطرة الملاك الكبار . لقد كان على احساسهم التقليدي « بالحق » أن يقوم بقفزة نحو وضع نوعي جديد للوعي .

ترتبط قضايا القانون ولغته بقضايا السياسة ولغتها . لكن لهما ، بطريقة ما ، حياة خاصة تحول دون تطبيق طرائق التحريض السياسي عليهما ، رغم ثبوت جدارتها في المجالات الأخرى . لقد تغيرت معايير الحق وفق تغير البنية الاجتماعية ، وكذلك تغيرت ، بتغيرها ، لغة القانون ومدلولات كلماتها . ومن ينظر إلى كلمة « مدعي عام » يفهم ما رمينا إليه ، فهي تثير الخوف في قلوب العمال داخل المجتمع الرأسمالي ، لأن

نشاط المدعي العام موجه ضدهم . لقد كانت المعايير القانونية في كل عصر ، التعبير الايديولوجي عن ظروف السلطة ، وخاصة عن العلاقات الاقتصادية للطبقة السائدة . وكانت سائر العلاقات القانونية ، والحقوقية السابقة ، إذا ما استثنينا بعض حالات الديكتاتورية ، مُقَنّعة ايديولوجياً ، فوجب على لغة القانون أن تمتلك ، إلى جانب وظيفتها الوصفية ، وظيفة أخرى تقويمية ذات تأثير مُقنع . وبرغم قيام هذه اللغة على تعريفات لا غبار على منطقيتها من الناحية الظاهرية ، فإن الطبقات السائدة كانت مرغمة دوماً على صياغة لغة القانون بما يوحي أنها تصف وقائع موضوعية مستقلة عن الأحزاب ، وبما يسمح ، في الوقت نفسه ، بتفسير المصطلحات القانونية تفسيراً يخدم على أفضل وجه مصالح الطبقة السائدة . وكانت مسألة التفسير المطلوب قضية تخص الأجهزة المكلفة باصدار الاحكام ، القادرة على فرض تفسيرها للكلمات كتفسير وحيد صحيح . ولا شك إن عمل المحرض يصبح أكثر سهولة ، إن هو برهن على أن الاجهزة التنفيذية للطبقة السائدة تأوِّل المصطلحات القانونية تأويلاً يتجاوز النص نفسه . وعلى كل حال ، فإن التلاعب بالقانون هو علامة من علامات ضعف الطبقات السائدة ، تتكتم عليه وتحيطه بالسرية .

منذ المجتمعات الأولى ، حين وجد ما يمكن اعتباره حقوقاً ذات صلاحية عامة ، بقي حياً حنين ومطلب المضطهدين والمستغلين نحو معايير قانونية ملزمة . ويجب ، لدى معالجة المفاهيم القانونية والكلمات المعبرة عنها ، مراعاة أنها راسخة في اعماق وعي البشر . هذا يعني أن للقانون ولغته حرمة خاصة ترفعها فوق « الشجار » السياسي اليومي . ولا تزال هذه الاوهام تعيش في ممارسة كثير من البلدان . . وكثيراً ما تستخدم كنقطة ارتكاز في محاولات الاقناع السياسي التي تقوم بها الطبقات السائدة .

ثمة نوع خاص من لغة السياسة هو لغة جهاز الدولة الرأسمالي ، ولغة الادارة والشرطة . . . الخ ، أي اللغة الرسمية . هذا النوع من اللغة يطرح على المحرض الاشتراكي مهمتين : أن يوضح ، أولاً ، لجماهير الشغيلة الطابع الطبقي للدولة الاشتراكية واجهزتها . في ظل علاقات السيطرة الرأسمالية تواجه الادارة وسلطة الدولة البشر بوصفهما معطيين مستقلين نسبياً ، بينما يكون الشغيلة في الاشتراكية حملة هذه السلطة ، وتكون الدولة الاشتراكية المنظمة السياسية للكادحين الذين تقودهم الطبقة العاملة . المهمة الثانية للمحرض ، وهي ليست موجهة نحو الداخل بل نحو الخارج ، هي البرهان على

أن أجهزة الدولة البرجوازية ليست سوى أدوات للاضطهاد والاستغلال . واثبات ذلك أسهل بكثير من البرهان على الشرط الطبقي للمعايير القانونية ، سيما وان الكلمات التي تصف جهاز الدولة البرجوازي وحملته تستدعي ، عموماً ، مقومات وحاضات سلبية ، وإن البيروقراطية البرجوازية تقدم بنفسها ما يكفي من المبررات للنيل منها .

يجب أن نؤكد باستمرار أن الاحداث وانماط السلوك الفعلية تكتسب في كل الحالات الاولوية المطلقة ، حيال اللغة التي تصفها . إن الاولوية ليست اذن للغة الادارة ، وانما للطابع الطبقي ولنمط سلوك الادارة المرتبط به . وبما أن جهاز الدولة والادارة يؤثران مباشرة في حياة البشر ، فإن للكلمات المرتبطة بفعاليتها جذوراً عميقة في الوعي الفردي والاجتماعي . يترتب على هذا أن النشاطات الادارية ، التي توصف عادة بكلمات معينة ، تبقى قادرة دوماً على انتاج المقومات التي ارتبطت باستخدام الكلمة حتى اللحظة الراهنة ، مع أنها ربما تكون قد غيرت طابعها منذ وقت طويل . اليكم مثالاً بسيطاً يثبت ذلك : لقد دمرت الثورة الفرنسية الكبرى الاقطاعية الفرنسية ، ووضعت محل الادارة الاقطاعية ادارة برجوازية . وكان قادة الثورة الفرنسيون يستخدمون مفردات جمهورية روما من عصر مجتمع ملاك العبيد . إذا ما استثنينا العبيد ، فقد كان يبدو من المفردات وكأن مواطني هذه الجمهورية كانوا يملكون حريات ومؤسسات للدفاع عنها ، اندثرت في مجرى تطور التاريخ . أما الثورة الفرنسية التي اعادت هذه الحريات ، فكان عليها أن تثبت صلاحيتها كقوة تاريخية بمقدار تحقيقها لها . وقد استغل دعائيو ومحرضو الثورة هذه التقاليد القديمة المتأصلة ، وسهل لهم فرض مؤسساتها الادارية الجديدة واقع أن لغتها كانت تستثير مقومات ايجابية .

الاقتصاد هو أكثر المجالات ارتباطاً بالسياسة . هذه الحقيقة تحتم أن تكون الحدود بين لغة السياسة ولغة الاقتصاد غائمة تقريباً . والواقع ، أنه توجد كلمات سياسية كثيرة لها معنى اقتصادي بالدرجة الأولى ، والعكس صحيح . وتفغر فاها هنا أيضاً هوة لا سبيل إلى تجاوزها بين ممارسة الدول ذات الانظمة المختلفة . فالنظام الاشتراكي يعمل وسعه لتوضيح الرباط الوثيق ، بل الوحدة الموجودة بين السياسة والاقتصاد . وهو يزود الكادحين بمعارف اقتصادية تمكنهم من الاسهام بصورة خلاقة وحرة في التخطيط والادارة والانتاج ضمن المصانع . وتتصرف الرأسمالية عكس ذلك ، فهي تبذل جهوداً مضنية لتقنيع العلاقة بين الاقتصاد والسياسية ، بل ولإنكارها انكاراً مطلقاً . مع أن الاحتكارات تحاول امتلاك القوة السياسية ، على أساس قوتها الاقتصادية ، لتراكم

بواسطتها ميزات اقتصادية جديدة لها .

هذا التناقض في الموقف من علاقة السياسة بالاقتصاد له أهمية كبيرة بالنسبة للتحريض ، لأن نوايا الكذب والنفاق الرأسمالية لا تظهر في أي مجال تطبيقي من مجالات لغة السياسة ، قدر ما تظهر في مجال الاقتصاد . « ما يناسب روكفلر ، يناسب الولايات المتحدة » . هذه الجملة المعروفة تصلح برهاناً على الطريقة التي تدعو البرجوازية بها لعملياتها المالية والصناعية . وتبذل البرجوازية الجهود لتصوير هذه الصفقة أو تلك وكأنها تخدم ، في الواقع ، الديمقراطية والرفاهة العامة ، وليس سلطة الاحتكارات المعادية للشعب . وإذا كنا قد قلنا ان الرابطة بين الاقتصاد والسياسة تتجلى بأبهى صورها في الاشتراكية ، فإننا نستطيع قول العكس عن الرأسمالية ، حيث يستنفر جهاز الدعاية باكمله لاقناع الشعب بأن هذا الاجراء الاقتصادي أو ذاك لا علاقة له اطلاقاً بالسياسة ، وأنه قضية شخصية بحتة . وتتكثف هذه الجهود بشكل خاص ، متى تعارض أحد الاجراءات الاقتصادية مع مصالح الجماهير تعارضاً لا سبيل إلى إنكاره .

يجب أن يكون الترابط بين السياسة والاقتصاد واضحاً ، والارتباط بين لغة السياسة ولغة الاقتصاد جلياً ، إذا أردنا ، في الاشتراكية ، اكتساب مقومات اقتصادية إيجابية من المقومات السياسية الايجابية ، خاصة واننا لا زلنا نشهد حالات كثيرة يوافق فيها قسم كبير من جماهير الشغيلة على مسألة سياسية جزئية ، وعلى طريقة ونمط حلها ، دون أن يوافق تماماً على النتائج الاقتصادية المترتبة على هذا النمط من التفكير والسلوك السياسي . بعد عام ١٩٤٥ ، حين قضي على سلطة الفاشست ، قرر شغيلة منطقة الاحتلال السوفيات آنذاك السير على طريق ديمقراطي معاد للفاشية ، وقد انحازت غالبية الشعب لهذا النهج السياسي ، واعترفت بأنه ضروري وعادل تاريخياً . ومن المعروف أن مهمة اقناع الناس بالنتائج الاقتصادية المترتبة على سياسة كهذه كانت أكثر صعوبة ، لأن ذلك كان يعني الاستغناء عن الاشتراك في مشروع مارشال ، وبذل الجهود لبناء الاساس الاقتصادي بالقوى الذاتية ، والانصراف لسنوات طويلة عن حاجات اقتصادية أساسية . إن المحرض الاشتراكي يستطيع التدليل على نجاح عمله ، إن وصل الشعب إلى انشاء تطابق بين تفكيره السياسي وتفكيره الاقتصادي .

يسعى المحرض الرأسمالي إلى حرف انظار الجماهير عن الروابط التي لا تنفصم ، في الواقع الموضوعي ، بين السياسة والاقتصاد . وهو يعمل لتصوير استقلالية المجال

السياسي عن المجال الاقتصادي . ويدفعه إلى هذا إيمانه بعدم صلاحية اللغة الاقتصادية الرأسمالية لانتاج مقومات إيجابية لدى متلقيها . إن كلمات مثل « صراع المنافسة ، الربح ، السوق الحرة . . . الخ » تبعث لدى المخاطبين مقومات سلبية ، ويتصاعد ذلك حين تعقد الصفقات المشخصة ، سواء حدثت بين الاقتصاديين والساسة ، أو بين الاقتصاديين ، أو حيث يُخاض صراع المنافسة بين رجال الاقتصاد والمال . عندئذ يمكن حتى لمفهوم امتدح كثيراً كمفهوم « السوق الحرة » أن يبعث عدم الثقة . والحقيقة إن عدداً متزايداً من الشغيلة يربط كلمة « السوق الحرة » بتعسف رجال الأعمال ، وبالصراع المستمر حول الأجور ، وبالحفاظ على سوية الأجر القائمة ضد محاولات الرأسماليين تحقيق حد أعلى من الأرباح. إن اللغة الإقتصادية للرأسمالية لا تقدر، بمجملها ، أن تنتج ، إلا نادراً ، مقومات اقتصادية وسياسية إيجابية ، ولهذا يقصر محرضو الرأسمالية كلامهم ، عندما يتحدثون عن الاقتصاد ، على عموميات غير محددة . ويضطر مفبركو الرأي في البلدان الرأسمالية لاستعمال كلمات متعددة الدلالات ، في كل مرة يتطرقون بها إلى الوضع الاقتصادي . وإذا كان لا بد من إطلاق تسمية محددة على واقعة معينة ، فليكن الاسم قادراً على وصف كل شيء وأي شيء ، بحيث يحافظ وضع اقتصادي ما على اسمه ، إذا كان في صالح الشغيلة ، حتى بعد أن يتغير نحو الأسوأ ويتحول ضدهم . لو أخذنا مثالاً ، لذكرنا عبارة « الشراكة الاجتماعية » ، التي لم يكن لها معنى ذو مدلول واحد في أي يوم . إن ما ربطه بعض أعضاء الطبقة العاملة في أوهامهم بهذه العبارة ، لم يكن هو ما فهمه الرأسماليون الاحتكاريون من مدلولاتها .

هناك حالة واحدة تتحدد فيها معاني المصطلحات والكلمات : حين يعقد الرأسماليون اتفاقات فيما بينهم . إن استخدام كلمات لها المدلول نفسه بالنسبة للاطراف المختلفة لاتفاق أو لصفقة أو لمعاهدة ما ، هو جزء من عالم الاعمال . هنا يلعب كل طرف في الاتفاق دور عالم علامات عملي ، فيكتب عقوده بصيغ لا تفسر كيفياً من الطرف الآخر ، أو تمكنه من إضافة أي معنى لها غير المعنى المقصود ، خاصة إذا كان مثل هذا التأويل يرتب فوائد كبيرة للطرف الآخر ، وصغيرة للجيب الخاص .

يطمح النظام الاشتراكي لتحديد مدلول موحد للكلمات ـ المفاتيح الاقتصادية ، التي تبرز في مجرى التطور ، ويسعى لتعليم الشغيلة ، بواسطة التدريب والتأهيل ، على استخدامها بمدلولها المحدد والواضح ، لأن تعدد مدلولات الكلمة الواحدة يصعّب سيرورة تكون الوعي .

هذه الملاحظات حول علاقة لغة السياسة بلغة القانون والإدارة والاقتصـاد تخرج بالاصل ، عن إطـار دراستنا ، وقـد عرجنـا عليها لاستكمـال الموضـوع فقط ، وليس لاشباعها بحثاً وتدقيقاً .

١٦ - الحقيقة ولغة السياسة

ليس هناك حقيقة خاصة بالسياسة ، متميزة عن الأشكال الأخرى للحقيقة . نحن نتبنى فكرة أن الحقيقة تعزى للمقولات فقط ، ولا تُعزى للمشاعر الحسية والإثارات السيكولوجية . حين نتحدث هنا ، على الرغم من ذلك ، عن حقيقة لغة السياسة ، وعن حقيقة السياسة ، فإنما نعني وقائع لا تتعارض مع ما سبق قوله . فالمقولة السياسية تكون حقيقية ، فقط عندما يتطابق محتواها مع الوقائع الحاصلة بالفعل . ومقولة أنه يوجد في بلد ما حزب فاشي مثلاً تكون حقيقية بقدر ما ينشأ هناك بالفعل حزب فاشي . إن الحقيقة لا تعزى هنا للجملة التي تتضمن المقولة ، فنحن نميز بدقة بين الجملة والمقولة المتضمنة فيها ، لأن الجملة ليست سوى تركيب لغوي ، هو ، بالفعل جزء من اللغة ، أما المقولة فهي تركيب ذهني يعبر عن نفسه بواسطة جمل لغوية ، مع العلم بأن الارتباط بين هذين التركيبين ليس احادي المعنى بأي حال . فالمقولة الواحدة يمكن أن يعبر عنها بجمل كثيرة ومتنوعة . وتتجسد الرابطة بين المقولة والجملة المقولية ، من وجهة نظرية ـ معرفية ، في أن المقولة هي مدلول الجملة المقولية .

إن هدف العلم هو اكتساب المقولات الصحيحة ، ونبذ المقولات المغلوطة ، ثم ترتيب مقولات النمط الأول في منظومة واحدة . أما هدف السياسة الاساسي ، فليس اكتساب مقولات صحيحة حول وقائع سياسية ، بل دفع البشر إلى أنماط سلوكية معينة ، لتحقيق مصالح طبقية معينة . لا تخدم لغة السياسة والتحريض ، إذن ، إيجاد صياغة لغوية لمقولات صحيحة بالدرجة الأولى ، بل تعمل للتأثير في وعي من تتوجه إليهم ، لدفعهم إلى نمط سلوكي معين ، أو لترجيح احتمالات حدوثه . فهل يعني هذا أن الحقيقة ، كما تعرفها نظرية المعرفة ، عديمة الأهمية بالنسبة للتحليل العلامي للغة السياسة ، وللغة التحريض خاصة ؟ . هل يستوي لدى المحرض المكافح من أجل

التقدم الاجتماعي أن تكون مقولاته صحيحة أو مغلوطة ، ما دامت تحقق الهدف الذي وجدت من أجله في التأثير على الناس ؟ . ربما بدا أحياناً وكأن الحقيقة (بمعنى الكلمة) ليست مهمة للمحرض أو السياسي ، وأنها عامل هامشي وحسب ، ما دام نشاطهما يفضي إلى كشف صحة وفضح أخطاء اطروحات كان يفترض أو يُدَّعى أنها صحيحة يتعزز هذا الرأي بواقع أن الحقيقة السياسية كثيراً ما هزمت أمام الكذب . في عام ١٩٣٣ ، مثلاً ، كانت الحقيقة في جانب قوى التقدم الالمانية ، وكان الكذب من اختصاص الفاشيين ، لكن هؤلاء فرضوا أنفسهم بقوة الوسائل المادية والمعنوية التي صارت معروفة ، وانتصر الكذب ـ مؤقتاً ـ في وعي المان كثيرين على الحقيقة . في حالات كثيرة يجد السياسي والمحرض نفسيهما في مواجهة الاختيار التالي : إما الكذب وتحقيق بعض غاياتهما لدى الرأي العام ، أو قول الحقيقة والمخاطرة برفض الجماهير لهما . ان الكذب قد يكون مقبولاً ، والحقيقة قد تكون مرفوضة ، وقد يفرض الكذب نفسه في مواجهة الحقيقة ، ولكن إلى حين . فالواقع الموضوعي نفسه يبت في أمر الكذب ، ويهزمه في النهاية أمام الحقيقة .

ثمة اطروحة تقول : إن الحقيقة تلتصق بالجمل المقولية وليس بالمقولات نفسها . ويمكن ، بحسب هذه النظرية ، أن تكون الجملة المقولية نفسها صحيحة أو مغلوطة ، حسب اختلاف المنظومة اللغوية التي ترد في سياقها . نحن نرفض هذه النظرية رفضاً قاطعاً ، فهي تربط الحقيقة ، في السياسة ، بمنظومة اللغة التي يستخدمها السياسي أو المحرض ، عندئذ قد تكون الحقيقة بالنسبة للرأسمالي لا حقيقة بالنسبة للاشتراكي . إننا نعتقد بوجود حقيقة واحدة فقط ، تندرج على المستغلين والمستغَلِّين ، الرأسماليين والعمال . أما العلاقة بين المقولة والجمل المقولية ، فهي ليست احادية المعنى ، وتتيح التعبير عن الحقيقة بجمل مقولية مختلفة . بدهي أن لهذا ميزاته وعيوبه ، فقد يكون هذا الواقع مصدراً لسوء الفهم ، عندما تتضمن جملتان مقوليتان مختلفتان المقولة نفسها كمدلول . بالمقابل تتجلى الميزات في الامكانية المتاحة أمام المحرض لاختيار الجمل المقولية التي تحدث أعظم التأثير في المخاطبين ، من بين الجمل المقولية الكثيرة الممكنة أو المتاحة .

يظهر مما سبق أن لدى المضلل الرجعي مجالاً كبيراً للعمل . فهو قادر على استخدام مصفوفة كاملة من الجمل المقولية ، بغض النظر عن صحتها أو خطئها . في حين لا يستطيع المحرض الثوري التصرف الا بمصفوفة جمل مقولية صحيحة ، حين يعرض

واقعاً ما ، ويدفع الجماهير إلى سلوك معين . لماذا لا يختار المحرض الاجراء الأقل جهدا الذي يلجأ إليه المضلل، والمؤدي إلى النجاح بسرعة أكبر وبجهد أقل ؟. هل هي أسباب اخلاقية ؟ نعم ، انها أيضاً أسباب اخلاقية ، فالاشتراكية هي أول نظام اجتماعي لا يقيم التواصل بين الناس على الكذب . لكنه توجد إلى جانب الأسباب الاخلاقية ، في الوقت نفسه ، اسباب سياسية وعلمية أساسية . فعندما تصاغ مقولة ما في جملة تستخدم ضمن جملة تحريضية ، فإنها تنتج ـ في أحسن الحالات ـ المقومات والحاضات المرجوة ، ومعها الفعالية المطلوبة للبشر . إلا أن السيرورة لا تنتهي بذلك ، لأن هؤلاء لا يلبثون أن يكتشفوا تعارض فعاليتهم مع الواقع الموضوعي ، إن هي انطلقت من مقولات مغلوطة . عندما يفتشون عن الاسباب ، سيصلون إلى أن نشاطهم كان مغلوطاً ، لاختلاف نقطة انطلاقهم ، التي هي المقولة التي أدت إلى جملة مقولية معينة ، تختلف عن الواقع الفعلي اختلافاً جلياً . وسيؤثر الفارق بين الواقع والحدث كعنصر ربط عكسي على نقطة الانطلاق ، ليظهر ذلك في جانبين : سيصحح المخاطبون الجملة المقولية ، ويضعون مكان الجملة المغلوطة جملة أخرى (جملة صحيحة في أحسن الأحوال ، أو جملة مغلوطة في الأوضاع السيئة ، وعندئذ ستتكرر دائرة الربط العكسي) ، وسينشأ تأثير عكسي على الأوضاع والاشخاص الذين صاغوا هذه الجملة ، باختصار : سيكتشف المخاطبون ، بخبرتهم الشخصية أو الطبقية ، الكذب السياسي وسيفضحونه ، وسيعرفون أن من صاغه ونشره هو في الواقع ممثل مصالح اجتماعية مختلفة عن مصالحهم . ان المقولات الصحيحة لا تلبث أن تفرض نفسها ، في النهاية ، مع أن هذه السيرورة قد تكون بطيئة إلى أبعد حد ، يتطلب استكمالها مرحلة تاريخية كاملة .

هناك مقولات مغلوطة تتسبب بتبدلات كبيرة في سلوك البشر ، مع أن هذه القدرة ليست من صفات سائر المقولات الكاذبة ، أو توجد حالات معينة لا يتضح معها كذب المقولات إلا من خلال سيرورة الربط العكسي المذكورة . فكيف نميز المقولات الصحيحة والمغلوطة التي تحدث مثل التبدلات ، وتلك القادرة ، احتمالياً ، على احداثها ؟. لا بد من الاخذ هنا بمقولة الفعالية واضافتها إلى مقولة الصدق ؛ ليمكن ايجاز التناقض بين التحريض والتضليل على الشكل التالي : يقدم التحريض الاشتراكي ولغة السياسة المستخدمة فيه جملاً مقولية ومنظومات من الجمل المقولية تتضمن الحقيقة وتحدث تأثيراً أعظمياً في من يتلقاها . ويستهدف التضليل صياغة جمل مقولية ، القصد منها بالدرجة الأولى احراز اعظم تأثير في متلقيها . في الحالة الأولى ، تتدرج الموضوعية كلحظة هامة

في المقولة إلى جانب الحقيقة . ومع أن المقولات الصحيحة قد تؤثر في طبقة واحدة فحسب ، فإنها تبقى حقيقية بالنسبة لكل الطبقات ، بما فيها تلك التي تضر الحقيقة بها . وفي الحالة الثانية ، لا تتضمن المقولات الموضوعية كلحظة هامة فيها .

سنجري ، الآن ، تمييزاً أكثر تعمياً ، ينعكس بدوره انعكاساً جوهرياً على التحريض ، بأن نفرق بين المقولة المغلوطة والاكاذيب ، أي الجمل المقولية التي تصوغ الحقيقة ، وتلك التي تصوغ اكاذيب ، مع أن قائلها يعرف أو يعتقد أنها مغلوطة . إن التحريض قد يجد نفسه حيال حالات ينشر فيها مقولات غير صحيحة ، مع أنه لا يلجأ مطلقاً للكذب . يحدث ذلك حين يتعرف المحرض على وقائع معينة ، ويصوغ مقولات ، ويصل إلى استنتاجات حولها ، معتقداً أنها صحيحة ، دون أن تكون صحيحة بالفعل .

عادة ، لا تكون الطبقات الاجتماعية المندثرة في وضع يجعلها تدرك الحقيقة الاقتصادية والسياسية بكليتها . إنها في أحسن الاحوال تدرك عناصر متفرقة منها ، خاصة تلك التي تحتاجها للاستخدام اليومي . في هذا المجال ، وبهذا الحجم فقط ، يستطيع التضليل استخدام المقولات الصحيحة كاحدى أدواته (الحقائق الجزئية هي التي تغطي جوهر السياسة الطبقية الرجعية ، وهي التي تحمل الكذب إلى البشر) . ولعل الصدق هو العلاقة الاساسية لتحريض الطبقات الصاعدة ، والكذب هو الصفة الأكثر بروزاً للتضليل الرجعي . ان الحقيقة والضلال ، الكذب والصدق هي جوانب تقتضي أن تفصل عن بعضها بعناية ، وتتطلب معالجة سياسية ـ تحريضية عامة ومتنوعة ، بسبب تنوع وتعقيد روابطها مع فعالية ، لا فعالية المقولات . وفي النهاية ، لا بد من مراعاة الطابع التاريخي لبعض المقولات ، مثل مقولة الصدق والكذب ، الفعالية واللا فعالية . فالمقولات الصادقة ، التي هي مقولات مغلوطة ، تتحول إلى اكاذيب، إذا ما عرف قائلها أنها مغلوطة ، واصر برغم ذلك على ادعاء صحتها . وقد تتحول المقولات االفعالة إلى مقولات غير فعالة . كما أن الشعارات السياسية والتحريضية الفعالة جداً قد تنقلب في وقت لاحق من تطور المجتمع إلى نقيضها .

تعد مقولة التحزب واحدة من المقولات الاساسية للتحريض . هذه المقولة هي ، في المنظور الفلسفي ، عامة إلى ابعد حد . وتسهم خصائص معينة ، ضمن مجال التحريض ، في زيادة عموميتها . فالمحرض والسياسي متحزبان دوماً . ويتطلب

التحزب ، في التحريض والدعاوة ، من المحرض التقدمي أن ينتقي من كتلة المعلومات الصحيحة المتاحة لمقولات التي تدفع بالروابط الاساسية للتطور ، وبقوانينه واتجاهاته إلى وعي الجماهير . وعلى كل حال فإن الحقيقة ليست متحزبة أو غير متحزبة ، وكذلك المقولات والجمل المقولية . إن التحزب يقتصر على استخدام الجمل ، وعلى اختيارها من كتلة المقولات المتاحة ، وهي ، في التحريض ، المقولات السياسية وجملها . ما هي الحقائق السياسية التي يجب على المحرض ، ويجوز له ، أن يعممها . وهل يعتبر إسقاط الانباء عن وقائع معينة خروجاً على الحقيقة ؟. يتجلى تحزب المضلل في اختياره لمبدأ انتقائي يستغله كأساس لتقديم صورة عن الوضع السياسي والاقتصادي للمخاطبين ، لا يكفي لانشائها استخدام المقولات المغلوطة والاكاذيب والتحزب للمبدأ الانتقائي هو أساس التحزب بالنسبة للمضلل الرأسمالي ، وللمحرض الاشتراكي . فهل يتماثل تحزبهما أو يتطابق ؟. إن المحرض يطبق ، بدوره ، التحزب كمبدأ انتقائي ، لكنه يتقيد بشرط اضافي هو تصنيف المقولات الاساسية وتعميمها بحسب أولويتها . إنه ملزم بأن يوضح لجمهوره الوضع الواقعي ـ الموضوعي ، وان يبرزه ويشرحه من وجهة نظر طبقية . وهذا غير ممكن من الناحية النظرية المعرفية ، إن هو لم يدرك جوهر الوضع ويعرضه بوضوح . بينما يجد المضلل نفسه في وضع متعارض كل التعارض مع واقع المحرض الاشتراكي . إنه ، ومن ورائه الطبقة المندثرة التي يمثلها ، لا يريد عرض الواقع الموضوعي بدقة وصدق للجماهير . لأن النتائج التي قد تستخلصها من عرض الواقع الفعلي تتعارض مع المصالح التي يمثلها ويدافع عنها . ولهذا ، فإن مبدأ الانتقاء الذي يتبعه لا يهدف إلى عرض جوهر القضايا ، وإنما يقتصر على عكس تلك السمات من الواقع الموضوعي ، ذات الفائدة بالنسبة للطبقة المسيطرة . وهو يسكت عن سواها أو يحورها ويزورها ، لاضرارها بمصالح الطبقة المهيمنة . طبيعي أنه لا يوجد أي موضوع يتطابق ظاهره مع جوهره في كل النقاط ، وهناك ، دوماً ظواهر تناقض جوهر قضية ما ، كما هو حال الرأسمالية في مراحلها النهائية . فهي تفقد ببطء ولكن باستمرار، مبرر وجودها ، مع أن بعض ظواهرها ، مثل الازدهار الاقتصادي العارض ومستوى المعيشة المرتفع لبعض اقسام الطبقة العاملة، تتعارض مع هذا الطابع الجوهري وتتناقض معه .

إن المضلل يميل لاستغلال هذه الوقائع الظاهرية ، باذلاً الجهد لإيهام الجماهير بأنها هي جوهر الرأسمالية المعاصرة ، ومصوراً الظواهر الاخرى ، مثل الأزمة والانهيار الاقتصادي ، كعيوب جمالية لا تسيء إلى الصورة العامة للنظام ، ولا بد أن تختفي في يوم من الأيام . أما المحرض الاشتراكي فسيذكر سائر الحقائق الجوهرية ، الملائمة وغير

الملائمة . وسيجد نفسه في وضع مغاير تماماً لوضع المضلل ، مع أنه سيقلل بذلك احتمالات نجاحه في التعامل مع بشر لا يعرف بعضهم الروابط الجوهرية للتطور ، ولا يدرك تناقضاته وقوانينه . انه مكره على أن ينقل لهم المعلومات بأنواعها: المفيد منها والضار ، المفرح والمحزن ، ما يثير حماستهم وما يدفع بهم إلى اليأس . هؤلاء سيقولون : إن المحرض الاشتراكي لا يفهم صنعته ، وسينصحونه بالاقتداء بالمضلل ، الذي يكتب مقالات رائعة تملأ النفس بالمشاعر المبهجة . إن الحقيقة هي قوام التحريض والدعاوة الاشتراكيين ، وهي أساس تأثيرهما الفعلي ونجاحهما . لذا يجب على المحرض الاشتراكي أن يقول أموراً مزعجة ، تبدو مملة ، وتصطدم بردود فعل داخلية ، وإن جرحت العالم الانفعالي ـ الشعوري للمخاطب ، وتناقضت معه. الحقيقة هي الشرط الأولي ، والاساسي للتحريض . لكن نوعية التحريض لا تقاس بحقيقة مضمونه فقط ، بل أيضاً بكيفية جعلها تؤثر في تفكير وشعور ونشاط البشر . إن مهمة التحريض هي تغيير الوعي ، وانتاج مقومات وحاضات ايجابية لدى البشر ، يتم بمساعدتها الوصول إلى تبدل في سلوكهم ، وفق الاهداف التي يعينها التحريض . والحال ، أن موضوع دراستنا ليس هو الحقيقة السياسية وحسب ، وإنما هو الفعالية السياسية أيضاً .

١٧ ـ تحليل دلالي لكلمة تحزب

وعدنا القارىء أن لا نثقل عليه بالتحليلات المنطقية والنظرية المعرفية الموسعة فيما يلي ، سنقدم شرحاً مختصراً حول التحليل العلامي لكلمة « تحزب» .

المدلولات المكونة لكلمة « تحزب » يمكن بسطها ، بروح التحليل العلامي ـ النظري المعرفي ، من خلال تفسير المكونات الأخرى للجملة موضوع الدراسة ، أي بتحديد صحيح لرابطة الكلمة مع المدلول في كلمتي « الحقيقة » و « تكون » . فإن استثنينا ، بقصد التبسيط ، الاستخدام المغلوط لكلمة « حقيقي » (مثل القول : الحياة حقيقية) ، بقيت لدينا ثلاث حالات هامة من وجهة نظر معرفية ـ نظرية . عندما نتحدث عن الحقيقة . فإنما نعني :

آ ـ علاقات الحقيقة : $R(P, P) =$ «P» . وتكون «P» صحيحة ، عندما تتساوى P مع $R($«P»$, P)$.

وتكون «X» صحيحة ، إن تساوت Y مع $R(x,y)$
($x=$ المقولة . $y=$ الواقعة) .

ويتحول تعبير $R(x,y)$ إلى مقولة ذات معنى بالنسبة ($x =$ «P» ، $P = y$

ب ـ مفهوم الحقيقة : وهو الصنف التجريدي من المقولات الحقيقية .

ج ـ مقولات متفرقة مثل جمل من نمط : « الحقيقة هي أنه ارتكب غلطاً » .

الحالة جـ يمكن اعتبارها محتواة في الحالة آ ، أو تقييمها كمجموعة جزئية منها . أما الحالة ب فينتج عنها واقع يتسم بالعبثية ، يعني التحزب فيه امكانية عزو قيمة سلبية

وايجابية ، في الوقت نفسه ، لمفهوم الحقيقة. وبدهي أنه لا توجد قوة اجتماعية تؤيد اعتبار دورها سلبياً ، كما أن التحزب يتطلب المفاضلة والاختيار بين احتمالين على الاقل ، وعندئذ تفرض نفسها الحالة آ واقعياً ، بوصفها الحالة الوحيدة الهامة من الناحية النظرية المعرفية . عندئذ ينطبق التحزب على العلاقة R(P,P) دون سواها . وعندما نفسر كلمة « تكون » كوصف لغوي لحالة الاحتواء ، نفترض أن « الحقيقة » و « التحزب » هما درجتان لنفس المستوى المراتبي ، مع أن الواقع يدل على أن « الحقيقة » صفة من حدين ، و « التحزب » من ثلاثة حدود ، وهذا برهان على أن جملة « الحقيقة متحزبة » ليست دقيقة نحوياً . أما التفسير المحتمل الآخر الذين يفهم كلمة « تكون » كصفة للتطابق والتماثل ، فهو لا يؤدي بدوره إلى جديد بالنسبة لما توصلنا إليه . وحين نقرأ صياغات مثل : « الحقيقة والتحزب يتماثلان » ، فإننا نكون أمام جملة لا هم لها سوى الافصاح الصريح عن الخطأ الذي كان مقنعاً بتعابير واصطلاحات مبهمة . وليست نهاية مثل هذه الجمل سوى اضفاء طابع نسبي بصورة إطلاقية على الحقيقة . وهناك تأويل نظري ـ معرفي ثالث لكلمة « تكون » ، يعتبرها عنصراً مكوناً في علاقة الحقيقة ـ التحزب . في هذا المنظور تبدو الحقيقة عنصراً في صنف يتطابق معها . ومع أن هناك حججاً كثيرة يمكن سوقها في مجال الاعتراض على تفسير كهذا ، فإنه تكفي الاشارة إلى واقع أن أكثر الانصار اقتناعاً بوجود تحزب شامل لروابط الحقيقة ، لا يفكرون بسحب هذا المبدأ على حقائق الرياضيات والمنطق الاساسية . هذا يعني أن رابطة « العنصر » هذه ستكون موجودة أو غير موجودة وفقاً لواقع الحال ، وأن جملة « الحقيقة متحزبة » ستتفكك بمجرد أن نفسر كلمة « الحقيقة » و « تكون » .

المسألة الثانية الهامة هي : موضوعية وذاتية التحريض ولغة السياسة. هل يستطيع المحرض أن يكون موضوعياً؟ ، ألا تبتدعه «ذوات» لخدمة غاياتها الذاتية ، لينفّذ ويوصل من أجل تفسير الوعي الذاتي «لذوات» أخرى؟ . إن مسألة ذاتية التحريض وموضوعيته ليست بهذه البساطة ، فالتحريض يكون موضوعياً ، إن هو: آ ـ عمل بمقولات تتضمن حقائق موضوعية . ب ـ كانت غاياته متطابقة مع الوضع الاجتماعي . لكن للتحريض ولغة السياسة ، للاسباب عينها ، جانباً ذاتياً . ومع أن الجانب الموضوعي هو الأساسي ، فإن جانبهما الذاتي قد يكون هو الحاسم ، فيما يخص العامل البراجماتي على الاقل .

يصبح مبدأ الموضوعية في التحريض ، بهذا ، مؤشر تمييز وفصل بين التحريضين

الرأسمالي والاشتراكي ، وبين التحريض الرجعي والتقدمي . سبق لنا أن شرحنا وضع الحقيقة في التضليل الرأسمالي ، وأساليب استخدامها ، والمعالجة التي تتعرض لها المقولات الصحيحة . ان النقطة (آ) من مطلب الموضوعية لا تتحقق هنا إلا نادراً : وعموماً ، فإن هَمَّ التضليل هو محاولة الظهور بمظهر الموضوعية الصارمة ، مع أن الموضوعية الواقعية لا توجد دون توفر الشرط (آ) . لكن التضليل الرأسمالي ليس موضوعياً ، بالمعنى الذي ذهبنا إليه في تعريفنا ، لمخالفته للنقطة (ب) أيضاً . انه يتعارض مع الوضع الاجتماعي ، في القاعدة ، ويتماثل معه في الاستثناء . فهل يعني هذا أن ثمة نوعين من التطابق بين التحريض والواقع ، نوع للمستغلين وآخر للمستغلين ؟. ان المقولة التي تتوفر لها صفة التطابق ترتبط بطابع الوضع الاجتماعي ، وبالعلاقة والسيرورة الاجتماعيين موضوع الاهتمام . فإن خدمت السيرورة المعنية التقدم ، وكانت صالحة لدعم اهداف انسانية ، كان التطابق معطى ، لأن غائية المجتمع الانساني تكون عندئذ غير وهمية أو مثالية . ما قلناه لا يعني أن التحريض الاشتراكي هو في كل الاحوال موضوعي ، فقد يكون ضد (آ) بسبب جهل الواقع الفعلي ، وقد يكون ضد (ب) ، ان قَوَّمَ المحرض التطابق أو اللا تطابق مع وضع اجتماعي معطى تقويماً مغلوطاً . وحتى لا يساء فهمنا نقول : ان التحريض الاشتراكي يجب أن يكون موضوعياً ، ويريد أن يكون موضوعياً ، وهو عادة موضوعي ، لسهولة تصحيح انحرافاته عن الشرطين المذكورين . أما التضليل فلا يريد ولا يستطيع أن يكون موضوعياً ، وهو في العادة غير موضوعي أيضاً . ان ما يحدث في الحالة الأولى كاستثناء هو في الحالة الثانية (التضليل الرأسمالي) القاعدة .

هذه التمييزات ذات الطبيعة المقولية هي ، في الحق ، عامة نسبياً . إلا أنها تقدم ايضاً مقاييس لتحليل التحريض المعادي والصديق ، ولإنشاء تاكتيك فعال للتحريض الاشتراكي . وتتضمن اعمال كلاسيكيي الماركسية امثلة متعددة تجسد الاطروحة التي نقدمها . ومع أنهم لم يتركوا ، للأسف ، نظرية كاملة للتحريض ، فقد تركوا لنا نماذج باهرة عن تحريض ناجح يستجيب لسائر المطالب التي طرحناها .

١٨ ـ التحريض والرأي العام

لا يحدث التحريض في مجال مفرغ . فالروابط المقامة بين البشر ، ممثلين في شخصي المرسل والمتلقي ، بواسطة النصوص والخطب ، لا تخلق علاقة فردية ، حتى إن مَثّلَ المتلقي طبقة أو فئة من الناس . وتمتاز العلاقة التحريضية بين المرسل والمتلقي بطابعها التجريدي ، بينما تتوضع سلسلة الاتصال المؤسسة عبر التحريض في شبكة كثيفة من المعلومات والروابط المعلوماتية . ويستطيع التأثير المنطلق من هذه « العلاقات الجانبية » أن يكون أقوى بكثير من تأثير المحرض في المُخاطَبين ، لتطابق هذه الشبكة الكثيفة من العلاقات مع شبكة علاقات الوعي الاجتماعي بعناصره الكثيرة ذات التأثير المتبادل. ومع أنه من غير الممكن الاحاطة بسائر هذه العناصر في دراسة متخصصة واحدة ، فإن من غير المعقول تجاهلها تماماً . والواقع أن وسائل الاتصال الجماهيري لم تخلق بالنسبة للمحرض امكانية الاحاطة بدائرة من البشر تفوق كثيراً الدائرة التي كان يحيط بها في السابق ، وإنما أعطته أيضاً الفرصة لمراعاة علاقات عددها أكبر بكثير من السابق . إننا لن نعالج هنا سيرورة المعلومات كما تحصل في الدراسة والعلم والاقتصاد ، وسنقصر حديثنا على تكوين الرأي والتعبير عنه ، بوصفهما التمهيد الذي يسبق القيام بأعمال هادفة .

للمحرض ، في هذا السياق ، همان أساسيان : حدوث التأثير في جماعات وفئات معينة من جهة ، وانجاز التكوين العام للرأي ، من جهة اخرى. ويندرج تحت هذا الشكل من تكوين الرأي صياغة وتغيير الرأي العام ، وتوجيهه الهادف . أما الرأي العام ، المراد ممارسة التأثير عليه ، فيتضمن مستويات متعددة ، لأنه كيان بالغ التعقيد . فإلى جانب التأثير التحريضي والسياسي المشخص ، الممارس على أناس وجماعات وطبقات معينة ، يبقى التأثير العام والدائم على الرأي العام قائماً . إن ما ينتج عن النوع

الأول سن التأثير هو ، في البداية ، تأثير مركب يتكون من مجالين ، أحدهما مباشر وآخر غير مباشر . ولو شئنا استخدام لغة أخرى لقلنا : إن لقوس التأثير جوانب متعددة . ويمكن تقسيم الجانب المنطلق من المحرض إلى جوانب ثانوية متعددة قد تساوي في محصلتها الصفر . أما الجمل المقولية التي يصوغها المحرض فقد تتضمن :

آ ـ نوايا وصفية دالة تنقل للمخاطبين وقائع موضوعية نسبية في شكل جمل مقولية ، لأنها كانت غير معروفة لهم بعد . مثال : في عام ١٩٦٧ وصل انتاج القمح لدولة . . . إلى المستوى . . . وهو مستوى عالمي .

ب ـ الإخبار المختلف عن الوصف الدال اختلافاً بسيطاً ، والذي ينقل للمتلقي معلومات حول قرارات الدولة . بالنسبة لـ (آ) و (ب) يمتاز العمل التحريضي ، المنصب على صياغة المقولات المناسبة ، بأهمية خاصة . على المحرض هنا أن لا يقف من الوقائع موقف المتجاهل ، بحجة أنها تنصب على حقائق موضوعية بحتة ، وليس على روابط شعورية حاضة .

ج ـ الجواب : تمتلك مقولات المحرض ، غالباً ، طابع الجواب على أسئلة تأتي من دوائر القراء والمستمعين ، وأخرى تمس ، عن وعي أو غير وعي ، دائرة كبيرة من البشر ، وإن كان لا يتم التعبير عنها بصورة واضحة .

د ـ التشخيص : قد تمتلك المقولات حول الواقع الموضوعي طابعاً تشخيصياً . كأن يؤكد المحرض مثلاً أن الصراع التنافسي بين البلدان الرأسمالية سيحتدم في السنوات القادمة . فإن كان عاجزاً عن البرهنة على هذا التشخيص بجهد علمي بسيط ، كان عليه الاستغناء عنه . أما الاقلاع تماماً عن تعليل التشخيص ، أو الاكتفاء بتعليل ظاهري وحسب فيحدثان أثراً سلبياً ، خاصة إن كان تشخيص قضايا مماثلة قد ثبت خطؤه في الماضي . للمحرض أن يستعمل المقولات ذات الطابع التشخيصي ، إن استطاع تعليلها بصورة مقبولة وبوسائل بسيطة نسبياً .

و ـ مقولات واضحة ذات قيمة نفعية : الجمل الواصفة هي نوع هام وخاص من جمل النمط (آ) ، تجلب معها لمن تنقل إليه منفعة معينة . هذا الشكل من الجمل يسمح باستخدامه سلباً أو إيجاباً . وتعمل الدعاية الاقتصادية الرأسمالية بنماذج منه ، فيبدو غير مبرر ، من الناحية السيكولوجية ، إضافة أي تعليق إلى النص ، متى كانت نية المحرض أو رجل الدعاية واضحة منه ، أي متى كانت مفيدة له ، قبل أن تكون مفيدة للمتلقي

مثال : « هذه الزبدة . . . هي أحسن أنواع الزبدة وأكثرها فائدة للصحة » . (لن يكون رجل الدعاية الاقتصادية أبلهَ إلى درجة تدفعه لاضافة الجملة التالية : « ننصحكم ، أعزاءنا القراء أو المستمعين ، أن تسارعوا لشرائها) . إن الوصف الموجه ، سواء كان مغلوطاً أم صحيحاً ، سيثير لدى المتلقي الرغبة التي أراد المحرض بالأصل إثارتها . في مثالنا : سيسارع المخاطب إلى شراء الزبدة ذات الموصوفات الكثيرة الممتدحة . وكما قلنا : هذا الشكل من الإخبار يجب أن يُبنى بطريقة تترتب عليها المقومات والخاصات المرغوبة : المقيم : الزبدة جيدة !. الخاص : يجب إذن أن أُسارع لشرائها .

ربما فكر القارىء أننا لسنا بحاجة ، في التحريض الاشتراكي ، لمثل هذه الوسائل والأحابيل النفسية ، لأنها مناسبة لتاكتيك دعاية المبيعات الرأسمالية ، وللتضليل السياسي للجماهير العريضة . وبالفعل ، نحن لسنا بحاجة إلى الحيل والأكاذيب ، ولن نستخدمها لأسباب مبدئية . إلا أن ذلك لا يعني تجاهل قوانين موضوعية للسيكولوجيا ، وخاصة السيكولوجيا السلوكية التي دُرست ميدانياً ، والصحيحة في الاشتراكية وفي الرأسمالية . إن تجاهل هذه القوانين ليس سوى بلاهة ضارة .

كلمة أخيرة : المعلومات التي يقدمها المحرض تملك قيماً زمنية مختلفة . فقد يتألف النص من معلومات ذات أهمية مباشرة ، وأخرى كانت لها مثل هذه الأهمية فيما مضى ، وسواها مما سيكون لها في المستقبل أهمية معينة . كما قد توجد معلومات لا أهمية لها بالنسبة لواقعة قائمة ، لكنها ذات أهمية قصوى بالنسبة لوقائع وقضايا أخرى . إن الانموذج الذي يهم القارىء هو النمط الأول من المعلومات ، بسبب ارتباطه المباشر بالوقائع ، في حين تبدو الأنماط الأخرى غير هامة . والمحرض الذي لا يعرف كيف يتخذ من معلومات هامة زمنياً نقطة انطلاق لتحريضه ، يتهدده خطر أن تبدو معلوماته غير هامة في نظر من توجه إليهم ، مهما كان نصها غنياً من الناحية الدلالية . ويجب أن يقوم ، دوماً ، جسر روحي أو عقلي أو شعوري بين المعلومات ذات الحداثة الزمنية المباشرة والأنماط الأخرى من المعلومات . ولا محيد للمحرض من تطبيق هذا المبدأ بتبصر ، كي لا تطغى المعلومات قصيرة الأجل على المعلومات الرئيسية المرتبطة بسيرورة كاملة . إن أولئك الذين يخافون من تضارب المعلومات طويلة الأجل ، وسواها من المعلومات المشابهة ، مع مصالحهم ، سيبرزون المعلومات قصيرة الأجل . في هذا الوضع يجد محرضو الايديولوجية البرجوازية أنفسهم . وعموماً ، فإن من يخاف الجوهري ، يبرز الهامشي في التحريض . فإن كان

المقصود هو إثارة رد فعل فوري لدى المتلقي ، وجب على المحرض اللجوء إلى أخبار من لنوع الثاني ، الذي يحدث صدمة معلوماتية ـ نظرية . إن إعلان رئيس وزراء دولة ما أن الأسعار سترتفع في العام القادم بنسبة ٥٪ ، لا يحدث أي صدمة للجمهور ، نظراً لبطء تأثير مثل هذا الخبر ، وتواصله وعمقه . أما حين يُعلن عن زيادة ٣٠٪ في الأسعار ، فإن الصدمة تحدث، ويكون تأثيرها سلبياً . غالباً ما يحاول المضللون ، بمساعدة نمط آخر من التأثير الصادم ، الوصول إلى جعل المتلقي يرفض سائر المعلومات الأخرى المتدفقة عليه بوصفها هامشية وثانوية ، ويغلق مخزنه المعرفي في وجهها . يحدث هذا في الدعاية المضادة خاصة . بدون هذه الأخبار ذات التأثير الصادم لا يمكن تحقيق أفعال مباشرة ذات طبيعة مفاجئة وصاعقة ، علماً بأن كلمة « صدمة » ليست مرتبطة ، في هذا السياق ، بأي حكم قيمة سلبي أو إيجابي.

من المهم بالنسبة للمحرض أن يعرف ، سواء اختبارياً أم بالاستنتاج من روابط عامة ، ما هي التأثيرات الصادمة الايجابية أو السلبية التي قد تحدثها المعلومات المخصصة بصورة مسبقة لهذه الغاية ، والمفصلة لجمهور معين من القراء والمستمعين . إن خبراً حول هزة أرضية كبيرة في منطقة معينة ليس بالنسبة لسكان المنطقة نفسها ، من غير المصابين مباشرة بالكارثة ، خبراً ذا أثر صادم . أما الجيولوجي الذي يعرف ظروف المنطقة بدقة ، فيمكن أن يستقبل خبراً كهذا دون أي أثر على الاطلاق .

إذا كانت المعلومات موضوع حديثنا ، المنسحبةُ على وضع وسيرورة عامين ، ثانوية ومتناقضة مع الوضع العام ، ينشأ بالنسبة للمحرض خطر بروز تأثير معاكس يتعارض مع هدفه العام تعارضاً جذرياً . إن تأثير الصدمات محدود من الناحية الزمنية ، فإن انقضى وقت معين ، بدأت المعلومات الصادمة تفقد ميزاتها ، وترتبت عليها المساوىء فقط . في أعقاب هذه المرحلة يبدأ الرأي العام يفعل فعله ببطء ، بوصفه النقيض المباشر للمعلومات الصادمة . وبالمقابل ، لا يعترض تأثير الصدمة أية عقبات ، إن هو عزز الرأي العام حيال قضية ما ، أو دعمه ورسخه . عندئذ قد يؤدي تأثير الصدمة إلى حدوث القفزة التي كانت حتى ذلك الوقت في طور التهيؤ . من الكم إلى الكيف ، في هذه الحالة يكون التأثير ذا طابع ايجابي (نذكر هنا مرة أخرى أن كلمة « إيجابي » ليست وصفاً تقويمياً ، بل هي تنسحب على هدف معين فقط) .

تعيق تأثيرات الصدمات المعلوماتية المتكررة المتلقي عن تكوين رأي خاص به ،

منهجي ومتماسك ، حول موضوع معين . ويمكنها أن تسهم في الاخلال بتكوين الرأي المتماسك ، بل وبتكوين الرأي العام بأسره ، لتحل محلها الضياع والتخبط . وتحول الجماعة المخاطبة من البشر ، والرأي العام بأسره ، إلى فريسة سهلة للتضليل .

إن هدف التحريض الاشتراكي هو ، في هذه النقطة ، إقامة رأي عام متماسك حيال موضوعات التحريض ، يمتلك طابع الديمومة . هنا يجب أن يتم امتصاص تأثير الصدمات عبر عملية إحكام نفسي ، دون أن يؤدي الوضع العام للمدى الناظم (الرأي العام في حالتنا هذه) إلا الاخلال باستقرار المنظومة الكلية .

ليس الرأي العام ، بالنسبة لعلم الاجتماع الماركسي ، كتلة مجهولة تنبثق من أحداث قدرية . إنه كمنظومة للأفكار السائدة ، يصلح دوماً للمجتمع بكامله ، بالتقييد الذي عناه ماركس حين كتب : « إن أفكار الطبقة السائدة هي الأفكار السائدة » . إن استناد المحرض إلى الرأي العام هو تاكتيك تحريضي فعال يوفر عليه تقديم البراهين على صحة ما يقول .

يدعي المضللون في البلدان الرأسمالية أن الرأي العام متطابق مع مجموع الآراء المعبر عنها في الصحافة . كما يزعمون أن الصحافة تقدم أخباراً « موضوعية » ، وليس لها من هدف سوى « إعلام » القارىء أو المستمع ، لأنها صحافة « حرة » . في المحصلة النهائية ، يعني هذا أن استشهاد المضلل الرأسمالي بالرأي العام ليس سوى استشهاد بآرائه الخاصة . ولا سبيل إلى مكافحة هذا التضليل إلا بالبرهان على وهمية هذا الرأي العام ، بمجابهته بالأحداث الفعلية ، بشروح حول ما يُدعى أنه الصحافة الديمقراطية .

إن الهوة بين الوقائع الموضوعية والرأي العام تُغري مفكرين برجوازيين جديين بنظرة متشائمة ، جوهرها أن الرأي العام ليس في مجموعه سوى عامل تاريخي سلبي يوقف التقدم . من يفكر بهذه الطريقة يؤسس (وهذا هو خطؤه) رأياً عاماً قائماً بذاته . وسنسوق مثالاً على هذا النهج الفكري ، مستشهدين بما كتبه الباحث البرجوازي التقدمي فاي شيدل ،مبتدئاً شروحه بملاحظات حول محاكمة سقراط في أثينا :

« يقف الرأي العام ضد الحقيقة . . . وحيث ينزل بقواه إلى الساح ، يجب عليها أن تندثر . . . في الصراع مع الرأي العام ، يكون طريق الحقيقة مسيرة نحو الموت . . . لو تأمل المرء الوقائع بتدقيق أكبر ، لفقدت مدلولها الواحد ، فالطريقة التي تعرض بها

هي وجهة نظر المحكوم وأنصاره . . . للرأي العام وجهة نظر خاصة ، وهو يعتقد أن ما يقوله هو الحقيقة بعينها . . .

ولكن مـا هي العموميـة ، ومن يمثل « ذات » الـرأي العام ؟. نحن جميعـاً نعد « ذات » الرأي العام ، ونحن جميعاً ، من جهة أخرى ، لسنا ذاته . إننا ذاتـه ، ولسنا ذاته بحسب تصرفنا حيال الآخـرين . فإن تحـدثنا وتصـرفنا كـالآخرين ، أسهمنـا في تشكيل الرأي العام . وإن حاولنا التعبير عن فهمنا الفردي ، خرجنا من « العمومية » و « رأيها » . ويتعاظم خروجنا ، بقدر ما يكون جلياً فوزنا بوجهة نظر خاصة . . . ما إن نصبح جزءاً من « ذات » الرأي العام ، حتى نتحدث ونتصرف ونفكر ونحاكم ، كما يتحدثون ويتصرفون ويفكرون ويحاكمون . إننا نتصرف ، إذن ، كما يتصـرف من يمثل النمط الوسطي بين الآخرين . . . الوسطية هي السمة الجوهرية للرأي العام . . انـه يفضل ما هو وسطي ، وما يستطيع كل إنسان أن يدركه ويعايشه . صحيح أنه يهتم أيضاً بما هو استثنائي ، لكنه ينزل بغير المألوف إلى مستوى الوسطي . . .

يميز الجنوح نحو التسطيح الرأي العام في الجامعـات أيضاً . فـالمحاضـرات التي يعتقد المرء أنها تقول شيئاً خاصاً ، تكون في العادة أقل المحاضرات حضوراً . أما حين يقـدم المـرء بضـاعـة معـروفـة في صيـاغـة مسـطحـة ، ويخلطهـا بكثـير من العـواطف والانفعالات ، يتدفق الطلبة ويتزاحمون . السمة الثانية الجوهرية للرأي العام ، المرتبطة بالوسطية ، هي السطحية . فهو يكتفي غالباً بمعرفة عامةٍ وسطحيـةٍ للأمـور التي يدلي بدلوه حولها ، لأن الانهماك بقضية ما ، والبحث عن جذورها ، يتطلب وقتاً ، والرأي العام لا وقت لديه ، وهو يهرول من واحد لآخر . وما دام يدلي برأيه في كل شيء ، يجب عليه أن يعرف شيئاً عن أي شيء . وبهذا ترتبط سمته الجوهرية الثالثة : إنها نزعته نحو الأحكام العامة ، فهو لا يرهق نفسه في كشف الواقع وتفسيره تفسيراً متمايزاً ، بل يلقي ثقله في ميدان الأحكام بالجملة ، مقسماً كـل شيء ، دون تفكير ، إمـا إلى أسود أو إلى أبيض ، « فالأمريكي » يفعل الخير لصالح الانسانية دوماً ، و « الألماني » يمارس سياسة القوة لصالح العالم الغربي . . . الخ .

يعبـر الخوف من تفحص الأمـور بصورة جـدية عن نفسـه في سمة رابعـة للرأي العام . إنها حبه للمظاهر . الرأي العام مستعد دوماً للصفح عن التجاوزات ، ما دامت المظاهر الخارجية مصونة . . . واكتفاؤه بالمظاهر يؤدي إلى سمته الجوهرية الخامسة ، وهي سرعة التصديق . فهو يكرر بغباء ما يقوله أولئك الذين عرفوا كيف يحافظون على المظهر

الخارجي . . . بلْ ان الرأي العام سريع التصديق لآرائه نفسها . وإذا كان يعبر عنها في البداية بشيء من الحذر ، فإن مرور بعض الوقت في الثرثرة ، يدفعه إلى اسقاط آخر ظلال الشك عنها ، ليوهم نفسه أنها غدت يقينية ، وليتحول ما كان مجرد فرضية إلى حقيقة لا يأتيها الباطل . . .

السمة الجوهرية السادسة للرأي العام هي الفضول . فهو ، بسبب فهمه السطحي لكل شيء ، لا يقر لأية قضية بحقها في أن تثبت وتؤكد . . إنه يحتاج دوماً للآخر والجديد ، ويقفز نحو القادم ، حتى قبل أن يبت بأمر الراهن ، بل حتى قبل أن ينصرف إليه انصرافاً جدياً . . . إن ما لم يتم بعد إعمال الذهن فيه بصورة كافية ، يصبح قديماً بمجرد أن يخرج إلى ضوء « العمومية » . أما الجديد والمستقبلي بحق ، فإن الرأي العام ينغلق على نفسه حياله . . . ويتقاطع فضول الرأي العام مع ميلٍ أصيل نحو المألوف ، وهذه سمته الجوهرية السابعة . إنه يفضل الثبات في الدروب المألوفة لرأيه ، لذا يصعب كثيراً على من يلصق الرأي العام به تهمة ما التحرر منها ، حتى لو ثبت أنه بريء . . .[1] .

ويرى فاي شيدل السمة الجوهرية الثامنة للرأي العام في استعداده لتغيير نفسه ، إن اقتران التغيير بمنفعة تعود عليه . ويقرن السمة التاسعة في نزعة معينة لديه نحو اللا إنسانية ، مع أنه لا ينقطع عن التشدق بالإنسانية . أما السمة العاشرة فهي فرار الرأي العام من المسؤولية . ويلفت النظر رأي فاي شيدل حول الطريقة التي يفرض الرأي العام نفسه بها : « ثمة سلاحان يستخدمها الرأي العام لفرض سلطته هما التشهير بضحاياه والسخرية منهم » .

هذه السمات العشرة ذات بنية تصعِّب كثيراً البحث عن الحقيقة ، إن لم تجعله مستحيلاً تماماً . لذا يقول فاي شيدل : « والآن يمكننا تحديد علاقة الرأي العام بالحقيقة بدقة أكبر . من التبسيط القول إن الرأي العام معاد للحقيقة وميال للكذب . الأصح هو أنه ثنائي العلاقة مع الحقيقة واللا حقيقة ، ويسمح باستخدامه لتحقيق كليهما » . ويحاول أن يجد تعليلاً لانصراف الرأي العام عن الحقيقة ، في الغالب : « أين يكمن السبب في أن الرأي العام ينصرف عن الحقيقة ؟. السبب كامن في أنه ، مهما أدعى في

---

(١) فاي شيدل : حقيقة وحقائق (حقيقة ولا حقيقة الرأي العام) . برلين ١٩٦٠ ، ص ٢٦٦ وما يليها .

اعلاناته الاعتماد على الحقيقة ، لا يهتم بها في الواقع على الاطلاق . . . ما يهمه هو فقط مصلحته . . . وفي السياق الأخير ، فإن اهتمامه ينصب فقط على فائدة من يعتنقونـه ، وهو يميل دوماً إلى اعتبار ما يفيده حقيقياً . » .

نـريد أن نؤكـد هنا أن الـرأي العام الـذي يصفه فـاي شيدل مـأخوذ من عـالمه الرأسمالي . في الاشتراكية تُقصى من الرأي العام العناصر والمكونات ، التي ليست سوى أحكام مسبقة وتصورات ذاتية ، كما يُقصى ما يسمى بـ « الحس الانساني السليم » ، متى كان نقيضاً للعلم ، وتستبعد الحقائق السياسية الوهمية .

١٩ ـ الرأي العام واشكال التضليل

يتجابه المحرض مع الرأي العام دوماً ، حتى عندما يريد قصر تأثيره على جماعات معينة من البشر ، أو يعمل لتغيير تصورات ليست لصيقة به . لقد تحدثنا عن الرأي العام ، وقلنا إن كل البشر يخضعون ، بهذا القدر أو ذاك ، لنفوذه . إلا أننا لم نسلم بوجود تطابق بين الوعي الاجتماعي وبينه . الوعي الاجتماعي هو المرتبة الأكثر عمقاً ، أما الرأي العام فهو شكل تجلي الوعي الاجتماعي فقط .

يميل الرأي العام إلى إخضاع الوعي الفردي للانسان ، ولا بد من مجابهته بتأثير مضاد ، يتحقق في الاشتراكية عن طريق تربية شخصية حرة ومستقلة التفكير . في هذه النقطة يتمايز الرأي العام الاشتراكي عن الرأي العام في البلدان الرأسمالية ، حيث يستخدم الرأي العام ، الموجه والمركب بوعي ، بوصفه الأداة الأكثر أهمية في تضليل البشر . بدهي أن المنظومات السيبرنتيكية (البشر) تقوم هنا بردود فعل دفاعية ووقائية ، بقصد الحفاظ على وسطها الداخلي مستقلاً عن « التشويش » الخارجي (الرأي العام) . وهي تحتاج ، لنجاحها ، إلى آلية ناظمة ، إلى دائرة إحكام نفسي . فيتجلى رد الفعل الدفاعي أو الوقائي ، عندئذ ، في إغلاق الفرد لنفسه بنفسه ، متى كان الرأي العام متطابقاً مع الوضع الاجتماعي (ذلك ممكن في المجتمع الطبقي بصورة مشروطة فقط) . وقد طورت الكائنات العضوية هذا الميل نحو الحفاظ على الوسط الداخلي خلال ملياري عام من الإحكام ، والانسان ليس مستثنى منه . وإذا كنا قد ذكرنا سابقاً أن مهمة المحرض تكون سهلة ، بمقدار ما ينجح في الاستناد إلى الرأي العام ، فإن ذلك صحيح فقط على ضوء التحديد الذي أجريناه في الجمل السابقة .

يحاول المضلل الرأسمالي أن يخلق لدى البشر الذين يتوجه إليهم ، الانطباع بأن الأفكار المنبثقة من مجال الرأي العام ، والتي يتلقاها الفرد ويتمثلها ، ليست سوى أفكاره

الخاصة ، لأن الرأي العام لا يمكن أن يواجهه كشيء غريب عنه . إن المحاولات المبذولة في هذا الاتجاه هي جزء من أحابيل التضليل الرأسمالي وتقنياته . ولا يتورع المضلل عن اللجوء إلى هذه الأحابيل لتحطيم المقاومة المنظمة لجماعات معينة من الشغيلة أو المثقفين . . . الخ . إنه يشق هذه الجماعات ، ويحاول أخضاعها لأهدافه .

في الاشتراكية ، يتوجه الرأي العام عموماً نحو تقدم المجتمع ، وتحقيق أفكار الاشتراكية ، وتأييد حَمَلتها الاجتماعيين . هنا تمثل كل محاولة للحفاظ على أي وسط داخلي متعارض مع الواقع الموضوعي ، عائقاً للتقدم (وإن كان من غير الجائز وصم الأشخاص والجماعات ، ممن يتمسكون بهذا الوسط الداخلي ، بالرجعية أو المحافظة ، لأن ذلك سيزيد من عزلتهم الداخلية والفردية) إن معالجة هذه الحالات يتطلب تعاطفاً انسانياً مقترناً بسمو النفس ، يعزز تطور الوعي وسيرورة الصراع الداخلي المحتدم لدى هؤلاء .

تشكل وسائل الاتصال الحديثة ، وتعيد تشكيل الرأي العام بسرعة أكبر بكثير مما كان يحدث في السابق . فتوجد لدى المتلقي في أيامنا الفرصة لاختيار واحد من تفاسير كثيرة ومختلفة لموضوع معين . والحال ، إن تكوين الرأي العام يختلف في أيامنا ، عما كان يحدث قبل عشرين ، ثلاثين ، خمسين أو مائة سنة ، فلم تعد المؤثرات على هذا المجال من الوعي الاجتماعي مقتصرة على المضمون الدلالي والفعالية البراجماتية للأفكار المقدمة وحسب ، بل هي تشمل الوسائل التشكيلية أيضاً . وتستطيع الجهود الكبيرة والماهرة ، المبذولة في نشر المعلومات ، أن تغطي غالباً ضعف الحجج واختلال المضمون الدلالي للنص المقدم .

عموماً ، لا تحدث التبدلات في الوعي السياسي للمتلقين نتيجة لتبدل يصيب الواقع الموضوعي أو الأفكار ، نعكسه نحن بواسطة وعينا المتغير بتغيره . إن التبدلات تتنوع ، غالباً ، وفق تنوعات الايديولوجيا السائدة . كما لا تتعين تبدلات الوعي السياسي بتبدل الواقع نفسه وانعكاساته الايديولوجية فقط ، بل تلعب العوامل السيكولوجية المتنوعة الأشكال والصور دوراً فيها . وترتفع نسبة تأثير العوامل النفسية بالمقارنة مع المؤثرات الدلالية والبراجماتية البحتة ، حيث لا يكون الوعي السياسي لمتلقي المعلومات ناضجاً بما فيه الكفاية . وإذا كان بدهياً في الاشتراكية أن تتم عملية صياغة وعي سياسي معلل علمياً وفق أسس تقوم بدورها على الوعي ، فإن في الرأسمالية أيضاً عناصر موضوعية تشكل أساساً لسيرورة نضج سياسي ، منها طرق الانتاج الحديثة التي تتطلب إعداداً مناسباً للعامل والمنتج .

من القوانين السيكولوجية الهامة ، التي تلعب دوراً هاماً في تأثير الاعلام، قوانين سيكولوجية الجشتالت. فالموهبة ، كبيرة كانت أم صغيرة ، المنصبة على معرفة التكوينات هي مكتسب تأصل في سياق تطور المنظومات السيبرنتيكية العضوية ، يبلغ أعلى درجات كماله لدى الانسان . ويستطيع المحرض انجاز الكثير تحريضياً ، من خلال توصيل ملائم للتكوينات ، حتى إن لم يستخدم الكلام . ويندرج تحت مقولة معرفة التكوينات تأثير ما يسمى اخراج الجريدة أو النشرة لدى متلقيها . ومنها تنبع في الواقع أهمية الصفحة الأولى لدورية ما ، فهي التي تشد نظر المتلقي إلى الدورية بكاملها . ويمكن في نص ما ، ومن خلال ترتيب بنياني معين ، تقديم الكثير في شكل تكوين ، مما قد يحتاج عادة إلى نص مطول .

في جريدة « فرانكفورتر ألجماينة » نقرأ بتاريخ ١٢ آذار ١٩٦٠ تحت عنوان « فن القراءة » ما يلي : « من الكمية الهائلة من المعلومات المتدفقة علينا ساعة بساعة من مصادر كثيرة ، يلتقط جهاز التحرير يومياً أكثر الأخبار أهمية واثارة للاهتمام ، ويضعها على رأس الجريدة . . . وجريدتنا لا تريد كليشيهات ، ولا تطمح نحو الكمال ، إنما تقدم ، العمل المحسوب الذي يهبها قيمتها الخاصة ، وإن كان يكلفها نفقات لا بأس بها . فالأخبار الجيدة والخاصة غالية الثمن ، ويشهد أكثر الأخبار كلفة وأعظمها أثراً ، عنينا إخراج الجريدة ، على ذلك » .

لو أجرينا تحليلاً جدياً لجريدة « فرانكفورتر ألجمانية » ، لافتضح أمر ما تقوله ، وبدا وعوداً فارغة . إنها لا تتقيد عملياً بما تعلنه ، لكنها تريد خلق الانطباع لدى قارئها بأنها تنفذ ما تعد به ، وتعينه على هضم الكمية الهائلة من المواد الأخبارية الاقتصادية والسياسية التي يتعامل معها كل يوم ، والتي تتهدده بالغرق تحت ركامها (إن كان لا يملك موقفاً علمياً حيال العالم ، ولا يعرف على الأقل أسس نظرية علمية للمجتمع) . هذا الركام سيبدو له كفوضى شاملة محكومة بالمصادفة ، لا يقدر أن يتعرف بداخلها على تكوينات بالمعنى الذي حددناه ، كما سيعجز عن فحص صحة أو زيف المعلومات المنهالة عليه . فإن قطعت جريدة ما وعداً كالذي قرأناه ، صدق بأنها توظف إمكاناتها الهائلة (الأرشيف ، الوكالات ، الأجهزة الحديثة للاتصال ، المراسلون في الخارج . . . إلخ) لانتقاء أكثر المعلومات أهمية بالنسبة له من كتلة الأخبار الكبيرة . وهذا الانطباع تنقله الجريدة إلى القارىء بواسطة إخراجها .

نؤكد مرة أخرى أن تأثير الإخراج قابل للفحص ميدانياً (عبر ابحاث الرأي) ، وأنه يمكن تعليله بالمنظورين السيبرنتيكي والنظري الإعلامي . وقد قدمنا ، فيما سبق ، هذا التعليل لسلسلة من الأطروحات المصاغة ، وأهملنا البحث عن تعليل لأطروحات أخرى ، لمعرفتنا بأن القارىء المطلع ، ولو إطلاعاً قليلاً ، على أسس نظرية المنظومات السيبرنتيكية ، ونظرية الجريان الإعلامي بين المنظومات وداخل المنظومة الواحدة ، سيجد دون صعوبة تعليلات مناسبة وصحيحة للقضايا المطروحة . لا يجوز القول إن التحريض الإشتراكي يستطيع الاستغناء عن مثل هذه الأدوات المساعدة ، ان المرء ، إذا ما نظر إلى كل حملة تحريضية وكل إفتتاحية كنقله في سجال إستراتيجي ، كان عليه أن يعتبر هذه الأدوات المساعدة أسلحة هامة في الصراع ، وأن يرى في إستخدامها جزءاً جوهرياً من تاكتيك واستراتيجية التحريض .

يتم الإستناد على الرأي العام كبديل تاكتيكي ، حين تماثل صحيفة أو جماعة تحريضية ما ، دون وجه حق ، رأيها الخاص أو رأي جماعة ما ، مع الرأي العام . في هذه الحالة يمكن مثلاً القاء سؤال ما على شخص ما ، وفق طريقة اجراء العينات (يُسأل مواطن عن رأيه في قضية معينة ، ثم يستنتج من رأيه رأي الشعب) . هذه العينات تُظهر ما يريد المضلل إعتباره صحيحاً ، وكأنه صحيح بالفعل ، وتترك أثراً سيكولوجياً فعالاً ، ان استغلت بمهارة ، لأن أحداً من القراء لا يعرف بالضبط عدد التجارب التي أجريت ، والنسبة المئوية المستثناة منها ، لتناقضها مع النتائج التي يطمح المحرض للوصول إليها . هذه العينات الميدانية الاختبارية قد تُجرى مع أشخاص أعدوا خصيصاً لذلك ، فتخرج منهم الإجابات المطلوبة كما تخرج علب السجائر من آلة أوتوماتيكية ، بمجرد أن يلقي المرء بقطعة نقود إلى داخلها ، ويضغط على زر معين فيها . وتتعاظم درجة تصديق الرأي العام للاستقصاءات الكاذبة للرأي ، إن سمح المستقصي لبعض العينات الناقدة بالظهور . وهو يسمح لها في العادة ، شريطة أن يكون نقدها سطحياً وغير منهجي .

لا يجوز للتحريض الإشتراكي استعمال مثل هذه الخدع . ولا يجوز له أن يضيف كلمات وجملاً مثل : « إن شعبنا بكامله يعتقد . . . أو أن مصنعنا بكامله يرى . . . إلخ » ، إلا بحذر شديد ، وعلى أن تكون قابلة للتصديق . هناك بالطبع مواقع ايديولوجية ـ كالموقف من الحرب والسلام مثلاً ـ تتوحد حولها الآراء المختلفة ، ويستحسن ، لدى التحدث عنها ، استخدام كلمات وجمل من النمط الذي سبق ذكره .

ما عدا ذلك ، من الأفضل التروي في صياغة تعابير عامة كهذه . ويفضل بدلاً منها القول : « إن الغالبية العظمى من شعبنا . . . إلخ » ، لأن الوضع الذي يدعى المحرض الاستناد إليه ، لا يتحقق ، في الواقع ، إلا خلال سيرورة مستقبلية طويلة .

يعرف العالم أن فنه يكمن في إنجاز عملية الاختيار من كتلة المعلومات المتدفقة عليه من العالم الخارجي ، وفي فرز الجوهري ، والأقل جوهرية ، والهامشي ، على أن يستبعد ما هو غير جوهري ، ويعرف بدقة القانونية التي تخضع لها المعلومات . هذه الأسس يجب أن تلتزم بها أيضاً سياسة تمارس وفق مقتضيات القوانين العلمية . وقد كتبت جريدة «فرانكفورتر الجمانية » في ٢٥ شباط ١٩٦١ حول هذه المسائل ما يلي : « ليس ثمة خلافات في الرأي بين القراء وهيئة التحرير حول مهمة الجريدة في نشر الأخبار الجوهرية . . . فهل توجد ، يا ترى ، أحداث لا تجد لها صدى في الجريدة . . . وهل تخفي الجريدة بعض الأخبار ، أو تنشرها بصيغة ربما كانت مقتضبة . . ؟. إن هذا لا يحدث مطلقاً »

تدعى الجريدة المذكورة أنها تنقل سائر المعلومات حول قضية من القضايا إلى قرائها . وهذا ، في الحقيقة ، غير ممكن أولاً ، ويعد إدعاءاً كاذباً ثانياً . إن الصحافة والتحريض الرجعيين يخفيان أساساً المصاعب الرئيسية للنظام الرأسمالي ، بقدر ما يخدم الاخفاء التأثير السيكولوجي في الجماهير ، وينشران ، في الوقت نفسه ، معلومات هامشية وثانوية من نمط سلبي ، خالقين الانطباع باستعدادهما لايصال المعلومات المتناقضة مع مفاهيمهما السياسية إلى جمهورهما . مع أنهما يحرصان ، في الواقع ، الحرص كله على الحيلولة بين القضايا المضرة بهما وبين الجمهور . ويظهر التزام جريدة « فرانكفورتر ألجماينة » بالمبادىء التي تعلنها من الإبراز الخاص الذي تحظى به زيارة أي ديكتاتور إلى أوروبا على حساب المشاكل الفعلية للشعب ، كمشكلة إغلاق بعض المناجم والصناعات مثلاً . إن الوصفة التي تتبعها الجريدة في قضايا كهذه هي ، عملياً ، الوصفة العامة المتبعة : نشر القضايا الهامشية بمانشيتات كبيرة على الصفحة الأولى ، وطرد المعلومات « السيئة » إلى الصفحات الداخلية ، لتطبع بحرف صغير لا يكاد يرى . بهذه الوصفة لا يمكن اتهام الجريدة بإخفاء أي شيء ، ولا يمكن إتهامها بأنها ادعت أن لهذا الحدث أو ذاك أهمية تفوق ما لسواه . . صحيح أن الجريدة أنها لم تدع ذلك في نصوصها ، لكن الإخراج والترتيب البنيوي يتضمنان أيضاً محتوى معلوماتياً. بالإضافة

إلى أن المضمون الدلالي للنص يوحي للقارىء بتقويم معين ، ويؤدي إلى ايلاء هذا الحدث أهمية تُنكر على ذاك .

المشكلة التي نصطدم بها دوماً هي إذن مشكلة مبدأ انتقاء المعلومات . فالمحرض والسياسي يعجزان عن نشر الكمية التي يريدانها من المعلومات حول الموضوع الذي يختارانه . وتحول المساحة المتاحة ، والمحدودة ، دون ذلك . هذا يعني أن قناة الوصل مع المتلقي ليست محدودة الطاقة فقط ، وإنما يعني أن طاقة التخزين نفسها لدى المتلقي محدودة أيضاً . وكما أكدنا مراراً ، فمن غير المجدي تقديم كمية من المعلومات إلى المتلقي تتجاوز طاقة قناته. ومن غير المجدي ايضاً إطلاق كمية كبيرة من المعلومات على المتلقي ، لأن ذلك سيرهق المخزن القصير الأمد ، والمخزن الطويل الأمد في النهاية ، وسيكرهه على أن ينجز بنفسه عملية اختيار للمعلومات ، تتم ، عندئذ ، ضمن سبل تتعارض مع رغبات المحرض كل التعارض .

متى يكون انتقاء المعلومات متحيزاً ؟ . حين تكون كتلة المعلومات المهملة مجموعة متنوعة من الأخبار ، لا يكون الإعلام متحيزاً . أما إذا كانت ذات بنية داخلية متجانسة ، حدث التحيز . هذه البنية لا تنشأ ، إن تم الانتقاء وفق أسس علمية ، كما لا تنشأ عندما يستهدف الانتقاء تضليل المتلقي . ولو افترضنا أن كتل المعلومات التي يقدمها المحرض إلى القارىء ، وتلك التي يهملها ، قد اختيرت وفق أسس موضوعية مطلقة ، لوجدنا أن طبيعتها لا تكون متباينة ، ولفقد التحريض فعاليته وغدا غير ضروري . إلا أن التحريض يحمل دوماً طابعاً متحزباً ، كما لا يفترق التحريض الإشتراكي عن الرأسمالي في افتقاد كمية المعلومات المهملة لبنية داخلية متجانسة . وعلى كل حال فإن التحزب لا يظهر في التباين أو التجانس المعلوماتي ، بل في نمط التحيز ، وفي المصالح التي يخدمها هذا الشكل أو ذاك من الانتقاء .

يتبنى كثير من الناس تصوراً يقول : يجب أن تكون المعلومات المهملة من طبيعة متباينة ، لا تترك أي مجال لتضليل المتلقي . ويقال أيضاً : ان التحريض الإشتراكي يلتقط الجوهري ويترك الهامشي . ويقيم التحريض الرأسمالي بين ما يقدم وما يهمل علاقة ذات حد واحد ، تؤكد وتبرز المعلومات التي تخدم استمرار النظام ، وتستبعد تلك التي تتهدده . لكن التحريض الإشتراكي ، وانتقاء المعلومات كما يمارس فيه ، يهدفان في الحقيقة إلى خدمة النظام ، فهل نستنتج من ذلك تماثل التحريضين ، أم نحصر

الفوارق بينها في الهدف فقط ؟ الواقع ، إن ما يخدم الإشتراكية هو المعلومات الأساسية ، الجوهرية ، المنتقاة من كتلة الأخبار ، لأن نشوء وتكون الإشتراكية وتطورها هي ضرورات إجتماعية موضوعية ، ولأن هدف ومنحى الأخبار ، التي تخدم في الظاهر مصالح طبقة واحدة فقط ، يتطابقان مع الميل لتطور التاريخ . والمحرض ملزم بإيضاح هذا الفارق ، كلما اقتضى الصدام بين التحريضين ذلك ، وإلا نشأت لدى المتلقي وجهة نظر تقول : الاشتراكيون كالرأسماليين يتابعون فقط مصالحهم الخاصة ، ولا ضرورة لتصديق صحفهم وإذاعاتهم .

من تاكتيكات التحريض الرأسمالي الكتابة بتفصيل مطول حول توافه لها مظهر الهام ، وكبت المعلومات الهامة التي ليست في صالح النظام ، أو الكتابة عنها باقتضاب وإيجاز . إذا كان الرأي العام نقدياً ، كان رد فعله على مثل هذا الإجراء الغيظ والحنق ؟ . ويبذل التحريض الرأسمالي جهوداً كبيرة لانتاج رأي عام يتقبل هذا التاكتيك ويعتبره طبيعياً .

تحدثنا مراراً عن ارتباط سيولة الأخبار بطاقة قناة النقل ، وطاقة المتلقي . وتحدثنا عن المحتوى المحدود للمخزن قصير الأجل . في الرياضيات والعلوم التجريدية يتخلصون من هذه الصعوبة باستنباط تجريدات جديدة أكثر شمولاً يقومون بتعيينها مفهومياً ، وبتكثيف المعلومات المتضمنة فيها لتتناسب مع محدودية قناة النقل المتوفرة ، وقدرة مخزن المتلقي . وعلى سبيل المثال فإن بالإمكان ، في ظروف معينة ، أن نجري بسهولة ويسر حسابات معينة بواسطة معادلات معقدة . ولكن ما إن يفك المرء معادلة معقدة إلى مكوناتها الأولية ، حتى تصبح مثل هذه المهمة مستحيلة تقريباً .

في التحريض يوجد شكل هام للتكثيف الإخباري هو الزاوية الصحفية ، التي تُحل الوصف السريع محل الشرح التفصيلي . إن وقت الإنسان محدود عموماً ، والحياة المعاصرة سريعة الوقع ، لذا يجب اللجوء إلى سائر السبل المساعدة على توفير الزمن والجهد . والزاوية الصحفية هي واحدة من هذه الأدوات ، يبرز فيها ، أكثر مما يبرز في سواها ، الشكل تجاه المحتوى . إنها لا تريد أن تبرهن ، بل تُقنع بظاهر ما هو جوهري ، وتؤكد على أهمية الأسلوب والإخراج . وكاتب الزاوية يُعيرُ قَبلياً هذا الشكل من التحريض على المتلقين الذين لا وقت ولا رغبة عندهم لقراءة النصوص المطولة . وتقدر الزاوية أن تعين القارىء على تكوين رأيه بسرعة في احداث معينة ، وقد تستخدم

أيضاً لتضليله ودفعه ، من خلال شكلها الخاص وديناميكيتها ، لقبول آراء ومفاهيم ما كان ليقبل بها ، لو أمعن التفكير وقرأ نصوصاً مطولة حول الوقائع .

توجد أيضاً وسيلة أخرى يلجأ إليها المضللون لايصال اخبار معينة لا محيد عن ايصالها إلى القارىء ، مع أن نتائجها الجانبية ستترك آثاراً لا تتلاءم ومقاصد المحرض : هذه الوسيلة تقوم على وضع الخبر المعني ضمن سياق قصة . على سبيل المثال : تريد دولة برجوازية إصدار قوانين طوارىء تحد من الحريات . إن إعلام القارىء بهذه الحقيقة سيخلق لديه ردود فعل مزعجة ، وحتى لا يحدث ذلك ، توضع الأخبار في قصة تروي تاريخ قوانين الطوارىء . فيقال ان الجمهورية الرومانية بقوانينها الديمقراطية الصارمة اصدرت ، في أوقات الأزمات ، قوانين بنقل السلطة إلى أشخاص مختارين ، وبالاستغناء عن إسهام البرلمان في إتخاذ القرارات . ثم تلقى نظرة عابرة على التاريخ ، مروراً بدول المدن الإيطالية ، وإلى دولة الرأسمالية المبكرة في هولندا ، حيث كانت السلطة توضع بين يدي قيم على الدولة في الأزمات . في قصص كهذه يُفسح مجال كبير للحكايات الصغيرة والنوادر المسلية ، لتبدو قوانين الطوارىء أمراً طبيعياً متناسباً مع التطور المعروف للتاريخ . إن القصة تُعلم بطريقة مسلية ، وهي أداة تاكتيكية نموذجية في يد المضلل . هذا لا يعني بالطبع استغناء التحريض الإشتراكي عن وضع حدث معين في سياقه التاريخي ، وإظهار جوانبه الهامة وروابطه الوثيقة . لكن سلسلة التاريخ يجب أن تتكون من حلقاته الجوهرية وسماته الأساسية ، وأن تظهر المجرى الفعلي للوقائع بترابطها الإجتماعي . وهذه مهمة تتطلب من المحرض مقدرة خاصة تقوم على معرفة علمية معللة ، ومهارة تحريضية وطيدة .

في التضليل الرأسمالي تتحول القصة إلى بديل مسلٍ للمقالة الجادة . تقلص العمل الفكري الذي يجب أن يقوم به القارىء ، بأن تجمع وترتب المادة الاخبارية ، وتقدمها له بطريقة بسيطة لا تطرح أية تحديات بالنسبة لقدرته على التفكير التجريدي ، وهذه المواصفات هي التي تحول القصة إلى أداة للتضليل .

بين تاكتيكات التحريض البرجوازي واحد يقوم على نقل أخبار كاذبة إلى المتلقي ، شريطة أن لا يتحمل المضلل مسؤوليتها ، في حال افتضاح كذبه . مبدئياً ، يجب على المحرض أن يستخدم معلومات يعرف مصدرها تماماً ، ويقدر أن يحدده بوضوح ، في الحالات الهامة . إن إعطاء معلومات حول مكان نشوء الأخبار ، وكيفية وزمان نشوئها ،

هو تطبيق لمبدأ علمي ـ مبدأ قابلية المعلومات للفحص ـ على التحريض . فالقارىء يجب أن يكون في وضع يمكنه ، وان من حيث المبدأ ، من فحص المعلومات المقدمة إليه . هذا المبدأ يتم التحايل عليه بصياغات مثل : « حسب شائعات لم تتأكد ، حدث كذا وكيت » . فإن ثبت كذب الخبر ، كان القارىء عاجزاً ـ ولو من الناحية الشكلية ـ عن تحميل المسؤولية للمضلل ، مادام هذا قد نسب خبره إلى « شائعات لم تتأكد » . بل ان القارىء البسيط يستنتج من صياغة كهذه تقويماً إيجابياً لعمل المضلل « الشريف » و « الوجداني » ، الذي قال له بصراحة أنه ليس متأكداً من صحة مصدر معلوماته .

من الطبيعي أن التحريض الإشتراكي يضطر ، أحياناً ، لاستخدام هذه الأدوات ، لكن محتواها يكون مغايراً تماماً لمثيله في التضليل الرأسمالي. إنه (التحريض الإشتراكي) يعمل إما لتأكيد الخبر غير المؤكد ،، أو لإثبات كذبه ، ويقول ذلك صراحة لقرائه . في التضليل ، « اللا تحديد » هو الهدف النهائي ، وفي التحريض هو نقطة الإنطلاق .

القسم الثالث

تحليل بعض الممارسات التطبيقية

١ - حول الممارسات الواقعية للتحريض

تريد الشروح التالية أن تقدم للقارىء ، بالأمثلة ، دليلًا لاستخدام المبادىء التي سبق عرضها . وسنستقي امثلتنا بالدرجة الأولى من جريدة « بيلد » الألمانية الغربية التي يصدرها إحتكار شبرنجر ، ومن جريدة « برلين المسائية » الصادرة في برلين الديمقراطية .

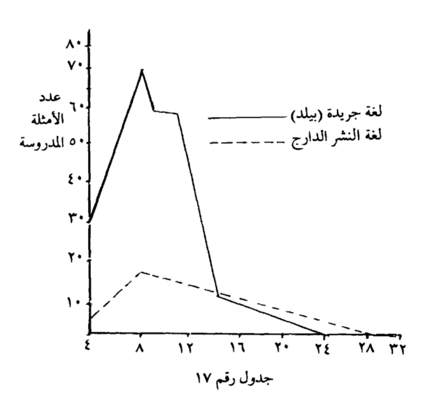
توجد بعض الأعمال الأولية حول جريدة « بيلد» ، لكنها لا تتطابق ، للاسف ، مع موضوعنا، وتتركز على مسائل اللغة الألمانية . وقد دفع إلى هذه الأبحاث ذلك النمط من صياغة الجمل في الجريدة ، أو النوايا السياسية الكامنة وراءه والمستهدفة به ، في آن . إن كتابنا يرى في جريدة « بيلد » ، هذه الاداة التحريضية التي تنقسم الآراء بصددها ، ميداناً لتحليل المسائل اللغوية وترابطاتها . والمؤلف لا يصدر أي حكم قيمة على هذه الصحيفة ، ولا يدرس الأسس السوسيولوجية لتكوين الصحافة الرأسمالية ، وإنما يعمل ، بالدرجة الأولى ، لإظهار أن « بيلد » لا تستطيع تأدية مهمتها ، ان لم يرافق ذلك ، يداً بيد ، إفساد معين للغة .

أ - الاشكالية النحوية :

موضوع شروحنا هو ، قبل كل شيء ، الجانب الدلالي والبراجماتي للغة السياسة والتحريض ، وقد الحنا في الصفحات السابقة على ضرورة الاستعانة حتى بوسائل نحوية مساعدة ، للوصول إلى تأثيرات معينة لدى المتلقين .

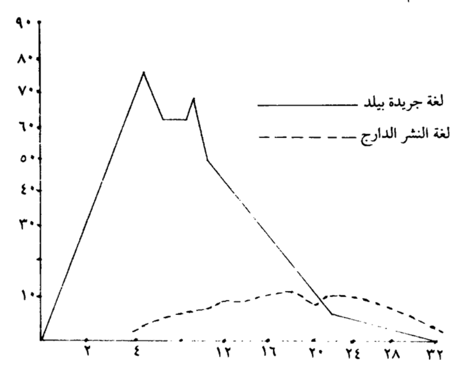
اللغة الألمانية هي إحدى لغات المدنية ذات المستوى العالي . والبرهان القاطع على تخريب مستوى اللغة عموماً على يد التضليل الرأسمالي هو طول الجمل ، أي عدد الكلمات المكتوبة لجملة ما . ويظهر أن النسبة المئوية للجمل القصيرة في لغة السياسة

البرجوازية قد تزايدت كثيراً (كأساس للمقارنة يمكن أخذ لغة الأدب واللغة الدارجة) ، لأن الجمل القصيرة تعين مستخدمها على القفز من فوق الوقائع المزعجة ، واثارة انفعالات وعواطف أقوى من تلك التي تثيرها الجمل الطويلة . ان الجمل القصيرة تسمح بتعيير استعمالات اللغة وفق رغبة الأداة التضليلية المعنية ، كما تستطيع أن تكون أساساً للثوابت الفكرية . أما الجمل الطويلة فتفتقد لهذه القدرة . يضاف إلى ذلك وجهات نظر سيكولوجية ـ إعلامية حول طاقة قناة النقل . فالجمل القصيرة لا ترهق قناة النقل كالجمل الطويلة ، والمتلقي يميل دوماً إلى تفضيل عرض إخباري قصير الجمل على آخر جمله طويلة . من جهة أخرى يستطيع سادة « مصانع الأخبار » أن يحولوا ، بحبهم للجمل القصيرة ، دون تكون أسلوب شخصي للعاملين في التحريض ، لأن شخصية الأسلوب تمثل قطعة من الاستقلالية الفكرية ، ولأن من يتمتع باستقلالية فكرية لا يقبل تنفيذ الأوامر التي يصدرها له متسيدو وسائل الإعلام . وقد أظهر البحث أن الجمل ذات الست عشرة كلمة نادرة جداً في جريدة « بيلد » ، في حين ترتفع النسبة المئوية للجمل ذات الكلمات الأربع إلى مستوى أعلى من مثيله في اللغة الدارجة ، أو في لغة الأدب .



جدول رقم ١٧

إن الجمل ذات الكلمات الأربع هي قوام لغة جريدة « بيلد » . والحد الأعلى لجمل هذه اللغة هو الجملة ذات الكلمات الخمس . يظهر هذا من توزع الكلمات بوصفه مقداراً محكوماً بالمصادفة يتوضع على شكلٍ منحني جاوس حول هذا الحد الأعلى (جدول رقم ١٧) .



لسنا ، على كل حال ، ضد الجمل القصيرة في التحريض . فالحدث المحرك الذي نريد تعريف المتلقي به . سيؤثر على خير وجه ، إن صيغ خبره في جمل قصيرة . لكن ذلك لا يعني مسخ اللغة وتدمير بناها وتحويلها إلى جمل ذات كلمات أربع . إن ابراز بعض المضامين عن طريق جمل قصيرة يحسِّن احساس القارىء باللغة ، ويمكنه من السيطرة عليها أكثر فأكثر . بهذا المعنى نؤيد استخدام الجمل القصيرة ، بما لها ، ضمن ترابطات معينة ، من ميزات حيال الجمل الطويلة . وعلى سبيل المثال ، فإنه لا يجوز استخدام تعابير لغوية كثيرة الكلمات في الشعارات التحريضية والكلمات الشائعة . كما يسهل على القارىء فهم الجمل القصيرة ، وقراءة محتواها . لكن الاقتصار على التعامل مع مثل هذه الجمل يؤدي إلى الضمور الفكري وتدهور السوية المنطقية ، وهذا يتعارض مع المهمة الاساسية للغة السياسة . ونحن نجد في جريدة « بيلد » ، على سبيل المثال ، تراكيب جميلة من النمط التالي : « القنابل تسقط » ، « المخازن تطير في الهواء » ،

« الحرب تهدد جنوب شرق آسيا » ، « عنيف ومصمم » . إن البنى السيكولوجية لهذه التراكيب هي بالتأكيد بالغة التأثير والفعالية . ولكن لو نظرنا إليها من منظور نحوي بحت ، لوجدنا أن بعضها ليس جملاً على الاطلاق ، أي انه ليس تعابير ذات معنى . من يهتم بالمنطق الرياضي ، يعرف ما يعينيه مفهوم « التعبير ذي المعنى » ، ويعرف أن لهذا التعبير تعريفاً دقيقاً ، وخالياً من اللبس . فإذا كانت ب ، ك جملاً مركبة تركيباً صحيحاً ، كانت ب ٨ ك أيضاً جملة صحيحة ، مع أن التعبير الذي يأخذ شكل ٨ ك يكون تعبيراً غير ذي معنى . مثل هذا التركيب ، غير المنطقي نحوياً ، وعديم المعنى دلالياً ، هو الغالب في جريدة « بيلد » . لدى القارىء البسيط يثير مثل هذا التعبير وهم الأصالة الاسلوبية ، لأنه يصيغ المقولات ببدائية تخلق لدى المتلقي الانطباع بأنه ، هو نفسه ، يستطيع أن يكتب ويفكر بهذه الطريقة . وهذا يزيد استعداده النفسي والفكري لتلقي كمية المعلومات المقدمة له .

ثمة طريقة أخرى لتذرير التكنوينات اللغوية ، تظهر الجملة فيها وكأنها صحيحة التركيب ، مع أنها تثير لدى المتلقى وهم الجملة القصيرة ، بمجرد أن يحتك بها ينتج هذا عن تقسيم وتمزيق الجملة الطويلة ، أما بطباعة بعض أجزائها باحرف كبيرة ، أو باستخدام تنقيط غير مألوف وغير منطقي بداخلها . والتنقيط بداخل الجمل يستغل ، غالباً ، كأداة مساعدة تجبر القارىء على عدم قراءة النص بكلماته ومعانيه ، بل على نلقيه قطعة قطعة ، وتكرهه على التمهل لدى المقاطع التي يريد المحرض التركيز عليها وابرازها . ومع أن المضلل الرأسمالي يدفع قراءه ، عموماً ، إلى طيران فكري سريع فوق نصوصه ، فإنه يهتم بترسيخ بعض القضايا في وعيهم ، ووسيلته إلى هدفه هي هذه الأدوات المساعدة .

نتيجة للاستعمال السائد للجمل القعصيرة يمكن تحويل النصوص السياسية الجدية إلى متاع فكري سهل الهضم . فالجمل القصيرة تأخذ من القارىء الجهد الفكري الخاص ، إلى حد كبير ، وتستغل للتضليل ، وللتأثير في رأي المتلقي . والمقالة المكونة من جمل قصيرة تهيج قراءها ، وتوقظ عواطفهم ، وتكتسب في الظاهر، طابع الجوهري والهام . أما النص المشكل من جمل طويلة ، فإنه ، في مجال التحريض ، يتعب القارىء ويبعث الملل في نفسه ، ويخلق مشاعر معادية لديه .

والانتقال من الجمل الطويلة إلى القصيرة تصحبه دوماً خسارة في دلالة المعلومات . إن الافراط في اللجوء إلى الجمل القصيرة هو وسيلة أساسية للتحريض

الـذي يستغبي القارىء . وبمـا أن الجمـل التي تقـدم للقـارىء أو المستمـع ، بصـورة مستمرة ، كانت بالاصل أجزاء مكونة لترابطات مقولية ، فإنها تعجز عن اكتساب وضع الجمل المذررة (الجمل التي تتضمن بذاتها جملاً أخرى) . ولأنها لا تزال تحتفظ ، فضلاً عن ذلك ، بمكوناتها المنطقية ، فإنه ينشأ لدى المتلقي الانـطباع بـأنه حيـال شيء بشبه الاسلوب . هذه الفكرة المعقدة والنظرية سنوضحها بمثال من الحياة اليومية : من المؤكد أن جملة : « إن امطرت ، ابتل الشارع » هي جملة صحيحة . إن مكونات هذا الترابط اللغوي هي : « إن امطرت » و« ابتل الشارع » . وهي مكونات تتـطابق مع المخـطط المنطقي ب ٨ ك . حسب التعريف الاستدلالي الصارم ، ليست التكوينات من نمط ـ ب خطأ ، إنما هي دون معنى ، وفي مثالنا السابق ، سيكون التركيب الجملي دون معنى ، إن هو اتخذ الشكل التالي : « يبتـل الشارع » « إن امـطرت » . إن من يتعرض بـاستمرار لتأثير هذا التركيب اللغوي ، يفقد مع الزمن القدرة على التفكير المنطقي . صورياً ، لا تتضمن الجملة المقولية السابقة أكثر من قسمين تفكك إليهما ، إذا ما اقتصر حديثاً على الجانب النحوي البحت . لكن التفكيك المذكور هو في الوقت نفسه أداة لإثارة الشكوك لدى المتلقي : « إن امطرت » ، مع أن التركيب في شكله الاصلي لا يتضمن التشكيك (يؤكد وحسب أنه في الظروف التي يهطل بها المطر يبتل الشارع) .

الأداة المسـاعدة الأخـرى لسيكولـوجية الاعـلام وتطبيقـاتها في التحـريض ولغـة السياسة ، والخادمة لعملية تضييق الاعلام وتسهيل تلقيه ، تتجلى في الاسهاب اللغوي واستغلاله . في البدء ، نريد توضيح ما نعنيه بالاسهاب اللغوي بمثال بسيط لا علاقة له بلغة السياسة : ثمة انسان ما يريد حجز غرفـة في فندق عـلى الشاطيء فيـرسل بـرقية تقول : « أرجو حجز غرفة لشهر آب » . ونتيجة للتشويش في قناة النقل تصل الجملة إلى متلقيها على الشكل التالي : « أرجـو . . . غرفـة لشهر آب » إن كلمـة « حجز » يمكن استنتاجها من جماع النص وترابطاته العامة . بهذه الطريقة يمكن ، بصورة عامة جداً ، تحويل تعابير لغوية صحيحة نحويـاً ، وذات معنى دلالياً ، إلى كـاريكاتيـرات لذاتهـا ، فيصبح محتواها المعلوماتي ضئيلاً . مثال : « عظيم كيف نفذ فـلان قفزتـه الأخيرة » . هذه الجملة هي نحوياً دون معنى ، بل انها ليست جملة على الاطلاق . لكن الاسهاب اللغوي يمكن المتلقي من إكمال التركيب اللغوي الخالي من المعنى نحوياً ، وتحويله إلى جملة ذات معنى . بوجه عام ، لا ينصب تشويه نص ما على النص ككل ، بل هو يصيب جملة أو جملته الرئيسية ، التي يمكن تلخيصها في كلمة واحدة . ويبدو الجزء الاساسي في

هذا الاجراء في ضغط الجزء الرئيسي من الجملة ، أي الجملة الرئيسية ، إلى ما تحت ١٦ بيت [1] . إن تكثيف الجملة الرئيسية إلى كلمة واحدة يحدث آثاراً شعورية كبيرة ، ويلفت نظر القارىء إلى هذه الجملة الخاصة . وعلى كل حال ، فإن هناك فارقاً كبيراً بين أن يستخدم المرء هذه الأداة كأداة تاكتيكية للتحريض في حالات معينة ، وأن يحول الجمل التي من هذا النوع ، تدريجياً ، إلى جمل دارجة تستخدم دون سواها في الكتابة . الوضع الأخير يعني بدائية متنامية ، وإحلالاً للتعاقب اللغوي محل التفكير في إطار من الترابطات المنطقية . ومهما يكن الأمر ، فإن الاستعمال الغالب للجمل الاسمية هو خروج على الاسس العامة للاسلوب الجيد . والتعود على هذا الشكل اللغوي ينجب لدى المتلقي انعدام التفكير ، ويعزز حاجته نحو الأخبار المثيرة . وبما أن الأدوات التاكتيكية للمحرض تؤثر في النهاية عليه هو نفسه ، فإن هذه الطريقة في الكتابة لا تلبث أن تؤثر على واضعها .

لا نريد الاعتراض على استعمال الجمل الاسمية لحالات خاصة ، حيث تعكس احداثاً معينة ذات أهمية استثنائية ، وتشرك المتلقي في التوتر الشعوري الذي تنتجه . والشرط الأولي العام لاستعمال الجمل الاسمية هو امكانية استكمالها ، وإيجاد الافعال التي كثيراً ما يسقطها النص . في اللغة الدارجة يعتمد الوصف ، غالباً ، على جمل اسمية ، فيمكن لوصف اجازة ما أن يأخذ الشكل التالي : شاطىء رملي جميل ، شوارع للنزهة ، فنادق جيدة ورعاية ممتازة . . . الخ . هذه الجمل تحقق ما تعجز الجمل الكاملة عن تحقيقه ، ألا وهو استيعاب المتلقي للجمل الصغيرة التي تحمل طابع جمل اسمية ، والتي كانت بالاصل جملة كاملة واحدة . إن تقطيع الجملة الاصلية الكاملة إلى جمل إسمية بدائية يرغم القارىء على ابتلاع مزق التركيب اللغوي مزقة بعد أخرى ، وهضمها .

ب ـ الجانب الدلالي للتحريض أو للغة السياسة :

من مجموع المواضيع التي يطرحها هذا العنوان ، سنبرز بعض العناصر الاساسية . كنا قد عالجنا في القسم النظري من كتابنا هذا مسألة الكلمة الشائعة والمانشيت . وقلنا أنها أداة مساعدة رئيسية للمحرض ، يبينٌ بواسطتها بنية النص

---

(١) بيت : وحدة قياس المعلومات .

للقارىء ، ويميز بين الجوهري والهامشي ، أو بين ما يراد للقارىء أن يعتبره جوهرياً أو هامشياً . هذا التقسيم والتمييز لا يحصل بواسطة جمل إضافية مفسرة ، وإنما بواسطة الكلمات الشائعة والمانشيتات .

تحدثنا في القسم النظري من هذه الدراسة عن الاسهام التأثيري للجوانب الوصفية والتقويمية والخاصة لكلمات وجمل لغة السياسة . ويخدم الاستعمال التاكتيكي الناجح للغة الأوامر والنواهي الطموح نحو إثارة مقومات إيجابية لدى المتلقي وبما أن لغة القيادة العسكرية تمتاز ، خاصة ، بالاستخدام الواسع للاوامر ، فإن لغة السياسة تتعرض لعملية عَسْكَرَةْ ، عندما نرجح فيها النواهي والأوامر . هذه الوسيلة التاكتيكية ، لتحقيق مقومات معينة ، هي ، على كل حال ، سكين ذو حدين ، لأنها ليست فعالة إلا حيال من تربوا على الكسل الفكري ، وتعودوا الاستغناء عن إراداتهم ، وتوجيه سلوكهم وفق الأوامر التي يتلقونها من رؤسائهم . أما أولئك الذين حافظوا على بقية من التفكير النقدي ، فهي تحدث لديهم تأثيراً صادماً . هؤلاء سيقولون : « نحن نعرف بانفسنا ما يجب فعله ، ولا حاجة لأن تتأستذ علينا هذه الجريدة أو تلك المجلة » .

تؤثر الجمل الأمرية النافية تأثيراً باقياً وفعالاً في نفوس من تصل إليهم . ومن الأوامر الشهيرة التي تعتمد عليها الأنظمة الرأسمالية الأمر القائل : « لا نريد تجارب » . فهو مفهوم من جماهير شعبية واسعة ، لتعبيره عن تفكيرها وظروفها ، كما تعيشها في « دولة الرفاهة العامة » . وهو لا يستهدف تغيير رأي المتلقي أو سلوكه ، بل التأثير على رأيه حيال المحرض نفسه ، وتجاه الحزب الذي يمثله . ولا ينصب جوهره التقويمي على الوقائع نفسها في المقام الأول ، وإنما على ما ينقل من اخبار حولها .

في بلدان الرأسمالية المتأخرة يلعب وجوه الرأي العام ، سيما متى كانوا على رأس حكومات أو أحزاب ، دور الابطال السابقين لجيل أو لطبقة ما . وحيث لا تكفي « أعمالهم البطولية » ، تستكمل اللغة النقص في شعبيتهم . عندئذ تكتسب عبادة الأفراد وتمجيد الابطال وظيفة جديدة ، ما أن تفرض نفسها في الواقع ، حتى يصبح لمجرد ذكر رموزها تأثير معين . هكذا يتحدثون في المانيا عن عصر اديناور ، وليس عن عصر التسلح وإعادة الرأسمالية . إن احلال الاسماء محل وصف الوقائع هو سمة أساسية للتضليل الرأسمالي ، تتحقق به جملة أهداف ، كاشارته إلى وقائع سياسية واقتصادية معينة ، وإلى شخص القائم به وعاداته الحياتية كمصدرين لمادة مسلية .

تلعب أرقام معينة دوراً هاماً في التحريض ولغة السياسة . تحدثنا فيما سبق عن أفضلية الصورة في المقالة والتلفزيون على الجدول الرقمي ، حتى أن تساوى معها في قيمته الدلالية (يستطيع المرء، غالباً، استيعاب محتوى الصورة من نظرة واحدة، وتتطلب معرفة القيمة المقولية لجدول رقمي دراسته بعناية ، وهذه تتطلب وقتاً أطول وإجهاداً أكبر للمتلقي) . غير أن للارقام ، وخاصة منها الارقام القصوى ، جانباً آخر . فبدلاً من أن نكتب أن هذا البلد أو ذاك قد وصل إلى رقم مائة مليون طن في انتاج الحديد والصلب ، يمكننا صياغة مانشيت على الصورة التالية : « البلد . . . يصل إلى الحد الخيالي لرقم مائة مليون طن حديد » ، وهذا تعبير تكفي لنقله طاقة قناة صغيرة . فإذا كان القارىء لا يستطيع أن يكون لنفسه ، في الواقع ، أي تصور من رقم مائة مليون ، فإنه يخضع ، بهذه الطريقة في الصياغة ، للانطباع بأنه أمام رقم هائل . ويزداد تأثير هذا الانطباع عندما يقرن بمفهوم ايضاحي مألوف في الحياة اليومية ، يشد ، مع الرقم العملاق ، اهتمام المتلقي إلى تفاصيل ما يقال حول الخبر . أما الصياغة الأخرى ، الصحيحة نحوياً ودلالياً ، فتبدو مملة وممجوجة ، لأن المرء اعتادها في مجالات الاقتصاد الأخرى ، وفي كل الازمان . ويمكن الوصول من الارقام المعاكسة أيضاً ، أرقام الحدود الدنيا ، إلى تأثيرات مماثلة لأرقام الحدود القصوى ، إذا كان المرء معتاداً على ارقام أخرى في المجال المعني .

يستخدم التحريض الرجعي ، لجذب المتلقي بعيداً عن قضاياه الجوهرية ، الارقام القصوى . ويقرأ المرء ، غالباً ، عناوين في الصحف البرجوازية مثل : « هذه الفتاة ورثت ١٢ مليوناً » . أما أثر ارقام الحدود الدنيا ، فهو يظهر في عنوان كهذا : « جرثومة بحجم جزء من مليون تكتشف بالمصادفة » . وعلى كل حال ، فإن التحريض الرجعي يعمل ، في السياسة والاقتصاد ، بالارقام الكبيرة فقط .

لدى استعمال الارقام لا يجوز تجاهل الفارق بين الرقم والعدد ، الذي هو مدلول الرقم . إن القارىء لا يدرك في حالات كثيرة أهمية عدد كبير ، لذا يكون الرقم المعبر عن العدد البديل المطلوب بالنسبة للمحرض ، الذي يوحي للمتلقي بامتلاك العدد والمفهوم المطابق له ، أي الرقم المطلوب ، لأن الرقم ليس سوى مفهوم يملك مطابقه المادي . هذا لا يعني امكانية الاستعاضة عن حديث حول الاعداد السياسية والاقتصادية الوهم بامتلاك مفهوم العدد أيضاً ، وتجعله يعتقد بذلك بفعل وجود تشابه يتم ، أو لا

يتم وعيه ، بينهما . وفي الواقع ، فإن مجال الارقام لدى الانسان العادي يتطابق في الحياة اليومية تطابقاً دائماً مع الاعداد . فالعدد ، كما اسلفت ، هو مدلول الرقم . فإن امتلك القارىء مفهوم الأرقام ، امتلك ، في الوقت نفسه ، مفهوم الاعداد الذي يطبق على أية أرقام ، كبيرة كانت أم صغيرة .

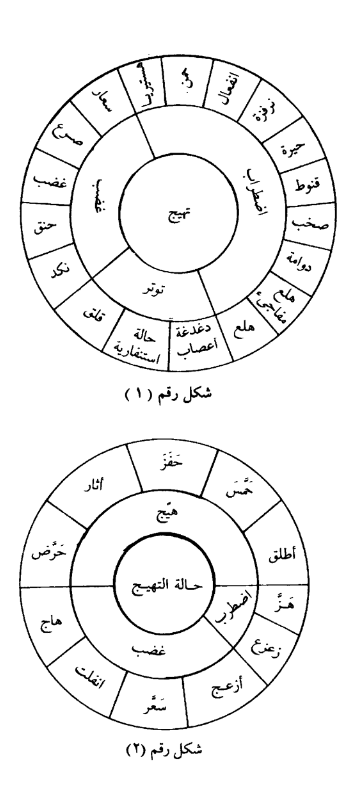
يوحي الرقم أو العدد ، ان كان قابلاً للتصديق ، بالموضوعية والعملية . لكن استخدام الرقم ليس ممكناً ، إن لم يكن جزءاً من « نص رقمي » ، أي من جدول أرقام . فإن استحال هذا ، كان من الافضل الاستغناء عن الرقم . والارقام التي لا توحي بالصدق ، تخلق لدى القارىء الانطباع بأنه يُخدع ، وبأن المحرض يستغلها لتمرير أكاذيبه وتجميل الواقع .

ثمة أوضاع سياسية واقتصادية معينة يتوجب على التحريض فيها إثارة موجة قوية من المشاعر والانفعالات ، والارقام الكبيرة والصغيرة هي أداة مناسبة لهذه الغاية . غير أنه يوجد قطاع كامل من الكلمات التي تحقق ، في الظروف العادية ، هذه المهمة . إنها كلمات تصف أحداثاً ترتبط بمفاجآت سارة أو مزعجة ، وبالخشية والخوف والرعب والآمال المضخمة . ولكي توقظ الكلمات مشاعر وانفعالات معينة ، يحتاج الأمر إلى تأملات جوهرية نسبياً . ونحن نعرف ، منذ أبحاث بافلوف ، مفهوم منظومة الاشارة المزدوجة ، ونعلم أن الكلمات التي تنصب على وصف احداث ، تستطيع اطلاق المشاعر التي تترتب على الاحداث نفسها . فلعاب الجائع يسيل ، حين يقرأ وصفاً لوجبة عامرة . وتترتب على قراءة رواية جنسية مشاعر تماثل في قوتها تلك التي يكابدها المرء خلال الاتصال الجنسي . هذا القانون عام ، وينطبق على التحريض ولغة السياسة أيضاً . وعلى المحرض أن يعرف الكلمات وتأثيرها ، ليقدر على استخدامها بوعي ، وإلا تعرض لخطر استعمال كلمات غير مناسبة لوصف الوقائع . لنفترض أن عالماً بارزاً يعمل في مجال من مجالات البحث لا يوافق على بعض الاشياء في حياتنا ، لكنه ينجز عملاً علمياً مفيداً ، فهل يصح أن نلصق به وصف « رجعي » ؟. إن استخدام هذه الكلمة لا يجوز ، إلا إذا كانت تصف ، حقاً ، جوهر وقائع فعلية . ونحن لسنا ، في النهاية ، محرضين يستخدمون كلمات كبيرة لوصف وقائع سطحية وثانوية ، لحرف أنظار المتلقين عن الجوهري . عندما تصف الصحافة البرجوازية موقف نقابات العمال من قوانين الطوارىء بأنه « كارثي » . وتضع هذه الكلمة في رأس جرائدها كمانشيت ، وتصف قصف الطائرات الاميركية لاحدى قرى فيتنام ، حيث يقتل أطفال ونساء ، بأنه

« مؤسف » ، فإنها تسيء استخدام اللغة بصورة مؤسفة . إننا لن نحذو حذوها في التعامل مع اللغة .

توجد مصفوفة كاملة من الكلمات المشتقة من « العواطف المتأججة » و « انفلاتها » . ومن « التعصب » و « الجموح » ، و « الغضب » ، والقلق ، والتحريض ، والتهييج . » . . الخ ، تستعمل بتكرار متواتر ، لدى وصف الحياة الاجتماعية والنفسية للبشر.. فالاحساس الشعبي « حاقد » و « غاضب » و « متفجر غيظاً » . ولا بد لتهدئته من النصائح الأبوية المتأنية للمحرض أو لوسيلة الاعلام : « من يستغل غضبكم المحق ، يلحق الضرر بكم » . ولكي نأخذ فكرة عما وصلت إليه اللغة ، سنأخذ عن ميتلبرج المصور الذي وضعه بعد دراسة جريدة بيلد لأهم الكلمات المستخدمة فيها .

تلعب دورا هاما في التحريض ، وفي الجانب البراجماتي للغة السياسة ، كلمات ومجاميع كلمات تدور حول مصطلحي « الخوف » و « الهلع » . اننا نعرف أنه يوجد في العالم ما يكفي من الخوف ،ولسنا بحاجة ،لمعرفة ذلك ،إلى فلسفة وجودية للخوف .ولعل الهدف الاكثر انسانية للمجتمع الاشتراكي هو القضاء على الخوف والجزع . إن أي محرض اشتراكي لن يدخل ، الخوف إلى قلوب قرائه عن عمد ، ليضللهم بصورة من الصور ، ويحولهم إلى ادوات لمخططات أو لإرادات خارجة عنهم ، بعكس ذلك يستخدم التضليل عن عمد السيكولوجية الفردية والاجتماعية المتمحورة حول مثل هذه الكلمات ، لأن الخائفين يفتشون دوماً عن منقذ ، أو عن رجل قوي ، أو حزب قوي يأخذ عنهم عبء المسؤوليات الملقاة عليهم . ولا ينصب الخوف والجزع ، في التضليل البرجوازي ، على احداث مشخصة دائماً ، بل هما ينشران في حالات كثيرة لذاتها ، فيبقى مفعول التحريض ضاغطاً باستمرار على المتلقين . إن الخوف من الازمة ، والخوف من الجريمة ، والخوف على الوجود الخاص . . . تخدم ، بأنماطها المتنوعة ، الاهداف المقررة للسياسة البرجوازية ولتحريضها . فالخوف من الازمة يعني الموافقة على الخطط الاقتصادية للرأسمالية الاحتكارية . والخوف من الجريمة يعني الموافقة على السلطات الخاصة والاجراءات القمعية للشرطة . والخوف على الوجود الشخصي يعني العودة إلى اشكال بدائية من الولاءات الغيبية ، وفقدان القدرة على التفكير النقدي ، ولا يطمح التحريض الرأسمالي من وصف الخوف إلى خلق ميل لدى المتلقي لقبول اجراءات سياسية واقتصادية معينة للطبقة السائدة وحسب ، بل يراد منه أيضاً تعزيز حاجة المتلقي إلى

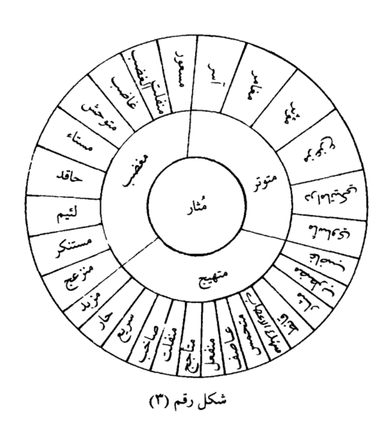


شكل رقم (١)

شكل رقم (٢)

الاثارة المرتبطة بالخوف . يجب أن يعتاد البشر على الخوف ، لأن ذلك هو السبيل لقبول المغامرات والحروب التي تخوضها البلدان الامبريالية .

لا ينكر التحريض وجود الخوف على الاصعدة المختلفة للحياة ، وإنما هو يركز جهوده على كشف أسبابه . وايجاد الطرق الضرورية للتغلب عليه ، في حين لا يهتم التضليل بكشف جذور الخوف واظهار طريق الانتصار عليه . إنه اما يتجاهل تماماً اسباب الخوف ، أو يقدم أسباباً كاذبة له كدور القدر في حياة الانسان والمجتمع ، وهو يقلع ، في كل الاحوال ، عن الاشارة إلى مخرج من الخوف ، ويدل ، بدلاً من ذلك ، على قوى فوق طبيعية ، أو على الرجل أو الحزب القوي ، أو البرلمان . . . الخ . وبما أن ديناميكية الاثارة تستنفد نتيجة للاستخدام المستمر ، والكلمات تتثلم لكثرة الاستعمال ، فإن التضليل يجهد لايجاد كلمات جديدة عن الخوف يغلف بها محتوى مقولاته . وبتعبير منطقي : إذا نظرنا إلى مفهوم ما بوصفه صنفاً تجريدياً لكلمات ذات مدلول واحد ، فإن المسألة تصبح احلال ممثل جديد لهذا الصنف لم يبل بعد ، محل ممثل استهلك لكثرة الاستخدام .



شكل رقم (٣)

نريد التذكير بأن الكلمات المنطوقة والمكتوبة هي ، في منـظور نظريـة الاعلام ، إشارات ، وانها ، حسب قانون المحرضات الذي وصفه فيبر ـ فيشز ، حاضات . ويجد رجل المنطق نفسه مرغماً على تفضيل لغة منقاة ومصفاة ، لكل مفهوم فيها كلمة واضحة ودقيقة ، لأن من اهدافه ازالة سـائر انـواع الكلمات المتـرادفة . أمـا المحرض فهـو لا يستطيع العمل دون المترادفات ، بسبب الضرورات السيكولوجية ـ الاعلامية للايجاز ، المقترن بها . ومن يريد العمل بعدد قليل من المفاهيم البدائية ، يحتاج لهذا الشكل من الايجاز ، فهو يوحي بالغنى الفكري ، حيث لا وجود له في الواقع .

٢ ـ الشروح اللغوية للمقومات

عرجنا سابقاً على اسباب سعي المحرض خاصة ، ورجل السياسة عامة ، لانتاج مقومات معينة لدى البشر الذين يخاطبهم . وككل كلمة مـألوفـة ومستعملة في اللغة ، تمتلك المقومات أيضاً مرادفاتها .

إن ما قلناه لا يستنفـد بأي حـال الإشكاليـة الخاصـة للمقومـات . فهناك مثـلاً مقومات متلقي المعلومات، ومقومـات مرسلهـا ، وهي لا تتطابق دومـاً . اننا لا نعني ، بهذا ، واقعة أن المقوم ، كمحرض لغوي ، يؤثر في المتلقي وينتشر لديه ، لينتج عن هذه السيرورة مقوم جديد يختلف مدلوله عن مدلول المقوم الاصلي . الذي عنينـاه هو شيء آخر . إذ توجد حالات لا يرغب المحرض فيها بتطابق مقوماتـه مع مقـومات المتلقي ، وإنما يسعى لكي ينتج لدى الاخير مقومات تتميز عن مقوماته . وعلى سبيل المثال ، فإن المحـرض الرأسمـالي ، عند الاختيـار بـين ديكتـاتـوريـة مقنّعـةٍ أو مكشـوفـة لاحـدى الديمقراطيات البرجوازية ، ينحاز للنظام القادر على العمـل بأسـاليب تقيد الحـريات ، ويعلل انحيازه بقوانين تتعارض في الواقع مع الديكتاتورية . ان مقوماته سلبية في محتواها الفعلي حيال الوضع القائم ، وان تظاهرت بالايجابية ، وحـاولت تجسيدهـا في اشكالهـا التعبيرية . ان الأمر يختلف عن ذلك لـدى جمهور المتلقـين ، حيث تقف قلة من البشر موقفاً إيجابياً من الديكتاتورية .

في حالة كهذه لا يستطيع المرسل ايصال مقـوماتـه الخاصـة إلى المتلقي ، بل انـه يخشى الافصاح عنها ، فيتظاهر بالموافقة على مقومات المتلقي الايجابية . ان تاكتيك المحـرض يقوم عندئذٍ على التـأثير المنهجي ، والمقنّـع ، على مقـومات المتلقي ، لتفتيتهـا (مثال : الحرية هي اغلى متاع الانسان ، ويجب حمايتها من اعدائها . والسبيل إلى هذا الهدف هو الطرق القانـونية المتجسـدة في قوانـين الطوارىء) . ان « قـوانين الـطوارىء » مقترنـة

بمقومات سلبيـة لدى الشعب ، فيحـاول المحرض ، بكـل السبل المتـاحة ، إمـا انتاج مقومات إيجابية أو حيادية حيالها ، على أمل انتاج حاضات إيجابية أو محايدة حيال ما كان الموقف منه سلبياً بالاصل . وتتجسد الحاضات الحيادية نفسها في استمرار المتلقي بانتهاج نمط السلوك العادي ، فلا يتصدى بالمعارضة لرغبات المحرض .

لدى فرض مقومات معينة تلعب بعض الكلمات الخاصة دوراً كبيـراً : عظيم ، جبـار ، ضخم ، عملاق . . . الـخ . والمثال النمـوذجي هو كلمـة « جبار » ، التي لا نعتـرض عليها ، إن طبقت عـلى وقائـع مشخصة « كضغط المـاء الجبـار عـلى سـد من السدود . إن الكلمة تملك هنا معنى محدداً نسبياً ، وتقع مباشرة في مجال الكلمات التي تتضمن ما يعرف بالمفاهيم المقارنة . وبالمناسبة ، لا بد من التذكير هنا بأصناف المفاهيم الكثيرة التي يستطيع المرء استنباطها . فهناك مثلاً مفـاهيم نوعيـة ، ومفاهيم مقـارنة ، ومفاهيم كمية . ويعبر عن المفاهيم النوعية بكلمات مثل « جميل » ، « قبيح » . وتقيم المفاهيم المقارنة علاقة بين مقدارين أو سيرورتين . في حين ترتبط المفاهيم الكمية بقياس المقادير ، مثل درجة غليان الماء .

تقترن كلمة « جبار » بالكلمـات التي تصف مفاهيم نـوعية . فيمكن استخـدام عبارة « ضغط جبار » لوصف الضغط على جدار ما . لكنه من العبث تطبيق هذا المفهوم على معطيات مجردة . ويصح هذا القول على الكلمات الأخرى التي ذكرناها سابقاً . فإن استخدم المرء ، برغم ذلك ، كلمـات من هذا النمط لـوصف وقائـع مجردة ، تضـاءل التعيين ، القليل بطبيعته ، الذي يترتب على المفاهيم النوعية ، وحلت محل مقولة ذات معنى ، مقولة أخرى غير محددة ، وضاع ما يريد المحرض الوصول إليه . يحدث ذلـك حين نتحدث مثـلاً عن « حماسـة جبارة » . ان المحـرض يستعمل هنـا كلمات يعـرفها المتلقي (بحكم تطبيقها على وقائع مشخصة أو على حالات متفرقة محددة نسبياً) لحالات لا تصلح لها مطلقاً . وان كان يوقظ لدى متلقيه وهماً معيناً يوحي له بان الوقائع المجردة قد تحددت وتعينت بدقة . هذه الطريقة تتبع في الحالات التي يريد المحرض بها تسريب مقولات معينة إلى وعي القارىء ، لعلمه بأنه يعارضها .

في العلم ، هناك ميل عام للانتقال من المفاهيم النوعية إلى المفاهيم المقارنة ، ومن هذه إلى المفاهيم الكمية . في كل وضع من أوضاع الانتقال هذه توجد كلمـات تصلح أكثر من غيرهـا . ويعارض المضلل هـذا الانتقال في المجـال السياسي ، لأن التحـديد

والتعيين الذي يلازمه ويترتب عليه ، في الكلمات والمفاهيم ، يفضح نواياه ، ويدفع بالمتلقي إلى اجراء ربط عكسي يتعارض مع رغباته . والتحريض ذو الطابع غير العلمي ، المتطلع إلى اخفاء نواياه الحقيقية ، لا ينتقل من المفاهيم النوعية إلى المفاهيم المقارنة إلا بصياغات تحمل طابع أفعل التفضيل ، وتتكون بدورها من مفاهيم مقارنة مشكوك بها إلى أبعد حد ، لكنها تؤثر دوماً في المتلقي . وكما تستخدم الدعاية الاقتصادية أفعل التفضيل في ايصال سلعها إلى الجمهور ، تستغل السياسة هذه الصياغات لايصال افكارها إلى الشعب ، يساعدها على ذلك أن عدداً قليلاً من الكلمات الاساسية تكفيها لتحقيق هدفها هذا .

ان الازاحة المنهجية للفكر العلمي عند المتلقي ، واستبداله بالانفعالات القائمة هما التعبير عن هذا السلوك اللغوي . هنا ينطلق التحريض من الدور الذي تلعبه الانفعالات خلال تأثير المعلومات التحريضية على المتلقي ، وهو يركز عليها مفترضاً انعدام القدرة على المحاكمة المنطقية لدى من يتوجه إليهم . بل ان المحرض يحاول ، بما أوتي من جهد ، القضاء على التفكير المنطقي والعقلانية المتوفرة لدى جمهوره ، بتوسيع المجال الانفعالي عندهم . ان هدف المحرض لا يقتصر ، عندئذ ، على خلق انفعالات قوية لديهم فقط ، وانما ينصب ، بصورة خاصة ، على الانفعالات الجامحة المقترنة بعواطف واشواق انسانية غير خاضعة للرقابة ، مثل الميل نحو تمجيد الابطال .

لا يجوز للمحرض الاشتراكي اللجوء لمثل هذه الاجراءات اللغوية . الغاية هنا لا تبرر الوسائط . والهدف التحريضي النبيل لا يبرر الوسائل النحوية والدلالية والاسلوبية السيئة . ان التحريض التقدمي لا يمكن أن يدمر الاحساس السليم باللغة ، والانسان الذي يفكر بصورة منطقية صعب التضليل ، ولا مجال للتفكير المنطقي ، ان كانت اللغة مشوهة وغير منطقية .

٣ ـ استخدام الكلمات الدارجة

ليست لغة عصرنا ، المنطوق منها والمكتوب ، تكويناً جامداً ، وانما هي تتغير باستمرار ، سواء بتلقيها كلمات جديدة ، أو بتغيير مدلولات الكلمات المستعملة ، أو بتناقص احتمالات استخدام كلمات معينة عتيقة . وتعتبر الكلمات طويلة العمر عموماً ، وتتم سيرورة التبدل المستمر الذي تخضع له ببطء ، في الغالب ، ضمن هذه السيرورة تلعب دوراً هاماً فئة من الكلمات التي تظهر بسرعة ، وتفرض نفسها بسرعة ، ثم لا تلبث أن تختفي بسرعة أيضاً ، أو تكتسب مدلولاً جديداً يفقدها طابعها الاصلي . هذه الكلمات تسمى « الكلمات الدارجة » (الموضة) . ان خطرها على التفكير العقلاني الواضح لا يتجلى في ديناميكيتها الزمانية ، بل في مجال آخر ؛ فهي لصيقة بجاذبية الجديد ، وتُغري باستعمالها في وصف وقائع ليست صالحة ، في الحقيقة ، للتعبير عنها . في وقتنا الحاضر تعتبر كلمة مثل « سيبرنتيك » واحدة من هذه الكلمات . فقد ترسخت عادة وصف كل واقعة تقتنية مركبة . وكل آلة معقدة ، بأنها « سيبرنتيكية » . وبما ان كلمة « سيبرنتيكي » من الكلمات الدارجة ، فقد اراد علماء جادون كثيرون النظر إلى « السيبرنتيك » نفسه كظاهرة بدعية ، وشجعهم على موقفهم أن مدلول كلمة « سيبرنتيك » لا يزال حتى اليوم عصياً على التحديد العلمي الدقيق . يستخدم التحريض ولغة السياسة الكلمات الدارجة ، بسبب الواقع الذي تكتسبه في وعي فئات عريضة من الشعب . وتمتلك الكلمات الدارجة جملة من الخصائص ، فهي : ١) كثيرة الاستخدام . ومن يستخدمها يُعد من ابناء عصره المجددين . وهي ٢) من الثوابت التي تُغري بالتفكير الشكلي . وهي ٣) توقظ الوهم . بمجرد استعمالها ، بأن المرء قد ادرك واستوعب الواقعة الجديدة التي تصفها ، أو جانباً معيناً من واقعة قائمة . وهي ٤) تحتوي في بداية استخدامها على ديناميكية الجديد . وتستطيع الاسهام الفعلي في توطيده ، من خلال المقومات والحاضات المناسبة المترتبة عليها .

لكن العناصر الديناميكية في الكلمات الدارجة تستهلك بطول استخدامها ، وينخفض تأثيرها على البشر انخفاضاً متصلاً . ومع ذلك ، فإن الكلمات الدارجة تستخدم في ايامنا أكثر مما كانت تستخدم في الماضي ، بفعل زيادة مصادر ابتكارها ، (سواء تجلت هذه المصادر في اللغة اليومية ، أم في خبرات الانتاج . أم في « المؤسسات الكثيرة الجديدة لابتكار الكلمات » مثل الصحافة والمجلات والاذاعة والتلفزيون . . . الخ) . وعلى المحرض أن يراعي خصائص الكلمات الدارجة وديناميكيتها ، ويعرف كيف يعالج تراكمها ، واستخدامها برغم اهترائها لكثرة الاستعمال .

من الامثلة على الكلمات الدارجة كلمة «موجة». هذه الكلمة لم تكتسب دورها من وصف موج البحر ، بل شاعت مع صعود الاذاعة وكثرة الحديث عن موجاتها. من هذا الاستخدام الوصفي العملي حدث الانتقال إلى مجالات أخرى . مع الابقاء ، في البدء ، على الارتباط بالموضوعات التي تدل الكلمة عليها ، فصار يُحكى عن موجة برد تتحرك شمالاً أو جنوباً . هنا يُعطى الارتباط العملي بالاشياء من خلال وقائع موضوعية - فعلية ، ومن خلال وسائل احصائية ، وأخرى تقوم على نظرية الاحتمالات . وتكون الخطوة التالية هي الانتقال إلى أوصاف مثل « موجة الحماسة » . وقد أسهم ظهور نظرية الاعلام في تعميم كلمة « موجة » ، ونشأ لدى كثير من الناس وهم أنهم قد امتلكوا مفهومياً الحدث الموصوف بالكلمة ، مع أن قلة منهم تستطيع تعريف ما تعنيه « الموجة الاجتماعية » و « موجة الحماسة » وتكون الكلمات الدارجة مطاطة بشكل خاص ، إن اقترنت بالصور ، كما هو حال كلمة « الموجة » في اشكالها التطبيقية المختلفة .

يمكن غالباً بمساعدة الكلمات الدارجة فرض نمط مرغوب من التفكير في مجالات معينة . كنا قد أشرنا إلى أن مجرد امتلاك كلمة تصف شيئاً ، لا يعني امتلاك المفهوم الذي يشكل مدلولها . هذا التأكيد لا ينطبق على مجال من المجالات انطباقه على العلاقة بين الكلمة الدارجة ومدلولها . إلا أن اعتياد كلمة ما هو في الغالب الخطوة الأولى نحو ادراك المفهوم ، والامتلاك الفكري للشيء الذي يعكسه . وتستطيع الكلمات الدارجة ، لاسباب جد مختلفة ، الوصول إلى المتلقي ، وان كانت فعاليتها راجعة قبل كل شيء إلى ظهور مستخدمها بمظهر المعاصرة . لذا تصلح الكلمات الدارجة ، التي لم تستهلك بعد ، لانتاج المقومات المرغوبة والحاضات المترتبة عليها بسرعة كبيرة . والعكس صحيح ايضاً ، فاستعمال كلمات دارجة مستهلكة ينتج لدى المتلقي مقومات لها طابع معيق ، قد يتعارض كل التعارض مع رغبات المحرض . هذه الاشارة تنطبق ، قبل كل شيء ،

على طريقة استخدام لغة حزب ما . إن النهوض الثوري ، وحتى الحرب الأهلية ، ينتجان بالضرورة كلمات دارجة جديدة تمتلك طابعاً تحريكياً . فإذا ما استنتج المحرض أو السياسي من نجاح استخدام هذه الكلمات ، ضرورة الاصرار على استخدامها في كل ظرف ووضع ، اصيب بصدمة الفشل . ان المأساة الناشئة عن اصرار القادة والاحزاب والجماهير الثورية على التمسك بانماط تفكير وسلوك معينة ، مع ان ظروفاً جديدة تقتضي تطوير انماط تفكير وسلوك جديدة ، تحدث على صعيد اللغة أيضاً .

تمتلك الكلمات الدارجة جانباً موضوعياً وآخر ذاتياً . ويرتبط الجانب الموضوعي بالواقعة التي تنسحب الكلمة الدارجة عليها . أما الجانب الذاتي فانه يرتبط بنفسية متلقي المعلومات والوضع العام للوعي ، وان كانت الواقعة الموضوعية تثيره ، فينطلق منها . لكن اختفاء الواقعة التي تنسحب عليها الكلمة الدارجة لا يعني اختفاء الكلمة نفسها بصورة اوتوماتيكية . فالعناصر الذاتية قد تؤثر لفترة طويلة . رغم زوال أساسها الموضوعي .

٤ ـ الجوانب العقلانية والانفعالية للكلمة

لكل كلمة تقريباً جوانب وصفية وتقويمية وحاضة قد تكون متباينة إلى أبعد حد ، وقد تكون غير مباشرة وفي حالة تكون . ويرتبط الجانب الوصفي برباط وثيق مع اللغة ، بوصفها أداة لعكس الواقع الموضوعي . ويتعلق الجانب التقويمي ، في المحصلة النهائية ، بالجانب الوصفي ، وان كانت توجد إلى جانب هذا المنبع العقلاني منابع انفعالية كثيرة ، قد يكون دورها أساسياً في نشوء المقومات والحاضات . والكلمات التي ترجح فيها العناصر الانفعالية يجب أن تخضع لتحليل خاص ، وان يدرس تأثيرها دراسة ميدانية ـ تجريبية . والحال ، أن الجوانب الوصفية تلائم التحريض ، إذا كان هدفه نشر الحقيقة . وفي الحالات الأخرى ، يلجأ التحريض إلى تكوين مقومات وحاضات كلمات مصطفاة لهذه الغاية ،ذات إيحاء انفعالي قوي . وتحول الكمات الانفعالية الجمل المقولية إلى شيء لا يستطيع المتلقي إثباته موضوعياً . والحاكم الوحيد الذي يعينه على معرفة صحته من غلطه هو شعوره . وقد حاول هتلر قبل تأسيس ديكتاتوريته إلهاب مشاعر الجماهير بالتأكيد المتكرر على أنه يناضل من أجل أن لا تبقى المانيا دولة من الدرجة الثانية . وكان يوحي للمواطنين بوجود وضع لالمانيا لا يحتمله إحساسهم الوطني ،والواقع أن المانيا لم تكن دولة من الدرجة الثانية . وإذا قاس المرء ترتيب دولة ما بحجمها العسكري ، فإن المانيا كانت متخلفة فعلاً ، قبل ١٩٣٣ ، عن القوى الأوروبية العظمى ، لكنها كانت على الصعيد الصناعي القوة الأوروبية الأولى ، بامتلاكها صناعة عصرية أعيد تنظيمها بصورة جذرية ، وبشروعها مسيرة نصرها الاقتصادي في الأسواق العالمية . ان تأمل الجوانب الوصفية لتعبير « دولة من الدرجة الثانية » سيكشف تعارضه مع الواقع ، وتناقضه مع الوقائع . وقد وجد اناس كثيرون ، وخاصة من ابناء البرجوازية الصغيرة الالمانية ، في استعمال هذه الكلمة ، وما يرتبط بها من انفعالات قوية ، تعبيراً عن حنقهم القومي . ان التكرار المستمر لهذا المصطلح كان اجراءاً تكتيكاً متقناً في المخطط

الاستراتيجي العام لاحتلال وعي فئات واسعة من جماهير الشعب بالايديولوجيا الفاشية .

يستعمل التحريض الاشتراكي أيضاً كلمات انفعالية ، لكنه لا يبررها بحجج اخلاقية فقط (لا يبررها بهدفها) ، وإنما يبررها أيضاً بالديناميكية الموضوعية للسيرورات المعنية التي لا غنى عن معرفتها ، مثال : حين نؤكد مرة بعد أخرى أن التخطيط الاشتراكي دون سواه قادر على تطبيق السيبرنتيك ونظرية الاعلام على تقنية التنظيم ، ورفع مردود السيرورات الاقتصادية إلى أعلى حد ممكن ، في حين تعجز الرأسمالية الاحتكارية عن ذلك ، فإن هذا يمثل زيادة في قدرة الكلمات الانفعالية . .

يمكن إحداث اطناب انفعالي للتغطية على افلاس بعض الكلمات ، لأن هذا يؤدي ، بصورة طبيعية ، إلى افلاس المفاهيم المكونة لمدلولاتها ، وإلى إفلاس الأوضاع والوقائع والسيرورات التي تصفها المدلولات . يصف ميتلبرغ استخدام الكلمات الانفعالية في جريدة « بيلد » بالكلمات التالية : « في سائر اقسام جريدة « بيلد » توجد « مواد متفجرة » ، وفي كل مكان منها « خطر العواصف » . إن وضعاً سياسياً ما قد يوصف بحق أنه « متفجر » ، لكن « بيلد » تنقل الصفة الانفجارية إلى البشر : « الفرنسية الصغيرة المتفجرة » ، . « ربما كنت ساصطدم بالبروفيسور ، عندئذ سيحدث الانفجار » . إن محرري الجريدة يرسمون ، بكتاباتهم المتصلة عن « العواطف المتفجرة » ، صورة بالغة الديناميكية للانسانية . فابطال القصص الصحفية يوصفون دوماً في أوضاع الغضب الذي يبلغ درجة فقدان الوعي ، ليبقى القارىء تحت الانطباع بأن شيئاً متفجراً قد يحدث كل لحظة . إذا كانت كلمة « انفجار » قليلة الضرر عموماً في المجال غير السياسي ، فإنها في مجال السياسة تحمل امكانية « تفجير » فعلي للوضع . بيلد : « من العجيب أن الالمان لم ينفجروا بعد ! » .

للكلمات الانفعالية تأثير خاص ، ان هي اتصلت بوقائع موضوعية تتمحور حول العنف ، والتدمير ، والصراعات العنيفة ، والحرب الاهلية ، ومعارك الشوارع . ولو نظرنا إلى عبارتي « حراس الاضراب » و « محطمي الاضراب » ، لوجدنا أن لكل منهما طابعاً وصفياً قابلاً للتعريف ، مع أن التوتر الانفعالي المقترن بهما أقوى بكثير من جانبهما الوصفي . فكلمة « حراس الاضراب » تتضمن قطعة من الفعل الثوري للطبقة العاملة ، وترتبط بتاريخ طويل من النضال الفكري والجسدي للعمال من أجل حقوقهم . أما كلمة « محطمي الاضراب » فهي تصف واقعاً موضوعياً أيضاً ، إلا أن

محتواها سلبي وانفعالي يزخر بالخيانة والعمالة المأجورة للبرجوازية .

إلى جانب هذا الاستخدام ، المبرر إلى حد ما ، للكلمات الانفعالية المرتبطة بالعنف والصراعات الفيزيولوجية ، هناك استخدام آخر لا يتحدد بالواقعة نفسها ، وإنما تحدده نوايا المحرض ، الذي يحاول إثارة قرائه ومستمعيه . لنعد مرة أخرى إلى ميتلبرج وجريدة بيلد : « ان الضرب والصدم والعقاب تتجاوز في جريدة بيلد الحد الأعلى لما يمكن السماح به . وتقوم « بيلد » بعملية تمايز حسب حدة واتجاه الضرب « هذه كانت أكبر ضربة لسمعة القضاء الالماني بعد الحرب العالمية الثانية » . بدهي أن لغة السياسة لا تبتعد عن المنطق في أي مجال ، قدر ما تبتعد عنه في مجال التعابير الانفعالية المستندة إلى العنف واستخدامه ، والتي لا تصف وقائع فعلية يشكل العنف فيها عناصر وخصائص لسيرورات موضوعية ـ واقعية معينة . ولو أخذنا ، على سبيل المثال ، جملة مثل : ؟ . . . وارتفاع الأجور لن يوجه ضربة لاقتصاد المانيا وحسب ، بل هو ، اجتماعياً ، ضربة في الماء . . . » . لوجدناها مشحونة بالانفعال والتشنيع . إنها توضح للعمال ، ولسواهم من الشغيلة ، أن العقل يقتضيهم الاستغناء عن مطالبهم الاجتماعية . لكن هذا النداء الموجه إلى العقل ليس سوى نداء ظاهري ، لأن الانفعالات هي في أساسه ، وهي التي تبرز إلى واجهته .

يجب أن يعرف المحرض بدقة البنية المنطقية الأساسية ، والدقة الدلالية لتعابيره ، ساعة يستعمل تكوينات جملية معقدة ذات مكونات انفعالية كثيرة . بهذا المنظور يكون ارسال الجمل ذات الطابع الانفعالي مقبولاً ، ولا غبار عليه .

٥ ـ وسائط اسلوبية مساعدة للمحرض

بقدر ما لا يجوز للمحرض تجاهل الوسائط النحوية المساعدة (مهما بدت قليلة الأهمية للوهلة الأولى) لا يجوز له أيضاً الاستغناء عن الوسائط الأسلوبية المُعِينَةِ . يعرف محرضو الرأسمالية هذا ويستغلونه في عملهم ، كما توجد وسائط مساعدة للتحريض الرأسمالي ، تنبع من نمط تفكيره ، ويعجز المحرض الاشتراكي عن اقتباسها واستغلالها ، إن الوسائط المساعدة للمحرض ، التي ليست سوى حالات خاصة لقوانين سيكولوجية ، وسيكولوجية ـ اجتماعية ، وسيكولوجية ـ اعلامية ، وعلامية ، ومنطقية عامة ، تملك طابعاً غير طبقي ، ويقدر أي إنسان أن يستخدمها . إنها ليست سيئة أو جيدة ، بحد ذاتها ، السيء أو الجيد هو هدف استخدامها وطريقته .

المقارنة هي إحدى الوسائط الاسلوبية الهامة بالنسبة للمحرض . وهي تستعمل لايضاح ارتباط ، أو واقعة ما ، يفترض أن المتلقي لا يعرفها ، بواسطة واقعة أو ارتباط آخر يعرفه القارىء جيداً . من خلال المقارنة ، يعمل المحرض لنصب جسر بين المعطيات المتوفرة في الحالتين . ويبدو ذلك ، للوهلة الأولى ، وكأنه الوضع المألوف في النظرية المنطقية للاستدلال والاستقراء . . . في مجال التشابه . والحال ، ان التشابه المبرر والمعلل هو أساس كل مقارنة . لكن موضوع التحريض ليس هو التحليل الموضوعي للتشابه ، بالدرجة الأولى ، وإنما تحليله الذاتي . فالمقارنة تحصل فقط عندما تتشابه الانفعالات التي تطلقها واقعة ما ، والانطباعات الشعورية التي يملكها البشر حيال هذه الواقعة ، مع الانفعالات والمشاعر التي يملكونها ، أو يجب أن يملكوها حيال واقعة أخرى . هذا المفهوم للتشابه الذاتي هو الذي يسمح بتجاوز الحدود المرسومة في المنطق لعلاقات التشابه ونتائجه ، حيث تثير التشابهات المبالغ بها الشكوك العلمية ، وتشكك حتى بالاستنتاجات المترتبة عليها .

لا يبدو الأمر على هذه الشاكلة في مجال التحريض ولغة السياسة . هنـا ، تكون المبـالغـات في المقـارنـات هي ، في الغـالب ، السبب في التـأثير . ويبلغ هـذا مـداه الأعظمي ، إن تعارضت الأشياء مع الروابط أو المفاهيم التي نعكسها . هذا التعارض يعبـر عن نفسـه ، عـلى صعيـد اللغـة ، بكلمـات تصف متنـاقضـات . وتقـدر هـذه المقارنات ، التي تبدو في البدء وكأنها غير مقبولة ، أن تملك قوة استثنائية لفرض نفسها .

هنا نصطدم بحقيقـة أن التناقضـات الجدليـة وشبه الجـدلية تـوقظ الاهتمامـات المتأصلة لدى البشر ، التي تصطدم بدورها بواقعة التأثير النابع من المقارنـات . عندمـا ينتج المحرض على الصعيد الذاتي التناقضات التي لا تتوفر موضوعياً وواقعياً ، يصل غالباً إلى الانطباع الذي كان سيصل إليه ، لو نجح . تحريضياً ، في عـرض وقائـع موجـودة موضوعياً . بالنسبة للمحرض الذي يقدم لقرائه الوهم كحقيقة ، تملك المقارنة مساوىء كثيرة ، بالقياس مع التعبير المجازي ، مع أنه ليس مقولة بالمعنى المنطقي ، وليس تكويناً لغوياً يُنسب إليه الخطأ والصواب ، بل يوافق المرء على صحته أو خـطئه حسب مـوقفه الشعوري منه وحسب . وإذا ما فرضنا أن استخدام التعبير المجازي كان مناورة تضليلية في بعض الحالات . فإن من يوجه إليه لا يستطيع اكتشاف ذلك إلا من خلال سيرورة ربط عكسي جد معقدة . وليس الأمر كذلك في المقارنة ، لأنها علاقـة منطقيـة واضحة نسبياً ، يمكن اثبات صحتهـا بسهولـة أكبر ممـا في التعبير المجـازي . هذه الخـاصة من خصائص المقارنة هي ميزة للمحرض الذي ينشر الحقيقة ، وعائق كبير في وجه من يعمل على نشر الكذب .

٦ ـ التناقضات الجدلية وشبه الجدلية في المجال التحريضي

تحدثنا عن التأثير الخاص للمقارنات التي تُكوِّن الوقائع المتعارضة أساسها . على صعيد علم العلامات تتحول هذه التناقضات إلى تناقضات بين المفاهيم والكلمات المعبرة عنها . ولأن من الخصائص الراسخة لدى الانسان الظن بأن كل محتوى من محتويات الوعي يتطابق مع واقعة خارج الوعي ومستقلة عنه ، يعتقد المتلقون بوجود مثل هذا التناقض على صعيد الوقائع نفسها ، متى كانت المقابلة الكلامية الجدلية أو شبه الجدلية معطاة ، وفهمها المتلقي وصدقها . بهذه الصورة يمكن ايهام المتلقي بوجود تناقضات وتعارضات ، حيث لا وجود لها بالفعل .

ويمكن زيادة حدة التحريض ، بتجاوز الأشياء التي تُطرح متناقضة مع بعضها إلى الأشخاص الذين يمثلونها . عندئذ لا يوضع بلد مقابل بلد ، بل وزير من هذه البلاد في مقابلة وزير من تلك ، وقائد عسكري من هذه الدولة مقابل قائد عسكري من تلك .

٧ ـ تأثير التكرار

كان التكرار المستمر لأفكاره الأساسية واحداً من أهم الوسائط التي استخدمها بوذا لنشر تعاليمه بين مريديه . وتبدو بعض الأفكار الرئيسية القليلة ، والمتكررة ، كخيط أحمر في خطب وأحاديث « رفيع المقام » . أن من يقرأ هذه الأحاديث للمرة الأولى ، سيشعر بالسحر الفريد الذي يمارسه عليه الاستخدام الفذ لهذه الإداة الأسلوبية المساعدة .

يعتبر التكرار المتصل في التحريض ولغة السياسة واحدة من الوسائط المساعدة المبدئية ، لدى التأثير على وعي الجماهير . لكنها حين تطبق دون مهارة تاكتيكية ، تحدث مفعولاً عكسياً ، ويترتب عليها الملل وفقدان الاهتمام . ويعد التكرار البحت والمستمر للمقولات نفسها عيباً في التحريض ، ان التكرار الذي نقصده هو تكرار من نوع خاص يستند إلى قوانين سيكولوجية ـ اعلامية . وهو وسيلة لازالة التشويش الذي يتسرب إلى اقنية المعلومات ، وللتغلب عليه ، وتنقية القناة منه .

في الممارسة العملية قد يبدو الأمر على النحو التالي : قبل سنة وَعَدَ فلان ناخبيه . . . قبل سنة وعد فلان ناخبيه . . . قبل سنة وعد فلان ناخبيه . . . ثم تكرر بعد هذه الجملة المتكررة الوعود الافرادية التي قدمها « فلان » لناخبيه . هذه الوعود : ب ، ك ، ر . . . يمكن أن تقدم أيضاً في صورة سياق منطقي مثل : قبل سنة وعد فلان ناخبيه بـ : ب ، ك ، ر . . . الخ .

الطريق الأكثر فعالية هي ابراز التكرار المستمر للجملة التمهيدية ، لأنها توحي للمتلقي بأن « فلاناً » لم يف بوعوده . يعرف المنطقي أن المقولة المكونة من مجموعة مقولات افرادية تكون مغلوطة ، متى كان أحد أجزائها مغلوطة . من الطريقة المذكورة في الابراز يتحول التأكيد المنطقي الخالي من العواطف حول خطأ المقولة بكاملها إلى اتهام تترتب عليه ، لدى المتلقي ، مقومات وحاضات مطابقة .

٨ ـ نتائج

استخلصنا سلسلة من النتائج بالنسبة للغة السياسة والتحريض من مبادىء السيبرنتيك ، ونظرية الاعلام ، وسيكولوجية الاعلام ، وعلم العلامات ، وصفناها في أطروحات . كما شرحنا في بعض الحالات طرق استخلاص هذه المبادىء من الأسس المذكورة . لكن النتائج السابقة ليست كاملة من جهة ، وعصية على النقد من جهة أخرى . ونحن على ثقة من أن النقد سيأتينا من محرضين يمارسون عملهم بالسليقة ، ويعتبرون التحريض فناً لا علماً . وسيقول قدامى هذه المهنة باستنكار : وهل يجب أن نراعي كل ما يقال هنا ، عندما نمارس التحريض ؟! وكيف يستطيع المرء امتلاك المواهب والمعارف التي يتطلبها تطبيق هذه المبادىء ، أليس هذا مطلباً لا يقبل ؟!.

ان المبدأ الأسمى للمحرض الاشتراكي هو المعرفة الجذرية ، المحسنة باستمرار ، للمهمات السياسية ـ الايديولوجية ، وهذه تشمل الأهداف اليومية والبعيدة ، ونظرية الماركسية ، وغائية المشاريع العملية ، وفهم المسائل العامة للسياسة ، والجوهر السياسي للسيرورات الاقتصادية والثقافية . . . الخ . إن المسألة الأساسية هي ، باستمرار ، معرفة المحرض لجوهر الاطروحات والمبادىء العامة والقرارات ، وترجمتها إلى مادة مقبولة في مجاله الخاص .

فهرست

القسم الثالث : تحليل بعض الممارسات التطبيقية

صدر عن دار الحقيقة

مكتبة العالم الثالث

- الإقتصاد السياسي للبترول العالمي والبلدان المتخلفة — ميشيل تانزر
- التبادل غير المتكافىء — سمير أمين
- المساعدات الخارجية ، التخلف ، الاستعمار الجديد — إيف فوش
- ما هي التنمية — إيف بينوت
- التحولات السياسية في البلدان المتخلفة — جون كاوتسكي
- العالم الثالث : الوقائع والأساطير — رودنسون ـ سمير أمين
- وجهة نظر ماركسية حول مشاكل التنمية — م . فالكووسكي
- الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوروبي — س. شرام وهـ. دانكوس
- صورة المستعمر والمستعمر — البير ميمّي

المكتبة الإشتراكية

- مدخل إلى الفلسفة — جون لويس
- ضرورة الفن — ارنست فيشر
- المصائر التاريخية للواقعية — بوريس سوتشكوف

● الدفاتر الفلسفية جزء أول	لينين
● الدفاتر الفلسفية جزء ثان	لينين
● الدفاتر الفلسفية جزء ثالث	لينين
● النظرية الإقتصادية الماركسية جزء أول	أرنست ماندل
● النظرية الإقتصادية الماركسية جزء ثان	أرنست ماندل
● الاتحاد السوفياتي والصين أمام الثورات في المجتمعات ما قبل الصناعية	ستيوارت شرام
● ماركس ـ انجلز جزء أول	أوغت كورنو
● ماركس ـ انجلز جزء ثان	أوغت كورنو
● ماركس ـ انجلز جزء ثالث	أوغت كورنو
● ماركس ـ انجلز جزء رابع	أوغت كورنو
● فلسفة عصر النهضة	أرنست بلوخ
● المؤلفات السياسية الكبرى من مكيافل حتى أيامنا.	جون جاك شفاليه
● من اللعنة إلى الحوار	روجيه غارودي
● لينين الفلسفة والثقافة	جاك ميلو ـ ميشيل سيمون ـ غي بس
● دفاتر عن الديالكتيك	لينين
● الديموقراطية والإشتراكية	
● تحطيم العقل جزء أول	جوج لوكاش
● تحطيم العقل جزء ثان	جورج لوكاش
● تحطيم العقل جزء ثالث	جورج لوكاش
● تحطيم العقل جزء رابع	جورج لوكاش
● القومية والإشتراكية	هوراس ديفيس
● ما هي الأخلاق الماركسية	روجيه غارودي
● الأممية الثالثة بعد لينين	تروتسكي
● مسائل الإقتصاد السياسي للإشتراكية	أوسكار لانجه
● فكر هيغل	روجيه غارودي

● المدخل إلى تطبيق الماركسية في الواقع العربي	إحسان مراش

المكتبـة العـربيـة والإسلامية

● الإيديولوجية العربية المعاصرة	عبدالله العروي
● المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر	لويس فالنسي
● تاريخ العرب والشعوب الإسلامية	كلود كاهن
● المرأة العربية والمجتمع التقليدي المتخلف	د . سلوى الخمّاش
● دراسات في العقلية العربية ـ الخرافة	د . إبراهيم بدران د . سلوى الخمّاش
● تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي	ستيفن هامسلي ـ لونغريغ
● الطائفية والحرب الأهلية في لبنان	فضل شلق
● الشعب الفلسطيني ـ اللاسامية ، الصهيونية	كتّاب يهود
● حول المسألة اليهودية	ماركس ـ باور
● خاطرات جمال الدين الأفغاني	محمد باشا المخزومي
● الحضارة الإسلامية في عصرها الذهبي أول	دومينك وجانين سوردبل
● الماركسية والعالم الإسلامي	م . رودنسون
● أوروبا والإسلام	هشام جعيط
● المرأة في العالم العربي	جولييت منس
● القرمطية بين الدين والثورة	حسن بزون

متفرقات

● لغة السياسة	جورج كلاوس
● رجل العلم ورجل السياسة	ماكس فيبر
● موسوعة مناهج علم الإجتماع جزء أول	باشراف
● موسوعة مناهج علم الإجتماع جزء ثان	بودون ـ لازار
● أوروبا والعالم في نهاية القرن ١٨ أول	ميشيل دوفيز

● نكون أو لا نكون	إ . روبنسكي تـرجمة وتقـديم كـمال جنبلاط
● مذهب فرويد	و . ماندني
● الحارس في حقل الشوفان (رواية)	سالينجر

